

الجزء الرابع

من الأشياء والنظائر

في النحو

للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة (٨٩١١ هـ) رحمه الله

تعالى ونفعنا بعلومه

آمين



الطبعة الثانية

بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة المصرية

حيدرآباد الدكن لا زالت شموس

اقاداتها بازغة وبدور

افاضاتها طالعة الى

آخر الزمن

سنة ١٣٦١ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلام على مسألة الاستفهام للشيخ الامام جمال الدين بن هشام رحمه الله
بركته جميع الامام وغفر له ولجميع اهل الاسلام انه على ما يشاء تقدير والحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والتسليم على سيدنا محمد اشرف المرسلين وعلى آله ومحابته
اجمعين وبعد فهذه مسألة في شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين ادواته على
حسب ما التمس مني بعض الاخوان وبالله تعالى المستعان وعليه التكلان
ولاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم، وفيه فصول .

الاول في تفسيره

اعلم ان حقيقة الاستفهام انه طلب المتكلم من مخاطبه ان يحصل في
ذهنه ما لم يكن حاصلًا عنده مما سأله عنه .

وقال بعض الفضلاء ينبغي ان يكون المطلوب يحصل ذلك في ذهن
اعم من ذهن المتكلم وغيره كما ان حقيقة الاستغفار الذي هو طلب الغفر وهو الستر اعم
من ان يكون المطلوب له هو المتكلم او غيره ولهذا تقول استغفرت لفلان
كما تقول استغفرت لنفسي وفي التنزيل (فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول) .

وتكون فائدة الاستفهام لغيرك ان يتكلم المجيب بالجواب فيسمعه
من جهل فيستفيد .

قلت

قلت لو صح ذلك لم تطبق العلماء على ان ما ورد منه في كلامهم سبحانه مصروف الى معنى آخر غير الاستفهام ولو كان على ما ذكر لم يستحل حمله على الظاهر ويكون المراد منه ان يجيب بعض المخاطبين فيفهم بل جواب من لم يكن عالما به .

- فان قيل فما سبب الفرق بين طلب المغفرة مثلا وطلب الاستفهام . قلت طلب الانسان المغفرة لغيره مما يقع في العادة كما يطلب ذلك لنفسه واما طلبه لغيره ان يفهمه الشخص المطلوب منه مع كون الطالب عالما فهو وان كان ممكنا الا انه لا تدعو الحاجة الى ارادته غالبا فان التكلم اذا كان عالما كان اسهل من طلبه من غيره ان يفهمه هو فلذلك لم ينصرف ارادة الواضع الى ذلك القصد لعدم الحاجة اليه غالبا .

١٠

الفصل الثاني

- في تفسير المطلوب باداة الاستفهام وتقسيم الاداة باعتباره
- اعلم ان المطلوب حصوله في الذهن اما تصور او تصديق وذلك لانه انما يطلب حكما بنفي او اثبات وهو التصديق اولا وهو التصور والادوات بالنسبة اليها ثلاثة اقسام مختص بطلب التصور وهوام المتصلة وجميع اسماء الاستفهام ومختص بطلب التصديق وهوام المنقطعة وهل .
- ومنزلة بينهما وهو الهمزة التي تستعمل مع ام المتصلة تقول في طلب التصورا زيد الخارج فان المطلوب تعيين الفاعل لا نفس النسبة وفي طلب التصديق اخرج زيد كذا مثلوا ، والظاهر انه محتمل لذلك بان يكون التكلم شاكيا في حصول النسبة ومحتمل لطلب تصور النسبة .

٢٠

وبيان ذلك ان المتكلم اذا شك في ان الواقع من زيد خروج اود خول فله في السؤال طرق .
احداها اخرج زيد امدخل وجوابه بالتعيين فيحصل مراده بالتعويض عليه .

والثانية أخرج زيد .

والثالثة أدخل زيد فانه يجاب في كل منهما بنعم او بلا ويحصل له مراده وانه اذا اجيب بنعم علم ثبوت ما سأل عنه وانتفاء الفعل الذي لم يسأل عنه واذا اجيب بلا علم انتفاء ما سأل عنه وثبوت ما لم يسأل عنه

وتلخيصه ان تصديق المذكور يقتضى تكذيب غيره وبالعكس .
وغرض السائل حاصل على كل تقدير وغاية ما تخلف في هاتين الطريقتين ان السامع لا يعلم هل السائل متردد بين نسبتين او بين حصول نسبة ودمها وهذا امر خارج عما نحن فيه وليس من الالوجه التى يحتملها هذا الكلام ان يكون المراد بالاستفهام طلب تعيين المسند اليه وذلك بان يكون المتكلم عالما بوقوع الفعل ولكن جهل عين الفاعل فانه لو اريد ذلك لم يول اداة الاستفهام ما هو عالم بمحصله وهو الفعل ويؤخر عنها ما هو شاك فيه وهو الفاعل وانما كان سبيله ان يعكس الامر فيقول أزيد نرج وعلى هذا فاذا قيل ازيد نرج احتمل الكلام ما احتمله ذلك المثال واحتمل مع ذلك وجه آخر وهو السؤال عن المسند اليه وتكون الجملة على هذا التقدير الاخير اسمية لافعلية وعلى تقدير ان السؤال عن المسند فعلية لاسمية وارتفاع الاسم حينئذ بفعل محذوف على شريطة التفسير .

وعلى تقدير انه عين النسبة محتملة لاسمية والفعلية والارجح الفعلية لان طلب الهمزة للفعل اقوى نهى به اولى .

والنحويون يجزمون برجحان الفعلية في هذا المثال ونحوه مطلقا بناء على ما ذكرنا من اولوية الهمزة بالحمل الفعلية والتحرير ما ذكرنا فتى قامت قرينة ناصة على ان السؤال عن المسند اليه تعيينت لاسمية أو عن المسند تعيينت الفعلية والا فالامر على الاحتمال وترجيح الفعلية كما ذكرنا .

واما اسماء الاستفهام فكلها متضمنة معنى الهمزة التى يطلب بها التصور، والنحويون يقولون معنى الهمزة ويطلقون وهو صحيح الا ان فيه اجمالاً

الاشياء - ج - ٤
الغن الساع
اجمالا ونقصا في التعليم وانما لم يوضحوا ذلك لان الكلام في هذه الاغراض
ليس من مقاصدهم .

الفصل الثالث في الفرق بين قسمي أم

تفرق أم المتصلة وتسمى المعادلة ايضا وأم المنقطعة وتسمى المنفصلة
ايضا من كل واحدة من جهتي اللفظ والمعنى من اربعة اوجه .
فاما الوجه اللفظية

فاحدها باعتبار ما قبلهما وذلك ان ما قبل المتصلة لا يكون الاستفهاما
لفظا ومعنى او استفهاما لفظا لا معنى فالاول نحو ازيد قائم أم عمرو والثاني نحو
سواء على أقت أم تعدت فان الهمزة هنا قد خلع منها معنى الاستفهام ولهذا
يصح في مكانها ومكان ما دخلت عليه المصدر فيقال سواء على قيامك وتعودك
ويصح تصديق الكلام الذي هي فيه وتكذيبه ولا يستحق المتكلم به جوابا
واستعملت في لازم الاستفهام وهي التسوية ألا ترى ان الطالب لفهم الشيء
استوى عنده وجوده وعدمه اعني استواءهما في اصل الاحتمال وإن كان احدهما
قد يكون راجحا وهذا المعنى اشار اليه سيبيويه رحمه الله بقوله - وانما جاز
الاستفهام هنا لانك سويت الامرين عندك كما استوى ذلك حين قلنا زيد
عندك أم عمرو فجري هذا على حرف الاستفهام كما جرى على النداء
نحو تو لهم ، اللهم اغفر لنا أيتها العصابة ، انتهى ، وما قبل المنقطعة يكون استفهاما
نحو (هل يستوى الاعمي والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور) .
وخبر النحو (تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون
اقتراه) .

٢٠

والوجه الثاني - باعتبار ما قبلها ايضا

وذلك ان الاستفهام قبل المتصلة لا يكون الا بالهمزة التي يطلب
بها التصور والتسوية كما قد منا والاستفهام الذي قبل المنقطعة لا يكون بواحدة
منها بل تارة يكون بغير الهمزة البتة كما في قوله تعالى (هل يستوى الاعمي

والبصير) الآية وقول علقمة بن عبدة .

هل ما علمت وما استودعت مكتوم اذ حبلا اذ نأتك اليوم مصروم
ام هل كبير بسكى لم يقض عبرته أثرا لا حبة يوم البين مشكوم
وبان يكون بالهمزة التي يطلب بها التصديق نحواً قام زيد أم تعد عمر وإذا اردت
بأم الاضراب عن الاول فان اردت الاستفهام عن الواقع بين النسبتين قام
متصلة فالكلام على هذا محتمل للتصلة والمنفصلة بحسب الغرض الذي تريده ،
هذا معنى كلام جماعة .

وقال ابن هشام الخضر اوى من شرط أم المتصلة ان لا يكون بعدها
فعل وفاعل الا وقبلها فعل وفاعل والفاعل في كل من الجملتين واحد نحواً قام زيد ام
تعد فان قلت أقام زيد أم تعد عمر وكانت منقطعة وكذا اذا كان ما قبلها مبتدا
وخبر ا فلا بد من اتحاد الخبرين نحواً زيد منطلق أم عمرو فان قلت ام عمر وجالس
كانت او منقطعة ، وكذا اذا خالفت بين الجملتين نحواً قام زيد ام عمر ومنطلق
انتهى وهذا محالف لما تقدم ولا شك ان تخالف الخبرين او الفاعلين او الجملتين
يقتضى بظاهره الانقطاع واما انه يصل الى ايجاب ذلك فلا وقد نصوا على اتصال
أم في قوله .

ما ابالي أنب بالحزن تيس أم جفاني بظهر غيب لثيم

مع اختلاف الفاعلين وفي قوله

ولست ابالي بعد فقدى مالكا أموقي تاء أم هو الآن واقع

مع اختلاف الخبرين - وقد يوجب بان الجملتين هنا في تأويل المفردين
فلذلك تعين الاتصال لان ما قبل أم وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر
كما في قولنا أزيد أم عمرو في الدار وإذا اتحد الخبران نحو أزيد ثم ام عمرو
قائم احتمال الكلام الاتصال والانقطاع باختلاف التقديرين .

فان قيل - فلم جزم الجميع في نحو أزيد قائم ام عمرو وبالاتصال مع
امكان الانقطاع مان يكون . ا بعدها سبتدا حذف خبره . .

قيل - لان الكلام اذا امكن حمله على التمام امتنع حمله على الحذف
لانه دعوى خلاف الاصل بغير بينة ولهذا امتنع ان يدعى في نحو جاء الذى فى
الدار ان اصله الذى هو فى الدار .

- والوجه الثالث - باعتبار ما بعدهما ، وهو ان المتصلة لا تدخل على
الاستفهام بخلاف المنقطعة فانها تدخل عليه ويكون بالحرف كما تقدم فى الآية
الكريمة وفى بيتي علقمة بن عبدة وبالا سم كما فى قول الله تعالى (ام ماذا كنتم
تعملون ، ام من هذا الذى هوجند لكم) .

وقول الشاعر

ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به رثما ان انف اذا ما ضن بالبن

- والوجه الرابع ، باعتبار ما قبلهما وما بعدهما جميعا وهو ان المتصلة
تقع بين المفردين وبين الجمليتين والمنقطعة لا تقع الا بين الجمليتين كما قولهم لانها
لا بل أم شاء ، فمحمول عند النحويين على ضمها ومبتدأ .

- وقد نرق ابن مالك اجماعهم فى ذلك فادعى ان المنقطعة قد تعطف
المفرد محتجا بما رواه من قول بعضهم ان هناك لابلا ام شاء بالنصب ، ومحل هذا
عند الجماعة ان ثبت على ضمها وفعل اى ام ارى شاء لاعلى العطف على اسم ان
ولقوله رحمه الله وجه من النظر وهو ان المنقطعة بمعنى بل والهمزة وقد تتجرد
لمعنى بل فاذا استعملت على هذا الوجه كانت بمنزلة بل وهى تعطف المفردات
بل لا تعطف الا المفردات فاذا لم يجب لام هذه ان تعطف المفردات فلا اقل
من ان يحوز .

- فان قيل ، لو صح هذا الاعتبار لكان ذلك كثيرا كما فى العطف ببل
ولم يكن نادرا ولا قائل بكثرة بل الجمهور يقولون با متناعه البتة وابن مالك
يقول بتدوره .

قيل - الذى منع من كثرته ان تجرد ام المنقطعة لمعنى الاضراب مع
دخولها على مفرد لفظا قليل وتبين من هذا انه كان ينبى لابن مالك ان يقول

وقد تعطف المفرد ان تجردت عن معنى الاستفهام .

وقد يجاب ، بانه استغنى عن هذا التقييد بما هو معلوم من حكم الاستفهام بالهمزة وانه لا يدخل على المفردات فكذا الاستفهام بام التي هي في قوة الهمزة وبـل .

واما قول الزمخشري في (أنا لمبعوثون أو آباؤنا) ان آباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون وساغ العطف على الضمير المتصل للفصل بين العاطف والمعطوف عليه بالهمزة فردود بما ذكرنا .

واما اوجه المعنى فاحدها ما اسفلناه في صدر المسئلة من ان المتصلة لطلب التصور والمنقطعة لطلب التصديق .

والثاني ان المتصلة تفيد معنى واحدا والمنقطعة تفيد معنيين غالبا وهما الاضراب والاستفهام .

والثالث ان المتصلة ملازمة لافادة الاستفهام او لازمة وهو التسوية والمنقطعة قد تنسلخ عنه واسا وسبب ذلك ما قد مناه من انها تفيد معنيين فاذا تجردت عن احدهما بقي عليها المعنى الآخر والمتصلة لا تفيد الا الاستفهام فلو تجردت عنه صارت مهمة .

ومما يدل على ان المنقطعة قد تأتي لغير الاستفهام دخولها على الاستفهام كما قد منا من الشواهد وبهذا يعلم ضعف جزم النحويين او اكثرهم في، انها لا بل ام شاء، بان التقدير بل أي شاء اذ يجوز ان يكون التقدير بل هي شاء على ان المتكلم اضرب عن الاول واستأنف اخبارا بانها شاء ، وعلى هذا المعنى اتجه لابن مالك ان يدعى انها عاطفة مفردا على مفرد كما قدمنا، ويعلم ايضا غلط ابن النحوية وغيره في استدلالهم بنحو (ام هل تستوى الظلمات والنور) ويبقى علقمة على ان هل بمعنى قد ظنا منهم ان معنى الاستفهام لا يفارق ام والاستفهام لا يدخل على الاستفهام وجعلوا هذا نظير الاستدلال بقوله .

أهل رأونا بوادي القف ذي الاكم

ومما يقطع به على قولهم بالبطلان انها في البيت داخلة على الجملة الاسمية وقد لا تدخل عليها .

فان قيل لعلمهم يقدرون ارتفاع كثير بفعل محذوف على حد (وان احد من المشركين استجارك) .

- فالجواب ان ذلك ممتنع بعد قد فكذلك ما رادفها .
- الوجه الرابع ان الاستفهام الذي تفيده المتصلة لا يكون الاحقيا والذي تفيدة المنقطعة يكون حقيقيا نحو ، انها لا بل ام شاء ، على احد الاحتمالين وغير حقيقى نحو (أم اتخذ مما يخلق بنات - ام له البنات ولكم البنون ام تسألهم ابرافهم من مغرم مثقلون ام عندهم الغيب) الآيات .

١٠ تقرير آخر في الفرق مختصر

اعلم ان الفرق بين المتصلة والمنقطعة من اوجه .

احدها ان ما قبل المتصلة لا يكون الاستفهاما وما قبل المنقطعة يكون استفهاما وغيره .

والثاني ان ما بعدها يكون مفردا وجملة وما بعد المنقطعة لا يكون الجملة .

والثالث انها تقدر مع الهمزة قبلها باى ومع الجملة بعدها بالمصدر والمنقطعة تقدر وحدها بيل والهمزة .

والرابع انها قد تحتاج للجواب وقد لا تحتاج والمنقطعة تحتاج للجواب .

والخامس ان المتصلة اذا احتاجت الى جواب فان جوابها يكون بالتعيين والمنقطعة انما تجاب بنعم او لا .

والسادس ان المتصلة عاطفة والمنقطعة غير عاطفة ومن نص على هذا ابن عصفورنى (مقر به) وفيه خلاف مشهور والله تعالى اعلم وهو حسبنا ونعم الوكيل .

ومن كلامه ايضا على قول القائل

كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافى مزيده
اختلف في - كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل - في مواضع .
احدها في تعيين قائله .

الثاني في معنى كأن .

والثالث في توجيه الاعراب - فاما قائله فاختلف فيه على قولين .

احدهما انه النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

والثاني انه الحسن البصري رحمه الله وقد جزم بهذا جماعة فلم يذكره

١٠ غيره منهم الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن عمرو الخبزي في (شرح المفصل)
وابو حيان المغربي في (شرح التسهيل) .

فاما معنى كأن فاختلف فيه ايضا على قولين .

احدهما للكوفيين زعموا انها حرف تقريب وليس فيها معنى التشبيه

اذ المعنى على تقريب زوال الدنيا وتقريب وجود الآخرة وجعلوا من ذلك

١٥ قولهم، كأنك بالشتاء مقبل، وكأنك بالفرج آت، هذا تستعمله الناس في محاوراتهم
ويقصدونه كثيرا يقولون كأنك بفلان قد جاء .

والثاني للبصريين زعموا انها حرف تشبيه مثلها في قولك كأن زيدا

اسد ولم يشبوا مجيئها للتقريب اصلا والمعنى كأن حالتك في الدنيا حال من

لم يكن فيها وكأن حالك في الآخرة حال من لم يزل بها فالمشبه والمشبه به حالتان

٢٠ لا الشخص والفعل الذي هو الجنس .

وايضاح هذا ان الدنيا لما كانت الى اضمحلال وزوال كان وجود

الشخص بها كلا وجود وان الآخرة لما كانت الى بقاء ودوام كان الشخص

كأنه لم يزل فيها ولا شك ان المعنى المشهور لكأن هو التشبيه فبها يمكن الحمل عليه

لا ينبغي العدول عنه وقد امكن عليه وجه ظاهر فانتفى المصير اليه (١) .

واما

(١) كذ - في الاصلين وبها مشى - لعله الى غيره - ح

واما توجبه الاعراب وهو الذى يسأل عنه فاضطربت اقوال النحويين فيه اضطرابا كثيرا والذى يحضرني الآن من ذلك اقوال .

- احدها - الامام ابى على الفارسي رحمه الله زعم ان الاصل كان الدنيا لم تكن والآخرة لم تول ثم جيئ بالكاف حرفا مجردا لخطاب لاموضع لها من الاعراب كما انها مع اسم الاشارة كذلك وكذلك هي في قولهم ابصر ك زيدا اي ابصر زيدا والكاف حرف لامفعول لان ابصر لا يتعدى الى واحد وجيئ بالباء زائدة في اسم كان كما زيدت في اصل المبتدأ في قولهم ، بحسبك درهم ، وقولهم ، نرجت فاذا بزيد ، وهذا القول اشتمل على امرين مخالفين للظاهر وهما انحراج الكاف عن الاسمية الى الحرفية وانحراج الباء عن التعدية الى الزيادة .
- ١٠ 59401

- والقول الثاني لابي الحسن بن عصفور وهو قول ائمه من قول الفارسي زعم ان الكاف حرف خطاب اتصلت بكان فابطلت اعمالها وازالت اختصاصها ولهذا دخلت على الجملة الفعلية والباء بالدنيا والآخرة كما زيدت في المبتدأ الذى لم تدخل عليه كان وقد مثلناه .
- والذى حمله على زعمه زوال اعمالها انه لم يثبت زيادة الباء في اسم كان وثبتت زيادتها في المبتدأ وقد .

اشتمل قوله على اربعة امور -

- منها الا امر ان اللذان استلزمهما قول الفارسي وقد شرحناها .
- ومنها دعواه الناء كان ولم يثبت ذلك الا اذا اقترنت بما الزائدة كما في قوله تعالى (كما نسا قون) ودعواه أن الياء حرف تكلم كما ان الكاف حرف خطاب وهو لم يصرح بهذا ولكنه يلزمه لانه لا يمكنه ان يدعى انه اسمها لانه قد ادعى الناء ها ولا يمكنه ان يدعى انه مبتدأ لامرين .

احدهما - ان الياء ليست من ضماير الرفع وانما هي من ضماير النصب

والجرك كما في قولك اكرمى غلامى .

والثاني انها لو كانت مبتدأ لكأن ما بعدها خبرا ولو قيل مكان
كأنى بك تفعل انا تفعل لم ترتبط الجملة بالضمير وقد استقر ان الجملة الخبر بها لا بد
لها من رابط يربطها .

ومنها انه صرح بانها قد دخلت على الجملة الفعلية في قولهم كأنى بك تفعل فلا
يخلو اما ان يدعى ان الباء في بك زائدة والياء مبتدأ والاصل انت تفعل فلما
دخلت الباء على الضمير المرفوع اقلبت ضمير جراويدعى ان الباء متعلقة بيفعل
فان ادعى الاول فالجملة اسمية لا فعلية وبطل قوله انها دخلت على الجملة الفعلية
وان ادعى الثاني فلا يجوز في العربية ان يقول بحبت منى ولا بحبت منك
لا يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل والمفعول ضميرا عائدا الى ما عاد اليه ضمير
الفاعل وقد تعدى اليه الفعل بالجار ولهذا زعم ابو الحسن في قوله .

هون عليك فان الامور بكف الآله مقاديرها

ان على اسم منصوب بهون لاحرف متعلق بهون لان الكاف على
التقدير الاول مخفوضة باضافة على ولا عمل فيها البتة وعلى التقدير الثاني منصوبة
الموضع بالفعل ولا يجوز تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وينبغي
له ان يقول بذلك في مثل قوله تعالى (امسك عليك زوجك) وفي هذا
الموضع مباحث ليس هذا موضعها لان فيها خروجا عن المقصود .

والقول الثالث لجماعة من النحويين رحمه الله تعالى ان الكاف اسم
كان ولم تكن الخبر والباء ظرفية متعلقة بتكن ان قدرت كان تامة او بمحذوف
هو الخبر ان قدرت ناقصة وعلى هذا القول فالباء في تكن للخطاب لا للتأنيث
وضميرها للخاطب لا للدنيا وكذا البحث في لم تزل على القولين الاولين الامر
بالعكس التاء للتأنيث والضمير ان للدنيا وللآخرة وهذا القول خير من
القولين قبله والمعنى كأنك لم تكن في الدنيا وكأنك لم تزل في الآخرة .

والقول الرابع لابن ابي عمرون رحمه الله ان الكاف اسم كان وباللدينا
وبالآخرة خبر كان (١) وكل من جملتي لم تكن ولم تزل في موضع نصب على الحال
وانما

وانما تمت الفائدة بهذا الحال والفضلات كثيرا ما يتوقف عليها المعنى المراد من الكلام كقولهم ما زلت بزيد حتى فعل فان الكلام لا يتهم الا بقولهم حتى فعل وقد جاء ذلك في الحال كقوله تعالى (فما لهم عن التذكرة معرضين) فما مبتدأ أولهم الخبر والتقدير وأي شيء استقر لهم ومعرضين حال من الضمير المجرور بالسلام ولا يستغنى الكلام عنه لان الاستفهام في المفعول عنه لا عن غيره .

وخطرت لي وجه ظننت انه اجود من هذه الاقوال وهو ان الكاف اسم كان ولم تكن الخبر وبالذات في موضع الحال من اسم كان والعامل في الحال العامل في صاحبها وهو كان كما عملت في رطبيا ويا بسا من قوله .
كان قلوب الطير رطبيا ويا بسا لدى وكرها العناب والحشف البالي
المعنى كأنك في حالة كونك في الدنيا لم تكن اي بها وكأنك في حالة كونك في الآخرة لم تزل اي بها وهذا عكس قول ابن عمرو .
فان قلت يدل على صحة ما قاله من ان جملة لم تكن ولم تزل حال لا خبر انه قد روى كأنك بالدنيا ولم تكن والآخرة ولم تزل والجملة الحالية تقترن بالواو بخلاف الجملة الخبرية ويقال كأنك بالشمس وقد طلعت .

قلت ان سلم ثبوت الرواية قالوا وزائدة كما قال الكوفيون في قوله تعالى (ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد - يصدون هو الخبر والواو زائدة) كما قال ابو الحسن في قوله تعالى (ولما ذهب عن ابراهيم الروح وجاءته البشري) ان وجاءته البشري جواب لما والواو زائدة وفي قوله تعالى (حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها) ان فتحت جواب اذا والواو زائدة الى غير ذلك واما كأنك بالشمس وقد طلعت فلا نسلم ثبوته وهو مشكل على قولي وقوله اذ لا يصح على قوله ان يكون بالشمس خبرا عن اسم كان والتقدير كأنك مستقر بالشمس ولا يصح على قولي ان يكون قد طلعت خبرا عن اسم كان لعدم

(١) كذا في الاصل وفي خبر ان وكل الخ .

الضمير فاذا كان لا يخرج على قوله ولا على قولي فما وجه ايراده اياي على ما قلته .

فان قلت فلم عدلت عما قلته من ان الظرف خبر والجملة حل اى عكس ذلك .

قلت اوجهين احدهما ان على ما قلته يكون الخبر محط الفائدة وعلى ما قلته يكون محط الفائدة الحال كما تقدم شرحه ولا شك ان كون الخبر محط الفائدة اولى .

والثاني ان العرب قالت، كأنك بالشتاء مقبل، وكأنك بالفرج آت فلفظوا بالمفرد الحال محل الجملة مرفوعا لا منصوبا، نعم قول ابن عمرو من متجه في قول الحريري .

كأنى بك تنحط الى القبر وتنحط

فهذا لا ينبغي ان يعدل فيه عن تخريجه فيكون الظرف خبرا وتنحط حالا عن ياء التكلم لعدم الرباط على ان المطرزي خرجه على ان الاصل كأنى ابصر ك ثم حذف الفعل لدلالة المعنى عليه فانفصل الضمير وزيدت الباء في المفعول ولا شك ان فيه تكلفا من وجهين اهما الفعل وزيادة الباء مع امكان الاستغناء عن ذلك ثم يكون قوله تنحط حالا من السكاف ولا خبر والفائدة متوقفة عليه اذ لو صرح بالحدوف فقليل كأنى ابصر ك لم يتم المراد فما قاله ابن عمرو اولى لسلامته من هذا التكلف ولا يلزم من تغير قول ابن عمرو في هذا الموضع ان يحمل عليه كأنك بالدينيا لم تكن لان ذاك تركيب آخر مغاير لهذا التركيب ومثل قول الحريري قولهم، كأنى بك تفعل كذا، وقد انتهى القول في هذه المسئلة على ما اقتضاه الحال من ضيق الوقت وإجمال المتقاض للكلام المذكور والحمد لله اولوا نرا و صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، نهزت يوم الاثنين السادس والعشرين من شهر الله المحرم سنة اربع وخمسين وسبعمائة .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخنا الامام العالم العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام رحمه الله وتفت على اسئلة لبعض علماء عصرنا وها انا موردها مفصلة ومدون كل منها بما تيسر لي من الجواب وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال رحمه الله المستول الاطلاع على ما نقل الناس في قولهم • انت اعلم وما لك وتبين المعطوف عليه ما هو على القول بانه عطف لفظي غير راجع الى المعنى •

واقول • ان الكلام في هذا الموضع في مقامين •

احدهما ، في بيان اشكال هذا المثال

والثاني ، في الجواب عما تضمنه السؤال ، فاما الاول ، فاعلم انه لا يخلو ما بعد الواو في هذا المثال من ان يكون معطوفا على المبتدأ او على الخبر • ١٠
او على ضميره او غير معطوف وكل مشكل •
اما الاول ، فلا ستلزامه مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في التجرد للاخبار عنه با علم •

واما الثاني ، فلا ستلزامه مشاركته له في الاخبار به عن انت •
واما الثالث ، فلا ستلزامه مشاركته في اسناد اعلم اليه وكل ذلك • ١٥
ظاهر الا متناع من حيث المعنى ويلزم على الثالث ايضا من حيث الصناعة رفع اسم التفصيل للظاهر في غير مسألة الكحل والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل وهما ضعيفتان ، فان استسهل الاول بانهم يغفرون في الثواني ما لا يغفرون في الاول ، اوجب بان اغتفادهم ذلك لم يثبت في مسألة رفع اسم التفصيل الظاهر في غير محل النزاع فيعمل • ٢٠
هذا عليه

واما الرابع ، فانه لا بد من تقدير خبر آخر حيثئذ فان قدرا المحذوف مبتدأ فالتقدير انت وما لك وان قدرا خبرا فالتقدير مالك اعلم ، وكلاهما ظاهر

الاستحالة ولا يمكن ان يقدر مبتدأ او خبر غير ما تقدم ذكره لان مثل هذا الحذف مشروط بكون المحذوف مما تلا لذكر كما في قوله تعالى (أكلها دائماً وظلها) وقوله تعالى (أأنتم أعلم أم الله) في قول من قد رام منقطعة وذلك لما انعقد عليه قول اليهود من ان أم المنقطعة لا تقع الا بين جملتين فيجب على قولهم تقدير الخبر كما وجب في، انها لا بل أم شاء، تقدير المبتدأ واما اذا قدرت أم المتصلة وهو الظاهر فلا حذف .

وإلى الثاني فمجموع ما رأيت في ذلك ثلاثة أوجه .

أحدها ان مالك معطوف على أنت واعلم خبر عنهما واعتذر عن نسبة اعلم إلى المال بوجهين .

أحدهما انه لما كان النظر في المال يلزم منه في الأكثر مجيئه على حسب اختيار الناظر فيه نسب العلم إليه مجازاً قاله ابن الصائغ وعلى قوله قالوا وللتشريك في اللفظ والمعنى كما هو قاعدة تها وفي هذا الوجه نظر بعد تسليم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز لانا لانعلمهم اجازوه الا في المجازي اللغوي اما في المجازي العقلي بان يسند اللفظ إلى امرين معا إلى أحدهما بطريق الحقيقة وإلى الآخر بطريق المجاز فلانم لاخفاء بما في هذا الوجه من البعد في المعنى .

الوجه الثاني ان هذا عطف لفظي لم يقصد به التشريك في المعنى وهذا القول مشكل في الظاهر لمخالفته لما عليه اطباق النحويين من ان الواو العاطفة للفرد تقضي التشريك في اللفظ والمعنى ولم أر من وفاه حقه من الشراح .

واقول لاخفاء بان المعنى أنت أعلم بمالك وهذا هو اصل الكلام ثم ان العرب انا بواو او العطف عن باء الجر للتوسيع في الكلام وليتناسب اللفظان المتجاوران، ويقاد بالحرف الواحد معنى الحرفين فان الواو حيثئذ تفيد في المعنى الاصاق لنيابتها عن حرف وتفيد في اللفظ تشارك الاسمين في الاعراب اعتباراً باصلها وظاهر لفظها وعلى هذا فاللفظ لفظ المعطوف والمعنى معنى المفعول فلا اشكال في اللفظ ولا في المعنى وليس هذا من البدل التصريفي الذي تلحظ

- فيه قرب الخروج أو اتحادهما كما أبدلت وأوالقسم من بائه حين كانا حرفين شفهيين لأن ذلك يقتضى الاشتراك فى العمل وانما هو من باب ترك كلمة والأتان بأخرى مكانها لتفاوت معناها كالأتان بالواو فى نحو سرت والنيل مكان مع لكون الباء اللصاق ووالعطف للجمع وهما متقاربان والذى يدل على مجيئ الواء خلفا عن الباء قولهم بعث الشاء شاة ودرهاى شاة بدرهم لانا قاطعون بان الدرهم ثمن لامبيع ولانهم قالوا ايضا بعث الشاء شاة بدرهم وهذا الذى ذكرته هو اصح واوضح ما يقال فى المسئلة ومتبوعى فيه الجرمى من المتقدمين وابن مالك من المتأخرين فمن كلامهما أخذت وعلى ما اشارا اليه اعتمدت اما الجرمى فانه نص على ان الواو هنا بمعنى الباء ولكنه اهمل التنبيه على فائدة هذا العطف واما ابن مالك فلانه ذكر ان المقصود التناسب اللفظى وانه كان خفض على الجوار ولكنه اعمل التنبيه على نيابة الواو عن الباء وذلك هو الذى انبنى عليه كون هذا العطف لا يقتضى التشريك فى الحكم وقد وفيت بجميع ما قالا واضفت اليه ما لم يذكر اعمالا بدمته .

- ويظهر لى ان الصواب خلاف مرءاه من ان المعطوف عليه المبتدأ وان الصواب أنه الخبر وهو قول ابن طاهر وذلك لانه حمل على الاقرب وان هذا العطف كان خفض فى هذا جحر ضب خرب، وذلك يقتضى تجاور الاسمين ولان الباء ملحوظة المعنى كما ذكرنا ومعناها متعلق بالخبر فليكن العطف على الخبر ليتحد التعلقان المعنوى واللفظى .

- الوجه الثانى انه معطوف لفظا ومعنى على الخبر وكأنه قيل انت وما لك وذلك على قول ابن خروف فى كل رجل وضيعته ان الخبر العاطف والمعطوف لكونهما بمنزلة مع وجرورها قاله ابن الصائغ وفيه نظر لامرين .

احدهما انه ليس المراد الاخبار عن الشخص بانه اعلم على الاطلاق وبأن مع مال لم يحل بينهما حائل .

والثانى ان التفريع على هذا القول الضعيف انما يقتضى ان المعطوف

عليه المبتدأ لا الخبر كما انه في كل رجل وضيعة كذلك، ثم المعروف عن ابن
نحروف ان الواو ومصحوبها اغنيا عن الخبر كغناء الوصف في أقائم الزيد ان
لا لانها الخبر .

الوجه الثالث انه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير انت اعلم وانت ومالك
محذوف المبتدأ لدلالة ما تقدم عليه فالتقى واوان محذوف الاولى لثلا يدخل حرف
على مثله قاله ابن الصائغ ايضا وفيه نظر لانه خلاف المعنى اذ معنى الكلام حيث
انت اعلم من غيرك على الاطلاق وانت ومالك مقرونان، ثم مثل هذا لا يسمى
خبرا الا بتجاوز على قول ابن نحروف ثم يقال وما معنى المعية في نحو انت
اعلم ومالك .

اقول، الصواب ما قدمناه من ان معنى الواو هنا كعنى الباء وهو قول
الجرمي ومن وافقه وما معنى المعية فبعيد وان كان سيويه قد ذكره ونصه في
ذلك، فانما اردت انت اعلم مع مالك انتهى، وقد يكون مراده تفسير ما يحصل
من المعنى وذلك لانه ليس المراد الا اخبار بان المخاطب اعلم على الاطلاق بل انه
اذا كان مع ماله كان اعلم كيف يدبره او انه اذا اعتبر مع ماله كان اعلم به وفي
كلام سيويه من هذه التجوزات ما لا يخفاء به لمن وقف على كلامه ولهذا
قال ابن النحاس وغيره انه خاطب بهذا الكتاب تو ما قد اعتاد والمجازات
والكتابات ثم قال، وهل تجوز النصب في نحو كل رجل وضيعة تجوزه هنا
أم لا وما توجيه الجواز ان قيل به .

واقول ان المجوز لذلك هو الصيمري نص عليه في التبصرة ولم يتعرض
لهذا المثال وظاهر كلام ابن مالك ان النصب فيه لا يجيزه احد فانه قال وقد
ذكر انت ورأيتك وانت اعلم ومالك ما نصه ولا خلاف في وجوب الرفع فيما
اشبه المثالين المذكورين، ومن ادعى جواز النصب في نحو كل رجل وضيعة
على تقدير كل رجل كائن مع ضيعة فقد ادعى ما لم يقله عربي انتهى، فنخص نحو
كل رجل وضيعة بالخلاف، والذي يظهر في الفرق بينهما اقوال .

احدها ظهور معنى المعية في كل رجل وضيعة وخفاؤه في انت اعلم ومالك وقد مضى شرح ذلك .

- والثاني انه بنى الجواز على ان التقدير كل رجل كائن وضيعة كما تقدم عنه وكائن يصح له ان يعمل في المفعول معه واما انت اعلم ومالك فان ما قبل الواو منه كلام تام فلا يمكن ان يقدر فيه عامل ولا يصح اعلم للعمل في المفعول معه لانه لا يعمل فيه على الصحيح الا ما يصح له العمل في المفعول به لا كل ما يصح له العمل في الحال خلافا لابي على ولهذا منع سيبويه هذا لك واباك وان وجد حرف التنبيه والاشارة والظرف وكل منهن صالح للعمل في الحال والفرق بينهما ان الحال شبيهة بالظرف فعمل فيها رواح الفعل ولا كذلك المفعول معه ولو صح معنى المعية في المثال المذكور وقال قائل بجواز النصب فيه لا يمكن توجيهه اما على قول الجرجاني او الكوفي او الفارسي في ان الناصب للمفعول فيه الواو او الخلاف او كما ينصب الحال ولهذا جوز الفارسي هذا لك واباك وجوز في قوله هذا ردائي مطويا وسريا لان يكون العامل هذا ثم قال وما توجيه القول بوجوب حذف الخبر من نحو انت اعلم وعبد الله اذا جعلنا اعلم خبرا عن انت وعبد الله مبتدا حذف خبره وما المانع من ذكر الخبر جعلنا (١) الواو للمعية او للعطف المحض واقول لم اتف لاحد على القول بوجوب حذف الخبر في ذلك غير ابن مالك وهو مخالف لقولهم ان الخبر لا يجب حذفه الا اذا سد شيء مسده ولهذا ردوا تجويز الاخفش في نحو ما احسن زيدا ان تكون ما موصولة او موصوفة وتجويز بعضهم في نعم الرجل زيد كون المنقوض مبتدا محذوف الخبر وقول الفارسي في حدى زيد قائما ان الخبر مقدر بعد الحال ومن العجب ان ابن مالك من جملة من رد بذلك وذهل عنه هنا ثم اذا سلم ان ذلك ليس بشرط استنادا الى اعراب هؤلاء الائمة فقد يوجه بامرئ .

احدهما ان اعلم لما كان صالحا للاخبار به عن الاثنين وكان تقدير

عبدالله مقدما على اعلم يمكننا صار وان كان مبتدأ كأنه معطوف واعلم وان كان خبرا عن انت وحده كأنه خبر عنها معا فنع ذلك من ظهور خبر آخر وهذا بخلاف نحو زيد قائم وعمر و فان الخبر المذكور لا يصلح الاسمين معا .
والثاني ان المعنى هنا انت اعلم بعبدالله وذلك كلام تام لا يحتاج الى خبر فكذا ما معناه وكل من الوجهين معترض .

اما الاول فلا ستلزامه وجوب الحذف في نحو زيد في الدار وعمر و ولا قائل به وفي الحديث (ابي بكر في الجنة وعمر في الجنة) السخ .
واما الثاني فن وجهين .

احدهما اقتضاؤه وجوب الحذف على تقدير الواو للعطف المحض
وانما المدعى وجوبه مطلقا .

والثاني انه احالة لصورة المسئلة فان المدعى جوازها على اخبار الخبر والتوجيه المذكور يقتضي انه لا خبر في اللفظ ولا في التقدير .

ثم قال وما وجه الحكم برجحان النصب على المعية على العطف في نحو لا تتعد بالسّمك واللبن ولا يعجبك الاكل والشبع مع ان المقصود فيها الميعة مطلقا وليس العطف هنا بمقصود و هلا كان النصب هنا متعينا لتأديته مراد المتكلم
واخلال العطف بذلك .

واقول ، لا يمتنع التعبير بالعبارات المجملة عند التمكن من العبارات المعينة للمعنى المراد والعطف انما يخل بالتنصيص على معنى المعية لا فادتها مطلقا فان احد محتملات الواو العاطفة معنى المعية وانما تتعين العبارة التي لا تحتمل غير المراد اذا اريد التنصيص على ذلك المعنى ولم تحتف بالكلام قرينة ترشد اليه وقد جوز والقاصد نفى الجنس بلا على سبيل الاجمال ان يعلمها عمل ليس واوجبوا اعمالها عمل ان اذا اريد التنصيص ، وجوز سيويه والمحققون لمن قال طالت زيد وجاء في عمر واذ ابناهما للفعول في مخلص الضم والكسرو ان لم والذي يقتضيه النظر انه تتعين العبارة الناحية اذا اريد التنصيص والمجمله

إذا أريد الأجمال ويجوز الأمران إذا لم يرد أحد الأمرين بعينه وترجع الناصبة
حيثند على المجملة ولم يمش ابن مالك في ذلك على قاعدة لأنه قال في نحو جاء في
بوجوب الاثمام أو الضم وفي نحو طاتي بوجوب الاثمام أو الكسر وقال
في باب لا يجوز إلحاقها بليس انت لم يرد الة نصيص على العموم وقال
في المفعول معه برجحان النصب إذا خيف بالعطف فوات ما يضر فواته •
ثم قال ، وما وجه تقسيمهم مسائل الباب إلى ما يجب نصبه وإلى ما يرجح
ذلك فيه وإلى ما يرجح عطفه مع أنهم يقولون ان المفعول معه لا بد ان يدخله
معنى المفعول به وقد سماه سيويه بذلك ومقتضى هذا انه يتعين النصب عند
قصد هذا المعنى إذا وجد المسوغ اللفظي فكيف يحكم برجحانه على العطف في
بعض الصور بل كيف يحكم بتساوي الأمرين في بعضها أيضا .

١٠

فان قيل ، الحكم بما ذكر انما هو بالنظر إلى صور التراكيب اللفظية
وان اختلف المعنيان اشكل حيثذ كلام ابن مالك رحمه الله تعالى حيث حكم
برجحان العطف حيث امكن ذلك بلاضعف وهذه العبارة يندرج تحتها نحو
قام زيد وعمر وهذا التركيب ان نظرنا إليه مع قطع النظر عما يقصد من
المعنى يقتضى تساوي الأمرين كما قال ابو الحسن بن عصفور كما وجه كلام ابن
مالك وهل يتم كلامه فتجيب الصور في هذا الباب خمسة اولا يتم كلامه
فتكون اربعا .

واقول أما ما تضمنته صدر السؤال من الاشكال فقد ذكر في اثنا
ما يرفعه وهو ان الحكم بالاقسام المذكورة انما هو بالنظر إلى صور التراكيب
اللفظية ولا يلزم ابن مالك الحكم بتساوي الأمرين في نحو قام زيد وعمر وبل
الحكم برجحان العطف وهو قائل به ووجه لزوم ذلك من ظاهر كلامه لان
العطف قد امكن بلاضعف وهذا هو مقتضى النظر لانت العطف هو الاصل
وقد امكن وسلم عن معارض .

٢٠

واما كلام ابن عصفور فالقياس الذي ذكرناه يأباه فالصور اربع

لأنهم ولعلهم ان تسمية سيويه المفعول معه مفعولا به مشكلة والتاسع فيها فريقان فمنهم من تأولها وهو ابن مالك فقال حين ذكر ان الباء تأتي للصاحبة ما نصه ولساواة هذه الباء لمع قد يعبر سيويه عن المفعول معه بالمفعول به انتهى ومنهم من اجراها على ظاهرها والقول عندي ان بعض الامثلة يكون الاسم فيه على معنى مع ويسمى مفعولامعه وبعضها يكون فيه على معنى الباء ويسمى مفعولا به وان سيويه انما اراد ذلك وها انا مورد كلامه لتأملوه .

قال رحمه الله ويتنصب فيه الاسم لانه مفعول معه ومفعول به ثم قال وذلك قولك ما صنعت واباك ولوتركت الناقة وفصيلها لرضعها انما اردت ما صنعت مع ابيك ولوتركت الناقة مع فصيلها فالفصيل مفعول معه والاب كذلك والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها ومثل ذلك ما زلت وزيدا اى ما زلت يزيد حتى فعل فهو مفعول به وما زلت اسير والنيل اى مع النيل واستوى الماء والخشبة اى بالخشبة انتهى فانظر الى كلامه رحمه الله حيث قال مفعولا معه ومفعولا به ثم فسر بعض الامثلة بمع وبعضها بالباء ولانه حيث قدر احد الامر بن يكون ذلك المعنى اما متعينا او اظهر من المعنى الآخر فن تأمل هذا الكلام بالانصاف علم ان مراده ما ذكرت ولم يتسع الوقت للنظر فيما قال شارحوا الكتاب في هذا الموضع وهذا مبلغ فهمي في كلامه رحمه الله والله اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه مسئلة من كلام شيخنا العالم العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام رحمه الله في قوله تعالى (وقه على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) قال يجوز في الظرفين اربعة اوجه .

- احدها ان يكون الاول خبرا والثاني متعلقا به .
- والثاني عكسه وهو ان يكون الثاني خبرا والاول متعلقا به ولا يمنع هذا تقدم الظرف على عامله المعنوي فان ذلك جائز باتفاق كقولهم، أكل يوم لك ثوب .

والثالث ان يكونا خبرين وذلك عند من يجيز تعدد الخبر

- والرابع ان يكون الاول خبرا والثاني حالا وهذا الوجه ايضا ١٠
- مما لا يختلف في جوازه وربما سبق الى الذهن ان فيه خلافا وليس كذلك لتقدم العامل وهو الظرف وتأخر الممول وهو الحال فهو نظير قولك في الدار جالسا زيدوني هجر مستقرا سعيد وهذا مما لا شك في جوازه .
- وبقي وجه خامس وهو عكس هذا اعني ان يكون الاول حالا
- والثاني خبرا فهذا انصوص النحويين متظافرة على منعه وجماعة منهم حكوا ١٥
- الاجماع على ذلك .

- قال ابن مالك في (شرح الكافية) ولو قدمت الحال على العامل
- الظرفي وعلى صاحبها لم يجز باجماع وقال اللبدي في (شرحه الكبير على الجزولته)
- اجاز ابو الحسن تقدم الحال المعمولة للظرف مع توسط الحال بين المبتدأ والخبر
- ومنع ذلك مع التقديم ووجه قوله ان المبتدأ طالسب للخبر فاذا تقدم كان ٢٠
- الخبر في نية التقديم الى جانبه فكان الحال مؤخرة عنها ولهذا امتنع بالاجماع
- ان تتقدم عليها جميعا انتهى كلامه ملخصا .

وقال ابن عصفور في (شرح الايضاح) اتفق البصريون على امتناع التقديم عليها جميعا فقوله البصريون دخل فيهم الاخفش (لانه من أئمة البصريين - ١)

وهو سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه وحيث اطلق النحويون البصريين لا يريدون غيره .

ومن ثقل الاجماع ايضا الامام ابوبكر ابن طاهر المعروف بالحرب ولكن ثقل عن ابي الحسن انه اعرب فداء من قولهم، فداء لك ابي، حالا وثقل عن الامام المحقق عبد الواحد بن علي الاسدي المعروف بابن برهان قولا سهلا من ذلك وهو انه اجاز ذلك في الظرف وتدد وقتت له على ذلك قال في (شرح المنع) في قوله تعالى (هنا لك الاولاية لله الحق) هنا لك ظرف مكان وهي حال والاولاية مبتدأ لله الخبر ولام الجر عملت في الحال مع تقدمها على اللام لانها بلفظ الظرف وانشد لابن مقبل العجلاني .

١٠ ونحن منعنا البحران تشربوا به وقد كان منكم ماؤه بمكان

ثم قال منكم حال والعامل فيه الباء في بمكان انتهى وعلى هذا ففي المسئلة ثلاثة مذاهب، المنع، مطلقا وهو قول من عدا الا خفش وابن برهان والجواز، مطلقا وهو قول الا خفش والجواز، اذا كان العامل ظرفا والمنع اذا كان غير ظرف وهو قول ابن برهان وعلى هذين القولين فيجوز الوجه الخامس في الآية ولكنها قولان شاذان مخالفان لما يقتضيه القياس والسمع والذي اجازه اصعب من الذي اجازه ابن برهان ولعل الذين يقولون الاجماع على خلاف ذلك لم يعتدوا بها اورا وان القائل بهما ذهل عن القاعدة ووقتت للا خفش على خلاف ما ثقل عنه في (كتاب الصغير) هذا باب من الحال اعلم ان قولهم هذا عبد الله قائما في الدار على الحال جائز وقد قدمت الحال قبل العامل لان الحال لعبد الله فاذا قدمت الذي الحال له في المعنى كان جائزا هذا نصه والنسخة التي عندي معتمدة لانها بخط ابي الفتح ابن جني قوله رحمه الله فاذا قدمت الذي الحال له في المعنى كان جائزا دليل على انك اذا اخرجت الذي الحال له كان ممتنعا ثم انه صرح بذلك بعد فقال ولو قلت قائما في الدار عبد الله لم يحز هذا نصه بحروفه .

فان قلت فما تصنع بما احتج به ابن برهان .

قلت لادليل في شيء منه، اما الآية الكريمة فيجوز في هنالك ان تكون ظرفا لمتصرا وعلى هذا الوجه وقف بعض القراء وما كان منتصرا هنالك ثم ابتداء الولاية لله ويجوز ان يكون خبرا لله متعلق بالولاية ويجوز ان يكونا خبرين ومع هذه الاحتمالات يسقط الاستدلال .

واما البيت فالجواب عنه مستفاد من الكلام الذي قدمته عن الأبدى وذلك انه جعل تقدم بعض الجملة كتقدم كلها لان بعضها يطلب بعضها وهنا لما تقدمت كان وهي طالبة لاسمها وخبرها كانا في نية التقديم وكانت الحال متأخرة عنهما في التقدير على اننى متردد في ثبوت هذه المقالة عن ابن برهان فأنى رأيتها في نسخة معتمدة مقروءة عن ابي محمد ابن الحشاش واولها ما صدر به حاشيته ثم ذكر ذلك الى آخره فالظاهر انه مما الحق كما الحقت حواش من كلام الاخفش وغيره في متن كتاب سيبويه واما قولهم فذلك ابي فانه يروى بالرفع والنصب والكسروا بالأوجه الثلاثة روى قول ثابتة بنى ذبيان في معلقته المشهورة .

مهلا فداء لك الاقوام كلهم وما أثمر من مال ومن ولد ١٥

فاما الرفع فعلى الابتداء او الخبر والاولى ان يكون فداء هو الخبر والاقوام هو المبتدأ وكذلك لك في المثال لان النكرة اولى بالابتداء من المعرفة هذا قول حذاق المعربين وخالف سيبويه في مثل ذلك فأعرب النكرة المتقدمة مبتدأ والمعرفة المؤخرة خبرا بناء على الاصل من ان كلا منهما حال في محله ولا تقديم ولا تأخير وعليه ان النكرة اتى لها مسوغ بمنزلة المعرفة والمعرفتان ٢٠ اذا اجتمعتا كان المقدم منها هو المبتدأ، واما النصب فعلى المصدر واصل الكلام تقديم الاقوام ثم حذف الفعل وأقيم مصدره مقامه وجيء بك في البيتين كما جئ بها بعد سقيا في قولهم، سقيا لك، وارتفع الاقوام في البيت وأبي

(١) بها مشى - لعله لأن المعرفة اولى بالابتداء من النكرة .

في المثال بالمصدرا وبالفعل المحذوف على خلاف بين النحويين في ذلك واما الكسروهي رواية يعقوب بن السكيت وغيره فللنحويين فيه قولان .

احدهما انه مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس على الخلاف الذي شرحناه

في رواية الرفع وانه معدول عن مقدي وبنى على الكسر وليس هذا القول

بشيء لانه لاوجه لبنائه على هذا التقدير ثم هو فاسد من حيث المعنى اذ كان

حقه أن يقول انه معدول عن قادلأن المقدي هوالمخاطب لا الاتوام .

والثاني انه اسم فعل ومعناه ليفدك الاتوام اى وبنى كما بنى ثزال

ودراك كذا وجهه ابو جعفر النحاس في (شرح المعلقات) وفيه نظر فانه

لا نعلم اسم فعل على وزن فعال بكسر الفاء ولا اسم فعل تاب عن فعل مضارع

مقرون بلام الأمر وحكى الفراء انه يقال فدى لك بفتح الفاء وبالقصر وهذا

يحتمل ان يكون في موضع رفع وان يكون في موضع نصب وقد مضى توجيهها

والله تعالى اعلم .

من كلام شيخنا الشيخ جمال الدين ابن هشام رحمه الله

بسم الرحمن الرحيم

مسئلة

قول جابر رضى الله عنه « كان يكفى من هوا وفى منك شعر اوخير

منك » الظاهر ان خير مرفوع عطفا على اوفى المخبر به عن هو اى كان يكفى

من هوا وفى وخير كما تقول احب من هو عالم وعامل والجملة من المبتدأ

والخبر صلة الموصول والصلة مفعول يكفى ويقع في النسخ ويجرى على السنة

الطلبة بنصب خير وقد ذكر انه خرج على سبعة اوجه .

احدها ان يكون عطفا على المفعول وهو من .

الثاني ان يكون بتقدير كان مدلولها عليها بكان المذكورة اولا اى

وكان خيرا .

الثالث على تقدير يكفى مدلولها يكفى المذكورة .

الرابع على الغاء من هو فيكون اوفى منغولا وخيرا معطوفا عليه .

الخامس على الغاء من هو اوفى .

السادس على تقدير واكثر خيرا .

السابع على العطف على شعرا ، وهذه كلها باطلة الا السابع فانه مستبعد

اما العطف على من فانه يؤدى بنفسا ثرة المعطوف لمن وقعت عليه من ويصير

بمنزلة كان يكفى زيدا وعمرافى يكون الذى هو اوفى غير الذى هو خير وليس

المراد ذلك - واما تقدير كان فباطل من وجهين .

احدها ان حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها لا يجوز بقياس الابد

ان ولو من ثم قال سيبويه رحمه الله لا تقل عبد الله المقتول بتقدير كن عبد الله

المقتول وخالف المحققون الكسائى فى تخريج قوله تعالى (انتهى خيركم) على

تقدير يكن الانتهاء خيركم .

الثانى ، انا اذ قدرنا كان مدلولها بالاولى قدرنا مر فوعها

مر فوع الاولى كما انك اذا قلت علفتها تبنا واء لا يقدر وسقاها غيرى ماء بل

سقيتها وذلك لان الفعل والفاعل كالشيء الواحد فتقدير احدهما مستلزم

لتقدير الآخر بعينه فعلى هذا اذا قدرت كان الاولى قدرت فاعلمها فيصير

كان هو أى الصاع واما تقدير يكفى فانه يؤذن ايضا بالتغاير كما انك اذا قلت

كان يكفى الفقيه ويكفى الزاهد آذن بذلك وسببه ان يكفى الثانى انما

هو لمجرد التوكيد فذكره بمنزلة لو لم يذكر وهو لو لم يذكر آذن العطف

بالتغاير فكذلك اذا ذكر ، واما الغاء من هو والغاء من هو اوفى فباطلان

من وجهين -

احدهما ، ان زيادة الاسماء لا تجوز عند البصريين وكذلك زيادة

الاجمل ثم ان الكوميين يجيزون ذلك وانما يجيزونه حيث يظهر ان المعنى

مفتقر الى دعوى الزيادة كما في قول لييد .

الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن ييك حولا كما ملا فقد اعتذر
فانهم قالوا اسم زائد لانه انما يقال السلام على فلان ولا يقال اسم
السلام عليك فادعوا زيادة ذلك لهذا المعنى وهو مقصود فيما نحن بصدد
وقد يقال ان افسد هذين الوجهين الوجه المدعى فيه زيادة من هو خاصة
فان ذلك لا يجوز احد لان المبتدأ يتى بلا خبر والموصول بلا صلة ويجاب
بان دعوى زيادة الاسم لا تخرجه عن استحقاقه لما يطلبه على تقدير عدم
الزيادة .

الثاني انه اذا كان زائدا امتنع العطف عليه لانه يصير بمنزلة ما لم يذكر
١٠ والعطف عليه يقتضى الاعتداد به وتقدم جوابه قتنا قضا واما تقدير اكثر فباطل
لان افضل التفضيل لم يحذف في كلامهم باقيا معموله لضعفه في العمل وجهوده
لانه لا يشئ ولا يجمع ولا يؤنث واما عطفه على شعرا فهو اقرب من جميع ما ذكر
لان اوفى بمعنى اكثر فكانه قيل اكثر منك شعرا وخيرا الا ان هذا ياباه ذكر
منك بعد خير ألا ترى انك اذا قلت كان يكفي من هو اكثر منك علما وعبادة
١٠ لم يحتاج الى قولك منك ثانيا وقد يتكلف جواز هذا الوجه على ان تجعل منك
الثانية مؤكدة للاولى . تمت والله اعلم انتهى .

مسئلة

قرأ الجمهور (وقيله) بالنصب فمن الاخفش انه عطف على سرهم ونجواهم
وعنه ايضا انه بتقدير وقيل قيله وعن الزجاج انه عطف على محل الساعة وقيل
٢٠ على مفعول يكتبون المحذوف وقيل يكتبون اقوالهم وافعالهم وقيل على
مفعول يعلمون اى يعلمون الحق وقيله وقرأ السلبى وابن ريان وعاصم
والاعمش وحمة بالخفض قبل عطف على الساعة او على انها واوالقسم والجواب
محذوف اى ليصرن اولا فعلن بهم ما اشاء وقرأ الاعرج وابو قلابة ومجاهد
والحسن وقتادة ومسلم بن خندجة بالرفع ونرج على انه معطوف على علم الساعة
محذوف

على حذف مضاف اى وعلم قيله حذف المضاف و اقيم المضاف اليه مقامه روى هذا عن الكسائي وعلى الابتداء وخبره يارب الى لا يؤمنون وعلى ان الخبر محذوف تقديره مسموع او متقبل بجملة الابتداء وما بعده فى موضع نصب مقول قيله وقرأ ابو قلابسة يارب بفتح الباء اراد ياربا كما تقول يا غلاما يتخرج على ما اجاز الاخفش يا قوم بالفتحة وحذف الالف واللا جزاء .
بافتحة عنها .

وقال الزمخشري والذي قالوه يعنى من العطف ليس بقوى والمعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراخا وقع تنافر النظم واقوى من ذلك واوجزان يكون البحر والنصب على اضماع فعل القسم وحذفه والرفع عليه قولهم ايمن الله وامانة الله ويمين الله ولعمرك ويكون قوله ان هؤلاء قوم لا يؤمنون جواب القسم كأنه قال واقسم قيله او قيله يارب تسمى ان هؤلاء قوم لا يؤمنون انتهى ، وهو مخالف لظاهر الكلام ويظهر ان قوله يارب لا يؤمنون متعلق بقيله ومن كلامه عليه السلام واذا كان هؤلاء جواب القسم كان من اخبار الله تعالى عنهم وكلامه والضير فى قيله للرسول وهو المخاطب بقوله فاصفح عنهم اى اعرض عنهم وتاركهم .
وقل سلام .

مسئلة

لا خلاف فى امتناع قتل المسلم بالحربى واختلف فى قتله بالذمى واحتج من منه بحديث لا يقتل مسلم بكافر ، وتقديره ان كافر ذكرا فى سياق النفي فيعم الحربى وغيره واختلف المانعون فى الجواب فطائفة اجابوا عن ذلك مع قطع النظر عن الزيادة الواردة فى الحديث فقالوا ان قوله بكافر عام اريد به خاص واختلفوا فى توجيه ذلك على وجهين .

احدهما ان المعنى لا يقتل مسلم بكافر قتله فى الجاهلية وذلك ان قوما من المسلمين كانوا يطالبون بدماء صدرات منهم فى الجاهلية فلما كان يوم

الفتيح قال عليه السلام كل دم في الجاهلية فهو موضوع تحت قدمي لا يقتل مسلم بكافر .

والثاني ان المراد بالكافر الحربي فان غيره قد اختلف في الاسلام باسم وهو الذي ولنا ان نمنع الاول بان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .
والثاني بان الكافر لغة وعرفا من قام به الكفر حربيا كان او ذميا لانه اسم فاعل من كفر والاصل عدم التخصيص ويؤيده ان الوارد في التنزيل للكافرين ليس مخصوصا بالذمى بالاتفاق وطائفة اجابوا عنه بعد ضم تلك الزيادة اليه وهي ولا ذوه عهد في عهده ، ولولا اربعة اجوبة .

احدها ما نقله عنهم الاصوليون وتقديره ان هذه الزيادة مفتقرة الى ما يتم به معناها وكون المقدور مدلولاً عليه بما ذكرنا ولا فتعين ان يقدر ولا ذو عهد في عهده بكافر والكافر المقدور الحربي اذا المعاهد يقتل بالمعاهد وحينئذ قال الكافر المفوظ به الحربي تسوية بين الدليلين والمذكور عليه ويحاجب من وجهين .

احدهما انا لا نسلم احتياج ما بعد ولا الى تقدير لجواز ان يكون المراد به ان العهد حاصم من القتل والثاني ان حمل الكافر المذكور على الحربي لا يحسن لان هدر دم من المعلوم من الدين بالضرورة فلا يتوهم متوهم قتل المسلم به .

ويبعد هذا الجواب قليلا امران .

احدهما مدلول الحديث حيث مستغن عنه بما دلى عليه قوله تعالى (فاتموا اليهم عهدهم الى مدتهم) فالحمل على فائدة جلية اولى .

الامر الثاني ان صدر الحديث نفى فيه القتل قصاصا لا مطلق القتل فقياس آخره ان يكون كذلك .

والوجه الثاني انا لا نسلم لزوم تساوي الدليل والمدلول عليه لانهما كلمتان لولفظ بهما ظاهرين امكن ان يراد باحدهما غير ما اريد بالآخرى والوجه

فكذلك مع ذكر احداها وتقدير الاخرى ويؤيده عموم والمطلقات
وخصوص وبعولتهن مع عود الضمير اليه .

والجواب الثاني ان الاصل لا يقتل مسلم ولا ذوعهد في عهده
بكافرتهم انرا المعطوف عن الجار والمجرور وليس في الكلام حذف البتة بل
تقديم وتأخير وحيث ان التقدير بكافر حربى والا لزم ان لا يقتل ذوالعهد بذى
العهد وبالذمى .

والثالث ان ذوعهد مبتدأ وفي عهده خبره والواو والحال اى لا يقتل
مسم بكافر والحال انه ليس ذوعهد في عهده ونحن لو فرضنا خلوا الوقت عن
عهده لجميع افراد الكفار لم يقتل مسلم بكافر وهذا الجواب حكى عن القدرى
وفيد بعد لان فيه انراج الواو عن اصلها وهو العطف ومخالفة لرواية من روى ١٠
ولا ذى عهد بالخفض اما عطفا على كافر كما يقوله الاكثرون واما على مسلم
كما يقوله الحنفية ولكنه خفض لمجاورته المنفوض .

وايضا فان مفهومه حيث ان المسلم يقتل بالكافر مطلقا في حالة كون
ذى العهد في عهده وهذا لا يقوله احد فانه لا يقتل بالحربى اتفاقا الا ان هذا
لا يلزم الحنفية فانهم لا يقولون بالمفهوم فضلا عن ان يقولوا ان له عموما ولكن ١٥
يستقل البحث معهم الى اصل المسئلة وقد يقال ايضا ان كون مثل هذا الكلام
لا يحتاج الى تقدير بناء على حمله على التقديم والتأخير بعيد لان الكلام اذا
مضى على وجه كانت فيه اجراؤه على الظاهر حالة محلها لم يجوز .

والجواب الرابع ، ان ولا ذوعهد معطوف والعطف يقتضى المغايرة
فوجب ان يحمل الكافر الاول على غير ذى العهد ليتناير ا قال بعضهم وهذا ٢٠
غريب فان ذال العهد معطوف على مسلم لا على كافر والعطف انما يقتضى المغايرة
بين المتعاطفين ثم لو قيل كان المراد بالكافر ذال العهد لكان ذكر ذى العهدى ثانيا
استعمالا للظاهر في موضع المضمرة وهو لا يجوز اذ لم يحسن ان يحمل بعد ذلك
على خلاف ذلك لان فيه تراجعا وتقضا لما خص عليه الكلام ولهذا قال ابو

على ومن واقفه في قوله تعالى (واللأئي يئسن من المحيض من نسائكم ان آتبن
فعدتن ثلاثة اشهر واللائى لم يحضن) ان التقدير فعدتن ثلاثة اشهر وانه
حذف الخبر من الثانى لدلالة خبر الاول عليه .

وقال بعض الناس الاولى ان يقدر الخبر مفردا اى واللائى
لم يحضن كذلك لان تعليل المحذوف اولى ولانه لو نطق بالخبر لم يحسن ان
تعا د الجملة براسها فاتفق الفريقان على ان الخبر محذوف ولم يحملوه على
ان التقدير واللائى يئسن واللائى لم يحضن فعدتن ثلاثة اشهر والذى ظهر ان
ذلك ليس الا لما ذكرنا ولهذا ايضا يظهر انهم منعوا من التنازع في المتقدم
نحو زيد ضربت واكرمت وفي المتوسط نحو حدثت زيدا واكرمت لان
الاسم المتقدم مستوفيه العامل قبل ان يجرى الثانى فاذا جاء الثانى لم يقدر
طالباه بعد ما اخذه غيره وذلك في المتوسط اوضح لان المعمول على العامل
الاول انتهى هكذا اوجدت بخطه رحمه الله .

(يتلوه مسئلة اعتراض الشرط على الشرط للشيخ جمال الدين رحمه الله)

بسم الله الرحمن الرحيم

١٥ هذا فصل نتكلم فيه بحول الله تعالى وقوته على مسئلة اعتراض الشرط على الشرط
اعلم انه يجوز ان يتوارد شرطان على جواب واحد في اللفظ على
الاصح وكذا في اكثر من شرطين وربما توهم من عبارة النحاة حيث
يقولون اعتراض الشرط على الشرط ان ذلك لا يكون في اكثر من شرطين
وليس كذلك ولا هو مرادهم ، ولتحقق اولا الصورة التى يقال فيها
٢٠ في اصطلاحهم اعتراض الشرط على الشرط فان ذلك مما يقع فيه الالتباس
والغلط فقد وقع ذلك لجماعة من النحاة والمفسرين . ثم نتكلم على البحث في ذلك
والخلاف في جوازه وتوجيهه ، فنقول ليس من اعتراض الشرط على الشرط
واحدة من هذه المسائل الخمس التى سنذكرها .

- احدها ، ان يكون الشرط الاول مقترنا بجوابه ثم يأتى الشرط
الثانى بعد ذلك كقوله سبحانه (يا قوم انى كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا
ان كنتم مسلمين) خلافا لمن غلط فيه بفعله من الاعتراض وقائل هذا من
الحق على مراحل لانه اذا ذكر جواب الاول تأليا له فأتى اعتراض هنا .
الثانية ، أن يقترن الثانى بفاء الجواب لفظا نحو ان تكلم زيد فان
اجاد فاحسن اليه لان الشرط الثانى وجوابه جواب الاول .

- الثالثة ان يقترن بها تقدير انحو (فاما ان كان من المقربين) خلافا لمن
استدل بذلك على تعارض الشرطين لان الاصل عند النحاة مهما يكن من شئ
فان كان المتوفى من المقربين فخرأؤه روح فحذفت مهما وجملة شرطها وانيب
عنها أما فصار أما فان كان قفروا من ذلك لوجهين .

- احدهما ، ان الجواب لا يلى اداة الشرط بغير فاصل
الثانى ، ان الفاء فى الاصل للعطف فحقها ان تقع بين شيئين وهما
المتعاطفان فلما اخرجوها فى باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الآخر
وهو التوسط فوجب ان يقدم شئ مما فى خبرها عليها اصلا كما للفظ فقد مت
جملة الشرط الثانى لانها كالجزء الواحد كما قدم المفعول فى (فاما اليتيم فلا تقهر)
فصار أما ان كان من المقربين فروح فحذفت الفاء التى هى جواب ان لثلاثتى
فاء ان فتلخص انت جواب أما ليس محذوف قابل مقدم ما بعضه على الفاء
فلا اعتراض .

- الرابعة ، ان يعطف على فعل الشرط شرط آخر كقوله سبحانه
وتعالى (وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجروركم ولا يسألكم اموالكم ان
يسألوها فيحفكم تبخلوا) ويفهم من كلام ابن مالك ان هذا من اعتراض
الشرط على الشرط وليس بشئ .

- الخامسة ، ان يكون جواب الشرطين محذوفاً فليس من الاعتراض
نحو (ولا ينفعكم نصحي) الآية وكذلك (وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها)

الآية خلافا لجماعة من النحويين منهم ابن مالك .
 وحجتنا على ذلك أنا نقول نقدر جواب الأول تأياله مدلولاً عليه
 بما تقدم عليه وجواب الثاني كذلك مدلولاً عليه بالشرط الأول وجوابه
 المتقدم عليه فيكون التقدير في الأول أن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم
 نصحي أن كان الله يريد أن يغويكم فإن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي
 وكذلك التقدير في الثانية ومثل ذلك أيضاً بيت الحماسة .
 لكن قومي وإن كانوا ذوي عدد ليسوا من الشرف في شيء وإن هانا
 فتدبره فإنه حسن

وإذا قد عرفت أننا لا نريد شيئاً من هذه الأنواع بقولنا اعتراض
 الشرط على الشرط فاعلم أن مرادنا نحو، إن ركبت إن لبست فانت طالق .
 وقد اختلف أولاً في صحة هذا التركيب فمنعه بعضهم على ما حكاه
 ابن الدهان وأجازه الجمهور واستدل بعض المحيذين بالآيات السابقة وقد بينا
 أنها ليست مما نحن فيه لافي ورد ولا صدر، وإنما الدليل في قوله سبحانه
 (ولو لا رجال مؤمنون إلى قوله (لعذبنا) فالشرطان وهما لولا ولو قد
 اعترضنا وليس معها إلا جواب واحد متأخر عنها وهو لعذبنا وفي آية أخرى
 على مذهب أبي الحسن وهي قوله سبحانه (إذا حضر أحدكم الموت إن ترك
 خيراً الوصية) .

فانه زعم أن قوله جل ثناؤه الوصية للوالدين على تقدير الفاء أي
 فالوصية فعلي مذهبه يكون مما نحن فيه وأما إذا رفعت الوصية بكتب فهي
 كآيات السابقة في حذف الجوابين وهذان الوطنان خطر إلى قديما ولم
 ارهما لغيري ، وما يدل عليه أيضاً قول الشاعر .

إن تستغيثوا بنا إن تذرنا وتجدوا منا معاً قل عز أنها كرم
 وقد استعمل ذلك الإمام أبو بكر بن دريد رحمه الله في مقصوده
 حيث يقول .

فان

فان عثرت بعدها إن والت تقسى من هاتا نقولا لالعا
واذ قد عرفت صورة المسئلة وما فيها من الخلاف وان الصحيح
جوازها فاعلم ان المجيزين لها اختلفوا في تحقيق ما يقع به مضمون الجواب
الواقع بعد الشرطين على ثلاثة مذاهب فيما بلغنا .

- احدها أنه انما يقع بمجموع امرين احدهما حصول كل من الشرطين
والآخر كون الشرط الثانى واقعا قبل وتويع الاول فاذا قيل ، ان ركبت ان
لبست فانت طالق ، فان ركبت فقط او لبست فقط اوركبت ثم لبست لم تطلق
فيهن ، وان لبست ثم ركبت طلقت .
- هذا قول جمهور النحويين والفقهاء وقد اختلف النحويون في تأويله
على مذهبين .

١٠

احدهما ، قول الجمهور ان الجواب المذكور الاول وجواب الثانى
محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه .

- والدليل على ان الشرط وجوابه يدلان على الشرط ان الحال
لا يمتنع اقترانها بحرف الاستقبال لانها مستقبله بخلاف الاول وعلى هذا
صححة مسئلة ابى على وصحة تحزيج المصنف مسئلة الشرط اعنى صحتها من هذا
- الوجه لا صحتها مطلقا فانها معترضة بغير ذلك نعم ويتضح على هذا بطلان
تعميم ابن مالك امتناع اقتران الحال بحرف الاستقبال وقد اتضح الامر
في تحقيق هذين الوجهين والحمد لله .

- والمذهب الثانى ، ما يقع مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين
حكى لى بعض علما ثنا عن امام الحرمين رحمه الله ان القائل اذا قال ان ركبت
ان لبست فانت طاق كان الطلاق مطلقا على حصول الركوب واللبس سواء
او تعا على ترتيبهما فى الكلام أم متعا كسين ام مجتمعين ثم رأيت هذا القول
محكما عن غير الامام رحمه الله .

والذى يظهر لى فساد هذا القول لان قائله لا يخلو امره من ان يجعل

الجواب المذكور لمجموع الشرطين الاول فقط والثاني فقط لا جائز ان يجعله جوابا له لما معالاه اما ان يقدر بين الشرطين حرفا رابطا ولا فان لم يقدر ذلك لم يصح ان يورد ا على جواب واحد لان ذلك نظير ان يقول زيد عمرو عندك ويقول عندك خبر عنها فيقال لك هلا اذ شركت بين الاسمين في الخبر الواحد اتيت بما يربط بينهما وان قدرته فلا يخلو ذلك الذي تقدره من ان يكون فاء او واو اذ لا يصح غيرهما فان قدرته فاء كالفاء المقدرة في قوله .

من يفعل الحسنات الله يشكرها

اي فاء الله يشكرها فالشرط الثاني وجوابه جواب الاول فعلى هذا لا يقع الطلاق الا بتوقع مضمون الشرطين وكون الثاني بعد الاول كما انك لو صرحت بالفاء كان الحكم كذلك وهذا خلاف قوله ثم حذف الفاء لا يقع الا في النادر من الكلام وفي الضرورة فلا يحمل عليه الكلام وان قدرت الواو كما هي مقدرة في قول الله سبحانه (وجوه يومئذ ناعمة) اي ووجوه يومئذ ناعمة عطفا على (وجوه يومئذ خاشعة) فلا شك ان الطلاق يقع بكل من الامرين على هذا التقدير ولكن هذا التقدير لا يتعين بلحوازان المتكلم انما قدر الفاء فلا يقع الا بالمجموع مع الترتيب المذكور او يكون الكلام لا تقدير فيه فلم قلت يتعين تقدير الواو لا جائز ان يجعله جوابا للاول فقط وجواب الثاني محذوف لادلالة الشرط الاول وجوابه عليه لانه على هذا التقدير يلزم منه ان يقول بقول الجمهور وهو لا يقول به، ولا جائز ان يجعله جوابا للثاني لانك اما ان تجعل الشرط الاول هو الشرط الثاني وجوابه او محذوف فأي دل عليه الجواب المذكور للثاني لاسبيل الى الاول لانه على هذا التقدير يجب الفاء في الشرط الثاني لانه لا يصح للشرط ان يلي الشرط لو قلت ان لم يصح وكل جواب لا يصح لان يكون شرطاً فانه يتعين اقترانه بالفاء ولا فاء هنا فاستحال هذا الوجه .

فان قلت لعله يجعله مثل قوله (من يفعل الحسنات الله يشكرها) فهذا

وجه ضعيف كما قد منا فلم حمل الكلام عليه بل لم اوجب ان يكون الكلام محولا عليه، ولا سبيل الى الثاني لانه خلاف المألوف في العريضة فان منهاج كلامهم ان يحذف من الثاني دلالة الاول لا العكس فاما قواه .

نحن بما عندنا وانت بما عندك ، راض

- بخلاف الجادة حتى لقد تحيل له ابن كيسان فجعل نحن للمتكلم المعظم نفسه ليكون راض خبرا عنه فانت ترى عدم انسهم بهذا النوع حتى تكلف له هذا الامام هذا الوجه حتى ذلك عنه ابو جعفر النحاس في شرح الابيات ولانه ايضا خلاف المألوف من عادتهم في توارده ذوي جوابين من جعل الجواب للثاني .

- ١٠ ثم الذي يطل هذا المذهب من اصله انا تأملنا ما ورد في كلامه تعالى (يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين) فهذا بتقدير ان كنتم مسلمين فان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا فحذف الجواب لدلالته ما تقدم عليه .

وهذا القول من الحسن بمكان لان القاعدة انه اذا توارده في غير

- ١٠ مسئلتنا على جواب واحد شيئا من كل منهما يقتضى جوابا كان الجواب المذكور للاول كقولك ، والله ان تأتني لا كرمك ، بالتأكيد جوابا للاول وان تأتني والله اكرمك بالجزم جوابا للشرط فكذا القياس يقتضى في مسألة توارده شرط على شرط ان يكون الجواب للسابق منهما ويكون جواب الثاني محذوفا لدلالة الاول وجوابه عليه فمن ثم لزوم في وقوع المعلق على ذلك ان يكون الثاني واقعا قبل الاول ضرورة ان الاول قائم مقام الجواب حتى ان الكوفيين وابا زيد والمبرد رحمهم الله يزعمون في نحو انت ظالم ان فعلت ان السابق على الاداة هو الجواب لا دليل على الجواب والجواب لا بد من تأخره عن الشرط لانه اثره ومسببه فكذلك الدليل على الجواب لانه قائم مقامه ومعنى في اللفظ عنه .

وقد يجوز في هذا ان في كل من الجملتين مجازا فجاز الاولى الفصل بينها وبين جوابها بالشرط الثاني ومجاز الثانية بحذف جوابها وعلى هذا فيجوز كون الشرط الاول ماضيا ومضارعا واما الشرط الثاني فلا يجوز في نصيح الكلام ان يكون الا ماضيا لان القاعدة في الجواب انه لا يحذف الاول والشرط ماض فاما قوله .

ان تستغيثوا بنا ان تذكروا تجدوا منا معاقل عزز انها كرم
فضرورة كقوله

يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان تصرع اخوك تصرع
القول الثاني قول ابن مالك رحمه الله ان الجواب المذكور الاول
كما يقوله الجمهور لكن الشرط الثاني لا جواب له لا مذكور ولا مقدر لانه
مقيد الاول تقييده بحال واقعة موقعه فاذا قلت ان ركبت ان ليست فانت
طالق فالمعنى ان ركبت لابس فانت طالق وكذلك التقدير في البيت ان
تستغيثوا بنا مذكورين تجدوا فهو . ووافق للجمهور في اشتراط تأخير المقدم
وتقديم المؤخر لكن تخريجه مخالف لتخريجهم ، وعندى ان ما ادعوه اولي
من جهات .

احدها ان دعواهم جارية على القياس فان الشرط يكون جوابه
ظاهرا او مقدرا ودعواه خارجة عن القياس لانه جعله شرطا لا جواب له لاني
اللفظ ولاني التقدير وكان ادعاء ما يجري على القياس اولي .

الثاني ان ما ادعاه لا يطرد له الا حيث يمكن اجتماع اللفظين كالمثلة
السابقة اما اذا قيل ان قمت ان تعدت فانت طالق فانه لا يمكن ان يقدر في
ذلك ان قمت قاعدة فان هذا من المحال وينبغي على قوله انها لا تطلق اصلا
وكذلك اذا لم يجتمع الفعلان في العادة وان لم يتضادا نحو ان اكلت ان شربت
وكذلك اذا قال ان صليت ان توضأت أثبت فانه لا يصح ان يقدر ان صليت
متوضئا بمعنى موقعا للوضوء فانها لا يجتمعان .

الثالث ان الشرط بعيد من مذهب الحال الا ترى انه للاستقبال والحال حال كلفظها وبابها المقارنة واذا تابعا عما بين الشيعتين لم يصح التجوز باحدهما عن الآخر وقد نص هو على ان الجملة الواقعة حالا شرطها ان لا تصدر بدليل استقبال لما بينهما من التنافي نعم في مسائل القصرى عن الشيخ ابى على رحمه الله اجازة ذلك في نحو لا ضربته ذهب (١) أو مكث ولا ضربته أن ذهب . وأن مكث .

والذى يتحرر لى ان الحال كما ذكر النحاة على ضربين حال مقارنة وحال منتظرة ونعنى حالا مقدرة فالاولى والخصلة والثانية نحو (ادخلوها خالد بن) فان الخلود ليس شيئا يقارن الدخول وانما هو استمرار فى المستقبل ويقدر النحويون ذلك ادخلوها مقدرين الخلود وكذلك (ائتد خلن المسجد الحرم ان شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم) اى مقدرين فانهم فى حالة الدخول لا يكونون محلقين ومقصرين انما هم مقدرون الحلق والتقصير فهذا كلام العرب من اعترض الشرط على الشرط فوجدناهم لا يستعملونه الا والحكم معلق على مجموع الامرين بشرط تقدم المؤخر وتأخر المقدم فوجب ان يحمل الكلام على ما ثبت فى كلامهم كقولهم ، ان تستغيثوا بنا ان تذر عروا فان الذعر مقدم على الاستغاثة والاستغاثة مقدمة على الوجدان فهذا ما عندى فى دفع هذا المذهب .

المذهب الثالث ، أن الشرط الثانى جوابه مذكور والشرط الاول جوابه الشرط الثانى وجوابه فاذا قيل ان ركبت ان لبست فانت طالق فانما تطلق اذا ركبت اولاً ثم لبست وهذا القول راعى من قال به ترتيب اللفظ واعطاء الجواب لاسجاءه وانما يستقيم له هذا العمل على تقدير اللقاء فى الشرط الثانى ليصح كونه جواباً للاول وعلى قول هذا فلا يلزم مضى فعل الشرط الاول ولا الثانى لان كلامهما قد اخذ جوابه .

وهذا القول باطل با مورد ، احدها ، ان اللقاء لا تحذف الا

في الشعر .

الثاني ، ان المساعدة في اجتماع ذوى جواب ان يجعل الجواب
السابق منها .

والثالث ، انه لا يتأتى له في نحو قوله أن تستغيثوا بنا ان تذكروا ،
البيت لان الذعر مقدم على الاستغاثة ، فهذا ما بلغنا من الاقوال في هذه
المسئلة وما حضرنا فيها من المباحث ويجوز لنا انه اذا قيل ان تذكروا ان
تستغيثوا بنا تجددوا وان تتوضأ ان صليت أثبت كان كلاما باطلا لما قرناه
من ان الصحيح ان الجواب للشرط الاول وان جواب الثاني محذوف
مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه فيجب ان يكون الشرط الاول
وجوابه مسببين عن الشرط الثاني والا مرفيا ذكرت بالعكس .

والصواب أن يقال ان صليت ان توضأت أثبت بتقدير ان توضأت
فان صليت أثبت وكنا قد منا انه يعترض باكثر من شيئين ، وتمثيل ذلك ان
أعطيتك ان وعدتك ان سألتني فعبدي حر ، فان وقع السؤال اولاً ثم الوعد
ثم الا عطاء وقعت الحرية وان وقعت على غير هذا الترتيب فلا حرية على
القول الاول وهو الصحيح ويأتى فيه ذلك الخلاف في التوجيه فالجمهور
يقولون فعبدي حر جواب ان اعطيتك وان اعطيتك فعبدي حر دال على جواب
ان وعدتك وهذا كله دال على جواب ان سألتني وكأنه قيل ان سألتني فان
وعدتك فان اعطيتك فعبدي حر .

وعند ابن مالك ان المعنى ان اعطيتك واعدالك سائلا اياي فعبدي
حر فواعدا حال من فاعل اعطيتك وسائلا حال من مفعوله وقوله فعبدي
جواب للشرط الاول هذا مقتضى قوله في الشرطين وهو ضعيف والله اعلم
تمت بحمد الله وعونه .

بسم الله الرحمن الرحيم

سألت وفقك الله عن قولي في اعزاب قوله تعالى (واعملوا صالحا) إن صالحا ليس مفعولا به بل هو ما نعت لمصدر محذوف كما يقوله أكثر العربيين في أمثاله وإما حال كما هو المنقول عن سيبويه ويكون التقدير واصلوه صالحا والضمير للمصدر وذكرت أن كثيرا من الناس استنكر قولي في ذلك وقالوا • إن عمل من الأفعال المتعدية بدليل قوله تعالى (ان عمل سابتات) وقوله تعالى (يعملون له ما يشاء من محاريب) فاعلم وفقك الله أنك إذا تدبرت ما أقوله انحلت عنك كل شبهة في ذلك وعلمت أن استنكارهم لذلك مسارعة إلى ما لم يحيطوا به وغيبة عن معاني كلام النحاة وأدلة العقل .

- وبيان ذلك بأمور، أحدها، أن الفعل المتعدي هو الذي يكون له ٢٠ مفعول به والمفعول به هو محل فعل الفاعل وإن شئت قلت الذي يقع عليه فعل الفاعل وكلتا العبارتين موجودة في كلام النحاة وهذا المفعول به هو الذي بنى النحاة له اسم مفعول كمضروب ومأكول ومشروب فزيد المضروب والخبز المأكول والماء المشروب هي محل تلك الأفعال وليست مفعوله، وإنما هي مفعول بها ومن ضرورة قولنا مفعول به أن يكون المفعول غيره ومعنى قول النحاة مفعول به أنه مفعول به شيء من الأحداث والمفعول هو ذلك الحدث ١٠ الواقع به وهو المصدر وسماه النحاة مفعولا مطلقا بمعنى أن ما سواه من المفاعيل مفعول مقيد فأنك تقول مفعول به ومفعول فيه ومفعول له ومفعول معه وليس فيها مفعول نفسه إلا المصدر فهو المفعول المطلق أي المجرد عن القيود وهو الصادر عن الفاعل وهو نفس فعله، وأما المضروب والمأكول والمشروب فلم يصدر عن الفاعل وإنما صدر عن الفاعل شيء أثر فيه، ومن تدبر قول النحاة ٢٠ مفعول به عرف ذلك وإن المفعول غيره وأطلقوا عليه اسم مفعول ولم يقولوا اسم مفعول به لفهم المعنى في ذلك والشخص في نفسه مضروب بمعنى أن الضرب واقع به ولا يقال مضروب به بل هو مضروب نفسه والمعنى وقوع

الضرب به وذلك مفهوم من معنى الفعل لا من معنى اسم المفعول ولا يبنى اسم مفعول للمصدر وان كان هو المفعول المطلق فلا يقال للضرب مضروب وكذلك لا يبنى اسم مفعول من الفعل اللازم الا ان يكون مقيد ابظرف ونحوه وهذه الامور كلها واخمة من مبادئ النحواشهر من ان تذكر ولكننا احتجنا الى ذكرها وكل فعل لم يبن منه اسم مفعول لم يقل عنه انه متعدد بل هو لازم وان كان له مفعول حقيقى وهو الفعل والعمل هو الفعل وهو المفعول المطلق فهو مصدر وليس مفعولا به ولا يبنى له اسم مفعول فلا يتعدى فعله اليه تعدى الفعل الى المفعول به بل تعدى الى المصدر فلذلك لم يجوز ان يكون عملت عملا صالحا متعديا الى صالحا على المفعول به .

١٠ الثانى ، ان الفعل الاصطلاعى يدل على معنى وزمان وذلك المعنى سماه النحاة حدثا وفعل حقيقيا وسموا اللفظ الدال عليه مصدرا ومفعولا مطلقا وهذه الالفاظ صحيحة باعتبار غالب الالفعال وتديكون المعنى الذى يدل عليه الفعل قائما بالفاعل فقط من غير ان يكون صادرا عنه كالعلم بل قد لا يكون حدثا اصلا ولا فعلا حقيقيا كالعلم القديم فانك تقول علم الله كذا فالمعنى الذى يدل عليه هذا الفعل وهو العلم القديم ليس بفعل ولا مفعول ولا حدث بل هو معنى قائم بالذات المقدسة على مذهب اهل السنة وتسمية ما اشتق منه فعلا امرا اصطلاحى ، وقصدى من هذا التنبيه على ان تسمية النحاة المصدر مفعولا مطلقا وفعل ليس مطردا فى جميع موارد .

٢٠ وقد تنبه بعض النحاة لما ذكرنا من غير ان يوضحه هذا الايضاح بل اقتصر على تقسيم المصدر الى معنى قائم بالفاعل كالفهم والحذر والى صادر عنه كالضرب والحط وان كان الضرب والحط قائمين بالفاعل ايضا ولم (١) يطلق النحاة المفعول المطلق على ذلك وقد ذكرنا ان المفعول به شىء وقع عليه المفعول المطلق كما ذكره النحاة وليس مفعولا واذا نظرت اليه بقولك ضربت زيدا ونحوه ظهر ذلك ظهورا قويا فان زيد ليست ذاته من فعل الضارب .

- وهنا قسم آخر وهو قولنا خلق الله العالم اختار ابن الحاجب في اماليه
 انتصاب العالم على المصدر بناء على ان الخلق هو المخلوق واكثر النحويين لم
 ينظروا الى ذلك وظاهر كلامهم ان الخلق غير المخلوق كما هو قول طائفة من
 الاصوليين وعلى هذا فالعالم مفعول به وهو مفعول لانه الاثر الصادر عن
 الخلق وذات العالم موجودة بالفاعل بخلاف ذات المضروب والنحاة لا يسمون
 هذا مفعولا مطلقا وانما يسمونه مفعولا به والخلق نفسه هو المفعول المطلق
 وكذلك في الافعال العامة لقوله تعالى (مما عملت ايدينا) فالضمير في عملت
 مفعول به وهو مفعول كالمخلوق ولم يذكر النحاة هذا النوع في المفاعيل
 والظاهر ان النحاة انما اقتصروا على ما ذكره من المفاعيل لان العالم
 وان كانت ذاته موجودة بفعل الله تعالى فالخلاق واقع به فاندرج تحت
 حدهم المفعول به وان زاد بامر آخر وهو كون ذاته موجودة بفعل الله
 تعالى ولم يتعرض النحاة لهذا الزائد لانه ليس من صناعتهم ولا حاجة لهم الى
 ذكره لكن يلزم على هذا ان يكون لنا مفعول من غير تقييد ليس بمصدر وهم
 قد قالوا ان المفعول المطلق هو المصدر فيجب ان يقال ان في تفسيرهم المفعول
 المطلق تسمة او اصطلاحا وان المفعول هو الذي نشأ عن الفاعل فتارة يكون
 هو الفعل خاصة وهو المصدر وتارة يكون زائدا عليه كهذا المثال .
 ويحتمل ان يقال ان كثيرا من النحاة معتزلة وعند المعتزلة المعلوم
 شيء بمعنى انه ذات متكررة في العدم فلا تأثير للفاعل في ذاته ويراذه للوجود
 معنى واقع عليه كالضرب على المضروب ويكون منهم من اطلق ذلك عن
 عمل واعتزال ومنهم من قاله تقليدا وهكذا الكلام في اوجد الله العالم
 ونحوه من الالفاظ الدالة على انشاء الذوات وهذا الذي قلناه كله على
 الاصطلاح المشهور عند متأخري النحاة .

واما سيبويه رحمه الله وهو امام الصنعة فاطلق على المفعول به انه
 مفعول ولم ارفي كلامه مفعولا به فانه قال باب الفاعل الذي لم يتعده فعله الى

مفعول وباب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعول وذكر فى الاول ذهب وجلس وفى الثانى ضرب عبد الله زيدا .

وقال انتصب زيد لانه مفعول تعدى اليه فعل الفاعل وهذا الذى قاله سيبويه سالم عن الاعتراض وليس فيه اطلاق المفعول على المصدر بل على ما يتعدى اليه فعل الفاعل وذلك اعم من ان يكون حاصله بفعل الفاعل او ليس حاصله بفعله ولكن فعل الفاعل واقع عليه وتسمية الاول مفعولا حقيقة وتسمية الثانى مفعولا اصطلاح او على حذف الجار والمجرور واردة انه مفعول به ولا يرد على عبارة سيبويه شىء مما ذكرناه فى تسمية معنى المصدر فعلا حقيقيا ولا فى تسمية المصدر مفعولا مطلقا فسبحان من اسعده فى عبارته وحماها ١٠ عن ان يدخل عليها بافساد .

الثالث ان النحاة اختلفوا فى اطلاق المفعول المطلق فقال جمهورهم انه يطلق على جميع المصادر وقال بعضهم لا يطلق الا على مصادر الافعال العامة كعمل وفعل وصنع وهذا القول كالشاذ عند النحاة وقد نبهنا على ان بعض المصادر لا يصح ان يقال انه فعل حقيقى ولا مفعول مطلق وهو العلم القديم ١٥ ومن هذا يظهر ان معنى التعدى ان يتعلق معنى الفعل بغير الفاعل كقولنا علم الله كذا فعلمه متعلق بالمعلوم وتسميته تعالى فاعلا فى هذا المثال ليس المراد به انه فاعل العلم لان علمه ليس بمفعول وانما هو على اصطلاح النحاة فى ان من اسند اليه فعل على وجه مخصوص يسمى فاعلا .

الرابع ان غير الله تعالى لا أثر لقعله فى الذوات اجماعا اعنى لا يفعل ذاتا وهذا متفق عليه بيننا وبين المعتزلة وقامت عليه الادلة العقلية ولم يذهب احد من اهل الملل الى خلافه ولهذا لما قال اصحابنا ان اعمال العباد مخلوقة لله تعالى، واحتجوا بقوله تعالى (والله خلقكم وما تعملون) حاولت المعتزلة الجواب بجعل ما موصولة فيكون المراد الاصنام وهى مخلوقة لله تعالى بالاتفاق ورد اصحابنا هذا الجواب بان الآية جاءت للرد عليهم فى عبادتهم اياها وهم

لم يعبدوها من حيث ذواتها وإنما عبدوها من حيث هي معمولة لهم بنحتهم وتصويرهم كما أنه قال اتعبدون ما تنحتون والله خلقكم ونحيتكم أو والنحت الذي تنحتونه أو والمنحوت الذي صورتموه فهذا ثلاثة تقادير لأهل السنة .
أحدها، أن تكون ما مصدرية .

الثاني، أن تكون موصولة والمراد بها المصدر وبعض النحاة يقدرها .
هكذا في كل مكان أريد فيها المصدرية وينكر جعلها مصدرية وإن كان المشهور خلافه وعلى هذين التقديرين الدلالة من الآية لأهل السنة ظاهرة جدا .

والثالث، أن تكون موصولة والمراد بها المنحوت بقيد النحت وفيه جهتان ذاته ولم يعبد من جهتها وصنعتة وهي التي عبد من جهتها وهي مخلوقة لله تعالى بمقتضى الآية أو دلت الآية على أنها معمولة لهم فإن ثبت أن الصورة الحاصلة في الصنم معمولة للآدمي وقعت الدلالة لأهل السنة من الآية ولا تعين أن يكون العمل نفسه فتصح الدلالة لأهل السنة والراجع من هذين الأمرين سند كره .

الخامس الصورة الحاصلة في المراد وهي على قسمين .

أحدهما، ما لا أثر لفعل العباد فيه البتة بل هو من فعل الله تعالى وحده .
أما بلا سبب من العباد وأما بسبب منهم يحا ولونه فيوجد الله تعالى تلك الصورة عنده وذلك هو الصور الطبيعية وهي كالذوات فلا يقال أنها مفعولة للعباد البتة .

والثاني، ما هو أثر صنعة العبد وهي الصور الصناعية ومن أمثلة ذلك الصورة الحاصلة في الصنم بنحت العباد وتصويرهم هل تقول أن تلك الصورة معمولة للعباد أو لله تعالى ولا شك أن على مذهب أهل السنة لا تردد في ذلك فإن الكل بفعل الله تعالى وإنما التردد على مذهب المعتزلة أو بإضافة الكسبية على مذهب أهل السنة والحق أن ذلك ليس من فعل العباد ولا من

كسبهم فان القدرة الحاصلة لا تؤثر في غير محلها فاذا قلنا صور المشرك الصنم لم يكن من فعل المشرك الا التصوير القائم به والصورة الناشئة عنه من فعل الله تعالى فلا يقال فيها انها معمولة للعباد الا على جهة المجاز وإنما يقال هي مصورة كما يقال في زيد المتعلق به الضرب انه المضروب واذا قلنا عمل المشرك الصنم ففي الكلام مجاز بخلاف قولنا صور المشرك الصنم وسببه ان عمل فعل عام وصور فعل خاص وسيأتي الفرق بين الافعال الخاصة والعامة فقولنا عمل يقتضى ان الصنم معمول لمن اسند اليه الفعل وليس شيء من الصنم لا من مادته ولا من صورته فعلا للعبد ولا من عمله فكيف يكون مجموع من عمله فلا بد من مجاز وفي جهة المجاز وجوه

١٠ احدها ان يكون استعمل عمل في معنى صور استعمالا للاعم في الاخص

الثاني ان يكون على حذف مضاف كأنه قال عمل تصوير الصنم فلا يكون التصوير على هذا مفعولا به بل مصدر او هذا ان الوجهان هما اقرب الوجوه التي خطرت لنا فانقتصر عليهما وبالثاني يقوى ان المراد في قوله تعالى (وما تعملون) للتصوير فيكون حجة لاهل السنة .

السادس ، الافعال ضربان ، خاصة ، وهي الاكثر مثل قام وقعد ونخرج في اللازم وضرب وأكل وشرب في المتعدي وإنما كثر هذا الضرب الخاص لازما ومتعديا لانه الذي يحصل به كمال الفائدة في الخبر عن فعل خاص والا مربه والنهي عنه ونحو ذلك .

٢٠ الضرب الثاني ، الافعال العامة مثل فعل وعمل وصنع وإنما جاءت هذه الافعال لانه قد يقصد الاخبار عن جنس فعل بدون تخصيص نوعه اما للعلم بالجنس دون النوع واما لتعرض آخر وكذلك الا مربه والنهي عنه وما اشبه ذلك ولكن هذا القصد اقل من قصد كمال الفائدة فلا جرم كان هذا الضرب من الضرب الاول ولم يجئ منه الا الفاظ معدودة واذا سئلنا عن هذه الافعال

الافعال العامة هل هي متعددة اولا زمه لم يجز لنا اطلاق القول بواحد من الامرين لانها اعم من الافعال المتعدية ومن الافعال اللازمة والاعم من شيئين لا يصدق عليه واحد منها فان الاعم يصدق على الاخص ولا ينعكس وانما يصح ان يقال ذلك عليها بطريق الالهال الذي هو في قوة جزئي فتي وجد في كلام احد من الفضلاء ان عمل متعدية وجب حمله على ذلك وان مراده انها قد تكون متعدية وكذا اذا قيل لازمة او غير متعدية واريد به اللزوم كما هو غالب الاصطلاح وقد يراد بغير المتعدى أنه الذي لا يتجاوز معناه من حيث هو هو فيصح بهذا الاعتبار أن تقول إن عمل لا متعدى لأن معناها العمل والعمل من حيث هو هو لا متعدى الا اذا اريد به عمل خاص فيكون ذلك العمل الخاص هو المتعدى لا مطلق العمل ومدلول عمل انما هو مطلق العمل فيصح ان مدلولها لا متعدى ١٠ وهكذا فعل وصنع .

السابع ، ان هذه الافعال مع عمومها لها مصادرو وهي الفعل والعمل والصنع وهي احداث عامة يندرج تحتها غيرها من الاحداث الخاصة وتلك الاحداث افعال حقيقية ويصدق عليها مفعولات ومعمولات ومصنوعات باعتبار أنها صادرة عن الفاعل والشخص فاعل لفعله فلا شك ان فعله مفعول له فلذلك اتفق النحاة هنا على انه يطلق على مصادرها هذه الافعال اسم المفعول المطلق بخلاف الافعال الخاصة لا يصدق على الضرب انه مفعول عند بعضهم وان كان هو مفعولا في الحقيقة ولا شك انه لا يصدق عليه مضروب بلا خلاف وانما يصدق على الفعل مفعول لاتفاقهما في لفظ (فاعين لام) وكذلك عمل وصنع ويقال في العمل والصنع معمول ومصنوع ومع ذلك فلا يكون متعديا بل يصح ذلك وان اريد به معنى خاص لازم او اريد به مطلق الفعل الذي هو اعم من اللازم والمتعدى فاذا قلت عملت عملا او فعلت فعلا او صنعت صنعا فان تصابه على المصدر ليس الا ، نعم ان اردت بالفعل المفعول الذي ليس هو الحدث بل المفعول به كان مجازا وحيث يصدق فيه ان يكون مفعولا به وفيه تجوز ايضا

من جهة ان حقيقة المفعول هو الصاد ر عن الفاعل وحقيقة المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل على ما تقدم من اصطلاح متأخرى النحاة وهما متغايران كما قد منا .

ا ثا من ، اذا قلت عمل محرابا فان اسندت الفعل الى الله تعالى صح وانتصب محرابا على انه مفعول به وهو ايضا مفعول ومنه قوله تعالى (مما عملت ايدينا) وقد بينا وجه ذلك فيما سبق وان اسندته الى غير الله فقلت عمل التجار محرابا لم يكن المحراب مفعولا نفسه لما قد منا ان عمل العباد لا يتجا وزهم ولان مادة المحراب ليست معمولة للعباد وهي جزء المحراب واولى ان لا يكون الكل معمولاً لهم وفي جعله مفعولا به تفصيل وهو انك اذا جعلت عمل مجازا عن نجر كان اماله في محرابا حقيقة على انه مفعول به كقولك نجرت محرابا فان النجر واقع على المحراب وتوقع الضرب على زيد وكان المجاز في في لفظ عمل ليس الا ، وان جعلت عمل على حقيقته فان جعلته على حذف مضاف كما سبق فالتقدير عمل تصوير محراب فالتصوير مصدر فاذا حذف واقم المحراب مقامه اعرب مفعولا به على المجاز وان قدرته عملت صنعة محراب على ان يكون الصورة الحاصلة في المحراب معموله بخلاف ما قلناه فيما سبق كان كذلك ايضا وان جعلت المحراب معمولاً باعتبار انه محل العمل اطلاقاً لا سم المحل على الحال لزم المجاز ايضا فالمجاز لازم على كل تقدير ولا شك في جواز الاطلاق قال تعالى (لياكلوا من ثمره وما عملته ايديهم)

التاسع بان بهذا ان قوله (اعملوا صالحا) انما ينتصب صالحا فيه على غير المفعول به ولا يجوز انتصابه على المفعول به الا بمجازين ، احدهما ، اطلاق الصالح على المفعول الذي ليس عملا ، والثاني ، اضافة العمل اليه ، وشي ثالث ، وهو حذف الموصوف من غير دليل بخلاف ما اذ قدرنا عملا الذي هو المصدر فان العمل يدل عليه وكل واحد من هذه الثلاثة لا يصار اليه من

غير ضرورة ولا ضرورة في جعله مفعولا به فكيف يصار اليه وفيه هذه المحذورات الثلاثة .

(العاشر) ظهر بهذا وجه التقدير في قوله تعالى (أن تعمل سابقات) وقوله تعالى (يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل) واما قوله تعالى (اعملوا آل داود شكرا) فانتصاب شكرا على انه مفعول له ، وجوز الزمخشري ه ان يكون مفعولا به على المشاكلة وفيه مجاز واما قوله تعالى (من يعمل سوءا يجز به وقوله) ومن يعمل من الصالحات) و ما اشبه ذلك فكلمها ترجع الى المصدر (الحادى عشر) انما فرقنا بين الافعال العامة والخاصة لان تعدى الفعل الى المفعول معناه وصول معناه اليه فالفعل الخاص كالضرب مثلا تعدى به بوصول الضرب الى المضروب ولا يلزم من ذلك ان يكون الضارب مؤثرا في ذات المضروب اعنى موجد لها والفعل العام كعمل مثلا تعدى به بوصول معناه وهو العمل والعمل معنى عام في الذات وصفاتها فلذلك اقتضى العموم واتحاد المعمول حتى يقوم دليل على خلافه فثار الفرق انما هو من معاني الافعال ووصولها الى المفعول (١) .

(الثانى عشر) من الافعال نوع آخر مثل قال ولفظ ينهى (٢) الفرق ه بين القول والمقول واللفظ والملفوظ لان المقول والملفوظ هو الاصوات والحروف المقطعة وهى القول واللفظ والوحه في الفرق بينهما ان هنا امرين احدهما ، حركة اللسان ونحوه مما فيه مقاطع الحروف بتلك الحروف ، والثانى نفس تلك الحروف المقطعة المسموعة التى هى كيفيات تعرض للصوت الخارج بتلك الحركات فالاول هو التلفظ وهو القول واللفظ اللذان هما مصدران ، والثانى هو المقول والملفوظ فاذا قلت لفظا او قلت قولك ان تريد الاول فتنصب اللفظ والقول على المصدرية ولك ان تريد الثانى فتنصبها على المفعول به وهما امران متغايران وان لم يتجاوزا

(١) يء هو الحدث للمفعول (٢) كذا في الاصل ولعله وفيه الفرق بين الخ .

الفاعل وهو اللفظ القائل المتكلم ، وليس من شرط تعدى الفعل ان يتجاوز الى غير محل الفاعل بل الشرط المغايرة سواء تجاوز في محله او في غير محله ، هذا ما انتهى اليه نظري في هذه المسئلة والله تعالى اعلم .

اورد الشيخ عبد القاهر الجرجاني على توهم في مثل (خلق الله السموات والارض) ان السموات مفعول به ايرادا . هو ان المفعول به عبارة عما كان موجودا فا وجد الفاعل فيه شيئا آخر نحو ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا والفاعل اوجد فيه الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا بل عد ما محضا والفاعل يوجد ويخرجه من العدم والسموات في هذا التركيب انما كانت عد ما محضا فانخرجها الله تعالى من العدم الى الوجود انتهى ، وتبعه على ذلك ابن الحاجب وابن هشام ويقال انه مذهب الرما في ايضا .

اجاب الشيخ تاج الدين التبريزي عنه

بانا لا نسلم ان من شرط المفعول به وجوده في الاعيان قبل ايجاد الفعل وانما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجودا في الخارج نحو ضربت زيدا او ما ضربته ام لم يكن موجودا نحو بنيت الدار قال الله تعالى (اعطى كل شيء خلقه) فان الاشياء متعلقة بفعل الفاعل بحسب عقليته ثم قد توجد في الخارج وقد لا توجد وذلك لا يخرجها عن كونه مفعولا به وقال الله تعالى (خلقتك من قبل ولم تك شيئا) .

واجاب الشيخ شمس الدين الاصفهاني في شرح الحاجية

بان المفعول به بالنسبة الى فعل غير اليجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه شيئا آخر فان اثبات صفة غير اليجاد يستدعي ثبوت الموصوف اولاً واما المفعول به بالنسبة الى اليجاد فلا يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا لكان تحصيلاً للحاصل ، انتهى .

قال سيبويه (من) في قولهم زيدا فضل من عمر ولا ابتداء الارتفاع
واعرض بانه لا يقع بعدها الى ، انتهى .

واجاب الشيخ ذكوان

- بان المتكلم غرضه بيان ابتداء الفعل وليس له غرض في انتهائه فتأمل
من فوائد الشيخ جمال الدين ابن الزملي .

في تفسير قوله تعالى (التائبون العابدون) الآية في الجواب عن
السؤال المشهور وهو انه كيف ترك العطف في جميع الصفات وعطف التاهون
عن المنكر على الامر ون بال معروف بالواو .

- قال عندي فيه وجه حسن وهو ان الصفات تارة تسق بحرف
العطف وتارة تذكر بغيره ولكل مقام معنى يناسبه فاذا كان المقام مقام تعداد
صفات من غير نظر الى جمع او افراد حسن اسقاط حرف العطف وان اريد
الجمع بين الصفتين او التنبيه على تغايرهما عطف بالحرف وكذلك اذا اريد
التنويح لعدم اجتماعهما اتي بالحرف ايضا وفي القرآن الكريم امثلة تبين
ذلك قال الله تعالى (عسى ربه ان طلقكن ان يبدلهن أزواجا خيرا منكن
مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات وابكارا) .

- فاقي بالواو بين الوصفين الاخيرين لان المقصود بالصفات الاولى
ذكرها مجتمعة والواو تد توهم التنويح فحذفت واما الابكار فلا يكن
ثيبات والثيبات لا يكن ابكارا فاتي بالواو لتضاد النوعين وقال تعالى
(حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم عافرا الذنب وقابل التوب شديد
العقاب ذي الطول) .

فاقي بالواو في الوصفين الاولين وحذفها في الوصفين الاخيرين لان
غفران الذنب وقبول التوبة قد يظن انها يجريان مجرى الواحد لتلازمهما فمن
غفر الذنب قبل التوبة فيبين الله سبحانه وتعالى بعطف احدهما على الآخر انها

مفهومان متغايران ووصفان مختلفان يجب ان يعطى كل واحد منهما حكمه وذلك مع العطف ابين واوضح ، واما شديد العقاب وذى الطول فهما كالتضادين فان شدة العقاب تقتضى اتصال الضرر والا تصاف بالطول يقتضى اتصال النفع فحذف ليعرف انهما مجتمعان في ذاته تعالى وان ذاته المقدسة موصوفة بهما على الاجتماع فهو في حالة اتصافه بشديد العقاب وذو الطول وفي حالة اتصافه بذى الطول شديد العقاب فحسن ترك العطف لهذا المعنى ، وفي الآية التى نحن فيها يتضح معنى العطف وتركه بما ذكرناه لان كل صفة بما لم تنسق بالواو مغارة للآخرى والفرق انهما في اجتماعهما كالوصف الواحد لموصوف واحد فلم يحتاج الى عطف فلما ذكر الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهما متلازمان او كالتلازمين مستمدان من مادة واحدة كقفران الذنب وقبول التوبة حسن العطف لبيان ان كل واحد متعبد به على حدته قائم بذاته لا يكفى منه ما يحصل في ضمن الآخر بل لا بد ان يظهر امره بالمعروف بصريح الامر ونهيه عن المنكر بصريح النهي فاحتاج الى العطف وايضا فلما كان الامر والنهي ضددين احدهما طلب الايجاد والآخر طلب الاعدام كانا كالنوعين المتغايرين في قوله (ثيبات وايكارا) فحسن العطف بالواو .

كتب الصلاح الصفدى الى الشيخ تقي الدين السبكي يسأله عن قوله تعالى (استطعما اهلها) .

أسيدنا قاضى القضاة ومن اذا بد اوجهه استحيى له القمران
ومن كفه يوم النداء وراعه على طرسه بحران يلتقيان
ومن إن دجت في المشكلات مسائل جلاها بفكر دائم اللعان
رأيت كتاب الله اكبر معجز لا فضل من يهدى به الشقلان
ومن جملة الاعجاز كون اختصاره بايجاز الفاظ وبسط معاني
ولكننى في الكهف انصرت آية بها الفكر في طول الزمان عناني
وما هي الا ، استطعما اهلها ، فقد نرى استطعما هم مثله ببيان
فما

فما الحكمة الغراء في وضع ظاهر مكان خمير إن ذاك لشأن
فارشد على عادات فضلك حيرتي فمالي بهذا يا إمام يدان
فاجابه بما نصه

- قوله (استطعا أهلها) متعين واجب ولا يجوز مكانه استطعا هم لان
استطعا صفة للقرية في محل خفض جارية على غير من هي له كقولك اهل قرية
مستطعم أهلها لو حذف أهلها هنا وجعلت مكانه خمير لم يجوز فكذلك هذا
ولا يسوغ من جهة العربية شيء غير ذلك اذا استطعا صفة لقرية وجعله صفة
لقرية سائغ عربي لا ترده الصناعة ولا المعنى بل اقول ان المعنى عليه اما كون
الصناعة لا ترده فلانه ليس فيه الاوصاف انكرة بجملة كما توصف سائر
النكرات والتركيب محتمل لثلاثة أعا ريب .
١٠ احدها ، هذا .

والثاني ان تكون الجملة في محل نصب صفة لاهل .

- والثالث ، ان تكون الجملة جواب اذا والا عا ريب الممكنة
منحصرة في الثلاثة لارابع لها وعلى الاول لا يصح لما قد مناه فمن لم يتأمل
الآية كما تأملناها ظن ان الظاهر وقع موقع المضمرا ونحو ذلك فتعاب عنه
المقصود ونحن بحمد الله وفقنا الله للمقصود ولجنا بعين الاعراب الاول من
جهة معنى الآية ومقصودها وأن الثاني والثالث وإن احتملها التركيب
بعيدان عن مغزاها أما الثالث وهو كونه جواب اذا فلانه تصير الجملة الشرطية
معناها الاخبار باستطعا مهما عند اتيانها وان ذلك تمام معنى الكلام ويجل
مقام موسى والخضر عن تجريد قصدهما او ان يكون معظمه او هو طلب
طعمة او شيئا من الامور الدنيوية بل كان القصد ما اراد ربك ان يبلغ اليتمان
اشدهما ويستخرجا كنزها رحمة من ربك واظهار تلك العجائب لموسى عليه
السلام بجواب اذا قوله قال لو شئت الى تمام الآية، واما الثاني وهو كونه
صفة لاهل في محل نصب فلا تصير العناية الى شرح حال اهل من حيث هم هم
ولا يكون للقرية أثر في ذلك ونحن تجد بقية الكلام مشير الى القرية نفسها

ألا ترى الى قوله تعالى فوجد فيها ولم يقل عندهم وان الجدار الذي قصد اصلاحه وحفظ ما تحته جزء من قرية مذمومة اهلها وقد تقدم منهم سوء صنيع من الاء باء عن حق الضيف مع طلبه واللبقاع تأثير في الطباع فكانت هذه القرية حقيقة بالافساد والاضاعة قوبلت بالاصلاح لمجرد الطاعة فلم يقصد الا العمل الصالح ولا مؤاخذه بفعل الال الذين منهم غاد ورائح .
فلذلك قلت ان الجملة يتعين من جهة المعنى جعلها صفة لقرية ويجب معها الاظهار دون الاضمار وينضاف الى ذلك من العوائد ان الال الثاني يحتمل ان يكونوا هم الاول او غيرهم او منهم ومن غيرهم والغالب ان من أتى قرية لا يجد جملة اهلها دفعة بل يقع بصره او لا على بعضهم ثم قد يستقر بهم فاعل هذين العبدین الصالحين لما اتيا قدرا لله لما يظهر من حسن استقراء جميع اهلها على التدریج ليبين به كمال رحمته وعدم مؤاخذته بسفه صنيع بعض عباده ولو عاد الضمير فقال استطعماهم تعين أن يكون المراد الاولين لا غير فاقى بالظاهر استئثارا بتأكيد العموم فيه وانها لم يترك احدا من اهلها حتى استطعماهم فأبى ومع ذلك قابلاهم باحسن الجزاء فانظر الى هذه المعاني والاسرار كيف غابت عن كثير من المفسرين واحتجبت تحت الاستتار حتى ادعى بعضهم ان ذلك تأكيد وادعى بعضهم غير ذلك وترك كثير التعرض لذلك رأسا وبلغنى عن شخص انه قال ان اجتماع الضميرين فى كلمة واحدة مستثقل فلذلك لم يقل استطعماهم وهذا شيء لم يقله احد من النحاة ولا له دليل والقرآن والكلام الفصيح ممتلئ بخلافه وقد قال تعالى فى بقية الآية (يضيفوها) وقال تعالى (فخانتاهما) وقال تعالى (حتى اذا جاء انا) فى قراءة الحرميين وابن عامر وان موضع هكذا فهذا القول ليس بشيء وليس هو قولاً حتى يحكى وبما قيل نبهت على رده .

ومن تمام الكلام فى ذلك أن استطعما اذا جعل جوابا فهو متأخر عن الاتيان واذا جعل صفة احتمل ان يكون الاتيان قد اتفق قبل هذه المرة وذكر

وذكر تعريفها وتنبيهها على انه لم يحملها على عدم الاتيان لقصد الخير وقوله فوجدنا معطوف على أتيا فهذا ما فتح الله على والشعر يضيق عن الجواب .

وقد قلت

- | | |
|--|---|
| <p>تدق فلا تبد ولكل معاني
 سنابر قها يعنوله القسمران
 هممت قرير العين بالطيران
 كاني على فوق السالك مكاني
 وعندى وجوه اسفرت بتهاني
 فشكرا لمن اولاك حسن بيان
 وليس لها (١) والنحو كاليزان
 يعود عليه ليس في الامكان
 فلا وجه للاضمار والكتمان
 تعين منها واحد فسباني
 به زبدة الاحقاب منذ زمان
 من العلم في قلبي وعند لساني
 الى ان ارى اهلا ذكي جنان
 وليس له بالشاردات يدان
 بكل علوم الخلق ذوامان
 ويقصد للتحرير والتبيان
 من الله ذي الفضل العظيم حيان
 أتى وسياقي دائما بامان
 وسلم ما دامت له السلوان
 وكتب الصلاح الصفدي بهذا السؤال ايضا الى الشيخ زين (٣) الدين</p> | <p>لا سرار آيات الكتاب معاني
 وفيها لمرتاح لبيب عجائب
 اذا بارق منها لقلبي قد بدا
 سرورا وابهاجا وصولا على العلى
 فما الملك والا كوان بالبيض والقنا
 وها تيك منها قد ابحتك سرها
 ارى استطعا وصفاء على قرية بحرى
 صناعته تقضى بان استتاره (٢)
 وليس جوابا لا ولا وصف اهلا
 وهذى ثلاث ما سواها بممكن
 ورضت لها فكري الى ان تمخضت
 وان حياقي في تموج البحر
 وكم من كناس في حياي لمخدر
 فيصطاد منى ما يطيق اقتناصه
 منائى سليم الذهن ريش ارتوى
 فذاك الذي يربح لا يضح مشكل
 وكم لي في الآيات حسن تدبر
 بجاه رسول الله قد نلت كلها
 فصلى عليه الله ما هبت الصبا
 وكتب الصلاح الصفدي بهذا السؤال ايضا الى الشيخ زين (٣) الدين</p> |
|--|---|

(١) اى صفة بحرمت على غير من هي له (٢) في روح المعاني - استتار ما - ح .

(٣) في روح المعاني عن الدين .

على ابن شيخ الغوينة الموصلى رحمه الله فاجاب بما نصه يقول
 سألت لما دأ استطعا اهلها اتي
 وفيه اختصار ليس ثم ولم تقف
 هناك حوا يارا فعا لنقا به
 اذا ما استوى الحالان في الحكم رجح
 عن استطعا هم ان ذاك لشان
 على سبب الرجحان منذ زمان
 يصير به المعنى كراى عيان
 بان كان في التصريح اظهار حكمة
 كمثل امير المؤمنين يقول ذا
 وهذا على الايجاز والبسط جاء في
 فلا تمتحن بالنظم من بعد عالما
 وقد قيل ان الشعر يزرى بهم فلا
 ولا تنسني عند الدعاء فاني
 واستغفر الله العظيم لما طنى

والجواب المتوسط بالثر

هو انه لما كانت الالفاظ تابعة للعاني لم يتحتم الاضمار بل قد يكون
 التصريح اولى بل ربما يكاد يصل الى حد الوجوب كما سنبين ان شاء الله تعالى
 ويدل على الاولوية قول ارباب علم البيان ما هذا ملخصه ، لما كان
 للتصريح عمل ليس للكناية كان لا عادة اللفظ من الحسن والهجـة والفعـامة
 ما ليس لر جوع الضمير انتهى كلامهم فقد يعدل الى التصريح اما للتعظيم واما
 للتحقير والنداء واما لتشجيع في النداء بقبح الفعل واما لغير ذلك فمن التعظيم قوله
 تعالى (قل هو الله احد الله الصمد) دون هو وقوله تعالى (وبالحق انزلناه وبالحق
 نزل) ولم يقل وبه وقوله تعالى (الحج اشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج
 فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) فقد كرر لفظ الحج مرتين دون
 ان يقال فمن فرضه فيهن ولا جدال فيه اعلا ما بتعظيمه ، هذه العبارة من حيث
 انها فريضة العمر فيها شبه عظيم بحال الموت والبعث فاسببه حال تعظيمه في القلوب

التصريح بالاسم ثلاث مرار، ومنه قول الخليفة، امير المؤمنين يرسم بكذا دون أنا لتعظيم ذلك الامرا ولتقوية داعية المأمورا ونحوها، وقول الشاعر .

نفس عصام سودت عصا ما

وقول ابي تمام

•

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكادرم مثلاً
فان ايقاع الطلب على المثل اوقع من ايقاعه على ضميره لو قال طلبنا لك
مثلاً فلم نجده وقال بعض اهل العصر .

اذا برحت يوماً اسرة وجهه على الناس قال الناس جل المنور

- وأما ما يكاد يصل الى حد الوجوب فمثل قوله تعالى (يا ايها النبي
إنا احللتنا لك أزواجك) الى قوله تعالى (وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي
إن اراد النبي ان يستنكحها) انما عدل عن الاضمار الى التصريح وكرد اسمه
صلى الله عليه وآله وسلم تنبيهاً على ان تخصيصه صلى الله عليه وآله وسلم بهذا الحكم
اعنى النكاح بالهبة عن سائر الناس لمكان النبوة ولكنه (١) اسمه صلى الله عليه وآله وسلم
تنبيهاً على عظم شأنه وجلالة قدره اشارة الى علة التخصيص وهي النبوة
ومن التحقير (فبدل الذين ظلموا قولاً غير الذى قيل لهم فارتلنا على الذين ظلموا)
دون عليهم (وقالوا قلوبنا غلف بل لعنهم الله بكفرهم) اصبر هنا ثم لما اراد المبالغة
في ذمهم صرح في الآية الثانية والثالثة بكفرهم قبيح (لعنة الله على الكافرين)
(وللكافرين عذاب مهين) وامثاله كثير .

- اذا قرر هذا الاصل فنقول لما كان اهل هذه القرية موصوفين
بالشح الغالب واللؤم اللازب بدليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم (كانوا اهل
قرية لثاماً) وقد صدر منهم في حق هذين العبدین الكريمین على الله ما صدر
من المنع بعد السؤال كانوا حقيقين بالنداء . عليهم بسوء الصنيع فاسببه ذلك
التصريح باسمهم لما في لفظ الامل من الدلالة على الكثرة مع حرمان هذين

(١) كذا في النسختين ولعله فكرر - ح .

الفقرين من خيرهم من استطاعا مها إياهم ولما دل عليه حالهم من كدر قلوبهم وعسى بصائرهم حيث لم يتفرسوا فيها ما تفرسه صاحب السفينة في قوله (ارى وجوه الانبياء) هذا ما يتعلق بالمعنى .

وأما ما يتعلق باللفظ فلما في جمع الضميرين في كلمة واحدة من الاستقبال فلهذا كان قليلا في القرآن المجيد وأما قوله تعالى (فسيفيكم الله) وقوله (أنزل مكموها) فإنه ليس من هذا القبيل لأنه عدول عن الاتصال الى الاتصال الذي هو اخصر وعندك الضمير لا يؤدي الى التصريح باسم ظاهر بل يقال ، فسيفيك إياهم الله ، وأنزل مكم إياها ، فكان الاتصال اولى لأنه اخصر ومؤداهما واحد بخلاف مسئلتنا .

ثم هنا سؤالات

فالأول ما الفرق بين الاستطعام والضيافة ، فإن قلت انهما بمعنى .

قلت فلم خصصهما بالاستطعام والا هل بالضيافة .

والثاني لم قال قابو ادون فلم مع انه اخصر .

والثالث لم قال (أتيا اهل قرية) دون أتيا قرية والعرف بخلافه

١٥ تقول اتيت الى الكوفة دون اهل الكوفة كما قال تعالى (ادخلوا مصر)

والجواب عن الاول ان الاستطعام وظيفة السائل والضيافة وظيفة

المسؤول لان العرف يقضى بذلك فيدعو المقيم الى منزله القادم يسأله ويحمله الى منزله .

وعن الثاني أن في الالباء من قوة المنع ما ليس في فلم لانها تنقل

٢٠ المضارع الى الماضي وتنفيه فلا يدل على انهم لم يضيفوهم في الاستقبال بخلاف

الالباء المقرون بأن فانه يدل على النفي مطلقا وآية (ويأبى الله أن يتم نوره)

اي حالوا استقبالا .

وعن الثالث انه مبني على أن مسمى القرية ما ذا أهو الجدار واهلها

معا حال كونهم فيها أم هي فقط أم هم فقط والظاهر عدى انه يطلق عليها

مع قطع النظر عن وجود أهلها وعدوهم بدليل قوله تعالى (أو كالأذى مر على قرية وهي خاوية على عروشها) سبأ قرية ولا أهل ولا جدار قائما ولعدم تناول لفظ القرية إياهم في البيع إذا كانت القرية وأهلها ملكا للبائع وهم فيها حالة البيع ولو كان الأهل داخلين في مسألتها لدخلوا في البيع ولثبوت المغايرة بين المضاف والمضاف إليه وإنما ذكر الأهل لأنه هو المقصود من سياق الكلام دون الجدران لأنه بمعرض حكاية ما وقع منهم من اللؤم .

فإن قلت فما تصنع بقوله تعالى (وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها - وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون - وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة) إلخ (واسأل القرية) فإن المراد في هذه الآيات وأمثالها الأهل .

١٠

قلت هو من باب المجاز لأن الأهل إنما ينسب إليهم دونها بدليل (أو هم قائلون - فاذا أتتها الله الأس من الجوع والخوف - وبطرت معيشتها) ولا استحالة السؤال من غير الأهل على أنا نقول لو تصور وقوع الهلاك على نفس القرية بالخسف والحريق والغرق ونحوه لم يتعين الحقيقة لما ذكرناه والله أعلم .

١٥

مسئلت

سئل الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله عن رجل قال ما أعظم الله فقال آخر هذا لا يجوز .

فاجاب ، يجوز ذلك قال تعالى (أبصره وأسمع) والضمير في به عائد إلى الله تعالى أي ما أبصره وما أسمع قد دل على جواز التعجب في ذلك وهذا كلام صحيح ومعناه أن الله في عاية العظمة ومعنى التعجب في ذلك أنه لا ينكر لأنه مما تحار فيه العقول والأتان بصيغة التعجب في ذلك جائزة للآية الكريمة وأعظام الله تعالى وتعظيم^(١) إتياء عليه بالعظمة أو اعتقادها وكلاهما

(١) كذا - في النسختين ولعله - وتعظيمه - ح .

حاصل والموجب لها امر عظيم قبلنى بعد ذلك عن شيخنا ابي حيان انه كتب (١) فنظرت فرأيت ابا بكر ابن السراج في الاصول قال في شرح التعجب وقد حكيت الفاظ من ابواب مختلفة مستعملة ، ما انت من رجل ، تعجب وسبحان الله ولا اله الا الله ، وكاليوم رجلا ، وسبحان من رجل ، وحسبك • يزيد رجلا و من رجل ، والعظمة لله من رب ، وكفى يزيد رجلا ، تعجب فقوله العظمة لله من رب دليل لجواز التعجب في صفة الله تعالى وان لم يكن بصيغة ما افعله وافعل به ومن جهة المعنى لا فرق من حيث كونه تعجبا .

وقال كمال الدين ابوالبركات عبدالرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري في

كتاب الانصاف في مسائل الخلاف في النحو

مسئلة

١٠

ذهب الكوفيون الى ان الفعل (٢) في التعجب نحو ما احسن زيدا اسم والبصريون الى انه فعل واليه ذهب الكسائي ثم قال والذي يدل على انه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه (شيء عظيم-٣) احسن زيدا قولهم ما اعظم الله ولو كان التقدير ما زعمتم لوجب ان يكون التقدير شيء اعظم الله والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل وقال الشاعر .

ما اقدر الله ان يدنى على شحط من داره الحزن بمن داره صول

ولو كان الامر على ما زعمتم لوجب ان يكون التقدير فيه شيء اقدر الله والله تعالى قادر لا يجعل جاعل .

واحتج البصريون بأمور ثم قال والجواب عن كلمات الكوفيين

٢٠ ثم قال واما قولهم فيما اعظم الله قلنا معناه شيء اعظم الله اى وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما ولذلك الشيء ثلاثة معان .

(١) بهامش ي بياض هنا في نسخة المؤلف (٢) كذا في النسختين والظاهر ا

فعل - ح (٣) موضع هذين اللفظين خال في ي وبها مشها - هذا البياض في :

احدها

نسخة المؤلف - ح .

أحدها ، ان يعنى بالشىء من يعظمه من عباده .

والثانى ، ان يعنى بالشىء ما يدل على عظمة الله تعالى وقدرته فى مصنوعاتة .

والثالث ، ان يعنى به نفسه اى انه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيما
فرقا بينه وبين غيره .

- وحكى ان بعض اصحاب المبرد قدم الى بغداد قبل قدوم المبرد فحضر حلقة ثعلب فسئل عن هذه المسئلة فاجاب بجواب اهل البصرة وقال التهدير شىء احسن زيد اقليل له ما تقول فيما اعظم الله فقال شىء اعظم الله فانكروا عليه وقالوا لا يجوز انه عظيم لا يجعل جاعل ثم محبوبه من الحلقة فانرجوه فلما قدم المبرد اورد واعليه هذا الانكار فاجاب بما قدمناه فبان بذلك تبجح انكارهم ١٠ وفساد ما ذهبوا اليه ، وقيل يحتمل ان يكون قولنا شىء اعظم الله بمنزلة الاخبار انه عظيم لا شىء جعله عظيما لاستعالاته .

- واما قول الشاعر ، ما اقدر الله ، فانه وان كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به المبالغة فى وصفه تعالى بالقدر كقوله (فليمد له الرحمن مدا) جاء بصيغة الامر وان لم يكن فى الحقيقة امرا انتهى كلامه ، وهونص صريح فى المسئلة ١٥ وناطق بالاتفاق على صحة اطلاق هذا اللفظ وانه غير مستنكر ولكنه يختلف (١) هل يبقى على حقيقته من التعجب ويحمل ما على الالوجه الثلاثة او يجعل مجازا عن الاخبار واما انكار اللفظ فلم يقل به احد والاصح انه باق على معناه من التعجب . وقال الباجى ابوالوليد فى (كتاب السنن) من تصنيفه فى باب ادعية من غير القرآن فذكر منها ما احملك عن عصاك واقربك ٢٠ من دعاك واعطفك على من سالك ، وذكر شعرا المغيرة .

سبحانك اللهم ما اجل عندى مثلك

انتهى

ورأيت انا فى السيرة عن ابى بكر الصديق رضى الله عنه رواه

(١) بها مشى بياض فى نسخة المؤلف .

ابن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ونا هيك بهما في جوار بن الدغنة قال القاسم ان ابا بكر الصديق رضى الله عنه لقيه سفيه من سفهاء قریش وهو عامد الى الكعبة فحشى على رأسه ترابا فربا بى بكر الوليد بن المغيرة او العاص بن وائل فقال ألا ترى ما يصنع هذا السفيه قال انت فعلت ذلك بنفسك وهو يقول
 • اى رب ما احملك اى رب ما احملك ، اى رب ما احملك انتهى ولولم يكن في هذا الكلام ابن القاسم لكفى فضلا عن روايته عن ابي بكر وان كانت مرسلة قال الزمخشري

في قوله تعالى ذوالجلال والاکرام ، معناه الذى يجله الموحدون عن التشبيه بخلقه او الذى يقال له ما احلك وما اكرمك ، وقال ايضا (أبصر به وأسمع) اى جاء بما دل على التعجب من ادراكه للسموعات والمبصرات للدلالة على ان امره في الادراك خارج عن حد ما عليه ادراك السامعين والمبصرين لانه يدرك الطيف الاشياء واصغرها كما يدرك اكبرها حجبا واكتفها بر ما ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر .

وذكر ابو محمد بن علي بن اسحاق الصيمري في (كتاب التبصرة والتذكرة في النحو) واذا قلت ما اعظم الله فذلك الشئ عباده الذين يعظمونه ويعبدونه ويجوز ان يكون ذلك الشئ هو ما يستدل به على عظمته من بدايع خلقه ويجوز ان يكون ذلك هو الله عز وجل فيكون لنفسه عظيما لا شئ جعله عظيما ومثل هذا يستعمل في كلام العرب كما قال الشاعر .

نفس عصام سودت عصا ما

انتهى وهو كالبارى

وقال المتنبي

ما اقدر الله ان ينزى خليقته ولا يصدق قوما في الذى زعموا

وقال الواحدى في شرحه يقول الله تعالى قادر على اخزاء خليقته بان يملك عليهم لثيما ساقطا من غير ان يصدق الملاحدة الذين يقولون بقدم الدهر

يشير

يشير الى ان تأمير مثله اخزاء للناس والله تعالى قد فعل ذلك عقوبة لهم وليس كما تقول الملاحدة .

وقال ابن الدهان في (شرح الايضاح) فان قيل ، فاذا قدرت ما بتقدير شيء فما تصنع بما اعظم الله .

فالجواب من وجوه .

احدها ان يكون الشيء نفسه .

ويجوز ان يكون ما دل عليه من مخلوقاته .

الثاني (١) من يعظمه من عباده .

الثالث ان تكون الافعال الجارية عليه يحملها على ما يجوز عليه

من صفاته تعالى فيحمل على انه عظيم في نفسه .

وقال الزمخشري

(في ما هذا بشرا) المعنى تزيه الله تعالى من صفات العجز والتعجب

من قدرته على خلق جميل مثله واما (حاشي لله ما علمنا عليه من سوء) فالتعجب

من قدرته على خلق عفيف مثله انتهى .

الرفده في معنى وحده تأليف الشيخ تقي الدين السبكي

١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام تقي الدين ابو الحسن على السبكي الشافعي رحمه الله

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد المشرف على كل مخلوق قبله وبعده

وسلم تسليما كثيرا ، وبعد فهذه عبارة مساة (بالرفده في معنى وحده) كان

الداعي اليها ان الزمخشري قال في قوله تعالى (وعليها وعلى الفلك تحملون)

معناه وعلى الانعام وحدها لا تحملون ولكن عليها وعلى الفلك فتوقفت قبول

هذه العبارة فاحسبت ان انبه على ما فيها واذا ذكر قوله هذه اللفظة .

واول ما ابتدئ بقول الحمد لله وحده ، فاقول معناه الحمد لله لا غيره

ولا يشاركه فيه احد ووحده منصوب على الحال عند جمهور النحويين منهم

التحليل وسيبويه قال انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال
كأنه قال ايجاد او ايجادا موضع موحدا .

د اختلف هؤلاء اذا قلت رأيت زيدا وحده فالاكثرون يقدر
في حال ايجادى له بالرؤية ويعبرون عن هذا بأنه حال من الفاعل والمبرد
يقدره في حال أنه مفرد بالرؤية ويعبر عن هذا بأنه حال من المفعول ومنع
ابوبكر بن طلحة من كونه حالا من الفاعل وقال انه حال من المفعول ليس
الا ، لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا مررت به وحدى .

كما قال الشاعر

والذئب اخشاه ان مررت به وحدى واخشى الرياح والمسطرا
وهذا الذى قاله ابن طلحة في البيت صحيح ولا يمتنع من اجله ان
ياقى الوجهان المتقدمان في رأيت زيدا وحده فان المعنى يصح معها وحده
يضاف الى ضمير المتكلم والمخاطب والغائب تقول ضربته وحدى وضربته
وحده وضربتك وحدك وضربتك وحدى ويختلف المعنى بحسب ذلك ومنهم
من يقول وحده مصدر موضوع موضع الحال هؤلاء يخالفون الا وابن
في كونه اسم مصدر فلهؤلاء من يقول إنه مصدر على حذف حروف الزيادة
اي ايجادهم من قال انه مصدر لم يوضع له فعل .

وذهب يونس وهشام في احد قوليه الى انه منتصب انتصاب
الظروف فيجريه مجرى عنده فجاء زيد وحده تقديره جاء زيد على وحده
ثم حذف الحرف ونصب على الظرف .

وحكى من كلام العرب جلسا على وحدتنا واذا قلت زيد وحده
فكان التقدير زيد موضع التفرد ولعل هؤلاء يقولون إنه مصدر وضع
موضع الظرف .

وحكى عن الاصمعي وحديحد ويدل على انتصابه على الظرف قول
العرب زيد وحده فهذا خبر لا حال .

واجاز هشام في زيد وحده وجها آخر وهو ان يكون منصوبا بفعل مضمير يخلفه وحده كما قالت العرب زيد اقبالا وادبارا .

- قال هشام ومثل زيد وحده في هذا المعنى زيدا مره الاول وتسته الاول وحاله الاول خلف هذا المنصوب الناصب كما خلف وحده وحده وسمى هذا منصوبا على الخلاف الاول وقال لا يجوز وحده زيد كما لا يجوز اقبالا وادبارا عبدا لله وكذلك قصته الاول سعد وعلى انه منصوب على الظرف يجوز وحده زيد كما يجوز عندك زيد هذا كلام النحاة وهو توسع فيما تقتضيه الصناعة واللسان والمعنى متقارب كله دأثر على ما يفيد من الحصر في المذكور فقوله الحمد لله وحده مفيد حصر الحمد في الله سبحانه وتعالى وقوله تعالى (واذا ذكرت ربك في القرآن وحده) والضمير يعود على ربك فعناه ١٠ لم يذكر معه غيره وكذا قولنا ، لا اله الا الله وحده ، انا افردناه بالوحدانية فانظر كيف تجد المعنى في ذلك كله سواء فاذا قلت حمدت الله وحده او ذكرت ربك وحده فعناه وتقديره عند سيبويه موحدا اياه بالحمد والذكر على انها حال من الفاعل والخاء في موحدا مكسورة وعلى رأى ابن طلحة موحدا هو والخاء مفتوحة وعلى رأى هشام معناه حمدت الله وذكرته على اقراده ١٥ فهذه التقادير الصناعية الثلاثة والمعنى لا يختلف الا اختلافا يسيرا فاذا جعلناه من اوجد الرباعي فعناه موحدا بالمعنيين المتقدمين واذا جعلناه من ووجد الثلاثي فعناه منفردا بذلك فعلى الاول الحامد والذاكر افرده بذلك وعلى الثاني هو افرد بذلك والعامل في الحال حمدت وذكرت وصاحب الحال الاسم المنصوب على التعظيم او الضمير الذي في حمدت وذكرت على القولين واذا ٢٠ قلت الحمد لله وحده فالعامل في الحال المستقر المحذوف الذي هو الخبر في الحقيقة وهو العامل في الجار والمجرور وصاحب الحال الله ووحده حال وان جعلتها ظرفا فالمعنى الحمد لله على اقراده فلم يختلف المعنى اختلافا مغللا بالمقصود واذا قلنا لا اله الا الله وحده فاما ان تقول معناه على اقراده انه جعله ظرفا

او منفردا بالوحدانية او منفردا بها على الاختلاف في تقدير الحال وصاحب
الحال الضمير في كائن العائد على الله تعالى والعامل في الحال كائن .

واما المنطقيون فقالوا ان وحده يصير الكلام بها في قوة كلامين
فقولنا رأيت زيدا اذا اثبات رؤيته ولم يفد شيئا آخر وقولنا رأيت زيدا
وحده افاد اثبات رؤيته ونفى رؤية غيره وهو معنى ما قاله النحاة ايضا وتصير
الجملة بعد ان كانت موجبة متضمنة ايجابا وسلبا وبذلك حلوا مغلطة ركبها بعض
الخلافين وهي ، الماء وحده رافع للحدث ، وكلما هو رافع للحدث رافع للخبث
فالماء وحده رافع للخبث فلا يكون المائع غير الماء رافعا للخبث ، وحله ان هذا
قياس من الشكل الاول وشرطه ايجاب سببها وهذه الصغرى بدخول
وحده فيها لم تصر موجبة بل موجبة وسالبة تقديرها الماء رافع للحدث
ولا شيء من غيره برافع للحدث وهذا الحل صحيح اذا اريد بوحده ذلك
وقد يراد بوحده أنه يفيد تجرده عن المخالط بمعنى الماء وحده بلا خليط يخرج
عن اسم الماء رافع للحدث وهذا صحيح ولا تخرج الجملة بها عن كونها موجبة
ولا ينتفع بها المغالط وقد يراد بوحده انه من حيث هو مع قطع النظر عما سواه
وهو ايضا صحيح ولا ينتج ما اراده المغالط ولا يخفى ان المراد بالمائع
استعماله في الوضوء الاستعمال المخصوص مع النية وبعض هذه الاحتمالات
يأتى في قولك رأيت زيدا وحده قد يراد به انك رأيت في حال هو منفرد بنفسه
ليس معه غيره وان كانت رؤيتك شاملة له ولغيره ولكن هذا احتمال مرجوح
ولهذا لم تذكره النحاة وانما كان مرجوحا لانه يحوج الى تقدير محذوف
تقديره كائنا ويكون وحده حالا من الضمير فيه والعامل في ذلك المحذوف
والاصل عدم الحذف وعدم التقدير فلذلك قلنا لانه مرجوح والا
لا تقدير فيه ولا حذف بل العامل رأيت المصرح به هذا كله في جانب الاثبات
اذا قلت رأيت زيدا وحده اما في حالة النفي اذا نفيت الرؤية عنه وحده
فلك صعبتان او اكثر .

أحدها ، ان تأتي بأداة النفي متقدمة فتقول ما رأيت زيداً وحده
فهذه في قوة السالبة البسيطة وهي سلب لما اقتضته التوجية فعناها بعد السلب
يحصل بأحدى ثلاث طرق .

أحدها ، رؤيتها معاً .

٥ الثانية ، عدم رؤية واحد منهما فلا يرى هذا ولا هذا .

والثالثة ، برؤية غير زيد وعدم رؤية زيد على كل واحد من هذه
القادير الثلاث يصح ما رأيت زيداً وحده لان النفي رؤيته مقيدة بالوحدة
ونفي كل مرثى من اثنين يحصل بطرق ثلاث كما بيناه هذا اذ قدمت حرف
النفي ويشبه هذا من بعض الوجوه تقديم حرف السلب على كل في قولنا ،
ما كل ما يتمنى المرؤيد ركه

١٠

وانه سلب للعموم لا عموم السلب وان يفيد جزئياً لا كلياً فقد يدرك
بعض ما يتمناه وكذلك .

وليس كل النوى تلقى المساكين

(١) اما اذا أنحرت حرف النفي فان أخرته عن المبتدأ الذي هو الموضوع

وقد مته على وحده مع الفعل كقولك زيد لم اره وحده فهو كالحالة المتقدمة
١٠ محتمل للعائى الثلاثة كما سبق لان النفي يقدم على الفعل المنفى المقيد بالوحدة فقد نفى
مركباً فينتفى بانتفاء احدا جزائه كالحالة السابقة حرفاً بحرف والضابط في ذلك
ما ذكرناه ، وان أخرته عن وحده كقولك زيد وحده لم اره او ما رأيت اولاً
اراه فهذا موضع نظر وتامل والراجح عندي فيه أنك لم تراه وقد رأيت غيره
لأنها قضية ظاهرها أنها تشبه الموجبة المعدولة فقد حكمت بنفى الرؤية المطلقة التي
٢٠ لم تقيد بوحده على زيد المقيد بالوحدة هذا ان الامرات لا شك فيها وبها
فارقاً لم اره وحده لانه نفى لرؤية مقيدة بالرؤية مطلقة هذا الاشك فيه ولكن
النظر في ان تقييد زيد بوحده هل معنى التقييد يرجع لك معنى زيد في ذاته
او الى ما حكم به عليه وهو النفي هذا موضع النظر وانظروا انه الثانى وهو
انه يفيد تقييد الحكم وهو النفي فيكون نفي الرؤية مقصوداً على زيد معنى

(١) لم يذكر الصنعة الثانية ولعلها هذه - ح .

وحده في هذه الصيغة ان زيد انقرد بعدم الرؤية المطلقة وان غيره مرئي
فقد سري التقييد من المحكوم عليه الى المحكوم به ، وعليك يا طالب العلم ان
تضبط هذه الامور الثلاثة وتميز بينها وتعرف تغايرها .

احدها ، اطلاق الضرب المنفى كما دل عليه الكلام .

والثاني ، تقييد المحكوم عليه الذي دلت الصناعة عليه مع المحافظة
على اطلاق الضرب او الرؤية او نحوها من الافعال .

الثالث ، سريان التقييد من المحكوم عليه الى الحكم ، وهو النفي
الوارد على الضرب المطلق ، فاذا عقلت هذه الثلاثة وميزت بينها ظهر لك
ما قلناه ، ويحتمل ايضا وهو عندي غير راجح انك انما نفيت الفعل عن المقيد
بالوحدة فيكون حاصل المحكوم عليه بدونها وهو عندي ضعيف وبذلك تبين
ضعف قول النعمشري ، وانه لو قال معناه ولا يحملون على الانعام وحدها
ولكن عليها وعلى الفلك سلم من هذا الاعتراض .

(فان قلت) ما حمل النعمشري على تقدير الحصر .

قلت ، تقديم المعمول وما يقتضيه او العطف من الجمع فقد حصر الحمل
فيهما ومن ضرورته نفى الحمل على غيرهما وغيرهما اما احدهما بقيد الوحدة
لتغايرته لمجموعهما واما خارج عنهما لاسيما الى الثاني لقوله تعالى (والخليل
والبغال والحمير لتركبوها وزينة) فتعين الاول واما كون ما لها صدر الكلام
والخلاف في كون الفعل بعدها يعمل فيما قبلها اولا فلا حاجة بنا الى ذكره
لعدم تأثيره فيما نحن فيه .

فان قلت ، هل يشبه هذا التأخير في قوله (كل ذلك لم يكن) .

قلت ، نعم من بعض الوجوه حيث فرقنا بين تقديم النفي وتأخيره
ولذلك جعل قوله .

قد أصبحت أم الخياردت عى على ذنبا كله لم اصنع

ضرورة لان مقصود الشاعر أنه لم يصنع شيئا منه فلذلك رفع

ولولا ذلك نصب كله واقه اعلم ، آخر الكتاب والله الحمد .

نبيل العلا في العطف بلا

تأليف الشيخ تقي الدين السبكي جواباً عن سؤال سأل به ولده
بهاء الدين أحمد تعتمدهما الله برحمته .

وقال الشيخ صلاح الدين الصفدي يمدح هذا المؤلف .

يا من غدا في العلم ذاهمة عظمة بالفضل تملأ الملا

لم ترق في النحو الى رتبة سامية الا بنيل العلا .

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
سألت أكرمك الله عن ، قام رجل لا زيد ، هل يصح هذا التركيب وان
الشيخ أبا حيان جزم بامتناعه وشرط ان يكون ما قبل لا العاطفة غير صادق
على ما بعدها وانك رأيت سبقه الى ذلك السهيلي في (نتائج الفكر) وانه قال
لان شرطها ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفى ما بعدها ١٠
وان عندك في ذلك نظر إلا مورد .

منها ، أن البيانيين تكلموا على القصر وجعلوا منه قصر الا مراد
وشرطوا في قصر الموصوف افراداً عدم تنافي الوصفين كقولنا زيد كاتب
لا شاعر ، وقلت كيف يجتمع هذا مع كلام السهيلي والشيخ .

ومنها أن قام رجل لا زيد مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب ١٥
فان امتنع قام رجل وزيد نفى غاية البعد لانك ان اردت بالرجل الاول زيدا
كان كعطف الشيء على نفسه تأكيداً ولا مانع منه اذا قصد الاطناب وإن
اردت بالرجل غير زيد كان من عطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على
هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان معناهما
متعاكسين بل قد يقال قام رجل لا زيد اولى بالجواز من قام رجل وزيد لان ٢٠
قام رجل وزيد إن اردت بالرجل فيه زيدا كان تأكيداً وان اردت غيره كان
فيه الباس على السامع وإيهام أنه غيره والتأكيد والالبا من منتفیان في قام
رجل لا زيد وأی فرق بین زيد كاتب لا شاعر وقام رجل لا زيد وبين رجل

وزيد عموم و خصوص مطلق وبين كاتب وشاعر عموم و خصوص من وجه كالحيوان وكالابيض وإذا امتنع جاء رجل لازيد كما قالوه فهل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل قام الناس لازيد وكيف يمنع احد مع تصريح ابن مالك وغيره بصحة قام الناس وزيد وان كان في استدلاله على ذلك بقوله تعالى (من كان عدوا لله) الآية لان جبريل إما معطوف على الجلالة الكريمة او على رسله والمراد بالرسول الانبياء لان الملائكة وان جملوا برسل فقرينة عطفهم على الملائكة تصرف هذا ، ولائ شيء يمتنع العطف بلا في نحو ما قام الازيد لاعمر وهو عطف على موجب لان زيدا موجب وتحليلهم بانه يلزم تقيده مرتين ضعيف لان الاطنا ب قد يقتضى مثل ذلك لاسيما والنفي الاول عام والنفي الثاني خاص فاسوء درجاته أن يكون مثل ما قام الناس ولا زيد هذا جملة ما تضمنه كتابك في ذلك بارك الله فيك .

والجواب اما الشرط الذي ذكر السهيلي وابو حيان في العطف بلا فقد ذكره ايضا ابو الحسن الابدئي في (شرح الجزولية) فقال لا يعطف بلا الا بشرط هو ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن مفهوما الخطاب نفى الفعل عما بعدها فيكون الاول لا يتناول الثاني نحو قوله جاء في رجل لا امرأة وجاء في عالم لا جاهل ولو قلت مررت برجل لا عاقل لم يجز لانه ليس في مفهوم الكلام الاول ما ينفي الفعل عن الثاني وهي لا تدخل الا لتأكيد النفي فان اردت ذلك المعنى جئت بغير فتقول مررت برجل غير عاقل وغير زيد وغير ذلك ومررت بزيد لاعمر ولان الاول لا يتناول الثاني وقد تضمن كلام الابدئي هذا زيادة على ما قاله السهيلي وابو حيان وهي قوله إنها لا تدخل الا لتأكيد النفي واذا ثبت أن لا تدخل الا لتأكيد النفي اتضح اشتراط الشرط المذكور لان مفهوم الخطاب يقتضى في قولك قام رجل نفى المرأة فدخلت لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم وكذلك قام زيد لاعمر واما قام رجل لا زيد فلم يقتض مفهوم نفى زيد فلذلك لم يجز العطف بلا لانها لا تكون لتأكيد نفى بل لتأسيسه

وهي وإن كان يؤتى بها لتأسيس النفي فكذلك فهو نفي يقصد تأكيد كيد و بها بخلاف غيرها من ادوات النفي كلم وما وهو كلام حسن ، والا بذى هذا كان امة في النحو حتى سمعت الشيخ ابا حيان يقول إنه سأل احد شيوخه عن حد النحو فقال له الا بذى يعني انه تجسد نحوا ، وانما قلت هذا لثلا يقع في نفسك انه لتأخره قد يكون اخذه عن السهيلي وايضا تمثيل ابن السراج فانه قال في كتاب الاصول وهي تقع لا حراج الثاني مما دخل فيه الاول وذلك قوله ضربت زيدا لا امر او مردت برجل لا امرأة وجاء في زيد لا امر وانا نظرا مثله لم يذكر فيها الا ما اقتضاه الشرط المذكور .

وقد يعترض على الا بذى في قوله إنها لا تذكر الا لتأكيد النفي .

١٠. ويجاب بأنه لعل مراده أنها للنفي المذكور بخلاف ما ولم وليس فلذلك اختيرت هـ او لعل مراده أنها لا تدخل في اثناء الكلام الا للنفي المؤكد بخلاف ما اذا جاءت اول الكلام قد يراد بها اصل النفي كقوله لا اقسم وما اشبهه والاول احسن ، وايضا تمثيل جماعة من النحاة منهم ابن الشجري في الامالي قال أنها تكون عاطفة فتشرك ما بعدها في اعراب ما قبلها وتنفي عن الثاني ما ثبت للاول كقوله خرج زيد لا بكر ولقيت اخاك لا اباك ومردت بحميك لا ابيك ولم يذكر احد من النحاة في امثله ما يكون الاول فيه محتمل ان يندرج فيه اثنان ، وخطري في سبب ذلك امران .

١. احدهما ان العطف يقتضي المغايرة فهذه القاعدة تقتضي أنه لا بد في المعطوف ان يكون غير المعطوف عليه والمغايرة عند الاطلاق تقتضي المبينة لانها المفهومة منها عدا اكثر الناس وان كان التحقيق أن بين الاعم والاختص .
٢. والعام والخاص والجزء والكل مغايرة ولكن المغايرة عند الاطلاق انما تنصرف الى ما لا يصدق احدهما على الآخر واد اصبحت ذلك امتنع العطف في قولك جاء رجل وزيد لعدم المغايرة فان اردت غير زيد جاز وانقلبت المسئلة عن صورتها وصار كأنك قلت جاء رجل غير زيد لا زيد ، وغير زيد

لا يصدق على زيد ومثلتنا انما هي فيما اذا كان رجل صادقا على زيد محتملا لان يكون اياه فان ذلك ممتنع للقاء عدة التي تقررت وجرت المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ولو قلت جاء زيد ورجل كان معناه ورجل آخر لما تقرر من وجوب المغايرة وكذلك لو قلت جاء زيد لا رجل وجب ان تقدر لا رجل آخر والا صل في هذا انا نريد ان نحافظ على مدلولات الالفاظ فيبقى المعطوف عليه على مدلوله من عموم او خصوص او اطلاق او تقييد والمعطوف على مدلوله كذلك وحرف العطف على مدلوله وهو قد يقتضي تغير نسبة الفعل الى الاول كما وفانها تغير نسبته من الجزم الى الشك كما قال الخليل في الفرق بينهما وبين إما وكبل فانها تغيره بالاضراب عن الاول وقد لا يقتضي تغير نسبة الفعل الى الاول بل زيادة عليه حكم آخر ولا من هذا القبيل فيجب علينا المحافظة على معناها مع بقاء الاول على معناه من غير تغيير ولا تخصيص ولا تقييد وكأنت قلت قام إما زيد وإما غيره لازيد وهذا لا يصح .

واما الامر الثاني ، ان مبنى كلام العرب على الفائدة بحيث حصلت كان التركيب صحيحا وحيث لم تحصل امتنع في كلامهم وقولك قام رجل لازيد مع ارادة مدلول رجل في احتمال لزيد وغيره لا فائدة فيه البتة فارادة حقيقة ال (١) او يزيد على كونه لا فائدة فيه ، ونقول انه متناقض لانه ان اردت الاخبار بنفى قيام زيد وبالاخبار بقيام رجل المحتمل له وغيره كان متناقضا وان اردت الاخبار بقيام رجل غير زيد كان طريقك أن تقول غير زيد ، فان قلت ان لا بمعنى غير لم تكن عاطفة ونحن انما نتكلم في العاطفة ، والفرق بينهما ان التي بمعنى غير مقيدة للاول مبينة لوصفه والعاطفة مبينة حكما جديد الغير فهذا هو الذي خطر لي في ذلك وبه يتبين انه لا فرق بين قولك قام رجل لازيد وقولك قام زيد لا رجل كلاهما ممتنع الا ان يراد بالرجل غير زيد فينبعث يصح فيها ان كانت

(١) بياض في الاصول .

يصح وضع لافى هذا الموضع موضع غير وفيه نظر وتفصيل سنذكره والافنعدل عنها الى صيغة غير اذا اريد ذلك المعنى وبين العطف ومعنى غير فرق وهو ان العطف يقتضى النفى عن الثانى بالمنطوق ولا تعرض له الاول الا بتأكيد ما دل عليه بالمفهوم انت سلم ومعنى غير يقتضى تقييد الاول ولا تعرض له للثانى الا بالمفهوم ان جعلتها صفة وإن جعلتها استثناء فحكمها حكم الاستثناء من ان الدلالة هل هى بالمنطوق او بالمفهوم وفيه بحث ،

والتفصيل الذى وعدنا به هو انه يجوز قام رجل غير عاقل وامرر برجل غير عاقل وهذا رجل لا امرأة ورأيت طويلا غير قصير فان كانا علمين جاز فيه لا وغير وهذان الوجهان اللذان خطرا الى زائد ان على ما قاله السهيلي والا بدى من مفهوم الخطاب لانه انما يأتى على القول بمفهوم اللقب وهو ١٠ ضعيف عند الاصوليين وما ذكرته يأتى عليه وعلى غيره على ان الذى قاله ايضا وجه حسن يصير معه العطف فى حكم المبين بمعنى الاول من انفراد به بذلك الحكم وحده والتصریح بعدم مشاركة الثانى له فيه والالكان فى حكم كلام آخر مستقل وليس هو المسئلة وهو مطرد ايضا فى قولك قام رجل لا زيد وقام زيد لا رجل لان كليهما عند الاصوليين له حكم اللقب وهذا الوجه مع ١٥ الوجهين اللذين خطرا الى انما هى فى لفظة لا خاصة لا اختصاصها بسعة النفى ونفى المستقبل على خلاف فيه ووضع الكلام فى عطف المفردات لا عطف الجمل فلو جئت مكانها بما اولم او ليس وجعلته كلاما مستقلا لم تأت المسئلة ولم تمتنع .

واما قول البيانيين فى قصر الموصوف افراد ازيد كاتب لا شاعر ٢٠ فصحيح ولا منافاة بينه وبين ما قلناه وقولهم عدم تنافى الوصفين معناه انه يمكن صدقهما على ذات واحدة بخلاف الوصفين المتنافيين وهما اللذان لا يصدقان على ذات واحدة كالعالم والجاهل فان الوصف باحدهما ينهى الوصف بالآخر استحالة اجتماعهما ، واما شاعر وكاتب فالوصف باحدهما لا ينهى

الوصف بالآخر لا مكان اجتماعهما - ١) في شاعر كاتب فاما يجي نفي الآخر اذا اريد قصر الموصوف على احدهما بما تعهده القرائن وسياق الكلام فلا يقال مع هذا كيف يجتمع كلام البيانيين مع كلام السهيلي والشيخ لظهورا مكان اجتماعهما ، وقولك في آخر كلامك وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه أحاشيك منه وحاشاك ان تتكلم به وقولك كالحيو ان والابيض كانتك تبعت فيه كلام الشيخ الامام العلامة شهاب الدين القرافي فانه قال ذلك رحمه الله وهو غفلة منه او كلام فيه تسمع اطلقه لتعليم بعض الفقهاء عن الاحاطة له بالعلوم العقلية ولذلك زاد على ذلك ومثل بالزنا والاحصان لان الفقيه يتكلم بهما وتلك كلها الفاظ متباعدة ومعانيها متباعدة والتباين اعم من التنافي فكل متنافيين متباينان وليس كل متباينين متنافيين .

وعجب منك كونك غفلت عن هذا وهو عندك في منهاج البيضاوي في الفصيح والناطق والمظرف المعقول انما هو في المعاني والنسب الاربعة من التباين والتساوي والعموم المطلق والعموم من وجه بينهما والشعر والكتابة متباينان والزنا والاحصان متباينان والحوانية والياض متباينان وان صدقا على ذات ثالثة مما نقله البيانيون من عدم التنافي صحيح ولم يشترط التنافي فلذلك يظهر ان يقال يصح ان يقال قام كاتب الشاعر وان كنت لم ار هذا المثال ولا ما يدل عليه في كلام احد لان كاتب لا يصدق على شاعر بمعنى ان معنى الكتابة ليس في شيء من معنى الشعر بخلاف رجل وزيد فان زيدا رجل والشعر والكتابة في رجل واحد كثوبين بينهما واحد اقترى احد التوبين يصدق على الآخر فالفقيه والنحوي الصرف يريد ان يتأنس بهذه الحقائق ومعرفتها .

واما قولك قام رجل وزيد فتركيب صحيح ومعناه قام رجل غير زيد وزيد واستفدنا التقييد من العطف لما قد مناه من ان العطف يقتضي المغايرة فهذا المتكلم اورد كلامه اولا على جهة الاحتمال لان يكون زيدا وان

- يكون غيره فلما قال وزيد علمنا انه اراد بالرجل غيره وله مقصود قد يكون صحيحا في ابهام الاول وتعين الثاني ويحصل للثاني به فائدة لا يتوصل اليها الا بذلك التركيب او مثله مع حقيقة العطف بخلاف قولك قام رجل لا زيد لم يحصل به قط فائدة ولا مقصود زائد على المغايرة الحاصلة بدون العطف في قولك قام رجل غير زيد واذا امكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر
- ان يمتنع العطف لان مبنى كلام العرب على الايجاز والاختصار وانما نعدل الى الاطناب لمقصود لا يحصل بدونه فاذا لم يحصل مقصود به فيظهر امتناعه ولا يعدل الى الحملتين ما قدر على جملة واحدة ولا الى العطف ما قدر عليه بدونه فلذلك قلما بالامتناع، وبهذا يظهر الجواب عن قولك ان اردت غيره كان عطفًا .

وقولك ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب ممنوع، لما اشرنا اليه من الفائدة في الاول بدون الثاني والتأكيد يفهم بالقرينة والالباس ينتفى بالقرينة والفائدة حاصلة مع القرائن في قام رجل يريد زيد وايست حاصلة في قام رجل لا زيد مع العطف كما بيناه .

- ١٥ وقولك وان كان معناها متعاكسين صحيح وهو لا ينفعك ولا يضرك
- وقولك واي فرق قد ظهر الفرق كما بين القدم والفرق .

و ما قولك هل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل قام الناس لا زيد فالذي اقوله في هذا انه ان اريد الناس غير زيد جاز وتكون لا عطفة كما قررناه من قبل وان اريد العموم وانحراج زيد بقولك لا زيد على جهة الاستثناء فقد كان يخطر لي انه يجوز لكني لم ارسبويه ولا غيره من النحاة

- ٢٠ عدلا من حروف الاستثناء فاستقر رأيي على الامتناع الا اذا اريد بالناس غير زيد ولا يمتنع اطلاق ذلك حملا على المعنى المذكور بدلالة قرينة العطف ويحتمل ان يقال يمتنع كما امتنع الاطلاق في قام رجل لا زيد فان احتمال ارادة الخصوص جائز في الموضعين فان كان مسوعا جاز فيهما والا امتنع فيهما ولا فرق

بينهما الا ارادة معنى الاستثناء من لا ولم يذكره النحاة فان صح ان يراد بها ذلك اقترقالان الاستثناء من العام جائز ومن المطلق غير جائز، وفي ذهني من كلام بعض النحاة في قام الناس ليس زيدا انه جعلها بمعنى لا والمشهور ان التقدير ليس هو زيدا فان صح جعلها بمعنى لا وجعلت لا استثناء صح ذلك وظهر الفرق والافهام سواء في الامتناع عند العطف و ارادة العموم بلا شك وكذا عند الاطلاق حملا على الظاهر حتى تأتي قرينة تدل على ارادة الخصوص .

واما قام الناس وزيد فجوازها ظاهر مما تقدمناه من ان العطف يفيد المغايرة فادت الواو ارادة الخصوص بالاول و ارادة تأكيد نسبة القيام الى زيد والاخبار عنه مرتين بالعموم والخصوص وهذا المعنى لا يأتي في العطف بلا، وكأني بك تعترض علي في كلامي هذا مع كلامي المتقدم في تفسير المغايرة .

فأعلم ان الاصل في المغايرة انها حاصلة بين الجزئي والكلّي وبين العام والخاص وبين المتباينين واهل الكلام فسروا الغيرين بالذين يمكن اتفكاك احدهما عن الآخر ونسبوا هذا التفسير الى اللغة وبنوا عليه ان صفات الله ليست غيره لانها لا يمكن اتفكاكها ولا غرض لها في تجويز ذلك هنا وانما الغرض ان العطف يستدعي مغايرة تحصل بها فائدة وعطف الخاص على العام وان اريد عموم الاول اذا حصلت به فائدة وهو تقرير حكم الخاص وتصويره كالاخبار به مرتين من اعظم القوائد فيجوز فلذلك سلكته هنا وفيما تقدم لم تحصل فائدة فمنعته .

وقد استعملت في كلامي هذا وكأني بك لان الناس يستعملونه ولا ادري هل جاء في كلام العرب ام لا الا ان في الحديث كافي به فان صح فهو دليل الجواز وفي كلام بعض النحاة ما يقتضي منعه وقال في قولهم (كانك بالدينيا لم تكن) ان الكاف للخطاب والباء زائدة والمعنى كان الدينيا لم تكن ولذلك منعه في كافي بكذا لم يكن هكذا على خاطري من كتاب (القصر يات) عن ابي علي الفارسي، وكان صاحبنا احمد بن الطار اتي رحمه الله شابا نشأ وبرع

في النحوضيرامات في خدائته او تقنى في مجاميع له على كلام جمعه في (كانك
بالدنيا لم تكن وبالأخرة لم ترل) لا يحضر في الآن وفيه طول، واما استدلال
الشيخ جمال الدين بعطف جبريل فصحيح في عطف الخاص على العام أن كان
العطف على ملائكته لانه من جملة الملائكة وكذا ان عطف على الرسل ولم
يقصد بهم البشر وحدهم .

واما منازعة الولد له اذا حمل الرسل على البشر او عطف على
الجلالة الكريمة فالتمسك بحمل الرسل على البشر ان صرح لك وجب العطف
على الملائكة وهو منهم قطعاً فحصل عطف الخاص على العام والعطف على الجلالة
مع كونه عطفاً على الاول دون ما بعده هو غير متقول في كلام النحاة ومع
ذلك هو مذكور بعد ذكر الملائكة الذين هو منهم قطعاً وبعد الرسل الذين
هو منهم ظاهر او ذلك يوجب صحة عطف الخاص على العام وان قدرت
العطف على الجلالة لا تالاننى بعطف الخاص على العام الا انه مذكور بعده
والنظر في كونه يقتضى تخصيصه اولاً .

واما قولك ولاى شئ يمتنع العطف بلا فى نحو ما قام الا زيد لا عمر و
وهو عطف على موجب فلما تقدم ان لا عطف بها ما اقتضى مفهوم الخطاب
فيه ليبدل عليه صريحاً وتأكيده المفهوم والمنطوق في الاول الثبوت والمستثنى
عكس ذلك لان الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق ولا يمكن عطفها على المنفى لما قيل
انه يلزم فيه مرتين ، وقولك ان النفى الاول عام والثاني خاص صحيح
لكنه ليس في مثل جاء زيد لا عمر ولما ذكرنا ان النفى في غير زيد مفهوم
وفي عمرو ومنطوق وفي الناس المستثنى منه منطوق فخالف ذلك الباب ، وقولك
فاسؤدرجاته ان يكون مثل ما قام الناس ولا زيد، ممنوع وليس مثله لان
العطف في ولا زيد ليس بلا بل بالواو، والعطف بلا حكم يخصه ليس للواو وليس
في توانا ما قام الناس ولا زيد اكثر من خاص بعد عام هذا ما قدره الله لى من
كتابى جواباً بالولد فالولد بآرك الله فيه ينظر فيه فان رضى به والا فيتخف بجوابه
والله اعلم تمت بعون الله .

(الحكم والاثاء في اعراب غير ناظرين اناه)

تأليف قاضى القضاة تقي الدين ابى الحسن السبكي الشافعى رحمه الله
وفيه يقول الصلاح الصفدى ما د حاله .

يا طالب النحوى زمان طول ظلام القناه
وما تحلى منه بعقد عليك بالحلم والاثاء

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال شيخ الاسلام والمسلمين تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى، قوله
تعالى (لا تدخلوا بيوت النبي الا أن يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه) الذى
نختار فى اعرابها أن قوله أن يؤذن لكم الى طعام حال ويكون معناه مصحوبين
والباء مقدرة مع أن تقديره بان اى مصاحبا وقوله غير ناظرين اناه حال بعد
حال والعامل فيها الفعل المفرغ فى لا تدخلوا ويجوز تعدد الحال .

وجوز الشيخ ابو حيان أن تكون الباء للسببية ولم يقدر الزمخشري
حرفا اصلا بل قال أن يؤذن فى معنى الظرف اى وقت ان يؤذن، واورد عليه
ابو حيان بان أن المصدرية لا تكون فى معنى الظرف وانما ذلك فى المصدر
الصريح نحو اجيئك صباح الديك اى وقت صباح الديك ولا تقول أن
يصبح فحصل خلاف فى أن أن يؤذن ظرف او حال فان جعلناها ظرفا كما قال
الزمخشري فقد قال إن غير ناظرين حال من لا تدخلوا وهو صحيح لانه استثناء
مفرغ من الاحوال كأنه قال لا تدخلوا فى حال من الاحوال الا مصحوبين
غير ناظرين على قولنا او وقت أن يؤذن لكم غير ناظرين على قول الزمخشري
وانما لم يجعل غير ناظرين حالا من يؤذن وان كان جائزا من جهة الصناعة لانه
يصير حالا مقدرة ولا نهم لا يعبرون (١) منهيين عن الانتظار بل يكون ذلك قيدا فى
الآذن وليس المعنى على ذلك بل على انهم نهوا أن يدخلوا الا باذن ونهوا اذا

(١) كذا فى السختين وصوابه لا يصيرون كما فى روح المعاني - ح .

دخلوا أن يكونوا ناظرين انا، فلذلك امتنع من جهة المعنى ان يكون العامل فيه يؤذن وان يكون حالا من مفعوله فلو سكث الزمخشري على هذا لم يرد عليه شيء لكنه زاد وقال وقع الاستثناء على الوقت والحال معا كما نه قيل لا تدخلوا بيوت النبي الا وقت الاذن ولا تدخلوها الا غير ناظرين فورد عليه ان يكون الاستثناء شيئين وهما الظرف والحال باداة واحدة وقد منعه النحاة .
 اوجهورهم، والظاهر ان الزمخشري ما قال ذلك الا تفسير معنى وقد قدر اداتين وهو من جهة بيان المعنى وقوله (١) من جهة الصناعة لان الاستثناء المفرغ يعمل ما قبله فيما بعده ، والمستثنى في الحقيقة هو المصدر المتعلق بالظرف والحال فكأنه قال لا تدخلوا الا دخولاً موصوفاً (٢) بكذا ولست اقول بتقدير مصدر هو عامل فيها فان العمل للفعل المفرغ وانما اردت شرح المعنى ومثل هذا الاعراب هو الذي نختاره في مثل قوله تعالى (وما اختلف الذين أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم) اي الا اختلافاً من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم فالجار والمجرور وليس (٣) بمستثنين بل يقع عليهما المستثنى وهو الاختلاف كما تقول ما تمت الا يوم الجمعة ضاحكاً امام الامير في داره فكلها يعمل فيها الفعل المفرغ من جهة الصناعة وهي من جهة المعنى كالشيء الواحد لانها بمجموعها بعض من المصدر الذي تضمنه الفعل المنفى وهذا احسن من ان يقدر اختلقوا بغيا بينهم لانه حينئذ لا يفيد الحصر وعلى ما قلناه يفيد الحصر فيه كما افاده في قوله من بعد ما جاءهم العلم فهو حصر في شيئين لكن بالطريق الذي قلناه لانه استثناء شيئين بل استثناء شيء واحد صادق على شيئين ويمكن حمل كلام الزمخشري على ذلك فقوله وقع الاستثناء على الوقت والحال معا صحيح وان المستثنى اعم لان الاعم يقع على الاخص والواقع على الواقع واقع فتخلص عما ورد عليه من قول النحاة لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيان .

(١) بياض في الاصول (٢) كذا - في النسختين وفي روح المعاني مصحوباً -

(٣) كذا في النسختين وفي روح ، فمن بعد ما جاءهم وبغيا ليسا - الخ .

وقد اورد عليه ابوحيان في قوله انها حال في لا تدخلوا ان هذا لا يجوز على مذهب الجمهور اذ لا يقع عند هم بعد الا الاستثناء الا المستثنى او صفة المستثنى ، واجاز الا خفش والكسائي في ذلك في الحال وعلى هذا يجهل ما قاله الزمخشري وهذا الايراد عجيب لانه ليس مراد الزمخشري لا تدخلوا غير ناظرين حتى يكون الحال قد تأخر بعد اداة الاستثناء على مذهب الا خفش والكسائي وانما مراده انه حال من لا تدخلوا لانه مفرغ فيعمل فيما بعد الاستثناء كما في قولك ما دخلت الا غير ناظر فلا يرد على الزمخشري الاستثناء شيئين وجوابه ما قلناه وحاصله تقييد اطلاقهم لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيان ما اذا كان الشيطان لا يعمل الفعل فيها الا بعطف ، اما اذا كان عاملا فيها بغير عطف فيتوحد (١) كالفعل ولان الفعل عامل فيها قبل الاستثناء فكذا بعده واختار ابوحيان في اعراب الآية ان يكون التقدير ما دخلوا غير ناظرين كما في قوله بالبينات والزبر ، اى ارسلناهم والتقدير في تلك الآية قوى لاجل البعد والفصل واما هنا فيحتمل هو وما قلناه .

فان قلت ، قولهم لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيان هل هو متفق عليه او مختلف فيه وما المختار فيه .

قلت قال ابن مالك رحمه الله في التسهيل لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيان ويوهم ذلك بدل وفعل مضمحل لانه خلافا لقوم .

قال ابوحيان رحمه الله تعالى ان من النحويين من اجاز ذلك ذهبوا الى اجازة ما اخذ احد الا زيد درهما وما ضرب القوم الا بعضهم بعضا قال ومنع الا خفش والفارسي واختلفا في اصلاحها وتصحيحها عند الا خفش بان يقدم على المرفوع الذى بعدها فتقول ما اخذ احد زيد الادرها وما ضرب القوم بعضهم البعض قال وهذا موافق لما ذهب اليه ابن السراج وابن مالك من ان حرف الاستثناء انما يستثنى به واحد وتصحيحها عند الفارسي بان تزيد فيها منصوبا قبل الا فتقول ما اخذ احد شيئا الا زيد درهما ، وما ضرب القوم احدا

قال ابو حيان ولم ندر تخريجه لهذا التركيب هل هو على ان يكون ذلك على البدل فيهما كما ذهب اليه ابن السراج في ما اعطيت احدا درهما الاخر داتقا لبدل المرفوع من المرفوع والمنصوب من المنصوب او هو على ان يجعل احدهما بدلا والثاني معمول عامل مضمرة فيكون الازيد بدلا من احد والا بعضهم بدلا من القوم ودرهما منصوب بضرب مضمرة كما اختاره ابن مالك والظاهر من قول المصنف يعني ابن مالك خلافا لقوم انه يعود لقوله لا بد لان فيكون ذلك خلافا في التخريج لا خلافا في صحة هذا التركيب والخلاف كما ذكرته موجود في صحة التركيب فمنهم من قال هذا التركيب صحيح لا يحتاج الى تصحيح الاخفش ولا لتصحيح الفارسي هذا كلام ابي حيان (١) وحاصله ان في صحة هذا التركيب خلافا لا خفشا والفارسي يمنعاه وغيرهما يجوز والمجوزون له ابن السراج يقول هما بدلان وابن مالك يقول احدهما بدل والاخر معمول مضمرة وليس في هؤلاء من يقول انها مستثنيان باداة واحدة ولا تقل ذلك ابو حيان عن احد وقوله في صدر كلامه ان من النحويين من اجازه محمول على التركيب لا على معنى الاستثناء فليس في كلام ابي حيان ما يقتضي الخلاف في المعنى بالنسبة الى جواز استثناء شيئين باداة واحدة من غير عطف . واحتج ابن مالك بانه كما لا يقدر بعد حرف العطف معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء مستثنيان وتعجب الشيخ ابو حيان منه وذلك لجواز قولنا ضرب زيد عمرا وبشر خالد وضرب زيد عمرا بسوط وبشر عمرا بجريدة وقال ان المجوزين لذلك عللوا الجواز بشبه الانجراف العطف . وابن مالك جعل ذلك علة للمنع وفي هذا التعجب نظر لان ابن مالك اخذ المسئلة مطلقة في هذا المثال وفي غيره وقال لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئين ولا شك ان ذلك صحيح في قولنا قام انقوم الازيدا وما قام القوم الازيدا (وما قام الا خالد - ٢) وما شبه ذلك مما يكون العامل فيه واحدا والعمل

(١) هنا بياض في الاصول (٢) من ي .

واحد ففي مثل هذا يمنع التعدد ولا يكون مستثنيان بأداة واحدة ولا معطوفان بحرف واحد .

والشيخ في (شرح التسهيل) مثل قول المصنف بحرف عطف قام القوم الا زيد او عمرا وهو صحيح ومثله دون عطف بأعطيت الناس الا عمرا الدناير وكأنه اراد التمثيل بما هو محل نظر والا فالمثال الذي قد مناه هو من جملة الامثلة ولا ريب في امتناع قولك قام القوم الا زيد او عمرا ، ثم قال الشيخ قال ابن السراج هذا لا يجوز بل تقول أعطيت الناس الدناير الا عمرا ، قال فان قلت ما اعطيت احدا رها الا عمرا اذا تقا و اردت الاستثناء لم يجوز ان اردت البدل جازا فقلت عمرا من احد وداقا من درهم كأنتك ١٠ قلت ما اعطيت الا عمرا اذا تقا .

قلت وقد رأيت كلام ابن السراج في الاصول كذلك ، قال الشيخ ابو حيان رحمه الله وهذا التقرير الذي قرره في البدل وهو ما اعطيت الا عمرا اذا تقا لا يؤدي الى ان حرف الاستثناء يستثنى به واحد بل هو في هذه الحالة التقديرية ليس يبدل انما نصبهما على انها مفعول اعطيت المقدرة ولا يتوقف على وساطة الا لانه استثناء مفرغ فلو اسقطت الا فقلت ما اعطيت عمرا رها جازعها في الاسمين بخلاف عمل العامل المستثنى الواقع بعد الا فهو متوقف على وساطتها .

قلت ، الحالة التقديرية انما ذكرها ابن السراج لما عر بهما بدلين فاسقط البدلين وصار كأن التقدير ما ذكره وابن السراج قائل بان حرف الاستثناء لا يستثنى به الا واحد حتى انه قال قبل ذلك في ما قام احد الا زيدا الا عمرا انه لا يجوز رفعها لانه لا يجوز ان يكون لفعل واحد ما علان مختلفان بر تقعا به بغير حرف عطف فلا بد ان ينتصب احدهما والظاهر ان الشيخ اراد ان يشرح كلام ابن السراج لانه يرد عليه .

ثم قال الشيخ ذهب الزجاج الى ان البدل ضعيف لانه لا يجوز بدل

بدل اسمين من اسمين لو قلت ضرب زيد المرأة اخوك هند لم يجوز قال
والسباع على خلاف مذهب الزجاج وهو انه يجوز بدل اسمين من اسمين
قال الشاعر .

فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه يعرض أبت عيدانه أن تكسرا

- ورد ابن مالك على ابن السراج بان البدل في الاستثناء لابد من
اقتراحه بالا يعنى وهو قدر ما أخذ احد زيد بدلا ، وقد يجاب عن ابن السراج
بان الذى لابد من اقتراحه بالا هو البدل الذى يراد به الاستثناء اما هذا فلم يرد به
معنى الاستثناء بل هو بدل منفى قدمت الا عليه لفظا وهى في الحكم متأخرة
وحاصله انه يلزمه الفصل بين البدل والمبدل بالا ويلزمه الفصل بين الا وما
دخلت عليه بالبدل بما قبلها .

١٠

- والشيخ تعقب ابن مالك بكلام طويل لم يردده ولم يتلخص لنا من
كلام احد من النحاة ما يقتضى حصرين ، وقد قال ابن الحاجب في شرح
المنظومة في المواضع التى يجب فيها تقديم الفاعل في قوله اذا ثبت المفعول
بعد تقي فلازم تقديمه نوعى قال كقولك ما ضرب زيد الا عمرا فهذا مما يجب
فيه تقديم الفاعل لان الغرض حصر مصرية زيد في عمر و خاصة اى
لا مضروب ازيد سوى عمرو فلو كانت له مضروب آخر لم يستقيم بخلاف
العكس فلو قدم المفعول على الفاعل انعكس المعنى .

قال فان قيل ما المانع ان يقال فيها ما ضرب الا عمرا زيد ويكون
فيه حيثئذ تقديم المفعول على الفاعل .

- قلت لا يستقيم لانه لو جوز تعدد المستثنى المفرغ بعد الا في (١)
كقولك ما ضرب الا زيد عمرا اى ما ضرب احدا احدا الا زيد عمرا كان
الحصر فيها معا والغرض الحصر في احدهما فيرجع الكلام بذلك الى معنى
آخر غير مقصود وان لم يجوز كانت المسئلة الاولى ممتنعة لبقائها بلا فاعل
ولا ما يقوم مقام الفاعل لان التقدير حيثئذ ضرب زيد فيبقى ضرب الاول

بغير فاعل ويكون في الثانية عمر ومنصوبا بفعل مقدّر غير ضرب الاول فيصير
جملتين فلا يكون فيها تقديم فاعل على مفعول هذا كلام ابن الحاجب وليس
فيه تصريح بنقل خلاف .

ورأيت كلام شخص من العجم يقال له الحدّثي شرح كلامه
وتقل كلامه هذا وقال لا يخفى عليك ان هذا الجواب انما يتم بيان أن زيدا
في قولنا ما ضرب الا عمر زيدا وعمراني قولنا ما ضرب الا زيد عمراني
أن يكونا مفعولين لضرب الملقوظ ولم يتعرض المصنف في هذا الجواب فيكون
هذا الجواب غير تام .

وقال المصنف في (امالي الكافية) لا بد في المستثنى المفرغ من
تقدير تمام فلوا ستعملوا بعد الا شيئين لوجب أن يكون قبلها تماما ما ن فاذا
قلت ما ضرب الا زيد عمرا فما ان تقول لا تمام لها اولها تماما ما ن اول احدها
دون الآخر الاول يخالف الباب والثاني يؤدي الى امر خارج عن القياس
من غير سبب ولو جاز ذلك في اثنين جاز فيها فواتها وذلك ظاهر البطالان
والثالث يؤدي الى اللبس فيما قصد قل ذلك حكوا بان الاستثناء المفرغ
انما يكون لواحد ويؤول ما جاء على ما يوهم غير ذلك بانه يتعلق بما دل عليه
الاول فاذا قلت ما ضرب الا زيد عمرا فنحن نجوز ذلك لا على انه لضرب
الاول ولكن لفعل محذوف دل عليه الاول كأن سأل من ضرب فقال
عمرا اي ضرب عمرا .

قال الحدّثي ولقائل ان يختار الثالث ويقول العام لا يقدر الا الذي
يلي الا منها فان العام انما يقدر للمستثنى المفرغ لا لغيره والمستثنى المفرغ
هو الذي يلي الا فلا يحصل اللبس اصلا فثبت ان جواب شرح المنظومة لا يتم
بما ذكره في الامالي ايضا نعم يتم بما ذكره ابن مالك وهو ان الاستثناء في حكم
جملة مستأنفة لان معنى جاء القوم الا زيدا ما منهم زيد وهذا يقتضي ان
لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها لما لاح ان الا بمثابة ما والافى صورة مندوحة

- عنه وهي اعمال ما قبل الا في المستثنى المنفى على اصله وفيما بعد الا المفرغة وهو المستثنى المفرغ تحقيقا او تقديرا نحو ما جاء في احد الازيد على البدل وفيما بعد المقدمة على المستثنى منه والمتوسطة بينه وبين صفته الاضمار ان قدر العامل بعد الا في الصور لكثرة وقوعها نحو ما قاموا الا زيدا وما قام الا زيد وما جاء الا زيدا القوم وما سردت باحد الا زيد اخير من عمرو وان لا يجوز ما ضرب الا زيد عمرا ولا الا عمرا زيد لأنه ان كانا شيئين فهو ممتنع وان كان المستثنى مما يلي الادون الاخير يكون ما قبله عاملا فيما بعده في غير الصور الاربع وهو ممتنع وما ورد قدر عامل الثاني فتقدير ما ضرب الا عمرا زيد ضرب زيد وذهب صاحب المفتاح الى جواز التقديم حيث قال في فصل القصر
- ولك ان تقول في الاول ما ضرب الا عمرا زيد وفي الثاني ما ضرب الا زيد
١٠. عمرا فتقدم وتؤخر الا ان هذا التقديم والتأخير لما استلزم قصر الصفة قبل تمامها على الموصوف قل وردده في الاستعمال لان الصفة المقصورة على عمرو في قولنا ما ضرب زيد الا عمرا هي ضرب زيد لا الضرب مطلقا والصفة المقصورة على زيد في قولنا ما ضرب عمرا الا زيد هي الضرب لعمرو.
١٥. وقال الحديثي على صاحب المفتاح ان حكمه بجواز التقديم ان اثبت بوروده في الاستعمال فهو غير مستقيم بان ما ورد في الاستعمال يحتمل ان يكون الثاني فيه معمولا لعامل مقدركما ذكره ابن الحاجب وابن مالك واصول الباب لا تثبت بالمحتملات وان اثبت بغيره فلا بد من بيانه لنظر فيه .
- فان قال قائل فهل يجوز التقديم في انما قلت لا يجوز قطعا في انما وانما جوز في ما والا لان ما والا اصل في القصر ولان التقديم في ما والا غير ملتبس
٢٠. كذا قاله صاحب المفتاح ، وقال الحديثي امتناع التقديم في انما يقتضي امتناعه في ما والا ليجري باب الحصر على سنن واحد .

قال مولانا العلامة قاضي القضاة شيخ الاسلام ابي محمد المصنفين وقد تأملت ما وقع في كلام ابن الحاجب من قوله ما ضرب احد احدا الا زيد

عمر او قوله ان الحصر فيها معا والسابق الى الفهم منه انه لا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو فلم اجده كذلك وانما معناه لا ضارب الا زيد لا حد الا عمرا فانفتحت ضاربة غير زيد لغير عمرو وانفتحت مضروبة عمرو من غير زيد وقد يكون زيد ضرب عمرا وغيره وقد يكون عمر وضربه زيد وغيره وانما يكون المعنى نفى الضاربة مطلقا عن غير زيد ونفى المضروبة مطلقا عن غير عمرو واذا قلنا ما وقع ضرب الامن زيد على عمرو فهذان حصرا ان مطلقا بلا اشكال وسببه ان النفي ورد على المصدر واستثنى منه شيء خاص وهو ضرب زيد لعمرو وبقي ما عداه على النفي كما ذكرناه في الآية الكريمة وفي الآية الاخرى التي يبنى فيها الاختلاف (الامن بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم) والفرق بين نفى المصدر ونفى الفعل ان الفعل مسند الى فاعل فلا .

(١) هو مطلق فينتفى مطلقا الا (١) وقد جاءني كتابك اكرمك الله تذكرفيه أنك (١) .

قوله تعالى (غير ناظرين اياه) وان النجاة اختلفوا في امرين احدهما وقوع الحال بعد المستثنى نحو قولك اكرم الناس الا زيدا قائمين وهذه هي التي اعترض بها الشيخ ابو حيان على الزمخشري وهو اعترض لان الزمخشري جعل الاستثناء واردا عليها وجعلها حالا مستثناة فهي في الحقيقة (١) فلم تقع بعد الا حيث لا المستثنى فانه مفرغ للحال والشيخ فهم ان الاستثناء غير منسحب عليه فلذلك اورد عليه ان غير ناظرين اياه ليس مستثنى ولا صفة للمستثنى به ولا يستثنى منه وقد اصبحت فيها .

قلت لكن للشيخ بعض عذر على ظاهر كلام الزمخشري لما قال انه حال من لا تدخلوا ولم يتأمل الشيخ بقية كلامه فلما اقتصر على ذلك لا يمكن ان يقال ان مراده لا تدخلوا غير ناظرين الا أن يؤذن لكم ويكون المعنى ان دخولهم غير ناظرين اياه مشروط بالاذن واما ناظرين (٢) فمنوع مطلقا بطريق الاولى ثم قدم المستثنى واحرا لالحال فلما اراد هذا كان اراد الشيخ متجها من جهة النحو .

ثم قلت ، اكرمك الله الثاني وكأنتك اردت الثاني من الامرين اللذين

اختلف النحاة فيها وذكر استثناء شيئين وقد قدمت اني لم اظفر بصريح
قول في المسئلة والذي يظهر انه لا يجوز بلا خلاف كما لا يكون فاعلان لفعل واحد
ولا مفعولان لها لفعل (١) واحد لا يتعدى الى اكثر من واحد كذلك

لا يكون مستنيان (٢) ولا من مستنى منها باداة واحدة لانها كقولك •

استثنى المتعدى الى واحد فكلا لا يجوز في الفعل لا يجوز في الحرف بطريق
الاولى وكذلك اتفقوا على ذلك ولم يتكلموا فيه في غير باب أعطى وشبهه وتوالت

انه لا يكاد يظهر لها مانع صناعي وهي جديرة بالمنع ولا المانع من قول
الشخص ما اعطيت احدا شيئا الا عمر ادا اتقا وانما ينبغي منع ذلك في مثل

الاعمر ازيد اذا كان العامل يطلبها بعمل واحدا ما اذا طلبها بجهتين فليس ١٠

يتمتع ولم يذكر ابن مالك حجة الا الشبه بالعطف ونحن نقول في العطف بالحواز

في مثل ما ضرب زيد عمرا وبكر خالد اقطعا فنظيره ما اعطيت احدا شيئا
الا زيد ادا اتقا وصرح ابن مالك بمنعه وقد فهمت ما قلته ، وقد تقدم الكلام

بما فيه كفاية وجواب ان شاء الله •

وتوالت ان الآية نظيره ممنوع بل هي جائزة وهو ممنوع والله سبحانه ١٥

وتعالى اعلم ، تمت الرسالة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه (٣) •

(بسم الله الرحمن الرحيم)

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم رأيت في بعض المجاميع من كلام

ابي محمد عبد الله بن بري على قول الشاعر في وصف دينار •

٢٠ واصفر من ضرب دار الملوك تلوح على وجهه جعفرا

ملخصه ، في يلوح روايتين احدهما رواية المراء وهي الرواية

الصحيحة انها بالتاء ولا اشكال على نصب جعفر على هذه لانه مفعول بتلوح

(١) كذا في التسخين ولعله لها فعل - ح (٢) هنا بياض في الاصول

(٣) بها مشى - على يد فقير رحمة به محمد بن ابي بكر بن احمد الطونسي الكنا في

عنى الله عنه وذلك بالمدسة الجودرية.

وتلوح بمعنى ترى وتبصر تقول لحت الشيء اذا ابصرته وهذا بين لا اشكال فيه ولا تعسف في اعرايه .

واما الرواية الاخرى وهي المشهورة يلوح بالياء فقيمها اشكال فن النحاة من قال إنه منصوب باخبار فعل تقديره أقصد واجعفر او منهم من جعله من باب المفعول المحمول على المعنى من جهة ان جعفر اداخل في الرؤية من جهة المعنى لان الشيء اذا لاح لك فقد رأيته

(وفي هذا المجموع ايضا)

سأل الامام ابو محمد ابن بري الامام تاج الدين محمد بن هبة الله بن مسكي الحموي عن قوله تعالى (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) كيف تكون نحلة والنحلة في اللغة الهبة بلا عوض والصداق تستحقه المرأة اتفا فالأعلى وجه التبرع .

فاجابه بانه لما كانت المرأة يحصل لها في النكاح ما يحصل للزوج من اللذة وتزيد عليه بوجوب النفقة والكسوة والمسكن كان لها المهر مجانا فسمى نحلة كذا ذكره ائمتنا .

وقال بعضهم لما كان الصداق في شرع من قبلنا لاولياء المنكوحات بدليل قوله تعالى (قال اني اريد أن انكحك احدى ابنتي ها تين على ان تأجرني ثمانا في حجج) ثم نسخه شرعنا صار ذلك عطية أقتطعت لمن فسمى نحلة والله اعلم .

مسئلت

في جمع حاجة من كلام ابن بري

قال سألت وفقك الله تعالى لما يرضيه ، وجعلك ممن يتبع الحق ويأنيه . عن قول الشيخ الرئيس ابي محمد القاسم بن علي الحريري في كتابه (درة الغواص) ان لفظة حوائج مما توهم في استعماله الخواص ، وسألت ان اميز لك الصحيح والعليل ، من غير اسهاب ولا تطويل ، وانا اجيبك عن ذلك بما فيه كفاية ، مع

سلوك طريق الحق والهداية ، ومن اعجب ما يحكى ويدكر ، واغرب ما يكتب ويسطر ، أنه ذكر أنه لم يحفظ لتصحيح هذه اللفظة شاهدا ، ولا لبشر فيها بيتا واحدا ، بل انشد نديع الزمان بيتا نسبته الى الغلط فيه ، والعجز عن اصلاحه وتلافيه ، وهو قوله .

فسيان بيت العنكبوت وجوسق ربيع اذا لم تقض فيه الحوائج .
حتى كأنه لم يمر بسمعه الخبر المنقول ، عن سيد البشر ابي البتول ، حين قال بلسان
الاعلان ، استعينوا على انجاح الحوائج بالكتان ، وهذا الخبر ذكره القضاعى
في شهابه ، في الباب الرابع من ابوابه ، وذكر ايضا قوله (ان الله عباد اخلقهم لحوائج
الناس) - وذكر الهروى في كتابه الغريبين قوله عليه السلام (اطلبوا الحوائج
الى (٢) حسان الوجوه) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم (ياكم والا قواد قالوا
يا رسول الله وما الا قواد فقال هو الرجل يكون منكم اميرافيا تيه المسكين
والارملة فيقول لهم مكانكم حتى انظر في حوائجكم ويا تيه اتعنى فيقول عجلوا
في قضاء حاجته) وذكر ابن خالويه في شرحه مقصورة ابن دريد عند ذكر فضل
الخليل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال التمسوا الحوائج على الفرس
الكميت الارثم المحجل الثلاث المطلق اليد اليمنى) فهذا ما جاء من الشواهد النبوتية
وروته الثقات من الرواة المرضية على صحة هذه اللفظة ، واما ما جاء من
ذلك في اشعار العرب فكثير ، من ذلك ما انشده ابو زيد وهو قول ابي سلمة
المهازمي (٣) .

تمت (٤) حوائجى وودأت (٥) بشرا فيين (٦) معرس الركب السقاب

(١) تمامه يفرع الناس اليهم في حوائجهم اولئك الآمنون يوم القيامة (٢) في
التاج عند حسان - ح (٣) كذا في السختين وفي التاج واللسان المحاربي وهو
الصواب - ح (٤) كذا وفي التاج واللسان فيبس -
(٥) اى اصلحت وفي الاصل تمت خطأ - ح (٦) كذا - وصوابه وذأت اى
حقرت - ح .

وانشد ايضا للراجز

مارب دب القاص النواعج مستعجلات بذوى الحوائج

وقال الشاخ

تقطع بيننا الحاجات الا حوائج يعتسفن مع الجرى

وقال الاعشى

الناس حول قيسابه اهل الحوائج والمسائل

وقال الفرزدق

ولى ببلاد السند عند اميرها حوائج جمات وعندى ثوابها

وانشد ابو عمرو ابن العلاء

صرى مدام ما يفرق بيننا حوائج من القاح مال ولا نخل

وانشد ابن الاعرابى

من عف خف على الوجوه لقاؤه واخو الحوائج وجهه مبذول

وانشد ايضا

فان اصبحت تحاسبنى هوم ونفس فى حوائجها انتشار

وانشد انقراء

نهار المرء مثل حين يقضى حوائجه من الليل الطويل

وانشد ابن خالويه

خليلى ان قام الهوى فاعدا به لعنا تقضى من حوائجه رما

وقال هيمان بن قحافة

حتى اذا ما قضت الحوائج وملأت حلا بها الخلائج

وقال آخر

يدان بنا لا راجيات لحاجة ولا يائسات () من قضاء الحوائج

وقال ابن هريرة

اى رأيت ذوى الحوائج اذ عروا فأتوك تصرا أو أتوك طروقا

فقد وجب ببعض هذا سقوط قول المخالف حين وجبت الحاجة عليه ولم يبق له دليل يستند اليه وانا اتبع ذلك باقوال العلماء ليزداد القول في ذلك ايضا حا وتبيننا .

- قال الخليل في (كتاب العين) في فصل راح يقال يوم راح وكش صاف على التخفيف من رائح وصائف فطرح الهمزة كما قال الهذلي .
- (وهي ساء سارها) اي سارها وكما خففوا الحاجة من الحائجة الأتراهم جمعوها على حوائج، انقضى كلام الخليل .
- وقد اثبت صحة الحوائج وانها من كلام العرب وان حاجة مجذوذة من حائجة وكذلك حكى عن ابي عمرو بن العلاء انه يقال في نفسى حاجة وحائجة وان كان لم ينطق بها عنده وكذلك ذكرها عثمان بن جنى في كتابه (اللمع) وحكى المهلب عن ابن دريد انه قال حاجة وحائجة وحوجاء والجمع حاجات وحوائج وحاج وحوج وانشد البيت المتقدم، صريعى مدام البيت .
- وذكره ابن السكيت في كتابه المعروف (بالا لفاظ) قريبا من آخره باب الحوائج يقال في جمع حاجة حاجات وحاج وحوج وحوائج .
- وقال سيبويه فيما جاء فيه تفعل واستفعل بمعنى يقال تنجز فلان حوائجه واستنجز حوائجه .

- وذهب قوم من اهل اللغة الى ان حوائج يجوز ان يكون جمع حوجاء وقياسها حواج من (١) صهار ثم قدمت الياء على الجيم فصارت حوائج والمقلوب من كلام العرب كثير، وشاهد حوجاء قول ابي قيس ابن رفاعه .
- من كان في نفسه حوجاء يطلبها عندى فاني له رهن بصهار
- والعرب تقول بدأت (٢) حوائجك في كثير من كلامهم، وكثيرا ما تقول (٣) لان السبب انهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين والبراحات

(١) كذا في النسختين وفي اللسان مثل صهار (٢) كذا في النسختين وفي اللسان والتاج بداآت - ح (٣) هنا سقط في النسختين كما يظهر من اللسان والتاج ففيها وكثيرا ما يقول ابن السكيت انهم كانوا يقضون الخ - ح .

وانما غلط الاصمى في هذه اللفظة حتى جعلها مولدة كونها خارجة عن القياس لان ما كان على مثال حاجة مثل غارة وحارة لا يجمع على غوائر وحوائر فقطع بذلك على انها مولدة غير قصيحة على انه حكى الرقاشي والسختياني (١) عن عبد الرحمن عن الاصمى انه رجع عن هذا القول وانما هوشىء كان عرض له من غير بحث ولا نظر وهذا هو الاشبه به لان مثله لا يجهل ذلك اذ كان موجودا في كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكلام غيره من الفصحاء .

وذكر سيبويه في كتابه انه يقال تنجز حوائجه واستنجزها ، وكان القاسم بن علي الحريري لم يمر به الا القول الاول المحكى عن الاصمى دون القول الثاني ولو انه سلك مسلك النظر والتسديد ، واضرب عن مذهب التسليم والتقليد لكان الحق اقرب اليه من حيل الوريد -

آخر المسئلة ، والحمد لله على كل حال ، وصلى الله على سيدنا محمد والصحبة والآل وسلم الى يوم المال .

وفي فوائد الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى

مسئلة

سئلت عن الفرق بين قولنا والله لا كلمت زيد او لاعمر او لا بكرا بتكرار لا وبدون تكرارها حتى قيل ان الكلام مع التكرار ايمان في كل منها كفارة وانه بدون التكرار يمين في مجموعها كفارة .

والجواب ان بينهما فرقا يبنى على قاعدة وهي ان الاسمين المتفقين الاعراب المتوسط بينهما واوالعطف تارة يتعين كونها متعاطفين وتارة يمتنع ذلك ويجب تقدير مع الباقي ويكون العطف من باب عطف الجمل وتارة يجوز الامر ان .

فالاول نحو اختصم زيد وعمر وواصطلح زيد وعمر وجلست بين زيد وعمر وهذا ان زيد وعمر وذلك لان الاختصاص والاصطلاح

والبينية والمبتدأ الدال على متعدد لا يكتفى بالاسم المفرد .

والثاني نحو قامت هند وزيد وقوله تعالى (لا تأخذه سنة ولا نوم)

وقوله تعالى (اذهب انت وربك ، اذهب انت واخوك ، اسكن

انت وزوجك ، لا تخلفه نحن ولا انت) فهذه ونحوها يتعين فيها اصدار العاقل

اى ولا يأخذه نوم وليذهب ربك وليذهب اخوك وليسكن زوجك وكـ لك .

التقدير ولا تخلفه ثم حذف الفعل وحده فبرز الضمير وانفصل ولولا ذلك

لزم اعمال فعل الامر والفعل المضارع ذى النون فى الاسم الظاهر او الضمير

المتفصل واستناد الفعل المؤنث الى الاسم المذكور وكذلك قوله تعالى (والذين

تبوءوا الدار والايمان) وقول الشاعر (وزججن الحواجب والعيونا) وقول

الآخر (علفتها تبنوا ماء باردا) وقوله (متقلدا سيفا ورعما) اى والقوا الايمان .

واحبوا الايمان وكحلن العيون وسقيتها ماء وحاملارحما ومن ذلك قولهم

ما جاءنى زيد ولا عمرو اى ولا جاء فى عمرو لان حرف النفى لا يدخل على

المفردات لان الذى ينفى انما هو النسبة وكذلك القول فى حرف الاستفهام

اذا قيل اءاءك زيد او عمرو بتحريك الواو تقديره او جاءك عمرو .

فان قلت ما ذكرته فى اننا فى منتقض بقولهم جئت بلا زاد وما ذكرته

فى الاستفهام منتقض بقوله تعالى (ائنا لمبعوثون) .

قوله الزمخشري قلت اما هذا الاعراب فمردود والصواب ان

او آباؤنا مبتدأ وخبره محذوف مدلول عليه بقوله تعالى (لمبعوثون) كما انها فى

قراءة من سكن الواو كذلك .

واما المثال المذكور فاصله ما جئت بزاد ولكنهم عدلوا عن ذلك لاحتماله

خلاف المراد وهو نفى المجيء البتة فان من لم يجئ يصدق عليه انه لم يجئ بزاد

فلذلك ادخلوا على مصب النفى ومن ثم سماها النحويون مقحمة اى داخلة

فى موضع ليس لها بالاصالة .

فان قلت فلم يقولون ما جاء فى زيد ولا عمرو حتى احتيج الى اصدار

العامل .

قلت انما يقولونه اذا ارادوا الدلالة على نفى الفعل عن كل منهما
بصفتي الاجتماع والاقتراق اذ لو لم يكرروا الثاني احتل ارادة نفى اجتماعهما
ونفى كل منهما .

٥ فان قلت فهلا اجازوا في الاستفهام هل جاءك زيد وهل عمرو واذا
ارادوا التنصيص على الاستفهام عن مجئ كل منهما ورفع احتمال الاستفهام
عن اجتماعهما في المجئ في وقت .

قلت لئلا تقع اداة الصدر حشوا .

فان قلت قدرا العامل وقد صار ذو الصدر صدرا .

١٠ قلت نعم لكن تبقى صورة اللفظ حيثئذ قبيحة اذا لاداة داخلة في اللفظ
في حشو الكلام وهم معتنون باصلاح الالفاظ كما يعتنون باصلاح المعاني .
والثالث نحو قام زيد وعمرو .

فان قلت فهل نص احد على جواز الوجهين في ذلك على وجوب
تقدير العامل مع تكرار المعاني .

١٥ قلت اما مسألة تكرار المعاني فقد اوضحتم بالدليل السابق وجوب
تقدير العامل فيها .

واما ما اجزت فيه الوجهين فلا سبيل الى دفع الامكان فيه على اني
قد وفتت في كلام جماعة على ذلك .

٢٠ قال بعض المحققين اعلم ان الواو ضربان جامعة للاسمين في عامل واحد
ونائية مناب التثنية حتى يكون قولك ، قام زيد وعمرو بمنزلة ، قام هذان ،
ومضمر بعدها العامل ، وينبنى على ذلك مسائل .

احداها قام زيد وهند بترك تأنيث الفعل فهذا جائز على الوجه الاول
لانا نقول على الاول غلبنا الذكر ولا يقال ذلك على الثاني لان الاسمين لم يجتمعا
اثنية اشتراك زيد وعمرو .

الثالثة زيد قام عمر وابوه وهاتان جائزتان على التقدير الاول دون
الثاني .

الرابعة النفي فنقول على الاول ما قام زيد وعمر وفلا يفيد النفي كما
تقول ما قام هذان وتقول على الثاني ما قام زيد ولا عمر وفيفيدة كما تقول ما قام
زيد ولا قام عمر ، انتهى وهو كلام حسن بديع وقد اوردته ابوحيان في
(الارشاف) وهو كما لم نكره للطفه وغرابته .

وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة
اذا قضى الله ورسوله امرا ان تكون لهم الخيرة من امرهم)

فان قلت ، كان من حق الضمير أن يوحد كما تقول ما جاء في من
رجل ولا امرأة الا كان من شأنه كذا وكذا ، قلت ، نعم لكنها وقعت تحت
النفي فعما كل مؤمن ومؤمنة فرجع الضمير على المعنى لا على اللفظ انتهى ، وقد
اشكل هذا الكلام على بعضهم فاعترضه وذلك لان النحويين نصوا على ان
الضمير لكونها موضوعا للجمع تكون على حسب المتعاطفين تقول زيد وعمر
أكرمتهما ويمتنع أكرمه ،

واجابوا عن قوله تعالى (والله ورسوله احق ان يرضوه) ان
الضمير بعد أول كونها . وضوعة لاحد الشيئين أو الاشياء يكون على حسب احد
المتعاطفين تقول زيد وعمر اكرمه ولا تقول اكرمهما .

واجابوا عن قوله تعالى (ان يكن غنيا وفقيرا فانه أولى بهما) فلما رأى
هذا المعترض هذه القاعدة اشكل عليه قول الزمخشري كان من حق الضمير
ان يوحد لان العطف فيها بالواو وسؤال الزمخشري على ما قدمت تقريره .
ان الكلام مع النافي جملتان لاجل الواو وانما تكون للجمع اذا عطفت مفردا
على مفرد لا اذا عطفت جملة على جملة ومن ثم منعوا ان يقال هذان يقوم
ويقعد وأجازوا هذا ان قائم وقاعد لان الواو جمعت بينهما وصيرتهما كالجملة
الواحدة المثناة التي يصح الاخبار بها عن الاثنين ،

وقال سيبويه رحمه الله اذا قيل رأيت زيدا وعمر اثم ادخل حرف النفي فان كانت الرؤية واحدة قلت ما رأيت زيدا وعمر اوان كنت قد مررت بكل منهما على حدة قلت ما مررت بزيدا ولا مررت بعمر ووهذا معنى ما نقل عنه ابن عصفور في (شرح الجمل) فاوجب تكرار النافي عند تكرار الفعل ولكنه صرح بالفعل مع النافي وقد بينا ان تكرار النافي كاف لانه مستلزم تكرير الفعل.

اذا تقرر هذا فنقول اذا كرر الخالف النافي فهي ايمان لما بينا من ان تكرار لا يؤذن بتكرار العامل وصار قوله والله لا كلمت زيدا ولا عمرا ولا بكرا بمنزلة قوله ، والله لا كلمت زيدا ، ولا ماشيت عمرا ، ولا رأيت بكرا ، وهذه ايمان قطعا يجب في كل منها كفارة وكذلك في المثال المذكور لا يفترقان الا فيما يرجع الى التصريح والتقدير وكون الافعال متحدة المعنى او متعددة وكلا الامرين لا اثر له واذا لم يكرر النافي فالكلام محتمل لليمين والايمان بناء على نية الفعل وعدمها وانما حكموا بانها يمين واحدة بناء على الظاهر كما انهم لم يحكموا باتحاد اليمين مع تكرار لا مع احتمالها للزيادة كما في قوله تعالى (ولا النور) بعد قوله سبحانه وتعالى (وما يستوى الاعشى والبصير ولا الظلمات ولا النور) لانه خلاف الظاهر نعم ان قصد المتكلم بقوله والله لا كلمت زيدا وعمر ا معنى ولا كلمت عمرا فهو يمينان لان ذلك احد محتملي الكلام وقد نواه وان قصد بقوله لا كلمت زيدا ولا عمرا معنى لا كلمت زيدا وعمر الذي لم يضم فيه الفعل اولا قد رلا زائدة فيهن واحدة لا يلزمه في نفس الامر الا كفارة واحدة وان كان قد يلزم في الحكم بخلاف ذلك بناء على ظاهر لفظه وقد يقال بامتناع هذا الوجه بناء على ان لا انما تراد اذا كان في اللفظ ما يشعر بذلك كقريته قوله تعالى (وما يستوى) فان الاستواء لا يعقل منسوب الى واحد وكذا قوله تعالى (ما منعك ألا تسجد) فان من المعلوم ان التوبيخ على امتناعه من السجود لا على امتناعه من نفي السجود لانه اذا امتنع

من تقيده كان مثبتا له فاما المثال المذكور فلا دليل فيه على ذلك فلا تكون لافيه الا نافية والله اعلم .

ومن فوائد ه ايضا تعمده الله تعالى برحمته ،

- اعلم ان الكلام في انما في موطنين ، احدها ، لفظي ، والاخر معنوي ، اما لللفظي فمن جهة بساطتهم وتركيبها ، واما المعنوي فمن جهة إقاداتها .
- الحصر او عدم إقاداتها له والمدعى في الوجه الثاني انها مفيدة للحصر استدلالها بامور ، احدها ، فهم اهل اللسان لذلك كما تقرر من فهم الصحابة رضي الله عنهم من (انما الماء من الماء) ، ومن فهم ابن عباس رضي الله عنهما من (انما الربا في النسبة) مع عدم المخالفة منهم وكان ذلك اجماعا على انها مفيدة للحصر على ان الاحتجاج بقضية ابن عباس مع الصحابة رضي الله عنهم قد يحتمل الاعتراض ١٠ بان المعارض قد يقتصر على ذكر احد اوجه المنع لا مر ما لكون ذلك الوجه اجلي وابعد عن الاعتراض وربما فعل ذلك على سبيل التنزل للخصم فيما ادعاه وفهمه فلا يلزم من اقتصارهم على الاعتراض بما فيه معارضة وهو ايرادهم الدليل المقتضي فتحريم ربا التفاضل ان يكونوا مسلمين له في دعواه للحصر وقد يقال ايضا ان عباس رضي الله تعالى عنها فهم الحصر وادعاه وهم لم ينفوه ١٥ ولم يثبتوه فتجئ مسألة ما اذا قال البعض وسكت الباقيون وهل ذلك حجة او ليس بحجة ، فيه كلام مشهور في اصول الفقه .

الدليل الثاني ، معاملة العرب للاسم بعدها معاملة ما بعد الا المسبوقة

بالنفي وقولهم معاملة ما والا تمثيل لان ذلك خاص بما وذلك في قوله ،

وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي ، ٢٠

فهذا كقوله

قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا

فاما قول بعض المتأخرين (في انما امرت أن اعبد) (وانما اشكو) ونحو ذلك من الآيات ان الضمير محصور ولم يفصل فلا يتشأغل به ولو صبح نرج

نحو «واتما يدافع عن احسابهم انا» عن الاستشهاد به وكان ضرورة لمخالفته
الاستعمال .

الدليل الثالث ، أن إن للاثبات وماللنفي والنفي والا ثبات ضد ان
فلا يجتمعان على محل واحد فوجب ان يصرف احدهما للذكور والآخر الى غيره
ليصبح اجتماعهما لا جائز ان يكون المنفى هو المذكور والمثبت هو ما عداه فلا تفارق
على ان قولك انما زيد قائم يفيد اثبات القيام لزيد فاذا بطل ذلك تعين العكس
وهو نفي القيام عن غير زيد واثباته لزيد ولا معنى للحصر الا هذا ، هذا حاصل
كلام الامام نضر الدين ومن تبعه وهو فاسد المقدمتين لان إن للتأكيد لا
للاثبات بدليل انك تقول إن زيد قائم وان زيد ليس بقائم فتجدها انما
دخلت لتأكيد الكلام نفيا كان او اثباتا وما زيد مثلهما في قولك ليتما زيدا
قائم لا نافية .

الدليل الرابع ، أن إن للتأكيد وما حرف زائد للتأكيد فلها اخذوا بالحكم
من بين مؤكدين ، فاسب أن يكون مختصا بالمسند اليه ، قال السكاكي وليس بشئ
لانه لازم له في قولك إن زيد القائم لان إن واللام معا للتأكيد ثم انك
تقول أحلف بالله ان زيدا قائم فتجتمع بين ثلاث مؤكدات القسم وإن
واللام ولا يفيد هذا الحصر با تفاق واستدل من قال إنها ليست بالحصر بقوله
تعالى (انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم) . فلو كان معناه
ما المؤمنون الا الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم لزم سلب الايمان عنهم
لايجل قلبه عند ذكر الله تعالى والاجماع منعقد على خلافه والجواب ان المراد
بالمؤمنين الكاملون الايمان ولا شك أن من لايجل قلبه عند ذكر الله فليس
بكامل الايمان ورد بان هذا مجاز واجيب بأنه يجب المصير اليه جمعا بين الأدلة
فانه قد قام الدليل الذي قد مناه على افادتها الحصر وهو معاملة الضمير بعدها
معاملته بعد الا المسبوقة بالنفي ولهذا قال المحققون والاكثر انها للحصر حتى
لقد نقل النووي اجماع النحويين على افادتها الحصر ذكره في شرح مسلم وهو
غريب

غريب فهذا ما يتعلق باثبات الامر الثاني المعنوي .

واما ما يتعلق بالاول فنقول ان اصل انما ان وما وان ان من انما هي التي كانت الواقعة الناصبة قبل وجود ما وانما هي الحرف التالى لنحو ايت في قولهم ليتما اخوك منطلق فهذه ثلاثة امور يدل عليها عندى امر ان ، احدهما ، انهم لم يختلفوا في ليتما ولعلما ولكننا وكأنا في ذلك يعنى في تركيبها وان ما غير نافية . فلتكن انما كذلك .

فان قيل ، هذه غير تلك التي تدخل عليها ما الكافة وان انما على قسمين فهذه ، دعوى مالا يثبت ولا يقوم عليه دليل ، وايضا فبأى شى تفرق اياها العاقل بين انما هذه وانما تلك ، وايضا فلم يقل احدا ان انما على قسمين مفيدة للحصر وغير مفيدة له فهذا الحق الذى لا يحيد عنه من فيه ادنى انصاف .

فان قيل معاملة ما بعد انما معاملة ما بعد الا المسبوقة بالنفى يدل على ان ما نافية فذلك غير لازم اذ لا يمتنع ان يكون الشىء حكمه حكم شىء آخر وان لم يكن مركبا منه ولا من شىء يشبهه وانما الامر في ذلك ان العرب استعملوا انما بعد تركيبها من الحرفين في موطن الحصر وخصوها بذلك لمشاركتها لما والا في الحكم لأنهم استعملوها استعمالها والزموها موضعها لان ما من انما نافية كما انه ليس ذلك لاجل ان انما مأخوذة من الايم (١) هذه المقالة بعد فسادها من جهة النظر مخالفة لا قوال النحاة فانهم انما ينصون على ان ما كافة ولا يعرف القول بانها نافية الا لبعض المتأخرين والله سبحانه وتعالى اعلم .

ومن فوائده

مسئلت

لما كان الابتداء اخذا في التحريك لم يكن المبدؤ به الامتحركا ولما كان الانتهاء اخذا في السكون لم يكن الموقوف عليه الا ساكنا كل ذلك للناسبة وهذا تعليل حسن والله اعلم .

من إبيات الحماسة

اقول حين أرى كعباً ولحيته لا بارك الله في بضع وستين
من السنين تملأها بلا حسب ولا حياء ولا عقل ولا دين
قوله وستين يحتمل وجهين .

أحدهما أن تكون الكسرة كسرة اعراب والنون مجعولة كأنها
لام الكلمة على حد قوله صلى الله عليه وآله وسلم « اللهم اجعلها عليهم سنيناً
كسنى يوسف » .

والثاني أن يكون معرباً بالياء وتكون النون زائدة لفظاً وحكماً
عن مقدرها الثبوت وتكون الضروية قادمة إلى أن أتى بالحركة على ما يقتضيه
أهل انتقاء الساكنين وهذا كثير كقوله .

وقد جاوزت حد الأربعين

وانكر نازعاً فآخرين

ودرجع أبو الفتح ابن جني هذا الوجه الأول بقوله من السنين وبيان
ذلك أنه في الأصل تمييز منصوب فحقه لا بارك الله في بضع وستين سنة فلما أتى به
على مقتضى القياس الأصلي وهو ذكر لفظة من وجمع سنة وتعريفها فلذا حكم على
قوله وستين أنه جاء به على مقتضى القياس في حركته وهي الكسرة .

قلت ويرجح امرأ آخر وهو أن الأعراب بالحركات مع التزام الياء
أنما هو معروف في باب سنة وعضة وقلة أعني ما حذف لأمه وأما غير ذلك
فلعله لا يثبت فيه والله أعلم .

ومن فوائده

الفرق بين العرض والتضيض أن العرض طلب بليغ ورفق
والتضيض طلب بازعاج وعنق .

ومن فوائده

مسئلة

قال ابو الفتح قلت لابي على اذا كانت علمت بمعنى عرفت عدت الى مفعول واحد واذا كانت بمعنى العلم عدت الى مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى ، فقال لا اعلم لا صحابنا في ذلك فرقا محصلا والذي عندي في ذلك لن عرفت معناها العلم من جهة الشاعر والحواس بمنزلة ادركت ، وعلمت معناها العلم من غير جهة الشاعر والحواس يدل على ما ذكرنا في عرفت قوله تعالى (يعرف المجرمون بسيماهم) والسيما تدرك بالحواس وبالشاعر وكذلك في ذكر الجنة (عرفها لهم) اي طيب رائحتها لهم من العرف وهو الرائحة والرائحة انما تعلم من جهة الحاسة وقوله .

اوكلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا الى عمر يفهم يتوسم ١٠

قلت له افيجوز ان يقول عرفت ما كان ضده في اللفظ انكرت وعلمت ما كان ضده في اللفظ جهلت فاذا اريد بعلمت العلم المعاقبة عبارته الانكار تعدى الى مفعول واحد واذا اريد بالعلم المعاقبة عبارته الجهل تعدى الى مفعولين ويكون هذا فرقا بينهما صحيحا لان انكرت ليس بمعنى جهلت لان الانكار قد يصاحبه العلم والجهل لا يصاحبه العلم ولانه انما ينكر الانسان ما يعلمه ولا يصح ان ينكر ما قد يجهله ولان الجهل يكون في القلب فقط والانكار يكون باللسان وان وصف القلب به كقولك انكره قلبي كان مجازا وكون الانكار باللسان دلالة على ان المعرفة متعلقة بالشاعر فقال هذا صحيح والله اعلم .

ووجدت بخط الشيخ ركن الدين بن قديد ما نصه وجدت بخط ٢٠

الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله وصلاته على سيدنا محمد خير خلقه وآله

قال الفقير الى ربه عبد الله بن هشام غفر الله له ولوالديه ولاحيابه

ولجميع المسلمين .

هذا فصل في الشروط التي بها يتحقق تنازع العالمين او العوامل

قد تتبعنا ذلك فوجدناه منحصرا في خمسة شروط شرطين في العامل وشرطين في المعمول وشرط بينهما .

فاما الشرطان اللذان في العامل .

فاحدهما أن لا يكون من نوع الحروف فلا تنازع في نحو إن لم تفعل

ولا في نحو قول الشاعر .

حتى تراها وكان وكان أعناقها مشددات في قرن

خلافا لبعضهم

الثاني أن يكون كل منهما طالبا من حيث المعنى لما فرض التنازع فيه

فلا تنازع في (وجحد وابها واستيقنتها انفسهم طالما وعلوا) لان طالب الظلم

والعلو الجحد لا الاستيقان ولا في (وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين)

لان طالب المؤمنين هو فعل النفع لا الامر بالتذكير لعموم البعثة كذا قالوا

ولك ان تقول لا يمتنع التنازع فيهما اما في الاولى فعلى جعل طالما وعلوا مصدرين

في موضع الحال كجاء زيد ركضا فيكون التقدير وجحد وابها ظالمين مستعلين

واستيقنوها وحالتهم هذه واما في الثانية فلان عموم البعثة لا ينفي تخصيص

عشيرتك الاقربين .

وقد قال كثير من المفسرين في (قل لعبادي) ان المراد المخلصين وان

الاضافة اضافة تشریف وبنوا على هذا صحة الجزم في قواه سبحانه يقيموا

ويقولوا ونحو ذلك مما جزم في جواب الشرط المقدربعد الامر فلولان المراد

المخلصون لم يصح أن يكون التقدير ان تقل لهم يقيموا ويقولوا بلزم عليه

من الحلف في خبر الصادق اذ قد تخلف من القول لهم على هذا التقدير جم غفير لا يحصى، والمثال الجيد فيما نحن فيه قول الشاعر انشده الفارسي .

عدينا في غدا ما شئت انا نحب ولو مطلعت الواعدينا

فلا تنازع بين نحب ومطلت في الواعدين لان المطول موعود

لا واعد قالوا عدين مفعول لنحب لا غير .

واما الشرطان اللذان في المعمول

فاحدهما ان لا يكون سببيا فلا تنازع بين مطول ومعنى في قوله .

وعزة مطول معنى غريمها

لانها حيثئذ خبر ان لعزة واذا عمل احدهما في الغريم اعطى الآخر

- ١٠ ضميره كما هو قاعدة التنازع ويلزم من ذلك عدم ارتباط احد الخبرين بالخبر عنه ، الا ترى انه يؤول به التقدير على اعمال الاول الى قولك وعزة مطول غريم وعلى اعمال الثاني الى قولك وعزة مطول غريمها معنى غريم فاذا ثبت ان التنازع في هذا النحو متعذر وجب ان يحمل على ان هذا السببي مبتدأ مؤخر وما قبله خبر ان له يتحملان ضميره والجملة خبر الاول هذا تقرير قول جماعة منهم ابو عبد الله بن مالك رحمهم الله اجمعين .

واقول جوز التنازع في هذا النحو جماعة منهم ابو بكر ابن طاهر

- في (طرز الايضاح) وابو الحسن ابن البادش في حواشيه ونقله بعضهم عن الفارسي وهو لازم لجماعة منهم الاستاذ ابو علي الشلوين رحمهم الله تعالى لانهم اجازوا في قول الله سبحانه (ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور) كون من موصولة مخبرا عنه بان ذلك من عزم الامور والرابط بينهما الاشارة الى المصدر والمفهوم من فعل الصلة المقدرا ضافته الى ضمير من اي ان صبره وغفرانه فقد جعلوا الارتباط حاصلا بالاشارة الى المصدر والمقدار ارتباطه بالابتداء بمنزلة الاشارة الى نفس المبتدأ في نحو (ولباس التقوى ذلك خير) فيلزمهم في مسئلتنا الارتباط بالضمير العائد على الغريم لانه مرتبط بضمير المبتدأ

بل تجوز هذا في مسئلتنا أقيس من تجوز في الآية الكريمة لوجهين .
 احدهما ، ان الضمير هو الاصل في باب الربط فلا بعد في ان يكون
 التوسع فيه اكثر ، والثاني ، ان باب التنازع تجوز وافي في الاضمار فاعادوا
 الضمير على ما تأخر لفظا ورتبة نحو ضربوني وضربت قومك واعاد وافي
 الضمير مفردا على المتني والمجموع فقالوا ضربني وضربت قومك على معنى
 ضربني من ثم (١) كذا قدره سيويه ولم يجوزوا ذلك في باب المبتدأ الا ترى
 انه لا يجوز صاحبها في الدار ولا الزيد ان قام بمعنى قام من ثم واذا انتفى ذلك
 طهر ان مسئلتنا اولى بالاجازة ثم انا اذا سلمنا امتناع التنازع لما ذكرنا يمنع
 تعميم المنع فنقول تعليق المنع بكون المعمول سببيا تعميم فاسد لانهم اسندوا
 المنع لعدم الارتباط وذلك ليس موجودا في كل سببي على تقدير التنازع فيه
 لانه اذا كان العاملان متعاطفين بقاء السببية اوبوا والعطف وهما مفردان فان
 الارتباط حاصل من جهة العاطف وان فقد من جهة الضمير لان فاء السببية
 تنزل الجملتين كالجمل الواحدة لانها سبب ومسبب والواو في المفردات للجمع
 ولهذا اجازوا الاكتفاء بضمير واحد في نحو (الذي يطير فيغضب زيد الذي باب)
 وقال الله جللت كلمته (ألم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض
 مخضرة) وقال الشاعر .

وانسان عيني يحسر الماء تارة فيسدد ووتارات يحسم فيغرق
 واجازوا صردت برجل كريم بنوك وابنه فعلى هذا الذي شرحناه
 لا يلزم من امتناع التنازع في نحو ،

وعزة محلول معنى غريمها

حيث لا فاء سببية ولا واو بين المفردين ان يمتنع في عزة محلول
 ومعنى غريمها وعزة محلول فعنى غريمها ثم اذا لم يكن معنى مبتدأ البتة فلا منع
 وان وجد السببي مثله قيل لك ما معك من خبر زيد فتقول قام وقعد ابوه
 لا يمنع التنازع فيه واحد اذا ثبت جوازه في ذلك ونحوه فالصواب ان يقال ان

الشرط ان لا يكون الحمل على التنازع مؤد يا الى عدم الرابط .

الثاني ، ان لا يكون محصورا فلا تنزع في ما قام وقعد الا زيد

لامرين .

5940

- احدهما، أن الواقع بعد الإلما ان يكون ظاهرا او مضمرا واما كان فهو غير متأث فان كان ظاهرا فانه يقتضي أن يقول في نحو ما قام وقعد لا .
- الزيد ان والا الزيدون ما قاما او ما قاموا او قعدا او قعدوا ولم يتكلم بمثل هذا وان كان مضمرا فانه ان كان حاضرا نحو ما قام وقعد الا انا او انت لم يتأت الاضمار في احدهما اذا عملت الآخر لانك إما ان تضمر ضمير اغائب فيلزم إعادة ضمير غائب على حاضرا وضمير حاضرا فنقول ما قام وقعدت الا انا او قعدت الا انت او تقيس ذلك على اعمال الثاني فيلزم مخالفة قاعدة .
- التنازع لابتك تعيد الضمير على غير المتنازع فيه لان ضمير المتكلم والمخاطب انما يفسرهما حضور من هما له لا لفظه والضمير في باب التنازع انما يعود على لفظ المتنازع فيه وان كان غائبا لزم ابرازه في الثانية والجمع وقد ذكرنا انه لم يتكلم به .

الوجه الثاني ان الاضمار في احدهما يؤدي الى اخلاء عامله في

الايجاب لان الفعل انما يصير موجبا بمقارنة الالعموله لفظا ومعنى فاذا

لم يقترن بها لفظا ولا معنى فهو باق على النفي والمقصود بخلاف ذلك .

واذا امتنع التنازع فيما ذكرنا فاعلم انه محمول على الحذف ، ومن نص

على ذلك ابن الحاجب وابن مالك فاصله ما قام احد ولا قعد الا زيد فحذف

احد من الاول لفظا واكتفى بقصده ودلالة النفي والاستثناء عليه كما جاء .

(وإن من اهل الكتاب الا ليؤ من به - وما منا الا له مقام معلوم) اي ما من

اهل الكتاب احد الا ليؤ من به وما منا احد الا له مقام معلوم .

وذهب بعضهم الى ان نحو ذلك من باب التنازع وليس بشئ لما شرحناه

ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط في صدر باب التنازع فاعتضى ظاهر

كلامه انه منه ، ثم قال في اثناء الباب ونحو ما قام وتعد الازيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم وكانت حقه ان يذكره حيث تعرض لذكر شروط التنازع .

وذكر ابن الحاجب شرطا في المعمول غير ما ذكرناه وهو ان لا يكون ضميرا او قال في توجيه ذلك لان العاملين اذا وجها الى مضمرا استويا في صحة الاخبار فيه فلا تنازع في نحو ضربت واكرمت ، ورد عليه ابن مالك بان هذا منه تقرير بانه لا يتأتى في المضمرة صورة تنازع فلا وجه لهذا الاحتراز لان قولنا اذا تنازع العاملين لا يمكن تناوله لذلك وقد يقال ان هذا انما ذكر للاعلام من اول الامر بصورة التنازع لا للاحتراز عن صورة يتأتى فيها صورة التنازع في الضمير ولا يحكم النحويون بانه من التنازع ، ثم ان هذا المعترض قد ذكر من شروط التنازع تأخير المعمول واقام الدليل على انه لا يتأتى ولا يتصور في غيره وهو نظير ما اعترض به على ابي عمرو .

فان قلت ان الحجة التي احتج بها ابو عمرو على ان التنازع لا يتأتى في المضمرا انما يستمر في المضمرا المتصل فما المنفصل فيمكن التجاذب بين العاملين فيه نحو ما قام وتعد الا انا .

قلت ، قد مضى ان ذلك انما يتجه على الحذف كما شرحناه ، واما الشرط الذي بينهما فتقدم العاملين وتأخر المعمول ، قال ابن مالك وانما لم يتأت التنازع بين العاملين متأخرين نحو زيد قام وتعد لان كلاما من التأخرين مشغول بمثل ما يشغل به الآخر من ضمير الاسم السابق فلا تنازع بخلاف المتقدمين نحو قام وتعد زيد فان كلاما من الفعلين متوجه في المعنى الى زيد وصاحح للعمل في لفظه واعمل احدهما في ظاهره والآخر في ضميره - انتهى بنصه

واقول هذا انما يتمشى في المتقدم المرفوع فاما في المنصوب والمجرور فلا يتمشى فنحو زيد اضربت واكرمت ونحو زيد مررت واتبعتم لم يقتض تعليله امتناع التنازع في المتقدم مطلقا بل بشرط كونه مرفوعا وينبغي

ان يكون الفريقان في ذلك متفقين على اختيار اعمال الاول لانه اسبق
العاملين واقربها الى العمول ولذا لا يمتنع تنازع العاملين معمولاً متوسطاً
بينهما كقولك ان تجد زيد اتؤدب وهذه المسئلة ينبغي ان يكون اعمال الاول
فيها ارجح عند الجميع لتساويهما في القرب وفضل الاول بالسبق وان اعماله
ينهى الاضمار قبل الذكر فهذا ما اقتضاه ظاهر الامر عندي ولست مبتدعاً في
ذلك بل متبعاً فقد نقل ابو حيان اجازة التنازع في المتقدم في تفسير سورة
براءة وان بعضهم جعل منه « بالؤمنين رؤف رحيم » قال والاكثر على
منعه ، وذكر ابن هشام الخضر اوى في (شرح الايضاح) عن ابي علي انه
اجاز في قوله .

١٠ مهابا تصب اققا من بارق تشم

ان يكون اققا ظرقاً لتشم وبارقا مفعول به منصوب بتشم ايضاً ومن
زائدة لان الكلام غير ايجاب لتقدم الشرط ومفعول تصب محذوف اي
مهابا تصبه والهاء عائدة على البارق او الالف ، قال ابن هشام وهذا من تنازع
العاملين مع التوسط ولما يذكره النحويون انتهى ، والحق اولى بالاتباع
من الوقوف مع قول الجمهور فانهم قد ذكروا علة لم يظهر اطرادها .

١٥

شاهدت بخط الامام العلامة ركن الدين

ابي عبد الله محمد الشهير بابن القويح رحمه الله

ابلى العالمين عني بان كل علم تصور وقياس

قد كشفت الاشياء بالكشف حتى ظهرت لي فليس فيها التباس

٦٠ وعرفت الرجال بالعلم لما عرف العلم بالرجال الناس

هذه الايات الثلاثة كتبت بخطه ورأيت بعد هذه الايات بخطه

رحمة الله عليه هذا كلام على طريقة البحث واما التحقيق فان يقال يمنع التنازع
في المتقدم والمتأخر وذلك لانه انما يتحقق تجاذب العاملين للعمول مع تأخره
عنهما اما اذا تقدم وجاء بعده كزيد اضربت واكرمت فان الاول بمجرد

وقوعه بعده يأخذه قبل مجئى الثانى لانه طالب له من حيث المعنى ولم يجد معارضا فاذا جاء الثانى لم يكن له ان يطلبه لانه انما جاء بعد أخذ غيره له وكذا البحث فى المتوسط فهذا ان شاء الله تعالى هو الحق الذى لا يعدل عنه وينبنى ان يكون هو حجة للنحويين لا ما احتج به ابن مالك .

٥ انتهت المسئلة والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه الطيبين الطاهرين وسلم تسليما كثيرا انتهى بنصه والله سبحانه اعلم .

قال ابن النحاس لا اعلم ان فى التنزيل العظيم ما هو صريح فى افعال الثانى الا قوله سبحانه (واذا قيل لهم تعالىوا يستغفروا لكم رسول الله) ولوا عمل الاول لقيل تعالىوا يستغفروا لكم الى رسول الله ومثله فى الحديث وهو عكس الآية لان الثانى تعدى بالجار ولوا عمل الاول لعداه بنفسه انتهى .

واما باقى الآى فلا صراحة فيها وقولهم لوا عمل الاول لا ضمير فى الثانى لا يلزم لان الاضمار غير واجب وقد ذكرنا امثله واذا لم يجب لم يكن معنا قاطع انتهى .

١٥ واقول ما قاله مسلم الا ان مشائخنا فى هذا العلم ذكروا ان الاضمار وان لم يجب لانه فضلة لكن يلزم اجماع القراء السبعة على غير الانصاح . قوله واعمل المضمر فى ضمير ما تنازعا يقتضى عدم التنازع فى الحال .

قال ابن معط فى (شرح الجزولية) وتقول فى الحال ان ترى ضاحكا آتاك فى هذه الحالة ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضر وتقول فى الظرف على اعمال الثانى سرت وذهبت اليوم وعلى الاول سرت وذهبت فيه اليوم وفى المصدر على الثانى ان تضرب بكرا اضربك ضربا شديدا وعلى الاول اضربكه ضربا شديدا .

وفى كتاب (اصلاح الغلط) لابن قتيبة قال قرأت على ثعلب قول الشاعر

فرطن فلارد لما فات واتقضى ولكن تعوض ان يقال عديم
قال ما معنى تعوض ثم قال بلغنى ان الخلدى يعنى المبرد انه صحف هذا
البيت وذكر انه سمعه من اصحابه هكذا فان يكن تصحيحا من سيبويه فقد صحفوا
كلهم فقلت له فكيف الرواية فقال هذا يصف رجلا مات له ميت فقال له
فرطن يعنى المدامع فلارد لما فات يعنى من الموت ولكن تعوض الصبر عن
مصيبتك ولا تكثر الجزع فيقال عديم .

قال ابن قتيبة وهذا المعنى اجود واولى بتفسير البيت مما جاء به اصحابنا
وقد عرضت كلامه في ذلك على ابي اسحاق الزجاج فاستحسنه .

التنازع له شروط ،

الاول ان يتقدم عاملان فاكتر ولا يقع بين المتأخرين هكذا اطلق
التأخرون ومنهم ابن مالك وعلل بعللة قاصرة وشروط هذا العامل امور .

احدها عند بعض النحاة وهو ان لا يكون فعل تعجب لانه جرى
مجرى المثل فلا يتصرف فيه بفصل ولا غيره واجازه ابو العباس ومنه
ابن مالك قال لكن بشرط اعمال الثانى كقولك ما احسن واعقل زيدا بنصب
زيد ابا عقل لبا حسن لثلاث يلزم فصل ما لا يجوز فصله ، وكذا احسن به
واعقل يزيد باعمال الثانى ولا تعمل الاول فتقول واعقل به يزيد للفصل ويجوز
على اصل القراء احسن واعقل يزيد على ان اصله احسن به ثم حذفت الباء
لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر فى الثانى فى (أسمع بهم
وأبصر) الا ان الاستدلال بالاول على الثانى اكثر .

والثانى ان لا يكون حرفا ، قال ابن عمرون وجوز بعضهم التنازع
فى لعل وعسى فيقال لعل وعسى زيد أن يخرج على اعمال الثانى ولعل وعسى
زيد اخارج على اعمال الاول وليس وانما اذ لا يقال عسى زيد خارجا ويلزم
منه حذف منصوب عسى .

الثالث عند بعض النحاة ايضاً وهو ان لا يكون العامل يطلب اكثر من مفعول واحد .

الرابع ان لا يكون احد العاملين مؤكداً فلا تنازع في .

اتاك اناك اللاحقون احبس احبس

الخامس ان يكونا قد تأخر عنهما اسم او اكثر هو مطلوب لكل منهما فلو كان مطلوبا لاحدهما فلا تنازع .

السادس ان يكون العمولات اقل من مقتضيات العوامل فلا تنازع في ضربت واكرمت اباها هل العالم ان جاز هذا الكلام لان كلام من العاملين قد أخذ مقتضاه .

السابع ان يكون بين العاملين او العوامل اتصال بوجه ما .

الثامن ان لا يكون في المفعول سبباً فلا تنازع في .

وعزّة مطلق معنى غريمها

اذالم يجعل غريمها مبتدأ وكذا زيد قام وتعد ابوه لانك ان اضمرت في احدهما ضمير الاب وحده خلا الخبر من ارتباط او الاب الضمير فيحتاج لضميرين احدهما مضاف والآخر مضاف اليه وذلك باطل لامتناع اضافة الضمير فبطل كون غريمها مرفوعاً على غير الابداء .

والثاسع ان لا يكون المفعول مضمراً شرط ذلك ان الحاجب وشرحه معروف .

والعاشر هو الشرط الاول .

مسئلت

٢٠

طوبى لمن صدق رسول الله وآمن به، واحب طاعته، ورغب فيها واراد الخير وهم به، واستطاعه وقدر عليه، ونسى عمله وذهل عنه، وخاف عذاب الله واشفق منه، وربى ثوابه وطمع فيه، فهذه افعال ستة متحدة المعاني وهي مختلفة بالتعدي واللزم فدل على ان الفعل المتعدي لا يتميز من غيره بالمعنى .

بشر

بشر الحافى يذكر حاله فى المسلمين

قطع الليالى مع الايام فى خلق
احرى واجدرلى من ان يقال غدا
والنوم تحت رواق الليل والقلق
انى التمسست الغنى من كف مرتزق
قالوا رضيت بهذا قلت القنوع غنى
ليس الغنى كثرة الاموال والورق
رضيت بالله فى عسرى وفى يسرى
فلمست اسلك الاواضح الطرق

وقال بعضهم فى التنازع ايضا

طلبت فلم ادرك بوجهى فليتنى
قد تنازع اربعة عوامل معمولوا واحدا وهو النداء فتأمل .

قال الشيخ جمال الدين بن هشام اجتمع فى هذا البيت تنازع بين
اثنين وتنازع بين ثلاثة وتنازع بين اربعة فقد تنازع طلبت ولم ادرك فى ١٠
بوجهى وقد تنازعا ولم ابغ فى النداء وقد تنازع الثلاث وقعدت فى الظرف
فهذه اتفاقية غريبة (١) انتهى ، ففى قوله معمولوا واحدا وهو النداء
نظربل المعمول الواحد قوله بعد كما قرره الشيخ جمال الدين رحمة الله عليه
والمسلمين اجمعين .

١٥ قال الشيخ جمال الدين بن هشام رحمة الله تعالى عليه

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا وبعد فانى
لما وقفت على (كتاب الشذا فى احكام كذا) لابي حيان رحمه الله تعالى
رأيت لم يزد على ان نسج اقوالا وحدها وجمع عبارات وعددها ولم يفصح
كل الافصاح عن حقيقتها واقسامها . ٢٠

ولا بين ما يعتمد عليه مما اوردته من احكامها ولا نبه على ما اجمع
عليه ارباب تلك الاقوال واتفقوا ولا اعرب عما اختلفوا فيه واقتروا .
فرايت ان الناظر فى ذلك لا يحصل منه بعد الكد والتعب الا على
الاضطراب والشغب .

وذلك لشأن اعترى المخبر أو لغير ذلك ومنه ما جاء في حديث الحساب إذا ذنبا الله من سوء فيه (أتذكر يوم كذا وكذا فعلت فيه كذا وكذا).

وقول من قال أما بمكان كذا وكذا وحده (١) إنما الكناية فيه من كلام من حكى عن غيره، ألا ترى أنهم حكوا أنه قيل له في الجواب بلى وجازا ولو كان السائل كأنها لم يعلم مراده ولم تقبح اجابته بالتعيين ودعوى أن المسئول علم ما كفى به على خلاف الأصل والظاهر، وغلط جماعة بفعلوا من هذا الاسم قوله (واسلمنى الزمان كذا) والحق أن ذلك ليس من الكناية في شيء وقد مضى.

الضرب الثاني، وهو الغالب أن يكفى بها عن عدد مجهول الجنس والمقدار وهذه وأتى قبلها مركبتان من شيئين، أحدهما الكاف والظاهر أنها الكاف الحرفية المفيدة للتشبيه لأنها القسم الغالب من أقسام الكاف كتركبوها مع أن في كأن نحو قولك كأن زيدا اسدا، والثاني ذا التى للاشارة كتركبوها مع حب في نحو حبذا ومع مافى نحو ماذا صنعت في أحد التقادير ولا يحكم على دأبائها في موضع جرو ولا على الكاف بأنها متعلقة بشيء ولا بان فيها معنى تشبيه وان كان باقيا بعد التركيب في كأن إلا أنه لا معنى له هنا فلا وجه لتكليف ادعائه لأن التركيب كثير أما يزيل معنى المفردين ويحدث مجموعها معنى لم يكن ويحكم على مجموع الكلمتين بأنه في موضع رفع أو نصب أو جر بحسب العوامل الداخلة عليها - ويدل على أن الأمر كذلك أمور.

أحدها، أن ذا لا تؤنث لتأنيث تمييزها تقول له عندي كذا وكذا أمة ولا تقول كذا وكذا.

والثاني، أنها لا تتبع بتابع لا يقولون كذا نفسه رجلا.

(١) كذا وصوابه وجد والوجد تقرة في الجبل يجتمع فيها الماء مجتمع على وجاز مثل كلب وكراب - ح.

الثالث ، انهم قالوا ان كذا وكذا مالك برقع المال ذكره ابو الحسن في المسائل .

الرابع ، انهم قالوا حبي بكذا فا دخلوا عليه الجار ذكره ابو الحسن ايضا .

الخامس ، انهم يقولون كذا وكذا درهما مع انهم لا يركبون ثلاثة اشياء فما ظنك بأربعة فلو لا ان كذا قد صارت بمنزلة الشيء الواحد لم يسغ ذلك .

وذهب جماعة من النحويين الى ان الكاف وذا كلمتان باقيتان على اصلهما من غير تركيب - ثم اختلفوا على اقوال .

احدها ، ان الكاف حرف تشبيه وان معنى التشبيه باق وهذا ظاهر قول سيبويه والتحليل وصريح قول الصفار .

بيان الاول ، ان سيبويه قال صار ذا بمنزلة التنوين لان المجرور بمنزلة التنوين وقال التحليل كأنهم قالوا له كالعدد درهما فهذا تمثيل وان لم يتكلم به وانما تجيء الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد انتهى .

وبيان الثاني ، ان الصفار لما رد على جواز كذا درهم بانخفاض بان اسماء الاشارة لاتضاف اعترض على نفسه بان معنى الكاف والاشارة قد زال واجاب بان المتكلم لا بد ان يقدر في نفسه عددا لها وحيث يقول له عدد مثل هذا العدد .

الثاني ، ان الكاف اسم بمنزلة مثل ، قال ابن ابي الربيع يظهر لي ان الكاف اسم بمنزلة مثل في قولك لي مثله رجلا قال والاصل ان يقال حيث يكون هناك مشارا اليه يساويه (١) ما عندك في العدد قال اصل له عندي مثل ذا من العدد ثم جيء برجل تفسير المثل كما قالوا مثلك عالما .

الثالث ، انها اسم ولكن لا معنى للتشبيه فيها قاله ابو الطيب العبدى قال الكاف في نحو ، له عندي كذا درهما اسم في موضع رفع بذا الا ابتداء ثم

اعترض على نفسه بان أبا على ذكر ان الكاف انما تكون اسما بشرطين .

احدهما ، ان يكون ذلك في الشعر .

الثاني ان يتعين الموضع كذا كما في قول الاعمش .

اتنهون ولن ينهى ذوى شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والقتل

- اراد مثل الطعن لان الكلام شعر وينهى فعل لا بد له من فاعل
- فاجاب بان ذلك في الكاف المفيدة للتشبيه وهي في كذا انما جاءت كالمركة مع ذابد ليل ان الواو قد سقط فتركت مع مثلها واذا كان كذلك وفارقها لم يمتنع ان تكون مرفوعة بالا ابتداء .

والرابع ، انها محتملة للحرفية والاسمية قاله ابوالبقاء في (شرح

- الايضاح) قال اذا قيل له عندي كذا درهما فكذا في موضع الصفة لمبتدأ
- محذوف اي شيء كاعددا والكاف اسم مبتدأ كثل قال فاذا جعلت الكاف حرفا لم تحتج الى ان تتعلق بشيء لان التركيب غير حكمها كما في كأن فانها قبل ان تتقدم كانت متعلقة بمحذوف وهي الآن غير متعلقة بشيء .

الخامس ان الكاف حرف جر زائد وهو قول ابن عصفور قال

- ولا معنى للتشبيه في هذا الكلام فالكاف زائدة كزيادتها في قولهم فلان
- كذى الهيئة اي ذى الهيئة الا انها زائدة لازمة كلزوم ما في انذا ماوذا مجرورة بالجار الزائد كأنجر اراى بالكاف الزائدة في قوله تعالى (وكأين من قرية)
- الا ترى ان معناها كعنى كم وليس فيها معنى تشبيه واذا ثبت انها زائدة لم تكن متعلقة بشيء فليس ما قاله بلازم لانا لانسلم ان عدم معنى التشبيه هنا لزيادة الكاف بل لنا ذكرنا من تركيبها مع ذا وانه صار للمجموع بالتركيب معنى
- آخر وقد اقمنا الدليل عليه فيما مضى ثم دعوى التركيب وان كانت كدعوى الزيادة في انها خلاف الاصل لكنها اقرب فكان اعتبارها اولي .

الفصل الثاني في كيفية اللفظ بها وتمييزها

اما اللفظ بها فالمسموع في الكنى بها من غير عدد الافراد والعطف

نحو مررت بمكان كذا وبمكان كذا وفي الكنى بها عن عدد العطف
لا غير وكذا مثل بها سبويه والاختش والائمة قول الشاعر

هد النفس نعى بعد بوساك ذا كرا كذا وكذا الطفابه نسي الجهد
ومن صرح بانهم لم يقولوا كذا درهما بتمييزها ولا كذا كذا درهما
ابن خروف وذكر ابن مالك ان ذلك مسموع ولكنه قليل وسيأتي نقل
كلامهما بعد .

واما اللفظ بتمييزها ففيه ثلاثة اقوال .

احدها أنه منصوب ابدأ وهذا قول اليصريين وهو الصواب
بده ليلين .

١٠ احدهما انه المسموع كقوله (كذا وكذا الطفابه نسي الجهد) .
والثاني القياس وذلك من وجوه .

احدها ان الخفض اما بالكاف على انها حرف جرا وعلى انها اسم
مضاف او باضافة ذا ولا سبيل الى شيء من ذلك لان ذا معمولة بالكاف وحرف
الجر لا يخفض شيئين والاسم لا يضاف مرتين ومن ثم وجب نصب التمييز في
نحو « ماى السباء قدر راحة محبابا » واسماء الاشارة لا تضاف لانها ملازمة للتعريف
والتمييز نكرة والقاعدة ان تضاف النكرة للعرفة لا العكس .

الثاني ان الكاف لما دخلت على ذا وصارتا كناية عن العدد صارتا
كذلك بمنزلة يزيد اذا سمي به وامثاله اذا سمي به لا يجوز اضافته لانه محكى
والمحكى لا يضاف

٢٠ والثالث ان الكلمة اشبهت بالتركيب احد عشر واخواته وذلك
لا يضاف كراهة الطول فكذلك هذا .

القول الثاني انه جائز الخفض بشرط ان لا يكون تكرار ولا عطف
فتقول كذا درهم وله التوب (١) ولا تقول كذا كذا درهم ولا كذا وكذا

(١) كذا - وفي المعنى كذا توب وكذا اثواب - ح .

درهم قاله الكوفيون ومن واقفهم وشبهتهم في ذلك حمل كفاية العدد على صريحه وقد ذكرنا ما يرد هذا القياس .

وقال ابن أياز يجوز البحر من وجهين، أحدهما إجراء كذا بحري كم الخبرية، والثاني أن الكلمتين ركبنا وصارتا كلمة واحدة يعني فالمضاف المجموع لا اسم الإشارة فقط والمخذ ورائنا يلزم على القول بأن المضاف اسم الإشارة .
والثالث أنه جائز الخفض والرفع وهذا خطأ أيضا لأنه غير مسموع ولا يقتضيه القياس فإن كذا وكذا درهما من باب خمسة عشر درهما لا من باب رطل زيتا فافهمه .

الفصل الثالث في أعرابها

والذي يظهر لي أنه مبني على الخلاف في حقيقتها فإذا قيل له عندي كذا .
وكذا درهما فإن قيل بالتركيب فمجموع كذا مبتدأ خبره البحار والبحرور والظرف متعلق به والظرف يعمل في الظرف إذا كان متعلقا بمحذوف لوقوعه موقع ما يعمل نحوه، أكل يوم لك ثوب، وإن قيل لا تركيب فإن قيل للكاف اسم فهي المبتدأ وإن قيل حرف فالبحار والبحرور صفة موصوف محذوف أي له عندي عدد كذا وكذا درهما .

وقال ركن الدين الاستر آبادي في (شرح كافية ابن الحاجب)
الغالب في تمييز كذا أن يكون منصوبا لأنها بمنزلة ملؤه في قولك لي ملؤه عسلا ويجوز كونه مجرورا بإضافته كذا إليه على تنزيلها منزلة ثلاثة ومائة وإن يكون مرفوعا فإذا قيل له عندي كذا درهم فله خبر مقدم ودرهم مبتدأ مؤخر وكذا حال هكذا قالوا وفيه نظر والاولى عندي أن يكون مبتدأ .
ودرهم بدلا أو عطف بيان وله خبر وعندي ظرف له انتهى وقد مضى أن الصحيح امتناع الرفع والبحر .

الفصل الرابع في بيان معناها عند النحويين

وفي ذلك أقوال (أحدها) لا بن مالك وهوانها للتكثير بمنزلة

كم الخبرية وتابعه على ذلك ابته في شرحه لخلاصته ومقتضى قولها هذا انها لا يكتفى بها عما قصص عن الاحد عشر لانه عدد قليل .

الثاني . انها للعدد مطلقا قليلا كانت او كثيرا وهو قول سيبويه والخليل ومن تابعهما واختاره ابن خروف وعن نقل ذلك عن سيبويه الاستاذ ابو بكر بن طاهر وذلك ظاهر من كلامه فانه قال ، هذا باب ما جرى مجرىكم في الاستفهام ، وذلك قولك له كذا وكذا درهما وهو مبهم من الاشياء بمنزلة كم وهو كناية للعدد صار ذا بمنزلة التنوين وقال الخليل كأنهم قالوا له كالعديد درهما .

الثالث ، انها بمنزلة ما استعملت استعماله من الاعداد الصريحة فيقال له كذا دراهم فتكون للثلاثة فما فوقها الى العشرة وكذا كذا درهما فتكون للاحد عشر فما فوقها الى السبعة (١) عشر وكذا درهما فتكون للعشرين واخواتها من العقود الى التسعين وكذا (٢) كذا درهما فتكون لاحد وتسعين (٣) وما فوقها من الاعداد المتعاطفة الى التسعة والتسعين وكذا درهم فيكون لثلاثة وللآلاف وما فوقها فاذا اقر مقرب بكلام فيه كذا الزمناه بالمتيقن وهو اول مرتبة من المراتب المشروحة وحملناه في الباقي وهذا قول الكوفيين وتبعهم جماعة منهم ابن معط في فصوله .

الرابع ، ان الامر كما قالوا الا في مسئلتى الاضافة فانها ممتنعان لما قدمنا من التعليل فان اردت العدد القليل او المائة او الالف وما فوقها قلت كذا من الدراهم ويقدر عند اهل هذا القول الفرق بين العدد القليل والمائة والالف لان من انما تدخل على العدد المجموع المعروف بقول عشرون من الدراهم ولا يجوز عشرون من دراهم وهذا قول المبرد والافخش وابن كيسان والسيرافي وبه قال الشلوبين وابن عصفور والصغار والذي

(١) كذا - ولعله الى التسعة عشر - ح (٢) كذا وصوابه وكذا (٣) كذا ولعله لاحد وعشرين - وفي المغنى في بحث كذا - وبقوله كذا وكذا درهما احد وعشرون .

جراهم

جرأهم على القول بذلك ابو محمد بن السيد فانه حكى اتفاق البصريين والكوفيين على ذلك وان الخلاف انما هو في جواز الخفض نحو كذا درهم وكذا درهم والبصريون يمنعون والكوفيون يجيزون وفي كلام ابي ابقاء في (شرح الايضاح) ما هو ابلغ من هذا فانه قال .

وذهب معظم النحويين واصحاب الرأي الى ان من قال كذا درهما .
لزمه عشرون درهما لانك لم تكرر العدد ولم تعطف عليه ولم تضيفه لتمييز الحمل
على اول عدد حاله ذلك فان جررت الدرهم فقد حمله النحويون واصحاب
الرأي على مائة انتهى فنقل الجر عن النحويين ونقل اجراء كذا مجرى العدد
الصريح في حالة نصب التمييز عن معظم النحويين .

الخامس ، ان الامر كما قال الكوفيون في كذا كذا درهما .
وفي كذا درهم خاصة قاله الاستاذ ابو بكر بن طاهر فهذا ما بلغنا من الاقوال
فاما قول ابن مالك فكان الذي دعاه اليه ان سيويه شبهها بكم الاستفهامية
وهي منزلة الاحد عشر وأخواتها وليس هذا بشيء لانها انما شبهت بها في نصب
التمييز لاني المعنى الاتري انها ليست للاستفهام كما ان كم للاستفهام ثم ان كم
نفسها بمنزلة الاحد عشر ولا تختص بالعدد الكثير بدليل انك تقول كم عبدا
ملكت فيصح الواحد فما فوقه ، واما قول سيويه والمحققين فوجهه أنها كلمة
مبهمة كما ان كم كلمة مبهمة فكما أنك لو قلت كم كم عبدا ملكت او كم وكم
عبدا ملكت او غير ذلك لم يقتض مساواة ما شابهته من العدد الصريح
فكذا كذا .

واما قول الكوفيين ومن وافقهم فردود من جهات احدها انه
قول بلا دليل وانما هو مجرد قياس في اللغة وذكر ابن اياز ان البستي ذكر في
تعليقه ان ابا الفتح سأل ابا علي عن قولهم ان كذا كذا درهما يحمل على
احد عشر درهما وكذا وكذا درهما يحمل على احد وعشرين وكذا درهم
يحمل على مائة قال وكذا وكذا وكذا درهما يحمل على مائة واحد وعشرين

درهما فقال ابو علي هذا من استخراج الفقهاء وليس هو في النحو انما كذا بمنزلة عدد منون والجر خطأ .

الثاني ان الناس اختلفوا فقال ابن خروف ان العرب لم يقولوا كذا كذا درهما ولا كذا درهما ولا كذا دراهم لا بالاضافة ولا بالنصب وعلى هذا فالحكم على هذه الالفاظ بما ذكرنا باطل لانه حكم على ما لا يتكلم به فابن معناه .

وقال ابن مالك في (التسهيل) وقد ورد كذا مفردا ومكررا بلا واو ثابت ورود هذين من خلافهم والمنتبت مقدم على النافي ولكن لما قال استعمال هذين مع ان الحاجة التي دعت الى الكناية عن العدد المعطوف والمعطوف عليه داعية الى الكناية عن غيره من الاعداد دل على ان قولك كذا وكذا لا يختص بالعدد المعطوف عليه

والثالث انه سمع اذا مكان كذا وكذا وجه (١) وذلك دليل على انها لم يرد بها معطوف ومعطوف عليه .

والرابع ان موافقة العدد المبهم للعدد الصريح في طريقته في التمييز وغيره لا يقتضي تساويهما في المعنى بدليل كم الاستفهامية فانك تقول كم درهما لك وتقول كم وكم درهما لك او تسقط الواو ويجاب بجميع الاعداد في كل من هذه الصور .

الخامس ان اجازة كذا درهم وكذا دراهم باطل بما قد مناه .

واجيب بانه خفض بالاضافة وان معنى الاشارة قد زال .

واجاب الصغار بان المتكلم بكذا لا بد ان يقدر في نفسه عدد اما وحينئذ تقول له عدد مثل هذا اي مثل هذا المركب والمعطوف، وفي مثل هذا الجواب نظر وهو مبني على ادعاء التركيب وان معنى التشبيه باق وهو بعيد جدا .
واما قول ابي بكر صحته انه سمع من العرب مررت بمكان كذا وكذا

(١) كذا ولعل صوابه أما بمكان كذا وكذا وجد وقد تقدم التبيه عليه بالهامش

فلما كان ذلك واقعا على العدد تناسب ان يكون جاريا مجرى ما يوافق من الاعداد وليس هذا بشيء وقد جوز كذا درهم بالخفض على ان يراد مائة درهم مع اعترافه بانه لم يسمع في غير العدد فما الفرق بينه وبين بقية الالفاظ .

واما قول المبرد والاختش ومن وافقهما فزعم الشلوبين واصحابه انه القياس وانه لا يما في قول سيويه وان قوله انها مبهمة معناه ان قولنا كذا كذا مبهم في الاحد عشر والتسعة عشر وما بينهما مبهم في القليل والكثير وكذلك يقولون في الباقي .

الفصل الخامس فيما يلزم بها عند الفقهاء

وقد اختلفت المذاهب في ذلك فاما مذهب الامام احمد رضى الله عنه ففي (المحرر) ما معناه انه اذا امرد كذا او كررها بلا عطف وكان التمييز منصوبا .
فيها او مرفوعا لزمه درهم فان عطف او نصب او رفع فكذلك عند ابن حامد وقال التميمي درهمان وقيل درهم وبعض آخر وقيل درهم مع الرفع ودرهمان مع النصب وان قال ذلك كله بالخفض قبل تفسيره بدون الدرهم قال المصنف وهذا كله عندي اذا كان يعرف العربية فان لم يعرفها لزمه درهم في الجميع .

واما مذهب الامام الشافعي رضى الله عنه فالفتيا عندهم على انه يلزم مع العطف والنصب درهمان فان رفع او جر لزمه درهم وكذا ان ركب او افرد سواء رفع التمييز او نصبه او جر .

ونقل المزي عنده في كذا كذا درهمان انه يلزمه درهمان وكذا يروى عنه في مسألة العطف والنصب ، واما مذهب الامام مالك رضى الله عنه ففي (الجواهر) لابن شاس ما معناه اذا قيل له على كذا فهي كالشيء فلو قيل كذا .
درهما فقال ابن عبد الحكم يلزمه عشرون وان قال كذا كذا درهمان لزمه احد عشر وان عطف فاحد وعشرون وقال شيخنا بما اعرف هذا فان كان هذا اقل ما يكون في اللغة بهذا اللفظ فهو كما قالوا .
بمتر كان يقول القول

قول المقر مع يمينه وكذا يقول في كذا وكذا ديناراً أو درهماً وعلى الأول
يجعل نصف الواحد والعشرين ديناراً أو ثانياً ونصفها درهم .
وأما مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه أنه يلزمه في العطف
أحد عشر كما في التركيب والله تعالى أعلم .

مسئلة

من التعجب

- من اللقاء أبي بكر ابن الأنباري يقول ما أحسن عبد الله ما رفع رفتهما
بما في أحسن ونصبت عبد الله على التعجب وتقول في الذم ما أحسن عبد الله
فما لا موضع لها لأنها جحد و رفعت عبد الله بفعله وفعله ما أحسن وتقول في
الاستفهام ما أحسن عبد الله فما رفع بأحسن وأحسن بها والتأويل أي شيء فيه
أحسن أعيناه أو أنفه وتقول إذا رددته إلى نفسك في التعجب ما أحسنني فما رفع
بما أحسنني والنون والياء موضعها نصب على التعجب وتقول في الذم إذا
رددته إلى نفسك ما أحسننت فما جحد لا موضع لها والتاء مرفوعة بفعلها وفعلها
ما أحسننت فتقول في الاستفهام ما أحسنني فما رفع بأحسن وأحسن بما والياء
في موضع خفض بإضافة أحسن إليها فان قلت إياك ما أحسن أو ما إياك أحسن
كان محالاً لأنه ما نصب على التعجب لا يقدم على التعجب لأنه لم يعمل فيه فعل
متصرف فيتصرف بتصرفه وكان الكسائي يجيز إياك ما أحسن قال لما لم أصل
إلى نصب الألف ضميرت له هاء يعود عليه فرفعته بها والتقدير إياك ما أحسنه
وقال القراء لا يجوز رفع الألف لأنه ليس ههنا دليل يدل على رفع
الألف ولا ضمير الهاء إلا مع ستة أشياء مع كل ومن وما وإي ونعم وبش
وتقول عبد الله ما أحسنه برفع عبد الله بما عا - عليه من الهاء فيرفع ما في أحسن .
والهاء موضعها نصب على - عبد الله ما أحسن جاريته من قول
الكسائي قال لما لم أصل - سب الأول ضميرت لها هاء فرفعته بها والقراء
يحييها

- يحيلها قال ليس ههنا دليل على الهاء وتقول في الاستفهام عبد الله ما احسنه برفع
عبد الله باحسن واحسن بعبد الله وما استفهام والهاء موضعها خفض باضافة
احسن اليها فان قلت عبد الله ما احسن كان محالا وانت تضر الهاء لان المنقوض
لا يضر ولان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد فلا يفرق بينهما فلا يضر
المنقوض ويظهر الخافض وتقول عبد الله ما احسن ترفع عبد الله بما في احسن
وما جحد لا موضع لها واذا قلت ما احسن عبد الله فاردت ان تسقط ما وتعجب
قلت احسن بعبد الله واذا اردت ان تأمر من هذا قلت يا زيد احسن
بعبد الله رجلا واذا ثنيت قلت يا زيد ان احسن بعبد الله رجلين ويا زيدون
احسن بعبد الله رجلا وتنصب رجلا على التفسير واحسن لاثنى ولا يجمع
ولا يؤنث لانه اسم واحسن ليس بامر للمخاطب انما معنى احسن به ما احسنه
قال الله عز وجل (اسمع بهم وأبصر) معناه والله اعلم ما أسمعهم وما أبصرهم
وتقول كان عبد الله قائما فاذا امرت منه قلت ما اكون عبد الله قائما فمرفوعة
بما في اكون واسم كان مضمر فيها وعبد الله منصوب على التعجب وقائما خبر
كان فان طرحت ما وتعجبت قلت اكون بعبد الله قائما واكون بعبد الله
قائمين واكون بعبد الله قيا ما واحسن بعبد الله رجلا.
- قال الفراء لما لم اصرح برفع الاسم ادخلت الباء لتدل على المطلوب
وتأويله عبد الله حسن فلما لم يصل الى رفع جئت بالباء لتدل على المطلوب
ما هو واذا قلت ظننت عبد الله قائما فاردت ان تتعجب بما قلت بما اظنني بعبد الله
قائما فان اسقطت ما وتعجبت قلت اظنني بعبد الله قائما .
- آخر ما كان بخط ابن الجراح .

خطا طيبة

جرت بين ابى اسحاق ابراهيم بن السرى الزجاج وابى العباس احمد
ابن يحيى في مواضع انكرها وغلطه فيها من كتاب فصيح الكلام مستخرج
من كتاب التنزه والابتهاج للشه شطائي (١) .

(١) نسخة بهامش الاصل للشه شطائي - ح

اخبرنا الشيخ ابو الحسن المبارك بن عبد الجبار بن احمد البصري في قراءة عليه وانا اسمع وهو يسمع فاقربه في شوال من سنة تسعين واربعمائة .
قال اخبرنا ابو الحسن علي بن احمد بن الدهان قراءة عليه قال اخبرنا ابو احمد عبد السلام بن الحسين بن محمد بن عبد الله البصري قال اخبرنا بها فيما كتب اليها ابو الحسن علي بن محمد الشمشطائي ، من الموصل .

وقال قال ابو اسحاق ابراهيم بن السري الزجاج دخلت على ابي العباس ثعلب في ايام ابي العباس محمد بن يزيد المبرد وقد املأ شيئا من المقتضب فسلمت عليه وعنده ابو موسى الحامض وكان يحسدني شديدا ويجاهرني بالعداوة وكنت الين له واحتمله لموضع الشيخوخة والعلم .

فقال لي ابو العباس ثعلب قد حمل الي بعض ما املأه هذا الجلدي رأيته لا يطوع لسانه بعبارة فقلت له انه لا يشك في حسن عبارته اثنان ولكن سوء رأيك فيه يعيبه عندك فقال ما رأيته الا الكن متقلبا فقال ابو موسى والله ان صاحبهم الكن يعني سيبويه فاحفظ مني ذلك .

ثم قال بلغني عن القراء انه قال دخلت البصرة فلقيت يونس واصحابه فسمعتهم يذكرونه بالحفظ والدراية وحسن الفطنة فأتيته فاذا هو اعجم لا يفصح سمعته يقول لجاريته هات ذلك الماء من ذلك البحر فخرجت من عنده ولم اعد اليه ، فقلت له هذا لا يصح عن القراء وانت غير ما مون في هذه الحكاية ولا يعرف اصحاب سيبويه من هذا شيئا وكيف تقول هذا لمن يقول في اول كتابه هذا باب علم ما الكلم من العربية وهذا يعجز عن ادراك فهمه كثير من الفصحاء فضلا عن النطق به .

قال ثعلب قد وجدت في كتابه نحو من هذا .

قلت ما هو قال يقول في كتابه في غير نسخة حاشا حرف ينخفض ما بعده كما تنخفض حتى وفيها معنى الاستثناء فقلت هذا هكذا في كتابه وهو صحيح ذهب في التذكير الى الحرف وفي التأنيث الى الكلمة .

قال والاجود ان يحمل الكلام على وجه واحد .

قلت كل جيد قال الله تعالى « ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا » وتقرئ ويعمل صالحا وقال عز وجل « ومنهم من يستمعون اليك » ذهب الى المعنى ثم قال (ومنهم من ينظر اليك) ذهب الى اللفظ .

- وليس لقائل ان يقول لو حمل الكلام على وجه واحد في الآيتين .
 كان اجود لان كل هذا جيد فاما نحن فلا نذكر حد ود القراء لان خطأ فيه
 اكثر من ان يعدوا لكن هنا انت عملت (كتاب الفصيح) للمبتدى المتعلم
 وهو عشرون ورقة اخطأت في عشرة مواضع منه قال لي اذكرها قلت نعم .
 قلت وهو عرق النسا وهذا خطأ انما يقال النسا ولا يقال عرق النسا
 كما يقال عرق الابهرو ولا عرق الاكل قال امرؤ القيس .

- فانشب اظفاره في النسا فقلت هبيلت الاتنة - تنصر
 وقلت ، حلفت في النوم احلم حلما وحلما والحلم ليس بمصدر وانما
 هو اسم قال الله تعالى « والذين لم يبلغوا الحلم منكم » ، واذا كان للشيء مصدر
 واسم لم يوضع الاسم موضع المصدر الا ترى أنك تقول حسبت الشيء احسبه
 حسبا وحسبا نا والحسب المصدر والحساب الاسم فلو قلت ابليح الحسب اليك
 ورفعت الحسب اليك لم يجوز وانت تريد ابليح الحساب .

- وقلت ، رجل عريب وامرأة عريبة وهذا خطأ انما يقال رجل
 عريب وامرأة عريب لانه مصدر وصف به فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
 كما يقال رجل حصم وامرأة خصم وقد اتيت ياب من هذا النوع في الكتاب
 وافردت هذا منه .

٢٠

قال الشاعر

يا من يدل قتي عن يابا على عريب

وقلت . كسرى بكسر الكاف وهذا خطأ فانما هو كسرى والدليل
 على ذلك انا واياكم لا تختلف في ان النسب الى كسرى كسروى بفتح الكاف
 وهذا ليس مما تغيره ياء النسب لبعده منها الا ترى أنك لو نسبت الى معزى

قلت معزوى والى درهم درهمى ولا تقول معزوى ولا درهمى .
 وقلت ، وعدت الرجل خيرا وشرا فاذا لم تذكر الشر قلت أوعده
 بكذا فتقول بكذا تقضى لما أصلت لآنك قلت بكذا وقولك بكذا كناية عن
 الشر والصواب ان تقول فاذا لم تذكر الشر قلت أوعده ،
 وقلت ، وهم المطوعة وانما هم المطوعة بتشديد الطاء كما قال الله
 تعالى « الذين يلزقون المطوعين من المؤمنين فى الصدقات » .
 فقال ما قلت الا المطوعة فقلت هكذا قرأته عليك وقرأه غيرى وأنا
 حاضر أسمع مرارا .

قلت ، هولر شدة وزنية كما قلت لغية والباب فيها واحد لانه انما
 يريد المرة الواحدة ومصادر الثلاثى اذا اردت المرة الواحدة لم تختلف تقول
 ضربته ضربة وجلست جلسة وركبت ركبة لا اختلاف فى ذلك بين احد من
 النحويين فانما يكسر من ذلك ما كان هيئة حال فتصفها بالحسن والقبح وغيرهما
 فتقول هو حسن الجلسة والسيرة والركبة وايس هذا من ذلك .
 وقلت اسنمة للبلد ورواه الاصمعى بضم الهمزة أسنمة فقال ما روى
 ابن الاعرابى واصحابنا الا أسنمة فقلت قد علمت انت ان الاصمعى اضبط لما يحكى
 واثق فيما يروى .

قلت « اذا عزا خوك فهن » والكلام فهن وهو من هان يهين اذا
 لان ومنه قيل « هين لين » لأن فهن من هان يهون من الهوان والعرب لا تأمر
 بذلك ولا معنى لهذا الكلام يصح لو قالته العرب ومعنى عز ليس من العزة
 التى هى المنعة والقدرة وانما هو من قولك عز الشئ اذا اشتد ومعنى
 الكلام اذا صعب اخوك واشتد فذل له من الذل ولا معنى للذل ههنا
 كما تقول اذا صعب اخوك فلن له .

قال فما قرئ عليه (كتاب الفصيح) بعد ذلك على ما بلغنى ثم بلغنى انه

سئم ذلك فانكر (كتاب الفصيح) ان يكون له

تمت والحمد لله رب العالمين

انتصار ابي عبد الله الحسين بن احمد بن
خالويه الحمداني لابي العباس ثعلب فيما تتبعه
عليه ابو اسحاق الزجاج رحمه الله تعالى اجمعين

قال ابو عبد الله الحسين بن احمد بن خالويه الحمداني رحمه الله .

- اما قول ثعلب عرق النساء فقد اجمع كل من فسر القرآن من الصحابة
والتابعين رحمهم الله وهم جراح أن قوله تعالى « كل الطعام كان حلالاً لبني اسرائيل
الا ما حرم اسرائيل على نفسه » لحوم الابل والابلانها فقال على رضى الله عنه
وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود رضى الله عنهم وكل من فسر القرآن
ان يعقوب عليه السلام كان به عرق النساء فلم يجوز لثعلب ان يترك لفظ اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأخذ بقول الشاعر ، فانشب انظاره . ١٠
في النساء .

- واما قوله حلمت في النوم حلما وحلما فقد غلطت انه اقام الاسم مقام
المصدر لان الحلم مصدر واسم يقال رغب الرجل رغبا ورغبا وحلم الرجل حلما
وحلما وهذا مما وافق الاسم فيه المصدر مثل النقص والعلم تقول علمت علما وفي
فلان علم فالعلم مصدر واسم . ١٠

واما احتجاجه بقوله تعالى (لم يبلغوا الحلم منكم) فهذه حجة عليه لانه
اراد المصدر ههنا اي لم يبلغوا الاحتلام (١) .

- واما قوله حسب الحساب ولم يقل الحسب فخطأ فاحش فان العرب
قد تذكر الاسم في موضع المصدر فيقولون أعطيته عطاء في موضع اعطاء
وهذا يوم عطاء الجند وعطاء الامير كما استغنوا بلفظ الاسم عن المصدر كذا
استغنوا بالحساب عن الحسب ولا سيما اذا كان الحسب لفظا يشبه الكفاية
وحسبك اي كفاك . ٢٠

واما قوله في رجل عذب لانه مصدر لا تدخله الهاء فخطأ عظيم
لان العذب اسم وصفة بمنزلة العازب قال ابن احرر .

حتى اذا ذر قرن الشمس صبيحها (١) اضرى ابن قران بات الوحش والعزبا
وسمى العزب عزبا لانه قد بعد عن النكاح قال الاصمعي وابن الاعرابي
والطوسي أراد بات عازبا والاضري كلاب الصيد جمع ضرو والدليل
على ان العزب اسم فاعل انك تجمعه على فعال قوم عزاب وامرأة عزبة وقد
ذكره ابو عبيد في (المصنف) كما ذكره ثعلب ولكنهم فرقوا بين العازب
البعيد في المسافة وبين العزب البعيد من النكاح ويقال امرأة عزب وعزبة
غير ان ثعلبا اختار اللغة الفصحى .

واما تشبيهه عزبا بنحصر فخطأ ثان لان النحصر والعدل والرضي
والدرق والقمن والصوم والفطر وما شاكل ذلك فانه جرى عند العرب كالمصدر
لايتنى ولا يجمع في اللغة الفصيحة قال الله تعالى (هؤلاء ضيفي) وقد يقال اضياف
وضيوف وامرأة ضيفة وضيف وقال ذو الرمة .

تجملوا البوارق عن محردلق كأنه متمنى بملق عزب (٢)

والعزب ههنا المفرد وقد قالت العرب امرأة محق ومحقة وعاشق
وعاشقة وغلام وغلامة ورجل ورجلة وشيخ وشيخة وكهل وكهلة وسننه (٣)
لا يحصى كثرة فلا ادرى لم غاب عزب وعزبة وقد حكاه ابو عبيد في
(المصنف) كما حكاه ثعلب .

واما قوله ان الاختيار كسرى بالفتح لان النسب اليه كسروى فخطأ
عظيم لان كسرى ليس عربيا ولم يكن في الاصل كسرى ولا كسرى انما هو
بالفارسية خسر وبضم الخاء وليس في كلام العرب اسم في آخره واوقبلها
ضممة فعربته العرب الى لفظ آخر فان فتحت او كسرت فقد اصبحت والكسر
اجود لان على يشبه الاسم المفرد مثل الشعري وذكرى فلها كان كسرى رجلا

(١) كذا - وفي التاج صبح ح (٢) هذا البيت افسده التماسخ في كلتا النسختين
وصوابه كما في التاج هكذا - تجلوا البوارق عن مجر مزلق كأنه متقبي يلحق
عزب - ج (٣) في الاصل وشبهه .

واحدًا والشعري نجما واحدا ردوه الى العاظمهم ولو قالوا كسرى أشبه الجمع مثل قتلى وجرى فلما نسب اليه انفتح فقالوا كسروى لان الكسر مع ياء النسب مستثقل ، ألا ترى أنهم يقولون في تغلب تغلبى وليس نسبة كسروى كالنسب الى درهم ومعزى لان درهما ليس فيه لغتان الكسر والفتح وكذلك معزى لا يقال درهم ولا معزى فيختار في النسب الفتح لخفته وهو واضح بحمد الله .

• وحد ثنا ابن دريد عن ابي حاتم وكانت من اشد الناس تعصبا على الكوفيين في (كتاب ما تلحن فيه العامة) ان كسرى بالكسر افصح من الفتح وكذلك ذكر ابو عبيد ان الكسر افصح .

واما قوله وعده الشرفاذا لم تذكر الشرقلت او عدته بكذا وزعم انه تقضى لما أهل فقد غلط لان ثعلبا انما قال وعدت الرجل خيرا وشرا لان الله تعالى قال (النار وعدّها الله الذين كفروا) فهذا في الشر وقال عز وجل (واذيعدكم الله احدى الطائفتين) فهذا في الخير فاذا لم تذكر الشرقلت او عدته على الاطلاق ووعدته على الاطلاق في الخير فاذا قرنتها ووصلتها جاز استعمالها جميعا في الخير والشر كما تقول وعده خيرا وشرا واحم الجميع أنك اذا قلت او عدته بكذا لا يكون الا في الشر لا خلاف في ذلك وانشدوا .

١٠

او عدني بالسجن والاداهم رجلى ورجلى شئنة المناسم

وقال ابن دريد مما اجمع عليه ابو زيد وابو عبيده والاصمعي او عدته بالشر لا غير مع الباء .

واما قوله لتغلب ان في (الفصيح) هم المطوعة بالتخفيف وانما هم المطوعة بالتشديد وان ثعلبا قال ما قلت الا بالتشديد فقال ما قلت الا بالتخفيف

٢٠ فهذا مكابرة العيان والحجة على هذا سا قطة .

واما قوله رشدة وزنية وانما يجب ان يكون بالفتح مثل ضربته ضربة فهذا خطأ لانه قد يجاء بالكسر والفتح والضم .

حدثنا ابن مجاهد عن السمرى عن الفراء ان العرب تقول حجبت

حجة واحدة بالكسر ورأيته روية واحدة بالضم وسائر كلام العرب بالفتح
ومما يجاء بالكسر وعدته عدة ووزنت زنة ، واما الاسم فيجاء على فعلة ولكل
وجهة اسم ولو كان مصدرا لقل جهة فاما الهيئة والحال فبالكسر ما احسن
ركبته وجلسه وعمته واختيار الكوفيين ولد فلان لزنية ورشدة وخبثة واختيار
البصريين الفتح واما غيبة فاجماع انها مفتوحة استثقالا للكسر مع الياء
والتشديد .

واما قوله هي أسنمة بالضم فالجواب ساقط عن هذا ومعارضة
الزجاج فيه جهل لان الكوفيين عندهم ان ابن الاعراب اعلم من الاصمعي
بطبقات واورع .

١٠ واما قوله « اذا عن اخوك فهن » فهو بضم الهاء وهذا مثل اسير في
كلام العرب واشهر من الفرس الا بلى وكذلك رواه كل من ألف كتابا
ابوعبيدة (في المجلة الثانية) وابوعبيد في (الامالي) والمفضل الضبي وليس
ماخوذا مما ذهب اليه الزجاج لانه كان قليل العلم باللغة فقولهم اذا عن اخوك
فهن ليس من الهوان ولا من وهن ولا من هان يهين وانما هو من الهون وهو
١٥ من الرفق والسكون قال الله تعالى في صفة المؤمنين (الذين يمشون على
الارض هونا) معناه يمشون على الارض بالسكينة والوقار فاذا عن اخوك
واشتط فترفق انت ولن وقال الشاعر .

دنيت لها الضراء او قلت اتقى اذا عن ابن عمك ان يهونا

ولا يكون الامر من يهون الا هن وهذا الشعر لابن أحرر الباهلي ورواه

٢٠ الاصمعي وابن الاعراب والطوسي ولا يعلم خلاه ، والحمد لله رب العالمين
وحلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وآله الطاهرين وسلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله واصحابه وسلم تسليماً كثيراً

قال ابن الشجرى فى أماليه ورد على من الموصل ثمان مسائل .

الاولى ، السؤال عن الراجع الى القتال من خبره فى قول الشاعر .

فاما القتال لا قتال لذيكم ولكن سيرا فى عراض المواكب

وعن معنى البيت

الثانية ، السؤال عن قول الله تعالى (قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله)

لم لم يجمع الضمير الذى هو التاء فى ارايتكم ولم يتن فى ارايتكما .

الثالثة ، السؤال عن حد الاسم الذى يسلم من الطعن .

الرابعة ، السؤال عن وجه رفع الشر ونصبه ونصب الماء ورفعته فى قول

الشاعر .

فليت كفا ما كان خيرك كله وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى

الخامسة ، السؤال عن مزين تصغير اى شىء هو .

السادسة ، السؤال عن العلة الموجبة لفتح التاء فى ارايتكم وهو الجماعه .

السابعة ، السؤال عن العامل فى اذا من قول الشاعر .

وبعد غد يا لطف نفسى من غد اذا راح اصحابى ولست براحم

ما هو -

الثامنة السؤال عن تعيين اعراب قول ابي على ، اخطب ما يكون

الامير قائما ، واكثر شربى السويق ملتوتا .

الجواب بتوفيق الله وحسن تسديده عن المسئلة الاولى .

ان الجملة المركبة من لا واسمها وخبرها وقعت خبرا عن القتال فى قوله

فاما القتال لا قتال لذيكم وهى عارية عن ضمير عائد منها الى المبتدأ وانما جاز

ذلك لان اسم لا نكرة شائعة مستغرة للجنس المعروف بالالف واللام فقتال

المنكور مشتمل على اقتال الاول ، الا ترى أنك اذا قلت لا اله الا الله عمت

لفظة لا جميع ما يزعم المبطلون انه مستحق لاطلاق هذه اللفظة عليه وليس

يجرى قولك لا رجل في الدار اذا رفعت مجرى قولك لا رجل في الدار اذا ركبك لانك اذا قلت لا رجل في الدار جاز ان تعقبه بقولك بل رجلان وبل ثلاثة ولا يجوز ذلك مع تركيب لالانك اذا رفعت فانما نقيت واحدا واذا ركبك فانما نقيت الجنس اجمع ، واذا عرفت هذا فدخول القتال الاول تحت الثاني يقوم مقام عود الضمير اليه ومثل هذا البيت ما انشده سيبويه .

الاليت شعري هل الى أم معمر سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا

- فالصبر من حيث كان معرفة داخل تحت الصبر المنفى لشيء به بالتنكير ونظير هذا أن قولهم نعم الرجل زيد في قول من رفع زيد ابا لابتداء فاراد زيد نعم الرجل يدخل فيه زيد تحت الرجل لأن المراد بالرجل ههنا الجنس فيستغنى المبتدأ بدخوله تحت الخبر عن عائد اليه من الجملة ويوضح لك هذا ان قولك زيد نعم الرجل كلام مستقل وقولك زيد قام الرجل كلام غير مستقل وان كان قولك قام الرجل جملة من فعل وفاعل كما أن قولك نعم الرجل كذلك ولم يستقم قولك زيد قام الرجل حتى تقول اليه او معه او نحو ذلك لكون الالف واللام فيه لتعريف العهد فالمراد به واحد بعينه ١٥ والرجل في قولك زيد نعم الرجل بمنزلة الانسان في قوله تعالى (إن الانسان لفي خسر) الا ترى انه استثنى منه الذين آمنوا والاستثناء من واحد مستحيل لا يصح اذا استثنيت واحدا من واحد فكيف اذا استثنيت جمعا من واحد ومثله (واما اذا اذقنا الانسان منا رحمة فرح بها) فالمراد بالانسان ههنا الناس كافة لذلك قال (وان تصهم سيئة بما قدمت ايديهم فان الانسان كفور) واذا ٢٠ كان الاسم المعروف بالالف واللام نحو الرجل والانسان قد استوعب الجنس فما ظنك باسم الجنس المذكور المنفى في قوله لا قتال لديكم وقول اؤخر (فاما الصبر عنها فلا صبرا والتكبر والنفي يتناولان من العموم ما لا يتناوله التعريف والالجاب ، الا ترى ان قولهم ما اتاني من واحد وقوله تعالى (ما سبقكم بها من احد) متناول غاية العموم ولو حاولت ان تقول اتاني من احد كان

كان ذلك داخل في باب استحالة الكلام ويشبه ما ذكرته من الاستغناء بدخول الاسم المبتدأ في اسم العموم الذي بعده عن عود ضمير اليه من الجملة تكرير الاسم الظاهر مستغنى به عن ذكر المضمرة وذلك اذا اريد تفخيم الامر وتعظيمه كقول عدى بن زيد .

لا ارى الموت يسبق الموت شئ نقص الموت ذا الغنى والفقير ا .

- فاستغنى باعادة ذكر الموت عن الهاء لو قال مع صحة الوزن بسببه ومثله في التنزيل (الحاقة ما الحاقة ، القارعة ما القارعة ، واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين) فالحاقة مبتدأ وقوله ما الحاقة جملة من مبتدأ وخبر خالية من ضمير يعود على المبتدأ لان تكرير الظاهر اغنى عن الضمير العائد فالتقدير فيها أى شئ الحاقة وكذلك ما القارعة وما اصحاب اليمين التقدير فيها أى شئ القارعة ١٠ وأى شئ اصحاب اليمين كما تقول زيد رحل أى رحل فاستغنى بتكرير الظاهر عن ان يقال الحاقة ما هى والقارعة ما هى واصحاب اليمين ما هم وانما حسن تكرير الاسم الظاهر في هذا النحول أن تكريره هو الاصل ولكنهم استعملوا المضمرات فاستغنوا بها عن تكرير المظهرات ايجازا واختصارا فلما ارادوا الدلالة على التفخيم جعلوا تكرير الظاهر أمانة لما ارادوه من ذلك ، واما معنى ١٥ البيت فانه اراد اذم الذين خاطبهم فيه فاراد ايس عندكم قتال وقت احتياجكم اليه ولا تحسنونه وانما عندكم ان تركيبوا الخيل وتسيروا في المواكب العراض وفي البيت حذف اقتضاه إقامة الوزن لم يسأل عنه صاحب هذه المسائل وهو حذف الفاء من جواب أما وذلك ان أما حرف استئناف وضع لتفصيل الجمل وحكم الفاء بعده حكمها بعد الفعل في امتناعها من ملاصقة امالان الفاء ٢٠ اذا اتصلت بالجزء صارت كحرف من حروفه فكما لا يلاصق فعل الجزء فعل الشرط كذلك الفاء ، لا ترى أن الفاء في قولك إن يقوم زيد فعمر يكرمه قد فصل بينها وبين الشرط زيد وكذلك اذا قال إن تقوم فعمر ويكرمك فقد فصل بين الشرط والفاء الضمير المستكن فيه فلما نزلت أما منزلة الفعل الذي

هو الشرط لم يجوز ان تلاصقه الفاء .

فان قال قائل ، هل يجوز ان تكون هذه الفاء زائدة فلذلك جاز حذفها في الشعر .

- قيل لا يخلو ان تكون عاطفة او زائدة او جزاء فلا يجوز ان تكون
 • عاطفة لدخولها على خبر المبتدأ وخبر المبتدأ لا يعطف على المبتدأ ولا يجوز
 ان تكون زائدة لان الكلام لا يستغنى عنها في حال السعة فلم يبق الا ان
 تكون جزاء وهي حرف وضع لتفصيل الجمع وقطع ما قبله عما بعده عن العمل
 وانبيت عن جملة الشرط وحرفه فاذا قلت ما زيد فعما قل فالمعنى والتقدير عند
 النحويين مهما يكن من شئ فزيد عما قل فاستحق بذلك جوابا وجوابه جملة
 ١٠ يلزمها الفاء اما ان تكون مبتدأية او فعلية او فعلية لما ان تكون خبرية
 او امرية او نهية ، ولا بد ان يفصل بين ما وبين الفاء فاصل مبتدأ او مفعول
 او جار ومجرور فالمبتدأ كقولك اما زيد فكريم واما بكر فلقيم والمفعول
 كقولك اما زيد فاكرمت واما عمرا فاهنت والجار والمجرور كقولك اما في
 زيد فرغبت واما على بكر فنزلت ومثال وقوع الجملة الامرية قولك اما عمدا
 ١٥ فاكرم واما عمرا فاهن كما نك قلت مهما يكن من شئ فاكرم عمدا ومهما يكن
 من شئ فاهن عمرا ، ومثال النهي قولك اما زيد افلا تكرم واما عمرا فلا تنه
 ومثله في التنزيل (فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر) ومثال فاصلك بالجار
 والمجرور في قولك اما زيد فامر وقوله تعالى (واما بنعمة ربك فحدث)
 وانما لم يجوز ان تلاصق اما الفعل لان اما لما تنزلت منزلة الفعل الشرطي
 ٢٠ والفعل لا يلاصق الفعل امتنعت من ملاصقة الافعال .

فان قيل فقد تقول زيد كان يزورك وعمرو ليس يلم بك فتلاصق كان
 وليس الفعل .

فالجواب ان الضمير المستتر في كان وليس فاصل في التقدير بينهما
 وبين ما يليهما وهذا الفاصل يزور اذا قلت الزيد ان كانا يزورانك والعمر ان
 ليسا يلذان

ليسا يلان بك وكذلك حكم الجمع اذا قلت كانوا وليسوا وحكم الفاء حكم الفعل في امتناعها من ملاصقة أما لان الفاء اذا اتصلت بالجزء صارت كحرف من حروفه فكما لا يلاصق الجزء الشرط كذلك الفاء، الا ترى ان الفاء في قولك إن يقيم زيد فعمر ويكرمه قد فصل بينها وبين الشرط زيد وكذلك اذا قلت إن تقيم فعمر ويكرمك فقد فصل بين الشرط وبين الفاء الضمير المستكن فيه . فلما نزلت أما منزلة الفعل الذي هو الشرط لم يجوز ان تلاصقه الفاء .

فإن قال قائل (١) هل يجوز ان تكون هذه الفاء زائدة لحذفها في الشعر قيل ، لا يخلو ان تكون عاطفة او زائدة او جزء فلا يجوز ان تكون عاطفة لدخولها على خبر المبتدأ وخبر المبتدأ لا يعطف على المبتدأ ولا يجوز ان تكون زائدة لان الكلام لا يستغنى عنها في حال السعة فلم يبق الا ان تكون جزءا .

فاذا عرفت هذا فاتفاء بعد أما لازمة لما ذكرت لك من نيابة أما عن الشرط وحرفه فان حذفها الشاعرة للضرورة كما جاز له حذفها من جواب الشرط كقول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت .

من يفعل الحسرات الله يشكرها والشر بالشر عند الله سيان
كان الوجه ان يقول فله ومثله حذفها من قوله فاما القتال لا قتال
لديكم ، وحذفها من قول بشر بن ابى خازم .

وأما بسنوعامر بالنسار عداة لقوا القوم كانوا نعاما
ومع هذا التشديد في حذف الفاء من جواب أما قد جاء حذفها في التنزيل ولكنه حذف كلا حذف وانما حسن ذلك حتى جعله كطريق
مهيئ حذفها مع ما اتصلت به من القول والقول قد كثر حذفه في التنزيل لانه جار في حذفه مجرى المنطوق به فمن ذلك قوله تعالى (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار) اى يقولون سلام عليكم ومثله (واذا رقع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيلى ربنا تقبل منا) اى

يقولان ربنا تقبل منا ومثله (ولوترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم ربنا ابصرنا سمعنا) والآية التي ورد فيها حذف الفاء قوله تعالى (يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم) التقدير فيقال لهم اكفرتم فحذفها ههنا من احسن الحذف واجرأها في ميدان البلاغة والغالب على أما التكرير كقوله تعالى (أما السفينة فكانت لمساكين) ثم قال (وأما الغلام فكان ابواه مؤمنين) ثم قال (وأما الجدار فكان لفلانين) .

وقد جاءت تغير مكررة في قوله (يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نوراً مبيناً) فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل) .

- واعلم ان أما لما نزلت منزلة الفعل نصبت ولكنها لم تنصب المفعول به لضعفها وانما نصبت الظرف الصحيح كقولك أما اليوم فاني منطلق وأما عندك فاني جالس وتعلق بها حرف الظرف في نحو قولك أما في الدار فزيد فأنما وانما لم يجوز ان يعمل ما بعد الظرف في الظرف لان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها وعلى ذلك يحمل قول ابي علي ، أما على اثر ذلك فاني جمعت ، ومثله قولك أما في زيد فاني رغبت فهي متعلقة باما نفسها في قول سيبويه وجميع النحويين الا ابا العباس المبرد فانه زعم أن الجار متعلق برغبت وهو قول مبين للصحة خارق للاجماع لما ذكرته لك من أن إن تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها فلذلك اجاز وازيد جعفر ضارب ولم يجوز وازيد ان جعفر ضارب فان قلت أما زيد فاني ضارب فهذه المسئلة فاسدة في قول جميع النحويين لما ذكرته من أن أما لا تنصب المفعول الصريح وأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وهو في مذهب ابي العباس جائز وفساده واضح .

المسئلة الثانية

أما محي الفاعل المضمير مفردا في قوله تعالى (قل ارايتكم ان أتاكم

هذا ب الله) وكذلك في التثنية اذا قلت ارايتكما وفي خطاب جماعة النساء اذا قلت ارايتكن فانما افرد الضمير في هذا النحول انه لو ثنى وجمع قليل ارايتكما وادأ يتموكم وادأ يتةكن كان ذلك جمعا بين خطابين ولا يجوز الجمع بين خطابين كما لا يجوز الجمع بين استقها مين ، لا ترى أنك اذا قلت يا زيد فقد اخرجته بالندا من الغيبة الى الخطاب لوقوعه موقع الكاف من قولك ادعوك وانا ديك فلذلك قال الشاعر

يا أيها الذكر الذي قد سؤتى وفضحتني وطردت أم عياليا
وكان القياس أن يقول ساءنى وفضحتني وطرذلان الذي اسم غيبة
ولسكنه لما وقع الذي صفة للذكر وقد وصف المنادى بالذكر جازله اعادة
ضمائر الخطاب اليه ويوضح لك هذا أنك تقول يا غلامى ويا غلامنا ويا غلامهم .
ولا تقول يا غلام .كم لانهم لا يجمع بين خطابين خطاب النداء والخطاب بالكاف
فلذلك وحد والياء في التثنية والجمع والزموها القتح في الحالين وفي خطاب
المرأة اذا قلت ارايتك لانهم جردوها من الخطاب .

المسئلة الثالثة

١. اما حد الاسم فان سبويه حد الفعل ولم يحد الاسم لما يعتور حد الاسم من الطعن وعول على أنه اذا كان الفعل محدودا والحرف محصورا معدودا فما فارقهما فهو اسم ، وحد بعض النحويين التأخرين الاسم فقال ، الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان محصل ، وانما قال تدل على معنى في نفسها تحرز من الحرف لان الحرف يدل على معنى في غيره وقال غير مقترنة بزمان تحرز من الفعل لان الفعل وضع ليدل على الزمان ووصف الزمان بمحصل .
٢. لتدخل في الحد اسماء الفاعلين واسماء المفعولين والمصادر من حيث كانت هذه الاشياء دالة على الزمان لاشتقاق بعضها من الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول واشتقاق الفعل من بعضها وهو المصدر الا انها تدل على زمان مجهول لا ترى أنك اذا قلت ضربى زيد اشد ااحتمل ان يكون الضرب قد

وقع وان يكون متوقفا وان يكون حاضرا .

ومما اعترض به على هذا الحد قولهم آتيك مضرب الشول ، و مقدم الحاج وخفوق النجم ، لدلالة هذه الاسماء على ان زمان مع دلالتها على الحدث الذي هو الضراب والقدر والخلقان فقد دلت على معنيين ، واسلم حدود الاسم من الطعن قولنا ، الاسم ما دل على مسمى به دلالة الوضع ، وانما قلنا ما دل ولم تقل كلمة تدل لاننا وجدنا من الاسماء ما وضع من كلمتين كمعد يكرب واكثر من كلمتين كابي عبد الرحمن وقلنا دلالة الوضع تحرز مما دل دالتين دلالة الوضع ودلالة الاشتقاق كمضرب الشول واخوته وذلك لانهم وضعوا ليدلن على الزمان فقط ودلن على اسم الحدث لانهم اشتقوا منه فليس كالفعل في دلالة على الحدث والزمان لان الفعل وضع ليدل على هذين المعنيين معا فقولنا دلالة الوضع يزيح عن هذا الحد اعتراض من اعترض على الحد الاول بمضرب الشول واخوته ، فاذا تأملت الاسماء كلها حق التأمل وجدت ان لا يخرج شئ منها عن هذا الحد على اختلاف ضروبها في الاضمار والاظهار وما كان واسطة بين المظهر والمضمر وذلك اسما الاشارة وعلى تباين الاسماء في الدلالة على المسميات من الاعيان والاحداث وما سميت به الافعال من نحو صه ، وإيه ، ورويد ، وبه ، وأف ، وهيات ، فالمسمى بصه قولك اسكت وبإيه حدث وبرويد اسهل وبيله دع وباف اتضجر وبهيات بعد ، وكذلك ما ضمن معنى الحرف نحو متي ، واين ، وكم ، وكيف ، فتي وضع ليدل على الزمنة واين على الامكنة وكم على الاعداد وكيف على الاحوال وهذه

٢٠ الكلم ونظائرهما من نحو من وما وأيان وأنى مما طعن به على الحد الاول لقول قائله كلمة في تدل على معنى في نفسها فقال الطاعن إن كل واحد من هذه الاسماء قد دل على الاستفهام او الشرط وعلى معنى آخر كدلالة اين على المكان وعلى الاستفهام او الشرط وكذلك متى ومن وما ، فقد دل الاسم منها على معنيين كدلالة الفعل على معنيين الزمان المعين والحدث

وليس

وليس لمعارض ان يعترض بهذا على الحد الذي قررناه، لا تناقلنا وعلى مسمى به ولم نقل ما دل على معنى .

المسئلة الرابعة

السؤال عن قول الشاعر وهو يزيد بن الحكم الثقفي .

فليت كفا فإكان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى
تعريب هذا البيت قد تقدم فيما سلف من الأما إلى ولكننا أعدنا تعريبه ههنا لزيادة فائدة وإيضاح مشكل ولكونه من جملة المسائل الواردة فنقول إن اسم ليت محذوف وهو ضمير الشأن والحديث وحذفه مما لا يسوغ إلا في الضرورة كقولة .

فليت دفعت لهم عني ساعة فبتنا على ما خيلت ناعمي بال
الآ ترى ان ليت لا تباشر الأفعال فلو لم يكن التقدير فليته لم تجز ملاصقته للفعل ومن ذلك قول الآخر .

إن من لام في بني بنت حسا ن المله وأعصه في الخطوب
انجزام المله دل على ان من شرطية وإذا كانت شرطية لم يكن بد من الفصل بينها وبين إن لأن أسماء الشرط حكمها حكم أسماء الاستفهام في أن العامل فيها يقع بعدها كقولك أيهم تكرم أكرم كما تقول إذا استفهمت أيهم أكرمت ونظير ذلك قول الآخر .

إن من يدخل الكنيسة يوما يلقي فيها جاذرا وظبا .

وانشد سيويه

ولكن من لا يلق امرأ ينوبه بشكته ينزل به وهو اعزل
الاعزل الذي لا سلاح معه وعلى هذا قول أبي الطيب أحمد بن الحسين .

وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكن من يبصر جفونك بعشق
وإذا عرفت هذا فإن كفا فإخبار كان وخيرك اسمها وكله تؤكد له

والجملة التي هي كان واسمها وخبرها خبر لیت فالتقدير لیته ای لیت الشأن كان
خيرك كله كفا فاعنى ای كافا ومن روى وشرك رفعه بالعطف على قوله خيرك
فدخل في خبر كان فكأنه قال وكان شرك فخير أی على يقدر خبر كان المضمير
محذوف دل عليه خبر كان المظهر ويقدر المحذوف بلفظ المذكور ونظير ذلك في
حذف الخبر لدلالة الخبر الآخر عليه وهما من لفظ واحد قول الشاعر .

نحن بما عندنا وانت بما عندك راض وألرأى مختلف

اراد نحن بما عندنا راضون فحذفه لدلالة راض عليه ومثله في دلالة
احد الخبرين على الآخر في التنزيل (والله ورسوله احق ان يرضوه) ولو كان
خبرا عنهما لكان يرضوهما فالتقدير على هذا وكان شرك كفا فاعنى
ان يكون ارتوى مسندا الى مرتوى .

وذهب ابو على الى ان الخبر مرتوى وكان حقه مرتويا ولكنه اسكن
الياء لاقامة الوزن والقافية وهو من الضرورات المستحسنة (١) لانه رد حالة
الى حالتين اعنى ان الشاعر حمل حالة النصب على حالة الرفع والجرح ومثله
قول الآخر .

كفى بالنأى من اسماء كافى

وقوله

يادار هند عفت الاأثافيا

وحسن الاخبار عن الشر بمرتوى لان الارنواء يكف الشارب
عن الشرب فجاز لذلك تعليق عنى بمرتوى كما يتعلق بكاف او كفاف فكأنه
قال وكان شرك كافا عنى ومن قال وشرك بالنصب حمله على لیت ولا يجوز
أن يكون محولا على لیت المذكورة لان ضمير الشأن لا يصح العطف عليه او كان
ملفوظا به فكيف وهو محذوف واذا امتنع حمله على لیت المذكورة حملته على

(١) بها مشى - كونه من الضرورات ممنوع فان اسكان المنصوب وقفا لثة

ربيعه وكان شيخنا الكمال العكبرى يزيد على ربيعة غم ولم اقف على ما يشهد له -

اخرى مقدرة وحسن ذلك لدلالة المذكورة عليها كما حسن حذف كل فيما اورده
سيبويه من قول الشاعر .

أكل امرئ تحسبني امراً وقار تو قد بالليل نارا

اراد وكل نارا فحذف كل واعملها مقدرة كما كانت يعملها

- لو ظهرت فكأنه على هذا قال وليت شرك مرتوى عنى فرتوى في هذا التقدير
- على ما يستحقه من اسكان يائه لكونه خبر الليت وعلى مذهب أبي على في كون
- مرتوى خبر المكان اوليت يجوز في الماء الرفع ورفعه بتقدير حذف مضاف
- اى ما ارتوى اهل الماء كما جاء (واسأل القرية) اى اهل القرية و(حتى تضع
- الحرب اوزارها) اى يضع اهل الحرب اسلحتهم ومن كلامهم ، صلى المسجد
- اى اهل المسجد ، وما زلنا نطأ السماء حتى أتيناكم ، يريدون ماء السماء وقد كثر
- ١٠ حذف المضاف جداً مما يشهد فيه ما ابقى على ما اتى كقول المرقش .

ليس على طول الحياة ندم

اى على فوت طول الحياة ، وكقول الاعشى ،

ألم تغتمض عيناك ليلة ارمدا

- ١٥ اراد اغتمض ليلة ارمدا مضاف الاغتمض المقدرا الى الليلة كما
- اضيف المكر الى الليل والنهار في قوله عز وجل (بل مكر الليل والنهار) فانتصاب
- الليلة انتصاب المصدر لا انتصاب الظرف وكيف يكون انتصابها انتصاب
- الظرف مع قوله بعد .

٢٠ وبت كما بات السليم مسهدا

واجاز بعض المتأخرين أن يكون الماء رفع بانه فاعل ارتوى من
غير تقدير . مضاف قال وجاز وصف الماء بالارتواء للبالغة كما جاز وصفه
بالعطش كذلك في قوله .

وجئت هجرا يترك الماء صاديا

ومن نصب الماء متبعا مذهب أبي على اراد ما ارتوى الناس الماء

أى من الماء اضمحل الفاعل وحذف الخافض فوصل الفعل فنصب كما جاء فى التنزيل (واختار موسى قومه سبعين رجلا) أى من قومه وجاء فيه حذف الباء من قوله (انما ذلكم الشيطان يخوف اولياءه) أى يخوفكم باولياؤه دليل ذلك فلاتمخا فوهم وخافونى ، وجاء حذف على من قوله تعالى (ولا تعزموا عقدة النكاح) ومثل اضمحار الفاعل ههنا ولم يتقدم ذكر ظاهر يرجع الضمير اليه ما حكاه سيبويه من قولهم ، اذا كان غدا فأتى ، أى اذا كان ما نحن فيه من الرخاء والبلاء غدا وما فى قوله ما ارتوى مصدرية ، وابوطالب العبدى لم يعرف فى هذا البيت ، الا نصب الماء ولم يتجه له الا اسناد ارتوى الى مرتوى وذلك انه قال معنى ما ارتوى الماء مرتوى ما شرب الماء شارب ثم قال واما ما ذكره الشيخ ابو على فى قوله ان حملت العطف على كان كان مرتوى فى موضع نصب وان حملته على ايت نصبت قوله وشرك ومرتوى مرفوع فكلام لم يفسره رحمه الله ، ثم قال ومربى بعد هذا فى تعليقى كلام للشيخ ابى على انا حاكىه على الوجه وهو انه اورد البيت ثم قال بعد ايراد ه ليت محمول على اضمحار الحديث وكفا فاخير كان فاما قوله وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى فقياس من اعمل الثانى ان يكون شرك مرتفعا بالعطف على كان ومرتوى فى موضع نصب الا انه اسكن فى الشعر مثل .

كفا بالنأى من اسما كافى

ومن اعمل الاول نصب شرك بالعطف على ليت ومرتوى فى موضع رفع لانه انخير وما ارتوى الماء فى موضع نصب ظرف يعمل فيه مرتوى ، هذا ما ذكره ، ثم قال العبدى وقد تقدمت . طالبتى بفا على ارتوى واذا ثبت ما ذكرته علم ان الامر على ما قلته والمعنى عليه لا محالة انتهى كلام العبدى ، وقد مرربى كلام لابي على فى (التذكرة) يشير فيه الى ما قاله العبدى واختيار ابى على ما اختاره فى هذا البيت من كون مرتوى خبر السكان اوليت مع صحة اسناد ارتوى الى مرتوى معنى واعرابا من مر اميه البعيدة .

المسئلة الخامسة

- واما مزين فلفظة تحتل معنيين لكل واحد منهما وزن غير وزن الآخر .
- احدهما ان تكون عبارة عن مصغرو وزنه مفعيل (١) وهو مصغر مزدان ومزدان اصله مزرتين مفتعل من الزينة فقلبت ياؤه الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت الى مزرتان وكره اجتماع الزاء والتاء لان الزاي مجهور والتاء حرف مهموس فكرهوا التنافر فابدلوا التاء دالا لان الدال توافق الزاي في الجهر وتقارب التاء في المخرج ولما اريد تصغير مزدان وعدة حروفه خمسة اثنان زائدا ان الميم والدال وجب ان يرد الى اربعة بحذف احد الزائدين لم يخل من أن تحذف الميم او الدال فكان حذف الدال اولى لامرين ، احدهما ان الميم تدل على اسم الفاعل والحرف الدال على معنى اولى بالمحافظة عليه ، والثاني ان الدال اقرب من الظرف والظرف وما قاربه احق بالحذف ولما حذفت الدال بقي مزان فقيل في تصغيره مزين كقولك في تصغير غراب غريب فالضمة التي هي في المصغر غير الضمة التي في المكبر كما ان الضمة التي في اول بلبل تزول اذا قلت بلبيل .

المسئلة السادسة

- واما فتح التاء في أرايتكم وأرايتكما وأرايتك يا هذه وأرايتكن فقد علمت انك اذا قلت رأيت يا رجل فتحت التاء واذا قلت رأيت يا فلانة كسرتها واذا خاطبت اثنين او ثنتين او جماعة دكورا او اثنا ضممتها فقلت رأيتما ورأيتن ورأيتن فقد ثبت واستقر ان التذكير اصل للتأنيث وان التوحيد اصل للثنية والجمع فلما خصوا الواحد المذكور المخاطب بفتح التاء ثم جردوا التاء من الخطاب

(١) هنا سقط في النسختين ونصه كما في الامالي - وهو مفعل اسم الفاعل من

قولك زين يزين فهو مزين كقولك بين يبين فهو مبين ، ولا نحو ان تكون عبارة

عن مصغرو وزنه مفعيل النخ - ح .

فانقردت به الكاف في ارايتك وارأيتك يازينب والكاف وما زيد عليها في ارايتكما وارأيتكم وارأيتكن الزموا التاء الحركة الاصلية وذلك لما ذكرته لك من كون الواحد اصلا للاثنين وللجماعة وكون المذكر اصلا للثؤنث فاعرف هذا واحتفظ به .

المسئلة السابعة

واما قول الشاعر

وبعد غدا يلهف نفسي من غدا اذا راح اصحابي ولست براشح
فالعامل في الظرف المصدر الذي هو اللف وان جعلت من زائدة
على ما كان يراه ابو الحسن الاخفش من زيادتها في الموجب وعليه حمل قوله
١٠ تعالى (فكلوا مما امسكن عليكم) وقوله (قل للؤمنين يغضوا من ابصارهم) فالتقدير
في هذا القول يا لهف نفسي غدا فاذا قدرت هذا جعلت اذا بدلا من غدا فهذان
وجهان واخمان ، ولك وجه ثالث وهو ان تعمل في اذا معنى الكلام وذلك
ان قوله يا لهف نفسي لفظه لفظ النداء ومعناه التوجع فاذا حملته على هذا فالتقدير
اتأسف وأتوجع وترواح اصحابي وتخلنى عنهم .

المسئلة الثامنة

١٥ قول ابي علي ، أخطب ما يكون الامير قائما ، اخطب من باب افعل
الذي هو بعض ما يضاف اليه كقولك زيد اكرم الرجال وحمارك افرو الحمير
والياقوت افضل الحجارة (فزيد بعض الرجال والحمار بعض الحمير والياقوت
بعض الحجارة - ١) ولا تقول الياقوت افضل الزجاج لانه ليس منه كما لا تقول
٢٠ (حمارك - ١) احسن الرجال .

واذا ثبت هذا فان ما اتى اضيف اليها اخطب مصدرية زمانية
كالتى في قوله تعالى (خالد بن فيها ما دامت السموات) اى مدة دوام

(١) من الامالى وقد سقط من النسختين - ح .

- السموات فقوله اخطب ما يكون الا مير تقديره اخطب اوقات كون الأمير كما قدرت في الآية مدة دوام السموات او مدد دوام السموات فقد صار اخطب باضافته الى الاوقات في التقدير وقتا لما مثله لك من كون افعل هذا بعضا لما يضاف اليه واضافة الخطابة الى الوقت توسع وتجاوز كما وصفوا الليل بالنوم في قولهم ، نام ليلك ، وذلك لكون النوم فيه قال الشاعر .

لقد امتنا يا أم غيلان في السرى ونمت وما ليل المسطى بنا ثم

ومثله اضافة المكر الى الليل والنهار في قوله عز وجل (بل مكر الليل والنهار) وانما حسن اضافة المكر الى الليل والنهار لو توقعه فيها والتقدير بل مكرهم في الليل والنهار .

- واذا عرفت هذا فاخطب مبتدأ محذوف الخبر والحال التي هي قائما سادة مسد خبره فالتقدير اخطب اوقات كون الامير اذا كان قائما ولما كان اخطب . ضما فالى الكون لفظا والى الاوقات تقدير او قد بينت لك ان افعل هذا بعضا لما يضاف اليه وقد صار في هذه المسئلة وقتا وكونا فجاز لذلك الاخبار عنه بظرف الزمان الذي هو اذا الزمانية واذا كان قائما نصبا على الحال فكان المقدرة في هذا النحو هي التامة المكتفية بمرفوعها التي بمعنى حدث ووقع ووجد ولا يجوز ان تكون الناقصة لان الناقصة لا يلزم منصوبها التنكير والمنصوب ههنا لا يكون الانكسار فثبت بلزوم التنكير له انه حال واذا ثبت انه حال فهو حال من ضمير فاعل مستكن في فعل موضعه مع مرفوعه جربا ضافة ظرف اليه عمل فيه اسم فاعل محذوف .

- وتفسير هذا أن قائما حال من الضمير المستتر في كان وكان مع الضمير جملة في موضع جربا ضافة اذا اليها لان اذا واذا تلزم بهما الاضافة الى جملة توضح معنيهما كما توضح الصلة معنى الموصول واذ لك بنيتا فاذا تضاف الى جملة فعلية لانها شرطية والشرط انما يكون بالفعل واذا تضاف الى جملة الاسم كما تضاف الى جملة الفعل فاذا في المسئلة ظرف اوقع خبرا عن المبتدأ

الذى هو اخطب والظرف متى وقع خبر اعمل فيه اسم فاعل محذوف
مرفوض اطهاره نحو قولك زيد خلفك والخروج يوم السبت ، فتأمل جملة
الكلام فى هذه المسئلة فقد ابرزت لك غامضها وكشفت لك مخبوءها .

واما قوله ، شربى السويق ملتوتا ، فداخل فى هذا الشرح .

وأقول إن شربى مضاف ومضاف اليه فشرب مصدر اضعيف
الى فاعله والسويق انتصب بانه مفعوله وخبره على ما قررته محذوف سدت
الحال مسده فقولك ملتوتا كقولك فى المسئلة الاولى قائما غير أن الظرف
المقدر فى الاولى هو اذا والمقدر فى هذه محمول على المعنى فان كان
الاخبار قبل الشرب اردت شربى السويق اذا كانت ملتوتا وان كان
الشرب سابقا للاخبار اردت شربى السويق اذا كان ملتوتا وبالله سبحانه
وتعالى التوفيق وبلوغ الصديق والتحقيق .

قال ابو الفضل مؤيد بن موفق الصاحبى

فى كتاب الحكم البوانخ ، فى شرح الكلم التوابخ ، رسالة الملائكة
ألّفها ابو العلاء المعرى على جواب مسائل تصريفية القاها اليه بعض الطلبة
فاجاب عنها بهذا الطريق الظريف المشتمل على الفوائد الانيقة مع صورتها
المستغربة الرشيقة .

بسم الله الرحمن الرحيم

ليس مولاي الشيخ ادام الله عزه باول رائد ظعن فى الارض
العارية فوجدها من النبات قفراء ولا آخر شائم ظن الخير بالسحابة فكانت
من قطر صفراء ، جاء تنى منه فوائد كأنها فى الحسن بنات نحر متمثلا ببيت صفر .

لعمري لقد نهت من كان نائما واسمعت من كانت له اذانان

(ان الله يسمع من يشاء وما أنت بمسمع من فى القبور) اولئك ينادون
من مكان بعيد ، وكنت فى عنقوان الشيبية أودأنى من اهل العلم فسجنتنى
عنه سواجن غادرتنى مثل الكرة وهن المحاجن فالان مشيت رويدا وتركت

عمرا

- عمر الضارب وزيدا وما أوتر ان يراد في حقيقته خطأ في النحو فيخلد آمنا من المحو واذا صدق فجر اللسة فلا عذر لها فيها في الكذب ومن لعذب العطش بالعذب ، وصدق الشعر في المفرق ، يوجب صدق الانسان في الفرق ، وكون الحالية بلا حرص ، اجمل بها من التحرص ، وقيام النادية بالنادب ، احسن بالرجل من اقوال الكاذب ، وهو ادام الله الجمال به يلزمه البحث عن غوامص الاشياء لانه يعتمد بسؤال رائج وغاد ، وحاضر يرجو الفائدة وباد ، فلا غرو ان كشف عن حقائق التصريف ، واحتج للتشكيك والتعريف ، وتكلم في همز وادغام ، وازال الشبه عن صدور الاطعام فاما انا ففلس البيت ، ان لم اكن الميت ، فشبيه بالميت ، لو اعرضت الاغربة عن النعيب اعراضى عن الادب والاديب لا صبحت لا تحسن نعيها ولا يطبق هربها ١٠ رعيها ، ولما وافى شيخنا ابو فلان بتلك المسائل الفيتها في اللذة كأنها الراح يستفز من سمعها المراح - وكانت الصهباء البحر جانية طرق بها حميد كفر ، بعد ميل الجوزاء وسقوط الغفر ، وكان على مجباها ، جلب الينا الشمس وإياها ، فلها جلبيت الهدى ، ذكرت ما قال الاسدي .

- ١٠ نقلت اصطبغها او لغري فاهدها فما انا بعد الشيب ويك وانخر
تحاللت (١) عنها في السنين التي مضت فكيف التصابي بعد ما كلاً العمر
وما رغبتى في كوني كبعض الكروان تكلم في خطب بحر ، والظلم
يسمع ويرى .

- فقال الاخفش او القراء ، اطرق كرا اطرق كرا انت النعام في القرى ، وحق
مثلي لا يسأل فان سئل تعين عليه أن لا يجيب فان اجاب ففرض على السامع ٢٠
ان لا يسمع منه فان خاف باستماعه فريضة ان لا يكتب ما يقول فان كتبه
فواجب ان لا ينظر فيه فان نظر فقد خبط خبط عشواء ، وقد بلغت من الاشياخ
وما حاربيدي تقع من هذا الهذيان والظن الى الآخرة قريب اقتراني اذاع
ملك الموت .

فاقول اصل ملك مارك وانما أخذ من الالوكة وهي الرسالة ثم قلب ،
ويدلنا على ذلك قولهم في الجمع الملائكة لان المجموع ترد الاشياء الى اصولها
وانشد قول الشاعر .

فلست لا نسي ولكن للأك تنزل من جو السماء يصوب
فيعجبه ما سمع فينظرني ساعة لاشتغاله بما قلت فاذا هم بالقبض قلت
وزن ملك على هذا مغل لان الميم زائدة واذا كان الملك من الالوكة فهو
مقلوب من الك الى لك والقلب في الممزوهمز العلة معروف عند اهل المقاميس
فما جذب ولقم الطريق ولقمه فهو عند اهل اللغة قلب والنحويون لا يرونه
مقلوبا بل يرون اللفظين كل واحد منهما اصلا في بابه فوزن الملائكة على هذا
مفاعلة لانها مقلوبة عن مالكة يقال الكنى الى فلان قال الشاعر .

الكنى الى قومي السلام رسالة بآية ما كانوا ضعا فاولا عزلا
وقال الاعشى في الملائكة (١) .

أبلغ يزيد بن شيبان مالكة أبا ثبيت أما تنفك تأ تسكل
فكانهم فروا من المألكة من ابتدا ثم بحثوا (٢) بعدها بالالف
١٥ فرأوا ان مجي ألف اولا اخف كما فروا من شاي الى شاء ومن ناي الى ناء ،
قال عمر بن أبي ربيعة (٣) .

بان الجول فما شأ وتك تقرة وقد أراك تشاء بالاطعان
وانشد ابو عبيدة

أقول وقد بانتم بهم غربة النوى برى حيموا (٣) ولا تشط ديارك
٢٠ فيقول الملك من ابن ربيعة وما ابو عبيدة وما هذه الا باطيل ان كان
لك عمل صالح فانت السعيد والا فاحسأ وراءك فاقول فامهلني ساعة حتى
اخبرك بوزن عزرائيل واقم الدليل على ان الهمزة فيه زائدة فيقول الملك
هيئات ليس الامر الى (اذا جاء اجلهم لا يستأنحون ساعة ولا يستقدمون) .
أم تراني ادا دى منكرا ونكيرا فاقول كيف جاء اسماء كما عري بين

(١) كذا في النسختين والظاهر في المألكة - ح (٢) كذا - وفي التاج واللسان
للحرث بن خالد المخزومي - ح (٣) كذا .
منصرفين

منصرفين واسماء الملائكة كلها من الاعجمية مثل اسرافيل وجبرائيل وميكائيل فيقولون هات حجتك وخل الزخرف عنك فاقول متقربا اليها قد كان ينبغي لكما أن تعرفا ما وزن جبرائيل وميكائيل على اختلاف اللغات اذ كانا اخويكما في عبادة الله عز وجل فلا يزيدهما ذلك الا غيظا ولو علمت أنها يرغبان في مثل هذه العلل لأجذدت لها شيئا كثيرا من ذلك ولقلت ماتريان في وزن موسى اسم كليم الله الذي سألتها عن دينه وحجته قايان واوضح فان قالا موسى العجمي الا أنه يوافق من العربية على وزن مفعول وفعل اما مفعول اذا كان من بنات الواو مثل اوسيت واوديت فانك تقول موسى ومورى وان كان من ذوات الهمز فانك تخفف حتى تكون الواو خالصة من مفعول تقول آتيت العشاء فهو موني وإن خففت قلت موني قال الخطيئة .

١٠ وآتيت العشاء الى سهيل او الشعرى فطال بي الأثناء وحكى بعضهم همز موسى اذا كان اسما وزعم النحويون أن ذلك لمجاورة الواو الضمة لان الواو اذا كانت مضمومة قما لغير اعراب او غير ما يشاكل الأعراب جازان تحول همزة كما قالوا آتيت ووقيت (١) وحمام ورق وأرق ووشحت وأشحت ، قال الهذلي .

١١ ابا معقل إن كنت أشحت حلة ابا معقل فانظر لسهمك من ترى وقال حميد بن ثور الهذلي

وما حاج هذا الشوق الاحمامة دعت ساق حرنوحة (٢) وترنما
من الارق حياء العلاطين باكرت عسيب اشياء مطلع الشمس اصحبا

٢٠ وقد ذكر الفارسي هذا البيت مهموزا

احسب المؤقدين الى موسى وحرزة (٣) لواضياء الى الوقود

(١) كذا في النسختين وفي المعنى مثل له وبأقتت ووقيت - ح (٢) كذا فيها - وفي التاج ساق حرف حمام ترنما، وفيه وما حاج معنى الشوق وقضيب اشياء - ح (٣) كذا - والمعروف وجعدة اذا ضياء هما - ح .

وعلى مجاورة الضمة جاز الهمز في سوق جمع ساق في قراءة من قرأ كذلك ويجوز أن يكون جمع على فعل مثل أسد فيمن ضم السين ثم همزت الواو ودخلها السكون بعد أن ذهب فيها حكم الهمز وإذا قيل إن موسى فعل فإن جعل أن أصله الهمز وافق فعل من ماس بين القوم إذا أفسد بينهم قال الأفوه

أما ترى رأسى ازرى به ماس زمان ذى انتكاس مووس

ويجوز أن يكون فعل من ماس يمس قلبت الياء وأوالضمة كما قالوا الكوسى من الكيس ولو بنوا الفعل من قولهم هذا أعيش من هذا وأغيط منه لقالوا العوشى والغوظى فإذا سمعت ذلك منها قلت لله دركما لم أكن أحسب أن الملائكة تنطق بمثل هذا الكلام وتعرف أحكام العربية فإن غشى على من الخيفة ثم انفتحت وقد أشارا إلى بالارزبة قلت تثبتا رحمكم الله كيف تصغران الارزبة وتجمعانها جمع تكسير فإن قالأأريزبة وأرازب بالتشديد قلت هذا وهم إنما ينبغي أن يقال أريزبة وأرازب بالتخفيف فإن قالأكيف قالوا علايى فشددوا كما قال العريقى .

وذى نجوات طامع الطرف جادبت حو إلى فلوى من علايه مرى (١)

قلت ليس الياء كغيرها من الحروف فإنها وإن لحقها التشديد ففيها عنصر من اللين .

فإن قالأليس قد زعم صاحبكم عمرو بن عثمان المعروف بسبيويه أن الياء إذا شددت ذهب منها اللين وأجاز في القوافى ظباً مع ظي .

قلت وقد زعم ذلك إلا أن السماع عن العرب لم يأت فيه نحو ما قال إلا أن يكون نادراً قليلاً فإذا عجيبت بما قالأأظهر إلى تها ونا بما يعلمه بنو آدم وقالألوجع ما علمه أهل الأرض على اختلاف اللغات والازمنة ما بلغ علم واحد من الملائكة يعدونه فيهم ليس بعالم فاسبغ الله وأجده وأقول قد صارت لي بكما وسيلة فوسعالى في الحدث أن شعثاً بالتاء وإن شعثتاً بالتاء فإن أحداهما تبدل من الأخرى كما قولوا مغاثير ومغاير وأثاني وأثاني

وفوم وثوم وكيف تقرأن رحمك الله هذه الآية وثومها وعدسها بالثاء
كما في مصحف عبد الله بن مسعود أم بالفاء كما في قراءة الناس وما الذي تختاران
في تفسير القوم أهو الحنطة كما قال أبو محجن .

قد كنت احسبني كافي وابد قدم المدينة من زراعة فوم
أم التوم الذي له رائحة كريهة وإلى ذلك ذهب الفراء وجاء في
الشعر القصيح .

قال الفرزدق

من كل اغبر كالراود حبرته إذا العشى عتيق التمر والقوم
فيقولان او احدهما انك لتهدم الحول وانما يوسع لك في ريمك عملك
فاقول لها ما افصحكما لقد كنت سمعت في الحياة الدنيا أن الريم القبر وسمعت
قول الشاعر .

إذا مت فاعتادى القبور فسلمى على الريم أسقيت السحاب الغوايا
وكيف تبنيان رحمك الله من الريم مثل ابراهيم اتريان فيه رأى
الخليل وسيبويه فلا تبنيان مثله من الاسماء العربية أم تذهبان إلى ما قاله سعيد
ابن مسعدة فتجيز ان أن تبنيان من العربي مثل الابعص فيقولان ترباك ولن
سميت أى علم في ولد آدم لانهم للقوم الجاهلون .

وهل اتردد الى مالك خازن النار فاقول رحمك الله ما واحد
الزبانية فان بنى آدم فيه مختلفون يقول بعضهم الزبانية لا واحد لهم من لفظهم
وانما يجرون مجرى السواسية أى القوم المستوين في الشر قال .

سواسية سود الوجوه كأنما بطونهم من كثرة الزاد او طب

ومنهم من يقول واحد الزبانية زبنة وقال آخرون واحد هم زبني
او زبني فيعبس لما سمع ويكفهر فاقول يا مال رحمك الله ما ترى في تون غسيلين
وما حقيقة هذا اللفظ هو مصدر كما قال بعض الناس أم واحد ام جمع اعربت
نون تشبيها بنون مسكين كما اثبتوا نون قلين وسنين في الاضافة وكما قال

محم بن وئيل .

وما ذا يدري الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين
 فاعرب النون، اهل النون في جهنم زائدة اما سيپويه فلم يذكروا في
 الابنية فعن الا قليلا وجهنم اسم اعجمي ولو حملنا على الاشتقاق لحازان يكون
 من الجهامة في الوجه ومن قولهم تجهمت الامر اذا جعلنا النون زائدة واعتقدنا
 زيادتها في هجف وانه مثل هجف وكلاهما صفة الظلم قال الهذلي .

كان ملائي (١) على هجف تفر مع العشية للريال
 وقال بران العود

يشبهها الرأي المشبه بيضة غدا في الندى عنها الظلم الهجف
 وقال قوم ركية جهنم اذا كانت بعيدة القعر، قالت كانت جهنم عربية
 فيجوز ان تكون من هذا، وزعم قوم أنه يقال احمر جهنم اذا كان شديد
 الحمرة ولا يمنع ان يكون اشتقاق جهنم منه .
 فاما سقر فان كان عربيا فهو مناسب لقولهم سقرته اذا آلت دماحه
 قال ذو الرمة .

اذا دانت الشمس اتقى سقراتها يافنان مربوع الصريمة مقبل
 والسين والصاد يتعاقبان في الحرف اذا كان بعدها قاف او غاء او عين
 او طاء تقول سقب وصقب وسويق وصويق وبسط وبسط وبلغ الكباش
 وبلغ فيقول مالك ما اجهلك واقل تميزك ما جلست هنا للتصريف ونما جلست
 لعقاب الكفرة والقاسطين .

٢٠ وهل اتول للسائق والشهيد اللذين ذكرا في كتاب الله عز وجل
 (وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد) يا صاح انظر اني فيقولان تخاطبنا مخاطبة
 الواحد ونحن اثنتان فاقول لم تعلميا ان ذلك جائز من الكلام وفي الكتاب
 العزيز (وقال قرينه هذا ما لدي عتيد القيا في جهنم كل كفار عنيد) فوحد
 القرين وثني في الامر كما قال الشاعر .

(١) كذا وتعله ملائي - ح . (١٩) فان

الأشياء - ج - ٤ ١٥٣ الفن السابع

فان تر جرائي يا ابن عفان اثر جر وان تدعاني احم عرضا ممتعا
وكما قال امرؤ القيس

خليلى مرا بىء الى أم جندب لا قضى حاجات الفؤاد المعذب
الم ترأني كلما جئت طارقا وجدت لها طيبا وإن لم تطيب

هكذا انشده القراء وبعضهم ينشد الم تر ياني وانشدا ايضا .

فقلت لصاحبي لا تحبسا نا بزغ اصوله واجتث شيعا
فهذا كله يدل على ان الخروج من مخاطبة الواحد الى الاثنين او من
مخاطبة الاثنين الى الواحد سائغ عند الفصحاء .

وهل اجيء في جماعة من جهابذة الادباء قصرت اعمالهم عن دخول
الجنة ولحقهم عفو الله فترحوا عن النار فنقف على باب الجنة فنقول يا رضوء لنا
اليك حاجة ويقول بعضنا يا رضوء فيضم الواو فيقول رضوان ما هذه المخاطبة
اتى ما خاطبني بها قبلكم احد فنقول انا كنا في الدار الاولى نتكلم بكلام العرب
وانهم يرنمون الذي في آخره الف ونون فيحذفونها للترخيم والعرب في ذلك
لغتان يختلف حکاهما .

قال ابو زيد

يا غم ادركني فان ركيتي صلدت فاعيت ان تفيض بمائها
فيقول رضوان ما حاجتكم فيقول بعضنا انا لم نصل الى دخول الجنة
لتقصير الاعمال وادركنا عفو الله فنحن نأمن النار فبقينا بين الدارين ونحن نسألك
ان تكون واسطتنا الى اهل الجنة فانهم لا يستغنون عن مثلنا وانه قبيح
بالعبد المؤمن أن ينال هذه النعم وهو اذا سبح الله لحن ولا يحسن بساكن
الجنان ان يصيب من ثمارها في الخلود وهو لا يعرف حقائق تسميتها ولعل في
القرودوس قوما لا يدرون أحروف الكثرى كلها اصلية أم بعضها زوائد ولو
قيل لهم ما ورن كثرى على مذهب اهل التصريف لم يعرفوا فعلی وهذا بناء
مستنكر لم يذكر سيبويه له نظيرا واذا صح قولهم للواحد كثرة فالف كثرى

ليست للتأنيث وزعم بعض اهل اللغة ان الكثرة تداخل الشيء بعضه في بعض فان صح هذا فمته اشتقاق الكثرى وما يجعل بالرجل من الصالحين ان يصيب من سفرجل الجنة وهو لا يعلم كيف تصغيره وجمعه ولا يشعر ان يجوز ان يشتق منه فعل أم لا والافعال لا تشتق من التماسية لانهم تقصوها عن مرتبة الاسماء فلم يبالغوا بها بنات الخمسة مثل اسفرجل يسفرجل اسفرجالا وهذا السند من الذى يطأه المؤنون ويفرشونه كم فيهم من رجل لا يدري أوزنه فعل أم فيعمل والذى نعتقد فيه ان التون زائدة وانه من السدوس وهو الطيلسان الا خضر قال العبدى .

وذا وبها حين شبت حسبته كأن عليها سند سا وسدوسا

ولا يمتنع ان يكون سندس معللا ولكن الاشتقاق يوجب ما ذكر وشجرة طوبى كيف يستظل بها المتقون ويحتنونها آخر الابد وفيهم كثر لا يعرفون أم من ذوات الواو هي أم من ذوات الياء والذى نذهب اليه اذا حملناها على الاشتقاق انها من ذوات الياء لانا اذا بنينا فعلا ونحوه من ذوات الواو قلبناها ياء فقلنا عهد وقيل وهو من عاد يعود وقال يقول .

فان قال قائل فلعل قولهم طاب طيب من ذوات الواو وجاء على

مثال حسب يحسب وقد ذهب الى ذلك قوم في قولهم تاه يتيه وهو من توهت قيل له يمنع من ذلك انهم يقولون طيب الرجل ولم يحك احد طوبته والمطيون احياء من قریش اختلفوا فغمسوا أيديهم في طيب فهذا يد لك على ان الطيب من ذوات الياء وكذلك قولهم هذا طيب من هذا فما حكاية اهل اللغة انهم يقولون ، اوبة وطوبة ، فانما ذلك على معنى الاتباع كما يعتقد بعض الناس في قولهم ، حياك الله ويياك ، انه اتباع وان اصل بياك بواك اى بواك منزلا

ترضاه واما قولهم للاجر طوب فان كان عربيا صحيحا فيجوز ان يكون اشتقاقه من غير لفظ الطيب الاعلى رأى ابى الحسن سعيد بن مسعدة فانه اذا بنى فعلا من ذوات الياء يقلبه الى الواو فيقول الطوب والعوش فان كان الطوب

الطوب الأبراشتها من الطيب فانما اريد به والله اعلم ان الموضع الذي بنى به طابت الاقامة فيه ولعلنا لو سألنا من يرى طوبى في كل حين لم حذف منها الالف واللام لم يحذف ذلك جوابا .

وقد زعم سيويه ان الفعل الذى تؤخذ من افعل منك لا تستعمل الا بالالف واللام او الاضافة تقول هذا اصغر منك فاذا اردته الى المؤنث قلت هذه الصغرى او صغرى بناتك ويقبح عنده ان يقال صغرى بغير اضافة ولا الف واللام قال سحيم .

ذهبن بمسواكى وغادرن مذهبها من الصوغ في صغرى بنان شماليا وقرأ بعض القراء (وقولوا لنا من حسنى) على فعل بغير تنوين وكذا قرأ في الكهف (اما ان تعذب واما ان تتخذ فيهم حسنى) على فعل بغير تنوين .
فذهب سعيد بن مسعدة الى ان ذلك خطأ لا يجوز وهو رأى ابى اسحاق الزجاج لان الحسنى عندهما وعند غيرهما من اهل البصرة يجب ان تكون بالالف واللام كما جاء في موضع (وكذب بالحسنى) وكذلك اليسرى والعسرى لانها انثى افعل منك ، وقد زعم سيويه ان اخرى معدولة عن الالف واللام ولا يمتنع ان يكون حسنى مثلها وفي الكتاب العزيز (ومناة الثالثة الاخرى) وفيه (لئريك من آياتنا الكبرى) قال عمر بن ابى ربيعة .

واخرى انت من دون نعم ومثلها نهى ذا النهي لا يرعوى او يفكر فلا يمتنع ان تعدل حسنى عن الالف واللام كما عدلت اخرى وافعل منك اذا حذفته منه من بقى على ارادتها نكرة او عرف باللام ولا يجوز ان يجمع بين من وبين حرف التعريف .

والذين يشربون ماء الحيوان في النعيم المقيم هل يعلمون ما هذه الواو التي بعد الياء وهل هي منقلبة كما قال الخليل ام هي على الاصل كما قال غيره من اهل العلم .

ومن هو مع الحور والعين، خلداً مخلداً هل يدري ما معنى الحور فيقول بعضهم هو البياض ومنها محتقاق الحور أرى من الحيرة والحواردين إذا أريد بهم القصارون والحواريات إذا أريد بهن نساء الأمازيغ .
وقال قوم الحور في العين أن تكون كلها سوداء وذلك لا يكون .
في الأنس وإنما يكون في الوحوش .

ويقال آخرون الحور شدة سواد العين وشدة بياضها .
وقال بعضهم الحور سعة العين وعظم المقلة وهل يجوز أيها المتفتح بالحور العين أن يقال حير كما يقال حور فانهم ينشدون هذا البيت بالياء .
إلى السلف الماضي وآخر واقف إلى ربوب حير حسان جاذره
فاذا صحت الرواية في هذا البيت بالياء قدح ذلك في قول من يقول
إنما قالوا الحير اتباعاً للعين كما قال الراجز .

هل تعرف الدار على ذي القور قد درست غير ما دمكفور
مكتسب اللون مريح مبطور أرماد عينا سرور المسرور
حوراء عينا من العين الحور

وكيف يستعجز من فرشه من الاستبرق أن يمضي عليه أبداً بعد أبداً وهو
لا يدري كيف يجمعه جمع التكسير ولا كيف يصغره النحويون يقولون في جمعه
إبارق وفي تصغيره أيرق ، وكان أبو اسحاق الزجاج يزعم أنه في الأصل سمي
بالفعل الماضي وذلك الفعل استفعل من البرق أو من البرق وهذه دعوى من
أبي اسحاق وإنما هو اسم أعجمي عرب .

وهذا العبقرى الذى عليه اتكأ المؤمن إلى أى شيء نسب فانا كنا
نقول في الدار الأولى أن العرب كانت تقول أن عبقر بلاد يسكنها الجن
وانهم إذا رأوا شيئاً جيداً قالوا عبقرى أى كأنه عمل الجن إذا كانت الأنس
لا تقدر على مثله ثم كثر ذلك حتى قالوا سيد عبقرى وظلم عبقرى قال ذو الرمة .
حتى كأن حزون القف البسها من وشى عبقر تحليل وتنجيد

وقال

وقال زهير

- نحيل عليها جبة (١) عبقرية جدِّرون يوماً أن ينالوا فيستملوا
وان كانت اهل الجنة عارفين بهذه الاشياء قد اهتمهم الله العلم بما
يحتاجون اليه فلن يستغنى عن معرفته الولد ان المخلدون فان ذلك لم يقع اليهم
وأنا لرضى بالقليل مما عندهم اجرا على تعليم الولد ان فيتبسم اليهم رضوان
ويقول ان اصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون هم وازواجهم في طلال على
الا رائك متكثون فانصرفوا رحمكم الله فقد اكثرتم الكلام فيما لا منفعة
فيه وانما كانت هذه الاشياء ابا طيل زخرقت في الدار اقلانية فذهبت مع
الباطل فاذا اراء واجده في ذلك قالوا رحمك الله نحن نسألك ان تعرف بعض
علمائنا الذين حصلوا في الجنة بانا واقفون على الباب نريد ان نخطبه في امر
فيقول رضوان من تؤثرون أن اعلم بمكانكم من اهل العلم الذين غفر لهم
فيستوردون طويلا ثم يقولون عرف بموقفنا هذا الخليل بن احمد الفرهودي
فيرسل اليه رضوان بعض اصحابه فيقول على باب الجنة قوم قد اكثروا القول
وانهم يريدون ان يخاطبوك فيشرف عليهم الخليل فيقول أنا الذي سألت عن
فماذا تريدون فيعرضون عليه مثل ما عرضوا على رضوان فيقول الخليل إن الله
جلت قدرته جعل من يسكن الجنة ممن يتكلم بكلام العرب ناطقا بأصح اللغات
كما نطق بها يعرب بن قحطان او معد بن عدنان لا يدركهم الزيف ولا الزلل
وانما افتقر الناس في الدار العرارة الى علم اللغة والنحو لان العربية الاولى اصابتها
تغير فاما الآن فقد رفع عن اهل الجنة كل الخطأ والوهم فاذهبوا راشدين
إن شاء الله فيذهبون وهم مخفقون بما طلبوه .

٢٠

ثم اعود الى ما كنت متكلما فيه قبل ذكر الملائكة، من اهدى البريرة
الى نعيان، واداق النطمة على القرات وشرح القضية لا مير المؤمنين فقد اساء
فيما فعل ودلني كلامه على انه بحر يستجيش مني ثم ادا وجبل يستضيف الى

(١) كذا وصوابه بنحيل عليها جنة - ح .

محموده حصي، وغاضية من النيران تجتلب الى جوارها سقطا، وحسب تهامة ما فيها من السموسؤال الشيخ مولاي كما قال الاول .

فهذي سيوف يا عدى بن مالك كثير ولكن اين بالسيف ضارب

لا هيثم الليلة للطى، قضية ولا ابا حسن لها، وشكاة ماين الحارث بن كلدة وخيل لو كان لها فوارس، والله المستعان على ما تصفون والواجب أن أقول لنفسى وراك اوسع لك، فالصيف ضيعت اللين، ولا يكذب الرائد اهله، ولو كان معي ملأ السقاء لسلكت في الارض المفا، وسوف اذكر طرقا بما انا عليه غريب في العامة من شب الى دب تزعمون اتنى من اهل العلم واثامته خلوا الا ما شاء الله ومنزلى الى الجهال ادنى منها الى الرهط العلماء وان اكون مثل الربداء ازمع في الابل اتنى طائر، وفي الطير انى بعير ساثر، والتمويه خلق ذميم ولكنى ضب لاجمل ولا طير، ولا ثمنى في البيع خطير، اقتنع بالحيلة والسحاء والعود من بنى آدم في مساء وضحاء واذا خلوت في بيتى تعلت وان فارقت ما واثى ضللت .

ذكر ابن حبيب انه يقال في المثل، احير من ضب، وذلك انه اذا فارق بيته فابعد لم يهتد أن يرجع اليه وقد علم الله بغالب قدرته انى لا اسيح بان اكون في الباطن استحق ثريا وادعى في الظاهر ادبيا ومثلى مثل البيعة الدامرة تجمع طوائف من المسيحية انها تبرى من الحمى او من كذا وانما هي مدرقاثة لا تفرق بين مطلس الهادم والمبيعة بيد الهاجرى وسيان عندها بمن الوبر وما يعتصر من ذكى الورد ولست بدعا بمن كذب عليه وادعى له ما ليس عنده وقد ناديت بتكذيب القالة نداء من خص وعم واعترف بالجهالة عند من نقص وأم واعتذرت بالتقصير الى من هنزل وجد وقد حرم على الكلام في هذه الاشياء لاني طلقته طلاقا ثنائيا لا املك فيه الرجعة وذلك لاني وجدتها فوارك تقابلت فركها بالصلف والقيت المرامى الى النازع وخلت الخطب ارقاة المنابر وكنت في عداد المهلة اجد اذا زاوت الادب كانتى عار لقيم .

او اقطع

اواقطع الکفین يتختم وينبغي له ادا م الله تمکينه ان ذکر فی عنده
ذاکر أن يقول « دھدین سعد القین » انما ذلك اجهل من صعل الدوخال
تکلوالبو ولو کنت فی حسن العمر کما قيل لکنت قد انست ونسيت لان حدیثی
لا یجھل فی لزوم عطی الضیق و انقطاعی عن المعاشر ذهاب الشیق ولو اننی کما
تظن افعلت کما اخترت وبرزت للاعین فما استترت وهو یروی البیت السائر .
لزھیر .

والستر دون الفا حشات ولا یلقاک دون الخیر من ستری .
وانما ینال الرتب من الآداب من یأشرها بنفسه ، ویفتی الزمن بدرسه
ویستعین الزھلق ، والشعاع المتألق ، لا هو العاجز ، ولا هو المحاجز ، ولا خیامه
فی الرجل مثلی ولا یرم اذا امسى بورم ومثله لا یسأل مثلی للفائدة ، بل للامتحان .
والحیرة فان سکت جاز ان یسبق الی الظن الحسن لان السکوت ستری سبل
علی الجھول وما احب ان یفتري علی الظنون کما اقترت الالسن فی ذکرها انی
من اهل العلم واحلف بجروة الکذوب لان ارم صابه ، او مقرا اثرلدى من
ان تکلم فی هذه الصنعة کلمة وقد تکلمت الاجابة ، فان اخطأت فنبت الخطأ
ومعدته ، غا وتعرض لما لا یحسنته ، وان اصبت فما احمد علی الاصابة رب دواء .
ینفع وصفه ، لمن لیس بناس ، وکلمة حکم تسمع من حلیف وسواس .
(تمت الرسالة بحمد الله وعونه ، ولطفه وصوته ، والحمد لله علی افضاله
وصلی الله علی سیدنا محمد وآله وصحبه اجمعین ۔)

بسم الله الرحمن الرحيم

وحلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم قال ابن الشجري في (اماليه)
كتب الى رجل من امثال كبار العجم يسأل عن هذا البيت اصحح امرابه
أم فاسد وذكر انه لشاعر اصنفها في من اهل هذا العصر وهو هذا .

يول عضلاً لأبنا من هيئة ضعا فاولا طرافهن نوابيا

رفع نبا من بلا ونصب هيئة بانه خبرها وانما فعل ذلك لينصب القافية
لانه لما عمل لا الاولى هذا العمل اعلم لا الثانية عمل الاولى ، ولحنه في هذا
نحوى من اهل اصقطان لانه جعل اسم لا معرفة وقال ان من شبه لا بليس من
العرب رفعوا بها النكرة دون المعرفة .

١٠ فاجبت عن هذا بانى وجدت قوما من النحويين معتمدين على ان لا المشبهة بليس

انما ترفع النكرات خاصة كقولاك لا رجل حاضر اولم يجيز والا الرجل حاضرا
كما يقال ليس الرجل حاضر او علوا هذا بان لا ضعيفة في باب العمل لانها انما تعمل
بمحكم الشبه لا بمحكم الاصل في العمل والنكرة ضعيفة جدا فلذلك لا يعمل العامل

الضعيف الا في النكرات كقولاك عشرون رجلاولى مثله فرسا وزيد احسنهم
١٥ اذ با فلما كانت لا اضعف العاملين والنكرة اضعف الممولين خصوا الا اضعف
بالاضعف وجاء في شعر ابى الطيب احمد بن الحسين اعمال لافى المعرفة في قواه .

اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا
ووجدت ابا الفتح عثمان بن جنى غير منكر لذلك في تفسيره لشعر

المتنبى ولكنه قال بعد ايراد البيت شبه لا بليس فنصب بها الخبر .

٢٠ واقول ان مجيء مرفوع لا منكورا في الشعر القديم هو الاعرف

الا ان خبرها كانهم الزموا الحذف وذلك في قول سعد بن مالك بن ضبيعة .

من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح

اداد لا براح لى او عندى وفي قول رؤبة بن العجاج .

والله لولا ان تحش الطبع بي الجحيم حين لا مستصرخ

اراد لا مستصرخ لى و مربى بيت للنابغة الجعدي فيه مرفوع
لامعرفة وهو .

وحلت سواد القلب لانا مبتغ سواها ولا عن حبها متراخيا
وقبله

دنت فعل ذى حب فلما تبعها تولت وردت حاجتى فى نواديا
وبعده

وقد طال عهدى بالشباب وظله ولا قيت ايا ما تشيب النواصيا
وانما ذكرت هذين البيتين مستدلا بهما على نصب القافية لئلا يتوهم
متوهم أن البيت فرد مصنوع لان اسكان التاء فى قوله متراخيا ممكن مع
تصحیح الوزن على ان يكون البيت من الطويل الثالث مثل قوله .

اقيموا بنى النعمان عنا صدوركم والا تقيموا عنا غرين الرؤوسا
واذا صبح نصب قافية البيت فلا تخلوا الاولى ان تكون معاملة
او ملغاة فان كانت معاملة فمبتغ خبرها وكان حقه ان ينصب ولكنه اسكن
الياء فى موضع النصب كما اسكنها الآخر فى قوله .

كفى بالنأى من اسماء كافى

وكان حقه كافيا لانه حال بمنزلة المنصوب فى قوله (تعالى وكفى بالله
وليا وكفى بالله نصيرا) ومثله فى اسكان الياء فى موضع النصب قول
الفرزدق .

يقلب رأسا لم يكن رأس سيد وعيناه حولا باد عيوبها
قال باد وكان حقه باد يا اتبا عا لقوله عينا ولا يجوز أن يكون عيوبها
مبتدأ وخبره باد لانه لو اراد ذلك لزمه أن يقول بادية الا ترى انك لو قدمت
العيوب لم يصح ان تقول عيوبها باد كما لا تقول الرجال جالس واذا كان
كذلك فالنصب فى قوله متراخيا بالعطف على مبتغى لانه منصوب الموضع
فكأنه قال لا انا مبتغيا سواها ولا متراخيا عن حبها فان جعلت لا الاولى ملغاة

كان قوله أنا مبتغ مبتدأ وخبراً ولزمك أن تعمل الثانية ويكون اسمها محذوفاً تقديره ولا أنا عن حبها متراخياً وحسن حذفه لتقدم ذكره .

فإن قيل فهل يجوز أن يكون قوله متراخياً حالاً والامل فيه الظرف الذي هو عن كما يعمل الظرف في الحال إذا قلنا زيد في الدار جالسا .

قيل لا يجوز ذلك لأن عن ظرف ناقص وإنما يعمل في الحال الظرف التام ، ألا ترى أن قولك زيد في الدار كلام مفيد ولو قلت زيد عنك را حلاً ومجد فيك راغباً لم يجوز لأنك لو اسقطت را حلاً وراغباً قلت زيد عنك ومجد فيك لم يكن كلاماً مفيداً فاذن لا يصح إلا أن ترفع را حلاً وراغباً وتعلق بالجارين بهما .

ووجدت بعد انقضاء هذه الأمانى في كتاب عتيق يتضمن المختار من شعر الجعدي ، لا أنا باغباً سواها ، فهذه الرواية تكفيك تكلف الكلام على مبتغ .

فأما قوله يولل عصلاً فعني يولل يحددانياً بالعصلاً والعصل شدة الثاب مع اعوجاج فيه وهو ثاب اعصل ، والبنى جمع بنية يريد اصول الانياب وقوله ، هينة مخفف هينه كقولهم في ميت ميت وكما جاء في الحديث المؤمن هين ابن والنوابي من قولهم نبا السيف ينبوا إذا ضربت به فرجع إليك ولم يعمل في الضريبة وقول روبة تحش الطبخ يقال حششت النار احشها إذا اذكيته والطبخ واحد طابخ كسا جدد وسجدو راع وركع شبه ملائكة النار بالطباخين وقوله حين لا مستصرخ أي حين لا أحد هناك يستصرخ كما يوجد ذلك في الدنيا وقول سعد بن مالك وضعت اراهط ذكر اراهط ابو علي في باب ما جاء بناة جمعه على غير بناة ، واحد كقولهم في جمع باطل ابا طيل كأنه جمع ابطال أو ابطيل وارهط كأنه جمع ارهط قال وافعل لم تستعمل عنده في هذا (قوله عنده يعني سيئويه وقوله وافعل لم يستعمل عنده في هذا - ١) يعني انه !

(١) ما بين القوسين لا وجود له في الأمانى - ح .

يثبت عنده انهم جمعوا الرهط الذى هو العصاة دون العشرة على ارهط ولكنهم استعملوا الارهط فى الرهط الذى هو اديم تلبسه الحائض يكون قدره ما بين السرة الى الركبة .

- وغير سيبويه قد حكي فى الرهط الذى هو العصاة أنهم جمعوه على ارهط وجمعوا الارهط على الاراهط كما جمعوا الكلب على الاكلب ثم جمعوا • الاكلب على الاكلاب، ومما جمعوه على غير القياس حديث قالوا فى جمعه احاديث احاديث كأنه جمع احداث كما عصاروا عاصير ولا يجوز ان يكون احاديث جمع واحدونة كاعلوطة واغاليط لانهم قد قالوا حديث النبي واحاديث النبي ولم يقولوا احدونة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومما جمعوه على غير قياس قولهم فى الربى وهى الشاة التى تحبس اللبن وقيل الحديث العهد بالولاد رباب ١٠ مضموم الاول ومثله قولهم فى جمع التوام وهو الذى يولد مع آخر توام وفى جمع الظئر وهى الداية ظوار وفى جمع التنى ثناء وهو ولد الشاة اذا دخل فى السنة الثانية والبعر اذا التى نتيته وذلك اذا دخل فى السنة السادسة وفى جمع الرخل رخال وهى الاثى من اولاد الضان وفى جمع النفساء وهى المرأة التى وضعت تقاس وقيل ايضا تقاس بكسرا وله والنفاس ايضا بالكسر ولادها ١٠
- نقلت من خط بعض الفضلاء

- قال نقلت من خط العارى قال الشيخ ابو عمر وعثمان بن عيسى بن منصور ابن ميمون البطلى النحوى هذه القصيدة الحرباوية لانها تتلون كالحرباء وحرف رويها يكون مضموما ثم يصير مفتوحا ثم مكسورا ثم ساكنا وانما عملتها كذلك لامرين احدهما ، انى اتى بما لم اسبق اليه ، والاخر كىما اتحدى ٢٠ بها النحاة لاني اتيت فيها بمذاهب من النحولم يقف عليها احد منهم ومضمونها شكوى الزمان واهله وهذا اولها .

(ص) انى امرؤ لا يطيني الشادن الحسن القوام

(ش) يجوز فى ميم القوام الرفع على انه فاعل الحسن والنصب على التشبيه

بالمفعول به والجر بالاضافة والوقف بالسكون لان وزن الشعر يستقيم فيه حركة الميم واسكانها اما اذا حركت فالشعر من الضرب السادس من الكامل واذا سكنت فالشعر من الضرب السابع منه.

(ص) فارقت شرة عيشتي اذا فارقتني والغرام
(ش) ارتفع الغرام عطفًا على المضمر في فارقتني وانتصب عطفًا على شرة
وانخفض عطفًا على عيشتي.

(ص) لا استلذ بقينة تشد ولدي ولا غلام
(ش) ارتفع غلام عطفًا على المضمر في تشد و وانتصب عطفًا على موضع
قينة فكأنه قال لا استلذ قينة وانخفض عطفًا على لفظه.

١٠ (ص) ذوالحزن ليس يسره طيب الا غاني والمدام
(ش) ارتفع المدام عطفًا على طيب وانتصب بواومع وانخفض عطفًا
على الا غاني.

(ص) امسى بدمع سافح في الخلد منسكب سجام
(ش) ارتفع سجام لانه خبر مبتدأ محذوف اي هو وانتصب باخماراً عنى
وانجر صفة لما قبله.

١١ (ص) التي صروف الدهر مصبب طيرا وما حدى كهام
(ش) يجوز رفع خبر ما على لغة بني تميم ونصبه على لغة الحجاز واما الكسر
فان بعض العرب يبنى كلها جاء على هذا الوزن على الكسر
يقيسونه على شغارد و تزال.

٢٠ (ص) لا اشتكى محن الدواهي اذا تحمل بي العظام
(ش) ارتفع العظام فاعل تحمل وانتصب صفة لمحن وانجر صفة
للدواهي.

(ص) ما رستهن وما رستني في تصرفها الجسام
(ش) ارتفع الجسام بقوله ما رستني، وانتصب بدلا من هن في ما رستهن
وانجر

- وانجر بدلا من هاني تصرفها على حد قول القرزدي .
- (ص) على حالة لو أن في القوم حاتما على جوده لضمن بالماء حاتم
- (ش) والقوا في مخفوضة وانخفض حاتم على البدل من الماء في جوده .
- (ص) وبلوت حد السيف في عمل فاخلفني الحسام
- (ش) ارتفع الحسام فاعل اخلفني وانتصب بدلا من حد وانجر .
- بدلا من السيف .
- (ص) ان كنت في ليل الخطوب ارقب اينكشف الظلام
- (ش) ارتفع الظلام بينكشف وانتصب بارقب وانجر بدلا من ايل .
- (ص) واترك ملام الدهر عنك فما حد يشك واللام
- (ش) ارتفع الملام عطفًا على حد يشك وانتصب بواو مع وانجر عطفًا على ١٠
- الكاف في حد يشك .
- (ص) ارمي زما في ماضي للعرض حتى لا يرام
- (ش) قد جاء الفعل بعد حتى مرفوعا ومنصوبا كقوله تعالى (حتى يقول الرسول) واما الكسر فلا سبيل اليه الا بزيادة الياء في يرام
- فيصير يرامي من المراماة ويصير المعنى لا ازال ارمي الزمان ١٠
- حتى يترك مرا ماتي .
- (ص) اني اري العيش النحول وصحة الاشرار ذام
- (ش) . صحة الاشرار مبتدأ وذام خبره ويجوز نصبها معاباري والذام
- الذم واذا زدت على ذام الياء صار بلفظ المخفوض وتضغه اليك
- (ص) كم حاسدين معاندين عدوا على وكم لثام ٢٠
- (ش) قد جاء بعد كم المرفوع والمنصوب والمجرور، قال القرزدي،
- كم عمة لك بالجرير وخالة
- دوى برفع عمة ونصبها وجرها .
- (ص) رب امرئ عاينته لمعجا بسبي مستهام

(ش) الاخفش يقول رب وما عملت فيه في موضع رفع فيكون رفع
مستهام على الصفة لا مرئى على الموضع ونصبه بعا ينته وبحره نعت
امرئى على اللفظ

(ص) بين العد وغدوت مضطر ابصحبته اسام
(ش) • اسام بالرفع مضارع من سام وبالفتح بمعنى اسامى مبنى للفعول
وبالكسراى اسامى يقول اضطر فى الزمان حتى افاخر من يفاخرنى
لاغر وفى تفضيله هذا الزمان علا اللثام

(ش) ارتفع اللثام على ان علا فعل ماض من العلو وانتصب كذلك على
ان فاعله ضمير اى علا هو اللثام اى زاد عليهم فى اللؤم وانجر على
أنف على اسم بمعنى فوق بجرها ويلفظ النحاة ويسمونها حرفا
كقولهم زيد على الفرس وانما التقدير فوق الفرس وانشد سيبيده
فهى تنوش الحوض نوحا من علا

(ص) مالى وللحق الاشيم الجاهل القدم العيام
(ش) تقدم ان النعت يتبع ويقطع الى الرفع والنصب .
١٥ (ص) انب اثموه عند فسد م الناس يعسلوا والطعام
(ش) يجوز فى الطعام الرفع على الابتداء والخبر محذوف والنصب عطفا
على اسم ان والجر عطفا على مدم

(ص) لا ترج خيرا من ضعيف السود يبخل بالسلام
(ش) الرفع على الحكاية اى بقوله السلام عليكم والنصب على المصدر
اى بان يسلم السلام انشد الفارسي

٢٠

تناد وابالرحيل غدا وفى تر حاطم نفسي
وقال يجوز فى الرحيل الرفع والنصب والحذف ذكره ابن جنى
فى (سر الصناعة) .

(ص) وعليك بالصبر الجميل وما يلوذ به الكرام
الرفع

- (ش) الرفع يلوذ والنصب بعليك اغراء والجربد لامن الصبر .
- (ص) لا يستفيق القلب من كد يسلاقي اغرام
- (ش) الرفع على الابتداء والخبر محذوف والنصب ييلاق ، والجرب عطفًا على كد .
- (ص) حتى متى شكوى انى البث الكعيب المستضام
- (ش) شكوى مصدر مضاف الى فاعله او مفعوله فرفع المستضام اتباعا لمحل الفاعل ونصبه اتباعا لمحل المفعول وجره على اللفظ .
- (ص) ما من جوى الا تضمنه قوادى او مقام
- (ش) الرفع اتباعا لموضع جوى فان من زائدة والجرب على لفظه والنصب عطفًا على هاء تضمنته .
- ١٠ (ص) هم ادى فى بشه ذل وملا فسمى بلحام
- (ش) ملا فى بلحام مبتدأ وخبر ونصب بلحام بارى وكسره بتقدير بلحامى .
- (ص) قد رعى محتم من فوق ياقى او امام
- (ش) فوق وامام مبنيان على الضم او منصوبان على الظرفية او مجروران بمن اعرا با على انها نكرتان .
- (ص) ما قيل خلقتك خل عنسه فيه ما تقع الملام
- (ش) الرفع بنفع ، والنصب بخل ، والجربد لامن هاء عنه
- (ص) ما ان تضر بذاك الا حين تسمعه الكلام
- (ش) الرفع بتضر ، والنصب بدلا من هاء تسمعه ، والجربدلا من ذاك .
- ٢٠ (ص) ما فى الوردى من مكرم لذوى العلوم ولا كرام
- (ش) الرفع عطفًا على موضع مكرم ، والجرب على لفظه ، والنصب بلا .
- (ص) اعمش فيهم اذ بلو تهم وقد جهلوا الا نام
- (ش) الرفع بدلا من الواو فى جهلوا ، والنصب بدلا من هم فى بلوتهم

والحر بدلا من هم في فيهم .

(ص) في غفلة ايقاظهم عن سود دبله النيام

(ش) عند قطرب ان بله بمعنى كيف يرتفع ما بعدها واصلا ان تكون

بمعنى د ع فينصب ما بعدها ويجربها تشبيها بالمصدر وقد اجاز
ابن جني في قول المتنبي .

اقل فعلى بله اكثر مجده

رفع اكثر ونصبه وجره .

(ص) ليس الحياة شهية الى في الشقاء ولا مرام

(ش) يرتفع مرام بلا بمعنى ليس والخبر محذوف على حد قوله .

فانا ابن قيس لا براح

وينصب عطفا على شهية ويجر عطفا عليها على التوهم لانها في تقدير البا
على حد قوله .

بد الى اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

(ص) فكرهت في الدنيا البقاء وقد تنكد والمقام

(ش) ١٥ ارفع عطفا على ضمير تنكد والنصب عطفا على البقاء والجر بواو

القسم على ارادة مقام ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام .

(ص) اني وددت وقد شئت العيش لو يد نوحام .

(ش) الرفع بيد نو والنصب بوددت والكسر على تقدير حمى

والله سبحانه اعلم .

(بسم الله الرحيم)

وبه نستعين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه

اجمعين - وجدت بخط العلامة شمس الدين ابن الصائغ ما نصه

الكلام على قول الشاعر

هيئات لا ياتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل

هيئات

(٢١)

هيات اسم للفعل بمعنى بعد على الصحيح فقد حكى ابن عصفور أنها تستعمل مصدر بمنزلة البعد فتعرب اذ ذاك لا يأتى الزمان بمثله فعل وفاعل ومتعلق وفاعل هيات خطري انه ضمير يعود على مثله اى بعد مثل هذا المدحوح عنا لا يأتى الزمان بمثله والبعد لا يمتنع تعلقه بالاعيان كما قال الشاعر .

- فهيات هيات العقيق واهله وهيات خل بالعقيق نواصله .
وتكون المسئلة من باب اعمال تنازع الاسم والفعل على حد قوله تعالى (هاؤم اقرأ واكتبه) قيل لا بدنى باب الاعمال من ربط بين العاملين نص على ذلك ابن هشام الخضر اوى وابن عصفور فى شرحها على الايضاح وابو حيان فى الارتشاف والابذى فى اثناء كلام على الجزولية والجواب عن قوله (هاؤم اقرأ واكتبه) بان هذه ليست من باب الاعمال اوانها منه .
وحرف العطف مقدر كما خرجت عليه آيات منها قوله تعالى (ثلاثة رابعهم كلبهم - ونحوه سادسهم كلبهم) وقوله تعالى (ان الدين عند الله الاسلام) على قول ابى على فى الحجة وقوله كيف « اصبحت كيف امسيت » واكلت سمكالبيا تمرا ، اوانها جملة حالية فى تقديم الخبر اى هاؤم قارين على حد فلميديد حال منتظرة اوانه بدل اشتمال او بدل اضراب على حد ما اوله ابن خروف فى قوله تعالى (النار ذات الوقود) اوان الفعلين قد ارتبط احدهما بالآخر من حيث كانا معا محكيين بالقول ذكره ابن عصفور فى شرح الايضاح .

- قلت لا نسلم اشتراط الربط قال الامام محمد بن ابى البركات محمد بن عمرو بن فى شرح المفصل ما نصه ضابط هذا معنى باب الاعمال ان يجتمع اكثر من عامل من فعل او اسم يعمل عمل الفعل ويقع بعد ذلك كلمة يصح أن يعمل فيها كل واحد مما تقدم على انفراد سواء فى ذلك ما يعمل بنفسه او بحرف جر وسواء المتعدى لواحد واثنين وثلاثة وسواء وجود حرف عطف وعدمه انت مخير فى ايها شئت .

وقال الابذى فى شرح الجزولية بعد كلام طويل على قوله .

ولو ان ما اسعى لأدنى معيشة

البيت ، ودخول هذا البيت في باب الاعمال مشكل فانه لا يصح تسلط الثاني عليه لفساد المعنى وحقيقة الاعمال أن يتقدم عاملان ويتأخر عنها معمول لكل واحد منها تعلق به من جهة المعنى وطلب له فقال بعضهم انما ارادوا مشابهة لباب الاعمال في ان فصل فيه بين العامل والمعمول بجملة وقال بعضهم يمكن ان نجعله من باب الاعمال وننصب قليلا بلم اطلب ولا يفسد المعنى وذلك على تقدير واننا لم اطلب معطوفا على الجمل كلها لا على الجواب الذي هو كفاي ويكون التقدير ولو ان ما اسعى لأدنى معيشة كفاي هو اى القليل من المال واننا لم اطلب القليل بل طلبت الكثير - وردده بعضهم بان باب الاعمال لا يكون حتى يشرك الثاني مع الاول بحرف العطف او يكون معمولا له نحو جاء في يضحك زيد حتى يكون الفصل كلافصل اذا العرب لا تقول اكرمت اهنت زيد الاباواو ونحوها وفي تقديره لا يشرك الثاني الاول في شيء ثم على تقدير اشتراط الربط فليس الربط منحصرا في تعاطف بين العاملين او عمل منها فقد يكون في عمل غيرهما فيها كما قد منا عن ابي الحسن بن عصفور في توجيه الاعمال في (هاؤم اقرأ واكتايبه - وآتوني افرغ) ان قلنا ان العامل شرط مقدر فيه أي إن تأتوني افرغ فقد يحصل ربط من جهة المعنى كقوله تعالى (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة) فانه جواب سوال مقدر كانه قيل ما جوابك فقيل قل الله وهكذا يخرج هاؤم اقرأ والبيت ايضا هيئات هو أنه سألناه كانه قيل فان قيل لما ذا ابعد قيل لا يأتي الزمان بمثله او تقول الجملة الثانية مفسرة للاولى كانه قال بعد مثله اى لا يأتي الزمان بمثله .

فان قيل فهيات بمعنى بعد والبعد تفسير بعدا تيان الزمان بمثله . قلت ابعد يستعمل في المحال كقوله تعالى حكاية عن الكفار (ذلك رجع بعيد) .

فان قيل ذلك في لفظ بعيد .

قلت جاء في لفظ هيات قال (هيات هيات لما توعدون) .
وقد نص ابن عصفور في قوله هيات العقيق على أنه من باب
الاعمال وتقله عن أبي علي وغيره ونفى أن يكون من باب التأكيد فانظر الى
تعلق الاول بالثاني .

- قال ابن عصفور في شرح ابيات الايضاح فاذا قلت انها اسم .
فعل فالاختيار في العقيق أنه مرفوع بهيات المتأخرة عند البصريين وعند
الكوفيين بالمتقدمة وأن تقول هذا من باب الاعمال وليس قولك قام قام
زيد منه لان ذلك الثاني مؤكداً للاول ولا يمكن هنا التأكيد لان اسم الفعل
أتى به بدل الفعل واختصار ابدلول قولهم صه للورد والمثنى والمجموع
المذكور والمؤنث فتكراره للتأكيد منقضى لما اريد به من الاختصار فان
أكدت الجملة بأسرها ساغ محو نزال نزال وحمل الفارسي وغيره ذا البيت
على الاعمال واعتقدوا الاضمار في غير العامل في الظاهر .

كتاب الوضع الباهر في رفع أفعال الظاهر

تصنيف الامام العالم العلامة حجة الادب لسان العرب محمد

ابن عبد الرحمن الشهير بابن الصائغ الحنفى عفا الله تعالى عنه آمين ١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

- الحمد لله والصلاة على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم - اعلم ان اسم
التفضيل من الاسماء المشتقة من الافعال ويشبه من الافعال الافعال الغير
المتصرفه وهى وفعل التعجب من باب واحد حتى أن حذاق النحويين
قالوا إن الذى شذ من احد البابين شذ في الآخر قال ابن عصفور لا يتعجب
من فعل المفعول وشذ ما اخوفه عندي وانشد .

فلهو أخوف عندي اذا أكله

ولا من الا لو ان وشذ قوله .

فانت أبيضهم سربال طباخ

وقد كنت قد ما نظرت هذه المسئلة النحوية في ان البابين من واد واحد والوارد في احدهما واد في الآخر بمسئلة فقهية وهي ان التمتع والقران كذلك من واد واحد والنص الوارد في التمتع واد حكه في القران ضمته كتابا باسميته (باختراع الفهوم لاجتماع العلوم) .

• اذا تقرر ذلك فمقتضى هذه الصفة أن لا تعمل اذ هي اسم وحق الاسماء ان لا تعمل الا ان أشبهت الفعل او أشبهت ما أشبه الفعل فالاول كاسم الفاعل والتاني الصفة المشبهة به وأعمل هذه لو تشبه الفعل شبه اسم الفاعل في جريانها مطلقا واعني حالة تذكيرها وافرادها وفروعها وهو تفعل حتى انه في بعض الاماكن اختلف في الكلمة هل هي فعل او اسم تفضيل كقوله .

١٠ لعمرك ما ادرى واني لا وجل على اينا تعد والمنية اول

بل ان جرى افعلى المضارع فلم يجر بغير الفروع فان قلت ، ولم لم تكن افعلى جارية على المضارع في الحركات والسكنات اذ لا اعتبار بالاصالة والزيادة ، الا ترى ان ضاربا جار على يضرب .

١١ قلت ، علامة التانيث خارجة عن ذلك ألا ترى ان ضاربة جارية والتاء خارجة عن ذلك .

واقائل ان يقول التاء خارجة عن الوزن بدليل استثنائه بخلاف الالف والذي يدفع هذا كله ان كلاهما في افعلى من وهي لازمة الافراد والتذكير ومعنى الجريان كما قاله ابن عصفور الجريان على المضارع في الحركات والسكنات والتذكير والتانيث والتثنية والجمع ولم تشبه اسم الفاعل الجارى ٢٠ على الفعل لشبه الصفة له في لحاق العلامات الدالة على فرعية المسند اليه بل جرت مجرى فعل التعجب في المعنى ولذلك لزممت الافراد والتذكير اذا كانت مجردة من ال والاضافة لزومه لذلك وليس لزوم افعلى كذلك لتضمنه معنى الفعل والمصدر المستحقين لذلك بدلا لهما على الجنس كما ذكره . وفق الدين

- ابن يعيش في شرح المفصل وابن بابشاذ وقد اخذه ابن السراج كذا في الايضاح ، وقد علل ذلك بمثال في الايضاح بانهم لو جمعوا بينهما في علامة الفروع وبين ال فاذن البيت من ادخلوا الدرع (١) بمعنى مع ال الاضافة لان غير المجرد وبقية المشتقات كذلك ولا كما ذكره بعض المتأخرين من أنها مع ك بعض الكلمة مع باقيها وبعض الكلمة لا تلحقه العلامات لان إعرابها على حدتها يدفع ذلك واذا كان إلحاحا من الافعال قاصرا في عمله عن المتصرف لشبهه بالاسماء فما يشبهه من الاسماء ينبغي ان لا يعمل الا ان افعل لما فيه من الاشتقاق والجر يان على الموصوف عملت في الضمير المتصل والتمييز والحال والظرف وعديله لانه الظاهر ولا في المفعول به على المشهور وهذا معنى قول من قال لا يعمل واما قوله تعالى (الله اعلم حيث يجعل رسالاته) فحيث نصبت بمقدر نصب المفعول به اى يعلم حيث لا جربا لاضافة لان افعل بعض ما يضاف له ولا نصب با علم نصب الظرف لان عليه غير مقيد وفي الآخر بحث وكذلك قوله .

وأضرب منا بالسيف القوانسا

- نصبه يضرب مقدرا وقيل باسقاط الخافض اى اضرب للقوانس ورجع الاول بكثرة حذف الفعل دون الحرف ولا يقال إنها لا تعمل وهو ما تلحقه علامات تدل على شبهه ما يحكم بشبهه وهذه ليست كذلك فكيف تدل لانه كقوله .

كان حزائى بالعصا ان اجلدا

- وزيد امررت به وبعض العرب لاجل الاشتقاق اعلمها في الظاهر مطلقا حكاه سيبويه في موضع ومنعه في آخر وحكم عليه بالعلة والرداءة ورفع بها الظاهر كل العرب في مسألة الكحل استحسانا والقياس قد قد مناه ووجهه الا ان بعض المتأخرين اعترض عليه بان عدم لحاق العلامات لا فعل يقوى مشبهه بالفعل من حيث أن الفعل لا يتنى ولا يجمع فينبغى ان يعمل بطريق الاولى

(١) من ي- وفي الاصل الفرع .

وهو مسبوق بهذا الكلام في كلام الرشيد سعيد والرشيد سعيد مسبوق ايضا .

قال ابو علي فيما نقله التدبري عنه في مسألة زيد شر ما يكون خير منك
خير ما تكون وتوجيه قول المازني ان خير ما تكون نصب بخير منك وقد
تقدم انه اشبه الفعل من جهات من انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ويوصل
بالحرف تارة زيد اعلم منك .

وجواب ذلك ان لا نسلم ان ذلك لقوة شبهه بالفعل بل لضعفه حيث
لم يجر مجراه في لحاق العلامات فلحاق العلامات مما يقوى شبه الفعل وقد ذكره
جماعة من النحويين في عمله عمل اسم الفاعل عمل الفعل وان سلم ان ذلك يقوى
شبهه بالفعل فهو الفعل الجامد الذي هو ضعيف غير متصرف شبه بالاسماء بدليل
مسألة إن زيدا لنعم الرجل ومثله (وان ليس للانسان الا ما سعى) فانها المحففة
من الثقيلة بدليل وان سعيه الى غير هذا من المسائل وما حال ضعيف تعلق
بضعيف ، ووجه الشوخ ابو عمرو والقياس بان اسمى الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة باسم الفاعل انما عملت لشبهها بفعل وجد بمعناها وهو يفعل ويفعل وفعل
وأفعل لم يوجد فعل بمعناه اى يدل على الزيادة ، واعتراض عليه اولا بان الصفة الـ
على الثبوت ولا فعل الا وهو دال على الحدوث وفي افعال الضمائر ودالاتها
على الحدوث او الثبوت بحث .

واما امثله الغالبة فنائية عن فاعل او فعلها فعل او فعل او فعل فعلها
المجرد من اداة الكثرة فانه وإن لم يوضع لها لا ينافيها وثانيا ما لا فعل بمعناه
وهو فعل التعجب واو زاد قيد التصرف لخرج على أن لقاتل ان يقول ليس
افعل في التعجب موضوعا لذلك ومسألة الكحل لقبت بذلك لان سيويه مثلها
(بما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في غيره) ولكثرة الامثلة في مثال
الكحل ما لم يبسطه في غيره وبغير ذلك من الامثلة وبسط الكلام في مثايل
الكحل ما لم يبسطه في غيره ، وقد ضبطها الامام جمال الدين ابو عمرو و بما اذا

كان افعلى لشيء وهو فى المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا اى صفة لشيء وهو فى المعنى لمتعلق به مفضل وهو الكحل وقيل وهو لمسبب اى لمجول سببا وقيل الا فضل بالحقيقة للعين هى سبب للكحل فى التفضيل ولهذا الزمت باعتبار وقوعه فى الاول وهو ذلك الشيء الموصوف على نفس الكحل باعتبار وقوعه فى غير ذلك الموصوف والتفضيل انعكس لاجل النفى .

والامام جمال الدين ابن مالك قال فى تسهيله لا يرفع افعلى التفضيل فى الاعراب ظاهرا الا قبل مفضول هو هو مذكورا ومقدر مفسر بعد نفى او شبه بصاحب افعلى ولا اعرف فخرجنا للغة من يرفع بها الظاهر مطلقا كما سبق لكن كان ينبغى ان يزيد اوضميرا منفصلا ليخرج مثل مررت ١٠
برجل احسن منه انت الا قبل مفضول المفضول ابداهو المجرور بمن و افعلى قبله وانما ارد ان يقيد به بانه هو هو اى المجرور هو ذلك الظاهر الذى فرض رفع افعلى له وهو الكحل اذ الضمير يعود عليه ومثال كونه مذكورا المثال السابق وكونه مقدرا ومنه ما ذكره سيبويه من الحديث « ما من ايام احب الى الله فيها الصوم من عشر ذى الحجة » قيل وحذف اليه ايضا قال الخفاف ١٥
من قال احب حمله على لفظ الايام ومن رفع على موضعها والخبر محذوف اى فى الوجود والروى فى الصحيح « ما من ايام العمل الصالح بين احب الى الله العمل من هذه الايام العشر » ولا شاهد فيه اما تجويزه مع ادخال من على المحل كما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد او على ذى المحل كما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل من زيد واما بحذفه مع من كقوله ٢٠
ما ان رأيت كعبدا لله من احد
اولى به الحمد فى وجد واعدام
ومنه بيتا الكتاب المعزوان لسحيم .

مررت على وادى السباع ولا أرى
كوادى السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب أتوه تحية
واخوف إلا ما وقى الله ساريا

قال الاعلم في كتابه (تحصين عين الذهب) التقدير اقل به ركب اتوه منهم بوادي السباع فجرى في الحذف مجرى الله اكبر يعنى على اخذ القولين وقدرة في التكت اقل به ركب اتوه تثية منهم به على أن به يعود على وادي السباع لا على ما عادت عليه به في الاول وهو قريب من الاول .

وقدره بدر الدين ابن مالك لا أرى واديا اقل به ركب تثية كوادى السباع ولم يوف التقدير حقه لانه حذف المفضل عليه وهو منهم العائد على الركب وتبقى المحل الآخر وهو كوادى السباع فانه اراد هو المذكور في البيت فيه أل وأل من جملة الموصوف باسم التفضيل وتلخيص البيت ولا ادى كوادى السباع واديا اقل به الركب الا اتوه تثية وهى المكث منهم بوادي السباع .

وقال ابو جعفر ابن النحاس في شرح ابيات سيبويه تأييت بالمكان مثل تفعلت تمكنت وقال السخاوى في (شرح المفصل) ويحتمل أن يكون اقل هنا فعلا مضيا ويرفع ركب على انه فاعل وتثية مفعول به والكل في موضع الصفة لواديا واخوف على ولم أراخوف .

قال الخفاف وواديا مفعول أرى وكوادى صفة تقدمت فانتصب حالا ويجوز أن يكون كوادى مفعول أرى وواديا تمييز بمنزلة ما رأيت كاليوم رجلا واخوف معطوف أى واخوف به منهم وبعد ضمير اى يكون افعل بعده ضمير مذكور وهو في المثال في عينه ا ومقدر نحو ما حكاه ابو جعفر عن محمد بن يزيد من قولهم ما رأيت قوما اشبه بعض ببعض من قومك وقال رفعت البعض لان اشبه له وليس لقوم قال بعض شراح التسهيل تقديره ما رأيت قوما ا بين فيهم شبه بعض من شبه بعض قومك ببعض فجعل اشبه موضع ا بين واستغنى به عن ذكر المضاف ثم كل الاختصار بوضوح المعنى بالتقدير ما رأيت قوما ا بين فيهم شبه بعض ببعض في قومك ثم حذف الضمير الذى هو به العائد على شبه وادخل من على شبه فصار التقدير من شبه بعض قومك ببعض ثم

حذف شبه وبعض وادخلت من على قومك وحذف متعلق شبه وهو ببعض
لحذف ما يتعلق به وهو شبه فبقي من قومك وهو على حذف اسمين وبعد نفي
تقدم في المثال وشبهه يعني به النهي والاستفهام وقد اعترض عليه بعدم السماع
في ذلك وليس موضع قياس .

- وجوابه انه قد استقر أن النهي والاستفهام لئلا نكار مجريان •
مجري النفي في اخوات كان الاربعة والاستثناء وتسويغ مجي الحال من
التكررة في الفصيح الى غير ذلك وصاحب الفعل هو رجل في المثال .
- وصرح بدر الدين ولد الشيخ جمال الدين ابن مالك باشتراط كون
الفاعل اجنبيا فقال في (شرح الخلاصة) لم يرفع الظاهر عند اكثر العرب
اذا ولي نفيًا وكان مرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين .
- ١٠ • وقد رأيت الامام جمال الدين ابن الحاجب اشترط السببية والامام
جمال الدين ساكت عن ذلك فنقول ان قصد بدر الدين بالاجنبي الذي نفي السببي
اتصل بضمير الموصوف كما مثل به في اثناء كلامه من ما رأيت رجلا احسن منه
ابوه فلا شك أن اعمل فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة لكن هذا القيد كان
مستغنى عنه بقوله كان مفضلا على نفسه باعتبارين ، وان أراد به نفي السببي الذي
- ١٥ • للموصوف به تعلق ما ليس كذلك بل لا بد من أن يكون سببا بهذا المعنى وهذا
الذي يحمل كلام الشيخ ابي عمر وعليه وان يكون اجنبيا بالمعنى الاول ليخرج
ما رأيت رجلا احسن منه ابوه لكن قد قلنا ان هذا خارج من قيد آخر
وبقي النظر فيما اذا قيل ما رأيت رجلا احسن في عينه الظاهر ويكون الضمير
في منه يعود على كنهه لفظا على حد عندى درهم ونصف خلافا لابن الصائغ
- ٢٠ • شرح كذا (١) وقوله تعالى (وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره)
وقول الشاعر .

وكل أناس قاربوا قيد فخلهم ونحن حللنا قيد فهو سارب
كنهه منه في عين زيد هل هي داخله تحت الضابط ويرفع فيها الفعل

وعبارته والذي يظهر أنها تدخل الا على رأى بدر الدين (عليه - ١) .

فان قيل الشيخ جمال الدين ابو عمرو يشترط ان يكون لسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه وما أعيد عليه الضمير ليس عين ذلك الكحل بل المفضول كحل عين الفاضل والذا شرط الشيخ جمال الدين ابن مالك قبل مفضول هو هو .

قلت، المسوخ لعود الضمير عليه بصيره كأنه هو وهذا المعنى لا بد من اعتباره في نفس المثال المجمع عليه فان الكحل النفي فضله في عين رجل غير الكحل المفضول وهذا هو الذي سوغ تعدى افعل الراجع للكحل هنا الى ضميره المجزور بمن في قولك منه ولا يجوز مرز يد به .

قال الصغار في شرح الكتاب بعد تقرير هذه المسئلة وبقي فيها اشكال أثاره صاحبنا ابو الحسن ابن عصفور وفقه الله تعالى وهو أنهم قد منعوا مرز يد به وانفصل عن هذا بانه عائد على الكحل لفظا لا معنى لان الكحل الذي في عين زيد ليس مستقلا لمعنى آخر فهو من باب ، أرى إكل قوم قاربوا قيد فعلهم ، البيت قال وهذا حسن ، انتهى .

وقد يقال ان ال في الكحل المذكور فيه للحقيقة فالذي يعود عليه الضمير مفسر من حيث اللفظ والمعنى وهذا مثل قولك الماء شرب منه زيد وشرب منه عمرو فكلاهما يرجعان للماء وان كان مشروب هذا الخاص غير مشروب الآخر ، انتهى .

ويمكن الانفصال عن أشكال أن عصفور بان ذلك اغتفر في أفعال لما كان بمعنى فعلين ولهذا جاز تعلقه بظرفين مختلفين نحو زيد يوم الجمعة احسن منه يوم الخميس وبان أحسن في المعنى انما هي لرجل لا للكحل على ما سياتي من كلام سيبويه وشرحه .

واعلم ان قول ابن الحاجب متفيا لا يخالف قول ابن مالك بعد نفي او شبهه لان الواقع بعد شبه النفي منفي وبقي النظر في شيئين في وجه رفع أفعال

هنا الظاهر وفي وجه اشتراط هذه الشروط لذلك امارفعها الظاهر هنا
فذكر له الجمهور تعليلين .

احدهما ان أفعّل هنا يعا قبه الفعل فاذا اتمت الفعل مقامه افاد ما افاد
أفعّل من التفضيل وقد كان الموجب لقصوره عن الاوصاف العاملة كهؤلاء
لا يوجد له فعل بمعناه كما سبق تقريره .

- قال الشيخ جمال الدين بن مالك وتابعوه صبح ان يرفع الظاهر هنا
كما صبح اعمال اسم الفاعل بمعنى المضى في صلة أل بمعنى من اجل ان كان القياس
ان لا يعمل في الماضي وحين دخلته ال عمل فيه لانه واقع موقع الفعل وعليه
مناقشة وهو ان أل تقتضى الوصل واصله ان يكون بالجملة وتشابه المعرفة وهي
انما تدخل على المفرد فلذلك اختير وصلها بالوصف الذي له شبهان بالجملة والمفرد
فهو بعد ها له جاذب للفعلية اما في مسألتنا فبعد تسليم أن الفعل يقع هنا ويؤدي
معنى الوصف لا جاذب له الا أن يقال الاصل في مكان المشتقات اذا أدى
الفعل معناها وصبح حلولة محلها أن يكون للفعل .

- وقد اعترض على هذا التعليل بان الفعل اذا وقع هنا لم يتسا والتركيبان
من حيث ان نفي الاحسنية يصدق بالمساواة وحاول بعض شراح (الحاجبية)
الاتصال عن ذلك فقال فاذا نفي ذلك يكون المعنى نفي فضل حسن الكحل في
عين رجل على عين زيد وهذا انما يحصل ايضا بنفي ان يكون حسنه كحسنة وهذا
فما أراه مكابرة .

- وحاول بعض اجناسه (١) الاتصال بان ما رأيت رجلا احسن في
عينه الكحل منه في عين زيد محتمل لان يكون كل عين زيد احسن ولان
لا يكون بان يكونا متساويين وما رأيت رجلا يحسن محتمل لان يكون كل عين
زيد احسن وأزيد كما تقدم ولان لا يكون بان يكون اتقص فقد تساوى المدلولان
في الجملة وهو على ما فيه اقرب من الاول للقبول .

وقد يقال ان قولك ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل وان كان
منصبا على نفي الزيادة في عين الرجل وهي تصدق بالمساواة ونقصاتها من عين
زيد فالمراد في الاستعمال الاخير يوضح لك ذلك انك تقول ما رأيت افضل

من زيد بقصد اثبات الافضلية له ، قال من فعمل من محقق التفسير في قوله ومن
 اظلم ممن منع مساجد الله ، ومن اظلم ممن كذب المعنى لا اجد اظلم من اولئك
 وتكلموا على الجمع بينهما بكلام يذكر في موضعه وقولك ما رأيت رجلا يحسن
 في عينه الكحل حسنة في عين زيد وان كان منصبا على نفى المماثلة وهي تصدق
 بشيئين بالزيادة والنقص كما سبق وضوح الامرين حسب ما اخرجهم مسلم في
 صحيحه من حديث ابي هريرة عن النبي عليه الصلاة والسلام انه قال (من قال حين
 يصبح وحين يمسي سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم مائة مرة لم يأت
 احد يوم القيامة بافضل مما جاء به الا رجل قال مثل ما قال او زاد عليه).

ولو قيل ان او بمعنى الواو كان تكلفا وما سبق اولى فتأمله لكن المراد
 في الاستعمال اثبات الزيادة للثاني قضاء لحق التشبيه ويوضح ذلك البحث
 البياني في قوله تعالى (وليس الذكر كالانثى) ونظير ما ذكرناه هنا في التراكيب
 من قصرها في الاستعمال على احد ما يقتضيه وضع اللفظ قصر بعض المفردات
 على ذلك عرفنا نحو الدابة الاجناس وان عمرو البيت في الاعلام بالغلبة
 هذا شيء يوافق عليه من ما رس اللغة العربية ولم يحمد على القواعد الجدلية .

الثاني من تعليل الجمهور لرفع الفعل الظاهر انه لو لم يرفع الظاهر
 ورفع إما على أنه مبتدأ مخبر عنه بالكحل او خبره الكحل تقدم عليه لزم منه
 امر مستنوع وهو الفصل بين الفعل ومعموله باجنبي منه ومعنى الاجنبي أنه غير
 معمول له عمل الفعل فيه والا لفصل بالخبر او بالمبتدأ والخبر ومعموله فصل
 بمعموله عند من يرفع احدهما بالآخر والفصل بين العائد ومعموله بالاجنبي
 لا يجوز لانها كالكلمة الواحدة قيل ولان الفعل مع من كالتضائفين ولا يفصل
 بينهما باجنبي على قول الجمهور ولا يغيره الضرورة .

وقد اعترض على هذا التعليل بان الفصل انما يلزم على تقدير أن يتقدم
 احسن ويتأخر منه إما على تقدير أن يتقدم الكحل او يتأخر منه بان يقال
 ما رأيت رجلا الكحل احسن في عينه منه او ما رأيت رجلا احسن في عينه

منه الكحل فلا يلزم ذلك المحذور .

- و اجاب بدر الدين بن مالك ووافقته الحدیثی بان فی تقديم الكحل تقديم غير الأهم للضرورة اذا لامتناع من رفع الفعل (التنزيل-١) الظاهر ليس لعله موجبة انما هو لامر استحسانى ولذلك اطرده عند بعض العرب رفعه الظاهر فيجوز التخلف عن مقتضاه اذا زاحمه ما رعايته اولى وهو تقديم ما هو أهم .
- وايراده في الذكرا تم وذلك صفة ما يستلزم صدق الكلام تخصيصه (نفى صفة رجل في المسئلة باحسن ٢-) قال ألا ترى أنك لو قلت مارأيت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص رجل بما يمكن أنه لم يحصل لمن رأيت من الرجال لانه ما من راء الا وقد رأى رجلا ما فلها كان الصدق موقوفا (٣) على المخصص وهو الوصف كان تقديمه مطلوبا فوق كل مطلوب واغتفر ما يترتب على التقديم من الخروج عن الاصل ومطلوبية المخصص في الاثبات دون مطلوبيته في النفي لانه في الاثبات يزيد الفائدة وفي النفي يصون الكلام عن كونه كذا فلا يقتضي ذلك جواز مثله في الاثبات وهذا الكلام مع طوله واختصارى له قد يقال إن فيه احسن وحده ليس صفة انما هو جزء الصفة وكذا الكحل جزء الصفة، واجاب عن تأخير الكحل عن منه بانه تجنب عن قبس اجتماع ١٥
- تقديم الضمير على مفسره واعمال الخبر في ضميرين لسمى واحد وليس هو من افعال القلوب ويقال له أنك قد اوجبت على تقدير أن يرفع ان يكون الكحل مبتدأ وهو اذا نأخر لم يضر عود الضمير عليه ولم يقبح نحو في داره زيد وهل ذلك الامثل (فاوجس في نفسه خيفة موسى) في الاعراب المشهور لكن جعله مبتدأ مخبر عنه بالكحل هو قياس قول سيبويه في نحو من ابوك لانه ٢٠
- اذا وضع موضعه يبقى الكلام على وضعه وحيثما يمتنع لعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ويصير مثل صاحبها في الدار وينبغي ان يحمل قول الشيخ ابي عمرو في تقدير تقديم منه على الكحل أنه يلزم منه عود الضمير على

(١) من شرح بدر الدين (٢) ليس في الشرح (٣) كذا وفي الشرح المذكور

فلها كان موقوف الصدق .

غير مذکور علی انه بناء علی قاعدة سیبویه التي ذکرناها .

فان قيل هذا التعلیل لا یتأتی فی العبارة الثالثة وهی ما رأیت کعین

زید احسن فیها الکحل فان الرفع لا یحصل به ذلک المحذور .

قلت هذه فرع الاولى فکما لا یجوز الرفع فی الاصل کذا فی الفرع

ولان المحذور واقع فی التقدير .

وقال الرشید سعید قد جوزوا فی التقدير ما لا یجوز فی غیره .

قلت وان کان کذلک فجوابه فقها کانت طالق غدا ولا تخرجی الا

ان آذن لك لكن الاصل أن يكون المقدركا للمفوض واعمال الخبر فی ضميرین

لمسمى واحد كاف فی المنع علی ان ذلک مشکل اعنی تعلق منه باحسن فی اصل

المسئلة اذا رفعت الکحل باحسن لما يلزم من تعدی فعل إظا هر الى مضمرة ١٠

وقد تقدم الكلام فيه ولعل الصغار أخذ الاشكال عن ابن عصفور والافصال

عنه بان الضمير الذي دخل علیه من هو كل آخر غیر الذي رفع باحسن فكذا

هنا علی ان هذا ایضاً یتأتی فيما اذا قدم الکحل ولم يذكره وجنح الى امر

طویل خطابی ولا يتكلف له ان يقال عود الضمير علی متأخر انما هو فيما جاء عن

العرب وهذا لم یجئ ولا غیره من التکلفات . ١٥

واعلم ان هذين التعليلين مفهومان من كلام سیبویه رحمه الله واورد

بعضهم علی التعلیل الثاني ما قلناه وانفصل بان سیبویه انما ذکر ذلک لیفرق بین

مسئلة الکحل بترتيبها (١) ومسئلة سررت برجل خير منه ابوه ولم يقل ليس

بلجواز الرفع محمل آخر .

وقد صرح الصغار بجواز المسئلة بالرفع علی تقدير تقديم الکحل ٢٠

لما ذکرناه وعلی تقدير تأخيره عنه مثل ان يكون معطوفا علی من الناس مقدرا

بان يكون الکحل مبتدأ أما اذا كانت خبرا فيمتنع تأخير الکحل لما ذکرناه

ونظير هذه المسئلة علی هذا التعلیل من الحمل علی احسن القبيحين مسئلة ما قام

الازيد اصحابك واصحابها ما قام اصحابك الازيد انداد الامر حين التقديم

بين الرفع الراجع والنصب المرجوح لما ان البذل لا يتقدم ومسئلة مررت
 يزيد ورجل آخر قاثين آثروا محي . الحال من الفكرة على وصف المعرفة
 بالفكرة ومسئلة هذا مقبلارجل آثروا محي الحال من الفكرة على تقديم الصفة
 فتحملوا القبيح لرفع أقبح منه ولعل هذا مراد الشيخ ابي عمرو في قوله لو لم
 يرفع الظاهر لكان مرفوعا بالابتداء وهو متعذر لقصوره عن غيره اى لان
 الرفع بالابتداء قاصر عن الرفع على القا عليه لاستلزام ذلك الفصل وهذا وان كان
 فعله رفع أفعّل الظاهر فامرء اخف ، ولرفع أفعّل الظاهر في هذا المسئلة تعليل
 آخر مفهوم من كلام سيوييه ايضا اعتمد عليه شراحه وهي أن أفعّل اذا
 كان لتفضيل الشئ على نفسه في موضعين فهي جارية على الاول في المعنى مع
 رفعها الظاهر فترفعه اذ ذاك كما ترفع الضمير لانك انما تفضل بها المكان على
 غيره اذ لا تقدر ان تفضل بها نفس الشئ على نفسه ، قال سيوييه ولكنك زعمت
 ان للكحل هنا عملا وهيئة ، يعنى عملا من الحسن وهيئة فيه ، ليست له في
 غيره فالمعنى ما رأيت احدا (١) عاملا في عينه الكحل من الحسن كعمله في عين
 زيد وهذا في التقدير كقوله ما رأيت احدا يحسن عينه بالكحل كعين زيد فهو
 كما رأيت احدا يحسن بالكحل كحسن زيد فهو كما رأيت احدا حسنا بالكحل
 كزيد ولا يتأتى ذلك في مررت برجل خير منك ابوه لان فيه أفعّل صفة للآب
 لان تفضيل الآب على احد ممكن فخلصت الصفة لما بعد .

وذكر ابن فلاح في (الكافي) تعليلين آخرين .

اولهما انها عملت في الظاهر في تفضيل الشئ على نفسه لان ذاك
 بالنسبة الى المعاني غالبا يجري مجرى الضمائر فرفعت كما ترفع الضمير .
 ثانيهما انه لما اتحد الفاضل والفضول كأنه عمل في شئ واحد فهذه
 خمس تعاليل لم أرها مجتمعة .

النظر الثاني في وجه اشتراط تلك الشروط أما اشتراط الموصوف
 وهو في عبارة ابن الحاجب في قوله لشيء وفي عبارة (التسهيل) في قوله

فصاحب الفعل قليل ليتأتى التفضيل وهو دعوى وقيل لان الاسماء العاملة لا بد لها من الاعتماد، واعتراض بان ذلك يكفي فيه النفي فتقول ما احسن في عين رجل الكحل منه في عين زيد كما تقول ما قائم الزيد ان فرغ الوصف مكتفى به، واجيب بان الفعل لم يقو قوة اسم الفاعل الا ترى انه لا ينصب المفعول به مطلقا على الصحيح ولو وجدت شروط رفعه للظاهر بخلاف اسم الفاعل وما السبب عند من اشترطه لانها صفة جرت في اللفظ على غير من هي له ولا بد منه لانه الذي رفعته الفعل وما التفضيل فاعل وضعت له وكونه بين ضميرين وهو المشار اليه بالاعتبارين فلان تفضيل الشيء على نفسه انما طريقه ذلك والنفي لا مكان وقوع الفعل موقعه واغتناؤه عنه كما قررناه في التعليل بمعاينة الفعل وهو يتنظم بالشروط السابقة لك وقد تقدم ان بدرا الدين ابن مالك اشترط الاجنبية في مرفوعها وتقدم الكلام معه والتوفيق بينه وبين من اشترط السببية .

فان قلت فانت اذا قلت ما رأيت رجلا احسن منه ابوه او رأيت رجلا

احسن في عينه الكحل منه في عين زيد يصح وقوع الفعل موقعه .

فقد اجاب عنه بدرا الدين بان المعتبر في اطراد رفع الفعل التفضيل

الظاهر جواز أن يقع موقع الفعل الذي يبنى منه مفيدا فائدته ولو قلت في الاول

يحسن ابوه كحسه لفاتت الدلالة على التفضيل او يحسنه ابوه اى يفوته لكنت

قد جئت بغير الفعل الذي يبنى منه احسن وفاتت الدلالة على الغريزة الاستفادة من

أفعل (١) عينه الكحل كحسه او يحسن الكحل كحلا فانت الدلالة على التفضيل في الاول

وعلى الغريزة في الثانى انتهى وهذا تقدم ان مثله يقال في المثال المستجمع

(١) سقط التمثيل للمثال الثانى ونصه كما في شرح بدرا الدين وكذا القول في نحو

رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فانك لو جعلت فيه يحسن

مكان احسن فقلت رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسه في عين زيد او يحسن

في عينه الكحل كحلا في عين زيد فانت الدلالة الخ - ح .

الشروط وتقدم الجواب عنه فليطابق بينه وبين هذا .

- واعلم ان رفع الفعل الظاهر على ما هو المختار مشروط بالشروط السابقة لكن هل هذا الفعل من اول الفعل في جميع استعمالها لم اجد من شفى العليل في هذه المسئلة والذي ينبغي ان يقال ان هذا ينشئ على الاختلاف في تحليل وجه قياس عدم عملها هل هو كونها لم تشبه الفعل كاسم الفاعل ولا الوصف المشبه للفعل وهي الصفة المشبهة في لحاق العلامات وهو ظاهر عبارة سيويه رحمه الله او كونها لم يوجد فعل بمعناها كما قاله الشيخ ابو عمرو وغيره ان قلنا بالاول فينبني اذا استعملت بالالف واللام ان يجوز رفعها للظاهر فتقول هذا الرجل الافضل ابوه لانها تشئ وتجمع اذذاك وكذا اذا اصلت (١) لمعرفة نحوز يد افضل الناس ابوه لانه يجوز تشئتها وجمعها حينئذ وان قلنا بالثاني فلا ينبغي ان تعمل الا بالشروط والله تعالى اعلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

فائدة

- قوله تعالى (حور مقصورات في الخيام) قال الشيخ جلال الدين البلقيني في رسالة لوالده هذه الآية تنقض القاعدة وتكثر الفائدة لان حورا جمع حوراء وهو جمع عاقل وقد جاءت صفته على الجمع مراعاة للتكثير على ما قالوه لان مقصورات معناه مجعولات في القصور فلو جاء على الافراد لكان حور مقصورة في الخيام كما قال (وجوه يومئذ ناعمة لسيها راضية) وكما قال (وجوه يومئذ خاشعة عاملة ناصية) واما قوله تعالى (ان يبدله از واجا خيرا) .
- ٢٠ . ممكن مسلمات) فيتعين ان يكون من هذا القسم وان مسلمات صفة مجموعة ولا يجوز ان يكون بدلا لا البدل انما يجيئ عند التعذر وتد نص النحاة على ان قوله تعالى (هدى للتقين الذين يؤمنون) يجوز ان يكون الموصول تابعا وان يكون

(١) كذا رولعله اضيفت .

مقطوعا وعلى التبعية فهو نعت لا بدل الا اذا تعذر كقوله تعالى (ويل لكل همزة لمزة الذي جمع) لا متناع وصف النكرة بالمعرفة ولا يجوز ان يكون نعتا للصفة السابقة وهو انعل التفضيل في قوله (خير امنكن) لان نصوص النحاة على ان الصفة التي تنعت وينعت بها المشتقات في اسماء الفاعلين واسماء المفعولين معنى ذلك لان خير ليس من اسماء الفاعلين ولا المفعولين يقع نعتا ولا ينعت ولا يحسن أن يكون حالا من ازواج وان كان نكرة تخصص بالوصف لان الحمل على الوصف اولى من الحمل على الحال ولا يجوز ان يكون حالا من الضمير وامتناعه اوضح من ان يذكر لان صاحب الحال الضمير وهو المتبدل بهن والحال انما هو للتبدلات فيطل هذا وقوله تعالى (فيهن خيرات حسان) ان شئنا جعلناه من هذا . ١٠

والذي أقوله ان الوصف بكليهما وارد في القرآن والسنة فمن الجمع في السنة قوله عليه الصلوة والسلام « نساء كاسيات عاريات مائلات » لان النساء والنسوان والنسوة جمع المرأة من غير لفظها كالقوم في جمع المرء وان جعلته اسم جمع نخرج عن هذا الباب ولكن الاكثر الافراد والله تعالى يمنحنا واياكم مزيد الامداد . ١٥

فكتب له والده رحمهما الله تعالى

ما نصه ، قد ذكرنا في الدرس يوم الخميس (حور مقصورات في الخيام) وذكرنا ايضا (فيهن خيرات حسان) وقلنا مقصورات لا يتعين ان يكون صفة بل يجوز ان يكون خبرا او المعنى عليه فان القصد الاخبار عنهن بانهن ملازمات لبيوتهن لسن بطوافات ويكون قوله تعالى في الخيام نظير قولك زيد محبوس في المكان الفلاني فان خبر هو قولك محبوس . ٢٠

واما قوله تعالى (فيهن خيرات حسان) فلا نه لما قال فيهن قابله بالجمع فقال خيرات وقال حسان مراعاة للفواصل التي في السورة من اولها الى آخرها والذي قبله من غير فاصل قوله (فيهما قاكه) ونخل وورمان فباي آلاء ربكما تكذبان

تكذبان) وأعقب ذلك بقوله فيهن خيرات حسان .

واما ما في (هل اتاك حديث الغاشية) فهو كالذي في سورة

القيامة ، واما مسلمات ففي بدليته كلام آخر ذكرناه وهو البديل المشتق وهو ضعيف ولكن جوزنا ان يكون حالا من الضمير المستكن في خير امنكن .

- واما حديث نساء كاسيات عاريات ، فهذا جاء على احدى اللغتين والكلام على ما في القرآن الكريم والذكر الحكيم زادنا الله واياكم من اليقين والتوفيق والحكمة وانا ض عليا جميعا النعمة ودفع عنا النقمة آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله ومحبيه وسلم .

كتب الشيخ جلال الدين البلقيني الى والده شيخ الاسلام

سراج الدين رحمهما الله تعالى

- ١٠ الحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات اسعد الله مساءكم ، واذهب عنكم ما ساءكم ، يقول الفقير اصلح الله شأنه وازال عنه ما شأنه ان الرغشى في الكشف وقع عليه تعقب من فيض الاطاف في قوله تعالى (ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء) وذلك انه قال ما في محل الرفع اي يفتيكم الله والمتلوفى الكتاب في يتامى (١) النساء قوله تعالى (وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى) وهو مثل قولك اعجبني وقد ذكرته (٢) ويجوز ان يكون ما يتلى عليكم مبتدأ وفي الكتاب خبره على انها جملة معترضة ويجوز ان يكون مجرورا على القسم كأنه قيل قل الله يفتيكم فيهن واقسم بما يتلى عليكم في الكتاب ثم قال .

٢٠ فان قلت بم تعلق قوله في يتامى النساء .

قلت في الوجه الاول هو صلة يتلى اي يتلى عليكم في معناه ، ويجوز أن يكون في يتامى النساء بدلا من فيهن وأما في الوجهين الآخرين فبدل لا غير انتهى

(١) كذا وفي ي ، في معنى النساء قوله الخ وفي الكشف ، في معنى اليتامى

يعني قوله - ح (٢) كذا خطأ - وفي الكشف ، اعجبني زيد وكرمه - ح .

كلامه .

وأقول لا يصح على الوجه الاول وهو ان يكون ما فاعلة البدليه من قوله فيهن والذي ذكره العربون في ذلك ومنهم العسكري انما هو البدلية من قوله في الكتاب وانما لا يصح بوجهين .

١٠ احدهما ان قوله فيهن فيه ضمير عائد على النساء فهو مقصود في الجواب لان الجواب عن حكم النساء كالجواب الله يفتيكم فيهن اي في النساء واما قوله وما يتلى عليكم في الكتاب ففيه تصريح يتامى النساء فصار التقدير قل الله يفتيكم في النساء ويفتيكم المتلوفى الكتاب في يتامى النساء فلا تصح البدلية حيثئذ من فيهن لاستلزام ان يكون الجواب اخص من السؤال لان السؤال عنه حكم النساء ونحوه الجواب على تقدير البدل قل الله يفتيكم في يتامى النساء وهذا وان كان مقصودا بالحكم الا ان الاول ايضا مقصود وهي ان الله يفتي عباده في امر النساء عموما ويفتيكم المتلوفى الكتاب في يتامى النساء خصوصا والجواب لا يكون اخص من السؤال .

١٥ والوجه الثاني ان قوله فيهن متعلق بجملة قل الله يفتيكم وقوله في يتامى النساء متعلق بجملة يفتيكم المتلوباء على ان ما فاعله ولا يبدل المتعلق بجملة من المتعلق بجملة اخرى واما على الوجهين الاخيرين فلا تستقيم البدلية لامن الكتاب ولا من فيهن ابا من فيهن فلما قد مناه من استلزام ان يكون الجواب اخص من السؤال واما من في الكتاب فان على هذين الوجهين المراد والذي يتلى عليكم محفوظ في الكتاب لانه قال المراد بالكتاب على هذا الوجه ٢٠ اللوح المحفوظ مثل (ولانه في ام الكتاب لدينا لعل حكيم) .

فلا يصح ان يبدل في يتامى النساء من قوله في الكتاب لان ذلك ذكر للتعظيم والمبدل منه في نية الطرح فيؤدي الى فوات الامر الذي سيق له والذي يتلى عليكم في الكتاب على معنى انه تقرر في الكتاب اللوح المحفوظ وكذلك على القسم لانه انما يقسم بالامر العام وهو ما يتلى في الكتاب على

مسبيل

سبيل التعظيم واما الامر الخاص وهو الذى يتلى فى يتامى النساء فلم يقسم به
فلا تصح البدلية على هذين الوجهين بوجه واذا بطلت البدلية فلا يصح له
حيث أن تكون الجملة اعتراضية ولا قسمية الا اذا علق فى يتامى النساء بقوله
يتلى عليكم فى الكتاب مع انها لمعرابان مخترعان لم يسبقه اليهما احد .

فالمسؤل مامثل هذه الاعتراضات وهل هى صحيحة ام لا والله يديم
انتفاع الناس بوجود من يزيل عنهم البأس .

فكتب اليه والده

الحمد لله الذى بنعمته تم الصالحات اللهم صل وسلم على سيدنا محمد
سيد السادات من اهل الارض والسموات وعلى آل سيدنا محمد واصحابه
واتباعه واحبابه من سهل والطف ويسر اسعد الله عبادك وادام سعدكم
وتجاكم لقد ابدىتم افنانا وقلدتم امتنا .

واقول فى الجواب والله الموفق للصواب .

ان قول الزمخشري والمتلو فى الكتاب فى معنى اليتامى يعنى قوله
وان خفتم أن لا تقسطوا فى اليتامى الآية التى فيها ذكر اليتامى فى الخوف أن
لا يقسط لهم وهى المذكور فيها (فانكحوا اما طاب لكم من النساء) فجوز
أن يكون فى يتامى النساء بدلا من فيهن فيصير التقدير والمتلو فى الكتاب فى
الآية التى فيها ذكر اليتامى مما يتعلق بالنساء هو قوله تعالى (فانكحوا اما طاب
لكم من النساء) .

واذا اختصرت قلت التقدير قل الله يفيتكم فيهن والمتلو فى الكتاب
فيهن وذلك المتلوه فى الآية التى فيها ذكر اليتامى كما تقول اذا سألك سائل عن
المحجور عليهم العالم يفتيك فيهم والمقرر فى الجامع فى حجر الصبي وكان قد ذكر
فى حجر الصبي ما يتعلق بعموم المحجور عليهم وبذلك يظهر أن الجواب ليس
اخص من السؤال بل هو مساواه، واما التعلق فان قوله فيهن يتعلق بقوله يفيتكم
وقوله فى اليتامى يتعلق بقوله يفيتكم ايضا على اعراب البدل وانما يتعلق بقوله

يتلى على غير البدل وما ذكر تموه على الوجهين الاخيرين فالبدلية من في الكتاب لم يتعرض لها الزمخشري والبدلية من فيهن قد تقدم انها مساوية بما قررناه وهي متعينة على الاعتراض والقسم وصار التقدير قل الله يفتيكم فيهن ثم الكلام ثم اعترض بقوله والذي يتلى عليكم ثابت في اللوح المحفوظ ثم عاد الى تمام الاول وقال في يتامى النساء والتقدير قل الله يفتيكم فيهن في المذكور في قوله (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) وذكر في اليتامى للاعلام بموضعه وعلى القسم يصير التقدير قل الله يفتيكم فيهن وأقسم بما يتلى عليكم في الكتاب ثم عاد الى تمام الاول بالبدلية المذكورة، وجوز الزجاج أن يكون ما في محل خفض قال وهو بعيد جدا لان الظاهر لا يعطف على المضمر وهذا الذي قدمته هو الذي ظهر لي بعد التأمل وهكذا يكون التوسل والفقير يرغب الى الله في أن تكون خليفتي واكثر بذلك التوسل اللهم اجب سؤالي واصلح حال خليفتي وحالي آمين والحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله ومحبيه والتابعين وتابعيهم باحسان الى يوم الدين .

الاستغناء بالفتح المبين، في الاستثناء في «ولا اكبر الا في

كتاب مبين» للشيخ سراج الدين البلقيني رحمه الله تعالى

اما بعد حمد الله الذي جعل علما الشريعة هم اهل العلم المبين، واقامهم لحفظ الشرع المحمدي وفيهم الكتاب المستبين ومنحهم الثبات في الدين، فسلوا سيوفهم على الزنادقة المارقين، وجعل على منطقهم من الفصاحة ما يظهر لكنة منطق المتفلسفين، وحفظ عقولهم السليمة من ردى المعقول فاستقاموا على الطريق المستبين والصلاة والسلام على عبده محمد المخصوص بالشرع العام المفضل على الخلق اجمعين، وعلى آل محمد واصحابه وازواجه وذريته والتابعين فانه لما حضر كاتب هذه الاوراق، الفقير الى عفو الخلاق مجلس مولانا المعز الاشرف محب العلم والعلماء حبيب الاخيار العلماء السيفي ملكتمر المارداني بلغه الله في الدنيا والآخره حسن الاماني، تغير بعض من حضر بما تفضل

من الاحسان وعمر في حق محبه الفقير الى عفو الله عمر فلها وقع الكلام في المتعه قال بعض الحاضرين قولاً فمنعه ثم انتشر الكلام في الاستدلال وظهر من المتحملين في الكلام كثير من الاختلال ثم حصل بعد ذلك السكون وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون ثم قرأ قارى من القرآن العظيم آيات يعلم السبل الى فهمها العلماء الاثبات منها (وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين) ولم يكن في عنزم كاتبه الود الى الكلام مع احد من الحاضرين لما يقع في ذلك من اللغظ وذلك مظنة الغلط فقال بعضهم في الاستثناء اشكال ولم يكمل فيه المقال ولم يقتصر على السؤال وكان كاتبه ضيق عليه في ذلك المجال الى ان ادرحت بالانتقال الى الجواب نقلت والله الموفق للصواب .

١٠

الجواب عن ذلك من أوجه اربعة ومن تغيط فقد قرر امره على المنازعه .
بغير علم وازمعه ، وهن أنه يجوز ان يكون الـ لا بمعنى الواو والاستثناء من محذوف او من قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر او منقطع وفي اثناء ذلك كلام المتعصبين لا قامة الشر لا ينقطع فقصدت بهذا التصنيف تقرير الـ وجه في ذلك ، وايضاح القول فيه والمسا لك .

١٥

فاقول ، وجه الاشكال أن يقال لا يصح ان يكون الاستثناء من قوله وما يعزب اذ يصير المعنى وما يبعد وما يغيب الا في كتاب مبين وهذا فاسد ولا يصح ان يكون الاستثناء من قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر رفعت او فتحت لان الرفع للعطف على محل مثقال والفتح للعطف على لفظه وهو في موضع الجر لا متناع الصرف في اصغر ولا اكبر للصفة والوزن وحيث فيشكل مستثناء وهذا الاخير لم يقرره من كان يستشكل بل اقتصر على الاول ولم يكمل الكلام لذهوله عن الثاني وتام الكلام ان الاستثناء مما ذكر على ما تقرر مذكور فيما لا يصح ولا هو مذكور فيما ذكر يستثنى منه الاول والاصل عدم الحذف وبتقديره فما هو ، وبلغني من بعض العلماء الا علام ان بعض

٢٠

من حضر المجلس له مدة يسأله عن هاتين السؤايل بعينه وتردد له في ذلك مرات في اوقات قريبة من هذا المجلس ولم يكن عندي علم من ذلك الا بعد وقوعه وظهور ما كانوا يكتمون والله يكتب ما يبيتون ، ولما حصل الكلام في ذلك فتح الله على الفود باجوبة اربعة فاردت ان اربتها بان اخرج الا عن الاستثناء الى العطف او اجعلها على بابها والاستثناء من محذوف ملتزم ما العطف في ولا اصغر من ذلك ولا اكبر على اللفظ والمحل اولا التزم ذلك فيكون من ولا اصغر من ذلك ولا اكبر بتقدير الا ابتداء رفعا ونصباً ولا لنفي الجنس وآنر ما ذكرت ان يكون الاستثناء بمنقطعا فلما اخذت في الكلام على الاول وقعت المنازعة فيه لغرابته عندهم واعتقادهم انه لم يقل اولا ولم يقل مثله في القرآن العظيم وكل من الاعتقادين غير صحيح ، اما الاول ، فقد صرح جميع من النحاة بنقل ذلك عن جماعة من النحاة المتقدمين كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى واما الثاني ، فقد ذكره جمع من المفسرين والعربيين في قول الله تعالى في سورة هود (الا ما شاء ربك) وكان من جملة كلام بعض من حضر يفسد المعنى على هذا التقدير لانه يكون التقدير ولا في كتاب مبين فقلت له في الجواب الكلام في تقدير الا بالوا ولا بولا ثم قلت وكيف يفسد والمعنى صحيح على تقدير ولا لان التقدير حيثئذ وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين والمعنى كل كائن في الارض وفي السماء وفي اصغر من ذلك وفي اكبر منه وفي كتاب مبين لا يعزب منه شيء عن ربك وعلى تقدير الوا ويصير التقدير وذلك أي وهو في كتاب مبين وكان وقع من استشهادي في المجلس ما قال الشاعر .

وكل اخ مفارقة اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان

فعدوا عن البحث فيه وعن المعنى الى ان ذلك لا يقال في القرآن وقال بعضهم الا بمعنى الوا ولا تعطف الجمل ولا يقدر في القرآن وهذا من العجب فقد حمل الا خفش على ذلك قوله تعالى (لئلا يكون للناس عليكم حجة

الا الذين ظلموا منهم) واستشهد على ذلك بقول الشاعر .

وأرى لها دارا بأغدره السيدان لم يدرس لها رسم

الأرما داهما مداد فت عنه الرياح خوالدهم

أى وأرى لها دارا أورما داه ، وقال الفراء فى قوله تعالى وحكى عنه

ذلك مكى واستحسنه فقال قوله تعالى (وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة .
فى الأرض ولا فى السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا فى كتاب مبين) حمل
هذا اللفظ على ظاهره وجعل قوله الا فى كتاب متصلا بما قبله اوجب ان
اشياء تعزب عن الله وهى فى كتاب مبين تعالى الله عن ذلك ، ومثله فى الانعام
(ولا رطب ولا يابس) ولكن لا وما بعدها منقطة عما قبلها على اخمار بعد لا
تقديره وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة ولا اصغر من ذلك ولا اكبر تم .
الكلام فلا شئ يعزب عنه لا اله الا هو ثم ابتداء فقال وهو فى كتاب مبين والاف
موضع الواو وهى مضمرة ، قال ، ابو محمد المكي عقب حكايته ذلك هذا قول
حسن لولا ان جميع البصريين لا يعرفون الا بمعنى الواو وكذلك قال مكى
وكذلك قال قوم فى قوله تعالى (يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا اللهم)
ان معناه والهم .

١٥

قال مكى وكون الا بمعنى الواو بعيد شاذ ، ولو جعلت الا بمعنى
لكن لكان اقرب واجود وكأنه قال لكن هو فى كتاب مبين وهذا احسن
فى التأويل والاستعمال من قول صاحب الكشف ان الا بمعنى الواو وكون
الا بمعنى لكن مستعمل كثير وكونها بمعنى الواو لا يعرف لحمل الكلام على
المعروف المستعمل أولى والا خمار لا بد منه فى القولين جميعا وبه يتم الكلام .
انتهى ما ذكر مكى ، وقد علمت منه امورا .
احدها ، ان الجرجاني جوز ما جوزناه .

٢٠

الثانى ، ان مكيا استحسنه اذ قال لولا ان جميع البصريين لا يعرفون
الا بمعنى الواو ، وعلى مسكى فى ذلك اعتراض فقد سبق لك فى ذلك النقل عن

الاخفش سعيد بن مسعدة المجاشعي وهو من رؤس البصريين أن لا تأتي بمعنى الواو لذلك قال في التسهيل في باب العطف في حرفها يقال ولا إلا خلافا للاخفش والقراء .

الثالث ، ان قوما خرجوا على ذلك الا اللهم وظهر لك بذلك (لا يخاف لدى المرسلون الا من ظلم) عن بعض النحويين ان الا بمعنى الواو ، واجاز القراء أن تكون الا بمعنى الواو في قوله تعالى (خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك) .

فاذا كان الاخفش وهو من رؤس نحاة البصريين والقراء وهو من رؤس نحاة الكوفة يقدران ذلك في كتاب الله تعالى بل وفيه الحذف ايضا كذلك من حكى عنه القراء وقد جوز ذلك في هذه الآية بعينها ابو علي الحسن ابن يحيى الجرجاني ، هذا الا مريدل على قلة الممارسة بالعلوم والقول اذا حكى لا يلزم من حكايته اختياره مع انه لا محذور في اختياره في العقيدة والله الحمد انما المحذور في العقائد والافعال المنكرة التي ياباها الكرام البررة مشيرا الى هذا الحال بحمد الله معتقدي صحيح ولا أنا عن مقال الحق زائع وهذه الآيات التي سبقت فكيف ينكر هذا ذلك الكلام على الاستثناء فيها وانما الكلام على ما نحن بصدد .

ولنقدم الكلام على الاستثناء من المذكور ثم نذكر بعد ذلك الاستثناء من المقدور مقول كان سيق في الاجوبة التي ذكرناها ان يكون الاستثناء من قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر على الرفع على الابتداء او الفتح على ان لا تنفى الجنس وهذا هو الذي جزم به الزمخشري فقال وما يعزب قرئ بالضم والكسر وما يبعد وما يغيب ومنه الروض العازب (ولا اصغر من ذلك ولا اكبر) القراء بالرفع والنصب والوجه النصب على نفي الجنس والرفع على الابتداء ليكون كلاما برأسه وفي العطف على محل من مثقال ذرة او على لفظ مثقال ذرة فتجاني موضع الجر لا متنازع الصرف إشكال لان قولك

قوله لا يعزب عنه شيء الا في كتاب مشكل ، انتهى ما قرره الزمخشري وكأنه قصد بذلك ما نقل عن ابي علي الفارسي وان الرفع في ذلك للعطف على المحل والفتح فيه للعطف على اللفظ ، وقد قال السخاوي شارح (الشاطبية) رحمه الله تعالى متكلما على قول الامام الشاطبي رحمه الله تعالى .

ويعزب كسر الضم مع سبأ ونبا واصغر فارعه واكبر فافصلا .

عزب يعزب ويعزب اذا غاب ونأى وهما لغتان ومنه الارض العازبة والروض العازب البعيد ، والوجه في رفع اصغر الابتداء فهو كلام مستقل بنفسه والنصب على نفي الجنس .

وقال ابو علي في الرفع هو حمل على موضع الجار والمجرور في من مثقال وهو رفع كما في كفى بالله .

١٠

وقال في النصب انه معطوف على لفظ مثقال او ذرة الا انه لا ينصرف للصفة والوزن تابعه على ذلك الجميع فيصير التقدير على ذلك لا يعزب عنه شيء الا في كتاب وهذا فاسد انتهى .

وليس ما ذكره ابو علي بفاسد اذا جعلنا الاستثناء من محذوف

او منقطعا كما هو الجوابان الباقيان وكان الحامل لابي علي الفارسي على ذلك ١٥ بالنصب ايضا لنفي الجنس فلما كان العطف هو المقصود اتفقت السبعة هناك على الرفع عطفا على متقال واختلفوا في آية يونس نظرا الى اختلاف حالتي العطف وهذا الحال ضعيف .

وكان اراد بعض من حضر ان يقرره بعكسه وجوابه ان القراءة سنة

متبعة فلا يلزم من الاتفاق في موضع حمل المختلف عنه لوجود المانع هنا مع ٢٠ الاتصال ان في آية سبأ تحريجا قاله الزمخشري يأتي ان شاء الله تعالى .

ولنعد الى الكلام على الجوابين الاخيرين فنقول وعلى الاقطاع

جري جمع من المعربين وجزم به العكبري في اعرابه فقال ولا اصغر من ذلك ولا اكبر بفتح الراء في وضع جر لذرة اول مثقال على اللفظ ويقرء ان بالرفع

حملا على موضع من مثقال الا في كتاب اى الا هو في كتاب والاستثناء منقطع
وقدمه صاحب (تبصرة المتذكر) فقال الا في كتاب مبین منقطع .

وقال على الثانى جزم به الزمخشري وزعم بعضهم ولا اصغر الى مبین
جملة مستقلة بنفسها وجعل الاستثناء متصلا وفتح ولا اصغر ولا اكبر على تقي
الجنس ورفعها على الابتداء فعلى هذا ينبغي ان يقف على في السماء والقول بان
الاستثناء منقطع هل يرد وهل وقع في القرآن العظيم ام لا وهى مسألة
معروفة لا تطول بذكرها .

واما الجواب الآخر وهو ان يكون الاستثناء من محذوف تقديره
ولا شيء الا في كتاب مبین ونظيره (ما فرطنا في الكتاب من شيء - وكل
شيء احصيناه كتابا - .

وانما لم اجعله مستثنى مما قبله رفعا وفتح لان الكلام على ان الرفع
للعطف على المحل والفتح للعطف على اللفظ فعدلتا عن الاستثناء من المذكور الى
مقدم مبتدأ دل عليه ما سبق ولا بدع في حذف ما قد دلالة الكلام عليه
ويكون من مجموع ذلك اثبات العلم لله تعالى في كل معلوم وان كل شيء
مكتوب في الكتاب وقد يجمع بينهما في قوله تعالى (قال عليها عند ربى في
كتاب لا يضل ربى ولا ينسى) وفي قوله تعالى (وعنده مفاتيح الغيب) .

وهذه الواجهة الاربعة التى فتح الله بها لا توجد مجموعة في كتاب بل
الاول منها قد علمت اصله ومن قدره في هذه الآية والثاني قد علمت من قاله
والثالث قد علمت من جزم به واختاره والرابع يشهد له كثير من اساليب
العرب وذكروا صاحب (تبصرة المتذكر) انه يجوز ان يكون الاستثناء (متصلا -
بما قبل قوله وما يعزب ويكون في الآية تقديم وتأخير وترتيبها) وما تكون في شأن
وما تتلوا منه من قرآن ولا تعملون من عمل الا في كتاب الا كنا عليكم
شهود اذ تفيضون فيه) الى ولا اكبر ، تلخيصه وما من شيء الا هو في اللوح المحفوظ

ونحن نشاهده في كل آن ، ويجوز الاستثناء من وما يعزب ويكون يعزب بمعنى يبين ويذهب المعنى لم يبين شئ عن الله تعالى بعد خلقه له الا وهو مكتوب في اللوح المحفوظ تلخيصه كل مخلوق مكتوب انتهى وفيه نظر ، اما الوجه الاول ، فليس هذا نظير ، امر ربهم الا الفتى الا العلا ، بل عند قصد التأكيد في نحو ذلك يجب العطف بالواو لا تقول قام القوم الا زيدا الا جعفر ا اذا قصدت التأكيد الا بالعطف فتقول والا جعفر ا .

فان قيل . انما يكون ذلك في الا التي للتأكيد وههنا قد لا يكون مقصودا فيكون كقول القائل ما قام الا زيد الا عمرا .

قلت ، لا يصح لان المثال المستشهد به مفرغ ولا تفرغ فيما نحن فيه ولكن هو قريب من قولك ما قام القوم الا زيد الا عمرا غير ان المستثنيين ١ . د اخلان في القوم ولو سكت عن احدهما لانتفى بخلاف ما نحن فيه وايضا فلا نه يلزم مجازان ، احدهما ، بالتقديم والتأخير ، والثاني تكرير .

واما الوجه ، الثاني ، فتفسير يعزب يبين ويذهب لا يعرف انما المعروف في عزب ما تقدم نعم قال الصغاني في (العباب) قال ابو سعيد الضرير يقال ليس لفلان امرأة تعزبه اي تذهب عزبته بالإنكاح مثل قولك ١٠ تمرضه اي تقوم عليه في مرضه ثم قال الصغاني والتركيب يدل على تباعد وتنح فتفسيره بالظهور بعيد ولئن سلمناه فلاي شئ جمع بين الظهور والذهاب وكأ انه قصد بذلك أن الغيب مكتوم ما يظهر منه ويذهب الا في كتاب مبین ، وهذا المعنى قريب من علم كلام وقع للزنجشري في سورة سبأ الوجه القراءة المشهورة بالرفع على الابتداء اشار الى قراءة شاذة بالفتح على نفى الجنس كقولك ٢٠ لا حول ولا قوة الا بالله بالرفع والنصب وهو كلام منقطع عما قبله ، قال الزنجشري .

فان قلت ، هل يصح عطف المرفوع على مثقال ذرة كانه قيل لا يعزب عنه مثقال ذرة واصغر واكبر وزيادة لا لتأكيد النفي وعطف المفتوح

على ذرة بانه فتح في موضع البحر لا متاع الصرف كأنه قيل لا يعزب مثقال ذرة ولا مثقال اصغر من ذلك ولا اكبر .

قلت ، يا بني ذلك حرف الاستثناء الا اذا جعلت الضمير في عنه للغيب وجعلت الغيب اسما للخفيات قبل ان تكتب في اللوح المحفوظ لان اثباتها في اللوح نوع من البر وزعن الحجاب على معنى انه لا ينفصل عن الغيب شيء ولا يزل عنه الا مسطورا في اللوح انتهى ، ويمكن ان يجيء مثله هنا على تقدير حذف مضاف ، ولقائل ان يقول ما المانع من الاتصال وجعل الاستثناء من ولا اصغر ولا اكبر مع العطف على اللفظ والمحل ، فان قيل المانع ما سبق قلنا قد وقع التصريح بالعطف مع الاستثناء في قوله تعالى (وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين) فان القراءة عند السبعة بحرف حبة ورطب ويا بس . قال الزمخشري ولا حبة ولا رطب ولا يابس عطف على ورقة وداخل في حكمها كأنه قيل وما يسقط من شيء من هذه الاشياء الا يعلمه وقوله الا في كتاب مبين كالتكرير لقوله الا يعلمها لان معنى الا يعلمها ومعنى الا في كتاب مبين واحد والكتاب المبين علم الله او اللوح ، ويقال مثله هنا بان قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر عطف على مثقال او ذرة وداخل في حكمها كأنه قيل وما يعزب عن ربك من هذه الاشياء شيء وذلك مثبت للعلم فيكون معنى ذلك ومعنى الا في كتاب مبين التأكيد لما فهم من اثبات العلم مما سبق لان معنى ذلك ومعنى الا في كتاب مبين واحد والكتاب هو علم الله تعالى والمعنى وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء الا يعلمها ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في علمه وهذا وجه آخر في الآية الا ان فيه حذف المؤكد بخلاف الا يعلمها فانه مذكور نعم يتمشى ذلك على التقديم والتأخير وفيه ما تقدم وبه مع الوجهين اللذين قبله مع الاربعة التي ذكرتها في المجلس واوضحت القول فيها هنا تكمل في الآية سبعة اوجه على انه قد قرئ شاذ اول حبة ولا رطب ولا يابس برفعها

قال الزمخشري وفيه وجهان أن يكون عطفا على محل من وردة اوردفا على (١) لارجل منهم ولا امرأة الا في الدار، وما وقع في الكلام من غيرى أنه يجوز ان يكون الاستثناء في ذلك روعى فيه ما راعى العربي بقوله .

فتى كملت خيرا أنه جواد فما يسبق من المال باقيا

- فانه ذهب الى معنى ليس فان الجود ليس بعيب فاذا لم يكن فيه عيب الا الجود فما فيه عيب فانه قال كملت خيرا ته لكن يتقصه جوده ونظيره في هذه الآية إن كان يعزب عنه شيء فهو الذي في كتاب مبين لكن الذي في الكتاب لا يعزب فلا يعزب عنه شيء وهذا التقدير لا يصح من جهة ان فيه فرض محال وليس في اللفظ ما يدل عليه بخلاف ما تقدم من البيت وايضا فيؤدى الى تكثير المجاز وايضا فلان الجود بوصفه لفظا ليس يتقص واما الذي في الكتاب المبين ١٠ فليس في اللفظ ما يدل على هذا التقدير وان كان الامر كذلك لما تقرر ان الباري جل جلاله عالم بالكليات والجزئيات على ان التقدير في البيت انما هو على المنقطع وحيث قد تقطع قد تقدم في الالوجه السابقة بما يصح فلا حاجة الى تقديره بما لا يصح وعلى الجملة فاحسن الوجوه السبعة جعل الاستثناء متصلا بتقدير أن يكون من عطف الجمل الرفع على الاستيناف والفتح على أن لا التى ١٥ لنفى الجلس او يكون من عطف المفردات ويفسر يعزب بيطهر او يكون من باب (٢) او يجعل منقطعا كما تقدم ويليه كون الاللعطف كما تقدم اوللاستيناف من محذوف وقد وضع ان الذي تبادر الذهن اليه في المجلس فتح من الرب الكريم فله الشكر على العطاء العميم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين .

٢٠

قال ابو محمد عبيد الله بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن منصور .

بن زياد الكاتب في أماليه

حدثنا محمد بن القاسم الانباري حدثني ابي حدثنا محمد بن الجهم قال

(١) سقط هنا من النسختين ، ما نصه من الكشف - الابتداء وخبره الا في

كتاب مبين كقولاك - ح (٢) ياض في النسختين ح .

جمع القراء سنة ست ومائتين وحججنا معه فلقيني خلاد بن عيسى المقرئ فسألني عن قواه تعالى (فيهن قاصرات الطرف) فقال لم جمع بعد قوله (فيهما عينان تجريان) فاجيبته بما امل القراء علينا في كتابه أن فيهن للجنيتين والبحتين لما قال (ولمن خاف مقام ربه جنتان) قال ومن دونها جنتان فقال لي خلاد اخطأت قد جمع قبل ذكره البحتين فصرت الى القراء فاخبرته بمسئلة خلاد وبجوابي وبانكاره على فردد القراء في نفسه شيئاً ثم قال لي ان العرب توقع الجمع على التثنية قال الله تعالى (فان كان له اخوة يريد فان كان له اخوان وقال) فقد صنعت قلوبكم) يعني فقد صنعت قلوبكم كما ، انتهى .

في كتاب لب الالباب في المسئلة والجواب

لابي الحسن ابن جني من ابيات المعاني

قول الشاعر

انما زيدا الينا سائرا من مكان ضل فيه السائر

فهو يأتينا عشي في سحر ماله في يده او عامر

باي شيء نصب زيد او حقه الرقع وكيف يجتمع العشاء والسحر

وكيف يلتئم ماله في يده او عامر وهذا العجز مبين للصدر وهي مسئلة عظيمة وان احاط اللبيب بها علما .

والجواب عن ذلك اما البيت الاول فقوله ان شرط ونمي فعل

ماض من قولهم نمي ينمي اي ارتفع قدرا وزيدا مفعول به وسائر ان نصب على

الحال وقوله ضل من الضلال وهو ضد الهدى والسائر فاعل وهو الذي نصب

زيدا وتقديره ان نمي السائر زيدا المعنى انه ارتفع به وهداه الينا في حال كونه

سائرا من مكان حارفيه وضل .

واما البيت الثاني فهو مستحيل ان اخذ على لفظه اذ العشاء

والسحر وقتان متباينان ولا يجتمعان وانما المعنى فيه فهو مبتدأ يأتي فعل مضارع

ناعشا حال من الضمير في الاتيان من نعشته انعشه اي رفعتة ومنه قول الشاعر

وهو أبوحية النميري .

- إذا ما نعيشناه على الرحل يثنى مساليه عنه من وراء ومقدم
ومسالا عطفاه وقد نصبها على الظرف لأنها في معنى ناحيته الاتراء
يقول من وراء ومقدم وتفسير هذا البيت أنا إذا رفعا على الرحل لا يستمسك
فيثني في ناحيته من جانبه وهذا الشاهد أيضا من أبيات المعاني وهو ما يسأل
عنه وقوله في البيت المتقدم ما له منصوب بقوله ناعشا أي رافعا ما له في يده
وصرف بحرا لأنه نكرة يريد بحرا من الأبحار وقوله أو عامر عطف على
المضمر في يأتي وطول الكلام سد مسد التأكيد وتقريب معنى هذين البيتين
أن زيدا ضل في مومة فهدها إلينا السائر فيها فهو يأتي ناعشا أي رافعا مكثرا (١)
ماله هو أو عامر ، والحمد لله انتهى .

١٠

ورد في سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة من بلاد
المغرب من الفقيه أبي بكر بن محمد بن عقبة أسئلة
في النحو إلى الشيخ جلال الدين البلقيني فكتب عليها
أما الأسئلة فسبعة

- الاول زعم ابن مالك أن حذف عامل المؤكدا متنع فقوله تعالى
(فطقق مسحاً بالسوق والاعناق) هل هو مقبول أم لا .
- الثاني زعم الزمخشري أن قوله تعالى فلما رأوه عارضا منصوب على
التحيز وتعقب أبي حيان له من المصيب منها وذكر اقربا من ذلك في قوله
تعالى (فسواهن سبع سموات) .
- الثالث ابن المخصوص بالمدح فيما أنشده الزمخشري في سورة الصافات
لعمري لئن أنزقتمو أو صحوتموا لبئس الندامى كنتمو آل ابجرا
ومنه قول عائشة « كان لنا جيران من الانصار لنعم الجيران كانوا » .
- الرابع علام انتصب بصيرا في قوله بفعلنا سميعا بصيرا .
- الخامس من أي الضائر قول أبي الطيب .

الاشياء - ج - ٤
٢٠٢
الفن السابع
هو الجلد حتى تفضل العين اختها
وحتى يكون اليوم لليوم سيدا
وقول المعري .

هو الهجر حتى ما يلم خيال
السادس ما معنى من في حديث « الا اخبركم بخيركم من شركم »
وفي حديث « ما بال الكلب الاسود من الاحمر » وفي قول المعري .
وان يك وادينا من الشعر واحدا فغير خفى أنه من ثمامه
السابع ما اعرب اب قوله فخرج بلال بوضوء فمن ناضح وناثل
وقول المعري .

وهم الناس فالحياء بهم سو
في فمن غابن ومن مغبون
واما الاجوبة

١٠

قال اللهم ألهم الصواب .
اما السؤال الاول فالظاهر انه سقط شيء وهو رد زعم ابن مالك
لان هذه الآية ترد على ابن مالك .

والجواب ان الرد بذلك مقبول فان الاصل فطلق يمسح مسح
محذوف يمسح وهو عامل المؤكد وهذا الزعم ذكره الشيخ جمال الدين بن
مالك في (الكافية الشافية والافية) ورده عليه ابنه الشيخ بدر الدين في
(شرح الافية) بما يوقف عليه ان كلامه (١) وقد قال الشيخ ابو حيان هنا في
تفسيره طفق من افعال المقاربة للشروع في الفعل وحذف خبرها لدلالة المصدر
عليه اي فطلق يمسح مسح انتهى .

٢٠
وقد اعرب الزمخشري قوله تعالى (والمحصنات من النساء الا ما
ماكت ايمانكم) كتاب الله عليكم مصدرا مؤكدا فقال كتاب الله مصدر مؤكدا
اي كتب الله ذلك عليكم كتابا وقال الشيخ ابو حيان كتاب الله عليكم انتصب
بافعال وهو مصدر مؤكدا لمضمون الجملة السابقة من قوله حرمت عليكم
وكانه قيل كتب الله عليكم تحريم ذلك كتابا وما ذهب اليه الكسائي من انه

(١) كذا - ولما في كلامه - يجوز

يجوز تقديم المفعول في باب الإغراء بالظرف والمجرور مستدلاً بهذه الآية إذ تقدير ذلك عنده عليكم كتاب الله أي الزموا كتاب الله فلا يتم دليله لاحتمال أن يكون مصدراً مؤكداً كما ذكرناه .

وأما السؤال الثاني فقال الشيخ أبو حيان في سورة الاحقاف وانتصب عارضاً على الحال من المفعول وقال ابن عطية ويحتمل أن يعود على الشيء المرثى الطالع عليهم الذي فسرهُ قوله عارضاً .

وقال الزمخشري فلما رأوه في الضمير وجهان أحدهما أن يرجع إلى ما تعدنا وإن يكون مبهماً وقد وضع امره بقوله عارضاً أما تمييزاً وأما حالاً وهذا الوجه أعرب وافصح انتهى .

قال الشيخ أبو حيان وهذا الذي ذكر أنه أعرب وافصح ليس جارياً على ما ذكره النحاة لأن المبهم الذي يفسره ويوضحه التمييز لا يكون إلا في باب رب نحو ربه رجلاً لقيته وفي باب نعم وبئس على مذهب البصريين نحو نعم رجلاً زيد وبئس غلاماً عمرو وأما أن الحال يوضح المبهم ويفسره فلا نعلم أحداً ذهب إليه وقد حصر النحاة المضمير الذي يفسره ما بعده فلم يذكر وافيه مفعول رأى إذا كان ضميراً أولاً أن الحال يفسر المضمير ويوضحه انتهى . ١٥

وكلام ابن عطية من وادى كلام الزمخشري فإنه قال والضمير في رأوه يحتمل أن يعود على العذاب ويحتمل أن يعود على الشيء المرثى في الطالع عليهم وهو الذي فسرهُ قوله عارضاً انتهى فقد جعل الضمير يفسره ما بعده كما قال الزمخشري لكن الزمخشري أفصح بالابهام والتمييز والحال فلد لك خصمه الشيخ رحمه الله بالاعتراض والذي قاله الشيخ هو الجارى على القواعد المقررة في النحو . ٢٠

وأما آية البقرة فقال الشيخ أبو حيان فيها قال الزمخشري والضمير في فسواهن ضمير بهم وسبع سموات يفسره كقولهم ربه رجلاً انتهى كلامه ومفهومه أن هذا الضمير يعود على ما بعده وهو مفسر به فهو عائد على غير

متقدم الذكر وهذا الذي يفسره ما بعده منه ما يفسر بجملة وهو ضمير الشأن
 او القصة وشرطها عند البصريين ان يصرح بجزئيتها ومنه ما يفسر بمفرد اي غير
 جملة وهو الضمير المرفوع بنعم وبئس وما جرى مجراهما والضمير المجزوء ورب
 والضمير المرفوع باول المتنازعين على مذهب البصريين والضمير المجزوء خبره
 مفسر له والضمير الذي ابدل منه مفسره وفي اثبات هذا القسم الاخير خلاف
 وذلك نحو ضربتهم قومك وهذا الذي ذكره الزمخشري ليس واحدا من هذه
 الضمائر التي سردناها الا ان نحيل (١) فيه ان يكون سبع سموات بدلا منه ومفسر له
 وهو الذي يقتضيه تشبيه الزمخشري له بربه رجلا وانه ضمير مبهم ليس عائد
 على شيء قبله لكن هذا يضعف بكون هذا التقدير يجعله غير مرتبط بما قبله ارتباطا
 كلياً اذ يكون الكلام قد تضمن انه تعالى استوى الى السماء وانه سوى
 سبع سموات عقب استوائه الى السماء فيكون قد اخبر باخبارين احدهما
 استوائه الى السماء والآخر تسويته سبع سموات وظاهر الكلام ان الذي
 استوى اليه هو عينه المسوى سبع سموات وقد اعراب بعضهم سبع سموات بدلا
 من الضمير على ان الضمير عائد على ما قبله وهو اعراب صحيح نحو اخوك
 مررت به زيد انتهى فقد منع الشيخ من البديل على عود الضمير الى ما بعده
 لاجل عدم الارتباط واجازه على عود الضمير على ما قبله لوجود الارتباط ثم
 قال بعد سياق اعراب بتلخيص في نصب سبع سموات اوجه البديل باعتبارين
 يعني باعتبار ما قبله وما بعده والمفعول به ومفعول ثان وحال قال والمختار
 البديل باعتبار عود الضمير على ما قبله والحال و يرجع البديل لعدم الاشتقاق
 انتهى والتعقب المذكور في سورة البقرة نظير التعقب المذكور في سورة
 الاحقاف وكلام الشيخ رحمه الله في ذلك هو الجارى على القواعد كما تقدم
 وقد تعقب القطب في حاشيته على الزمخشري ذلك فقال قوله والضمير في فسواهن
 ضمير مبهم فيه نظر لان الباب ليس بقياس وانما حمل الضمير في ربه رجلا
 على انه مبهم لان رب لا تدخل الاعلى الفكرات وهذا لا يوجد في فسواهن

واما السؤال الثالث فقد اشار الى ذلك ابن مالك في (التسهيل)

في الكلام على المخصوص بقوله او يذكّر قبلها معمولاً للابتداء او لبعض نواسخها
او بعد فاعلها مبتدأ او خبر مبتدأ لا يظهر او أول معمولي فعل فاعل، مثال
المخصوص الذي ذكر قبلها معمولاً للابتداء زيد نعم الرجل وعمر وبش
الغلام وزيد نعم رجلاً وعمر وبش غلاماً، ومثال المخصوص معمول بعد
نواسخ الابتداء في باب كان قول الشاعر .

اذا أرسلوني عند بعدى حاجة أمارس فيها كنت نعم الممارس

وفي باب إن قول الشاعر .

إن ابن عبد الله نعم اخو الندي وابن العشير .

وفي باب ظن ظننت زيداً نعم الرجل ، ومثال ذكر المخصوص بعد
فاعلها مبتدأ نعم الرجل زيد وبش الغلام عمرو ، وقوله او خبر مبتدأ لا يظهر
قال فيه الشيخ ابو حيان هذا الامر اب نسب الى سيويه وعن نسبه الى سيويه
هذا المصنف في الشرح قال فيه واجاز سيويه كون المخصوص خبر مبتدأ
واجب الاضمار واطال الشيخ الكلام على ذلك بما يوقف عليه في (شرح
التسهيل) ، ومثال كون المخصوص مذكوراً بعد فاعلها او أول معمولي فعل
تاسع هذا البيت المذكور في السؤال لان كان من نواسخ الابتداء وقول زهير
يمينا لنعم السيد ان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم

وقد انشده الزمخشري في سورة الصافات في تفسير قوله تعالى
لا فيها غول ولا هم عنها يزفون (حيث قال ويزفون على البناء للفعول من
ف الشارب اذا ذهب عقله ويقال للسكر ان تزيف ومزوف وقوى
زفون يعنى بكسر الزاى من أنزف الشارب اذا ذهب عقله او شرابه
ل الشاعر .

لعمري لئن أنزفتما او صحتما لبس الندامى كتمو آل إجرا
ومعاه صارذا نرف ونظيره اتشع السحاب وتشته الرياح وأكب

الرجل وكيته وحقيقتها داخل في القشع والكب ، انتهى .

وأما حديث عائشة فإن كان الذي فيه ذكر الهدية فهو في الصحيحين بدون هذه اللفظة رواه البخاري في الهبة والرقاق عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة بلفظ « إلا أنه قد كان لنا جيران من الانصار كانت لهم منائح وكانوا يمنعون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من البانهم » وفي الرقاق زيادة فيسقيناه ويقع في بعض النسخ اسقاطه من الرقاق ولذلك لم يذكره المزي في (الاطراف) ورواية مسلم في آخر الكتاب كما في الرقاق بدون هذه اللفظة المذكورة في السؤال فقد يكون في غير الصحيحين وفي (مسند) احمد (إلا ان حولنا اهل ردم من الانصار جزاهم الله خيرا) وفي (ابن ماجه) عن ابي سلمة عن عائشة (غير أنه كان لنا جيران من الانصار جيران صدق) .

وأما السؤال الرابع بخوابه ان جعل ان كانت بمعنى خلق فيها حالان ويجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد نحو جاء زيد راكباً حكا وان كانت بمعنى صير فقوله (سمعاً) مفعول ثان وكذلك (بصير) لأنها خبر ان في الاصل فجاز جعل كل منها مفعولاً ثانياً ويجوز تعدد خبر المبتدأ فكذلك يجوز تعدد خبر ما دخل عليه فاسخ الابتداء ثم يعرب كل واحد منها مفعولاً ثانياً .

وقد قال ابن مالك في (التسهيل) باب الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر الداخل عليهما كان والمتنع دخولها عليهما لاشتغال المبتدأ على استفهام فتنصبها مفعولين ولا يحد فان معا واحدهما الابدليل ولها من التقديم والتأخير ما لها مجردين ولتأنيها من الاقسام والاحوال ما لخبر كان ، انتهى وقد جاء في خبر كان (وكان الله سمعاً بصيراً - وكان الله عليماً حكماً) فكذلك ما نحن فيه ويمكن ان يجعل الاول المفعول الثاني والثاني صفة كما في قوله تعالى (فجعلناه هباء منثوراً) ويجوز ان يجعل في معنى واحد على معنى يميز بين الاشياء اذ لا يحصل التمييز بين الاشياء غالباً الا بالسمع والبصر فيصير مثل قولنا « الرمان

« الرمان حلوحامض » بمعنى مز، فاذا جاء مثل جعل الله الرمان حلوا حامضا كان حكمه كذلك .

واما السؤال الخامس فجوابه انه حيث لم يتقدم ما يعود عليه الضمير يجوز أن يقال هو من القسم الخامس الذي ذكرناه من كلام الشيخ أبي حيان في جواب السؤال الثاني وهو الضمير المجعول خبره . مفسر له وقد ذكر ابن مالك ذلك في (التسهيل) فقال ويتقدم ايضا غير منوي التأخير ان جر رب اودفع بنعم او شبهها او باول المتنازعين او ابدل منه المفسر او جعل خبره او كان المسمى ضمير الشأن عند البصريين وضمير المجعول عند الكوفيين .

١. قال الشيخ ابو حيان ومثال جعله خبرا قوله تعالى (ان هي الاحياتنا الدنيا) قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه من بيانه واصله ان الحياة الاحياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها اويبينها قال ومنه ، هي النفس تحمل ما حملت (١) ، وهي العرب تقول ماشاءت قال المصنف في الشرح وقد حكى كلام الزمخشري وهذا من جيد كلامه وفي تنظيره ، هي النفس او هي العرب ضعف ، لا مكان جعل العرب والنفس بدلين وتحمل وتقول خبرين انتهى كلامه .

قال الشيخ ابو حيان ولم يذكر اصحابنا في الضمير الذي يفسره ما بعده ولا ينوي بالضمير التأخير أن يكون يفسره الخبر وانما هذا يفسره سياق الكلام .

٢. واما ما ذهب اليه المصنف من ان هي يفسرها هو حياتنا الدنيا الذي هو الخبر فهو فاسد لانه اذا فسر الخبر والخبر مضاف لشيء وموصوف لشيء كان ذلك الضمير عائدا على الخبر بقيد اضافته وقيد صفته واذا كان كذلك صار تقدير الكلام ما حياتنا الدنيا الا حياتنا الدنيا ولا يجوز ذلك كما لا يجوز ما غلامنا العالم الا غلامنا العالم لانه يؤدي الى انه لا يستفاد من الخبر الا ما يستفاد من

(١) مثل له بعضهم بقوله ، هي النفس ما حملتها تتحمل .

المبتدأ وذلك لا يجوز ولذلك منعوا رب الدار مالكمها وسيد الجارية مالكمها وليس في كلام الزمخشري ما يدل على ما ذهب اليه المصنف لانه قال وضع هي موضع الحياة ولم يقل موضع حياتنا الدنيا الذي هو الخبر وقوله لان الخبر يدل عليها ويبينها يعني ان سياق هذا الكلام على ان الضمير هو الحياة انتهى .

وتلخص منه انه ارتضى كلام الزمخشري ولم يرتض تقدير ابن مالك ويقال عليه قد ذكرته في تفسير سورة البقرة على سبيل الجزم به بعبارة ابن مالك حيث قلت والضمير المجعول خبره مفسر له انتهى وحينئذ فيصير تقدير قول المتن هو الجدل الى آخره معناه الجدلي الكامل الجدلي هذه الصفة وقول المعري ، هو المهجر ، معناه المهجر اي الكامل المهجر بهذه الصفة وهو ان لا يلم خيال فتى ألم خيال لم يكمل المهجر فهذا ما ظهر لي ، وفوق كل ذي علم عليم .

واما السؤال السادس فالحديث باللفظ الاول (١) واما الثاني فهو

من كلام عبد الله بن الصامت الراوى عن ابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اذا قام احدكم يصلي فانه يستره اذا كان بين يديه مثل آخرة الرجل فاذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرجل فانه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الاسود قلت يا ابا ذر ما بال الكلب الاسود من الكلب

الاحمر من الكلب الا صفر قال يا ابن انى سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما سألتني فقال الكلب الاسود شيطان) رواه مسلم وهي في المثال الاول للفصل قال ابن هشام في (المغنى) في اقسام من الثاني عشر الفصل وهي الداخلة على ثانی المتضادين نحو (والله يعلم المفسد من المصلح ، حتى يميز الخبيث من الطيب) قاله ابن مالك وفيه نظر لان الفصل يستفاد من العامل فان ما زومير .

بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر ان من في الآيتين للابتداء او بمعنى عن وقد اقر الشيخ ابو حيان في (شرح التسهيل) ابن مالك على ذلك فقال قال المصنف في الشرح و اردت بذلك الفصل الى دخولها على ثانی المتضادين نحو (والله يعلم المفسد من المصلح ، وحتى يميز الخبيث من الطيب)

فإن الهوى دواء الذى إلهل من جهله

انتهى قال الشيخ ومنه (لا يعرف قبيلة من قدير - ١) وليس من شرطها الدخول على المتضادين بل تدخل على المتباينين يقول لا يعرف زيدا من عمرو انتهى كلام الشيخ في (شرح التسهيل) وعلى هذا فتكون في قول عبد الله بن الصامت للفصل أيضا ، أى ما بال الكلب الأسود منفردا من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر ، ويحتمل أن تكون بمعنى عن وكذلك هي في بيت المعري في قوله

فغير خفى أثله من ثمامه

وأما السؤال السابع في إعراب قول أبي جحيفة « فمن ناضح وناثل » فقد سألني عنه من مدة بعض المغاربة يقال له العفصى المقيم عندنا بالقاهرة وقد توجه الآن للمغرب وظهر لي في إعرابه أنه بدل تفيصل على تقدير فاقسموا قسمين من ناضح وناثل لأن في رواية فرأيت الناس يتدرون الوضوء فمن أصاب منه شيئا تمسح به ومن لم يصب منه أخذ من بلل يد صاحبه واللفظان في (مسلم) في كتاب الصلاة في ذكر السترة ويكون ذلك كقول الشاعر .

قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم من بين ملجم مهره اوساف

قال النحاة يريد وساف لأن البدل التفصيل لا يعطف إلا بالواو وانتهى

والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

والله المرجع والمآب وصلى الله تعالى

٢٠

على سيدنا محمد وآله صحبه وسلم

(١) كذا في النسختين وفي التاج في دبر ، وقبل - ما يعرف قبيلة من دبر ح .

(كتب الشيخ جلال الدين البلقيني الى البدر الكلستا في ما نصه)

الى كعبة الآداب تأتى الرسائل ومن علمه الوافى تحمل المسائل

إمام حوى علمها ونحرا وسوددا فاصبح مقصودا وكل وسائل

فكاتب سر الملك عالم عصره بمذ هب نعان وما ثم مسائل

فان أشكلت يوما امور فلذ به فمن علمه التهذيب والفضل شامل

نهاية كل الناس عند اجتماعهم بحضرته الا صغارا هونا قل

فيبدى سؤالا ثم يذكر حله ألا فاعجبوا هذا عجيب وسائل

هو البدر ان لا يته بما حسن هو الليث في كرو فرعا مل

ما قول إمام أهل الآداب وما لك زمام معالى الرتب . وخليفة

النعمان في هذا العصر ، ومن با قلامه وإقدامه يحصل الفتح والنصر ، في بيتين

وقعا لا يتمام ، مدح بهما المعتصم الامام ، لما صلب بعض الخوارج ، العائجين

عن الشرائع والمناهج .

وهـ

ولقد شفيت النفس من برحائها أن صار بابك جار ما زيار

ثانيه في كبد السماء ولم يكن كائنين (١) ثان اذها في الغار

قال الصفدى قد غلط ابو تمام في هذا التركيب لانه انما يقال ثاني

اثنين وثالث ثلاثة ورابع اربعة ولا يقال اثنين ثان ولا ثلاثة ثالث ولا اربعة

رابع ، ولما وقف المملوك على هذا التغليب استبعد وقوع مثله من ابي تمام ،

وخاض فكره في الجواب وعام ، وخطر للملوك أن المراد غير ما فهم الصفدى

وقصد عرض ذلك على من من علومه تقتبس وبكلامه تقتدى ، وهو أن في الكلام

تقدما وتأخيرا وتقليبا للتركيب وتغيرا ، وهو أن التقدير ولم يكن كائنين

اذها في الغار ثان ، وبذلك يدفع عن كلامه الغلط ويصان ، والمراد أنه لم تكن

كهداه القضية قضية اخرى ، وكلام ابي تمام بهذا المعنى اخرى ، وحصل بهذا

القلب مراعاة للقافية ، ولا تسكن النفوس لهذا الجواب الا بطبكم الذى منه

الشفاء والعافية ، ولم يعرج ابوتام على مراعاة الآية ، حتى نسب كلامه الى الغلط الواضح لاولى البداية ، وايضا حه انه لم يوجد كمال اثنين اذ هانى الغار حال ثاني ، والمسؤل ايضاح ما في هذا التعليل والتصويب من المعاني ادام الله لكم المعالي ، واجزل عليكم الفضل المتوالي .

(فكتب اليه البدر الكستاني مجيبا بما نصه)

أتنى ابيات تموج بلاعة	وفيهما على بحر العلوم ذلائل
ونظمها صدر الزمان وعينه	حلال المعاني والمعالى جلائل
هو الخبر نجل الخبر حاو وجيزه	بسيط المعاني للفضائل شامل
اذا هز اقلام القصاحة تنجلي	مسا ئل فيها من فنون مساييل
وما لك فقه الشافعى باسره	اصولا فروعاً واحداً لا يشاكل
ونادى له فى كل ناد خصاله	ألا فى سبيل المجد ما انا فاعل
له القول الواضح فى كل شكل	وفضاح نفس يوم تأتى تجادل

أتانى ما اتخف به ملك البلاغة ومالك المعاني ، فاطر بنى بنسبيج وحده واغنانى ، عن الثالث والثانى ، أوفى الله كاسه ، وطيب أنفاسه ، اما الصفدى المغلط فغالط فى واضح ، واعتراضه فاضح ، وقد صفدنا نص (١) ذهنه عند الكلام فى حل تركيب استاذ الادباء ابنى تمام ، حيث لم يفرق بين كائنين ثان وبين كئنان اثنين والفرق ظاهر عند سماع عار عن الآفة ، اذا لاول تركيب جملة والثانى تركيب اضافة ، وظهور النون جعلها كالضرب والنون ، فزال هذا الوهم للفظى العارى من المعنى ، بمجرد المبنى والمبنى ، والذي يقضى منه العجب ان المخطيء فى الظاهر كيف يعد من محققى الادب .

واما احل ، بيناه وبيان . معناه فالظاهر من المقصود ، ما يقول العبد وهو مجود ، ان ثانيه خبر ثان لصاد ولكن جعل من قبيل « اعط القوس باربها » فى

(١) بها مشى - لعله تاهض لانه يطلق على الخادم وعلى فرج الطائر المنتهى للطيران والال اولى بالاعتبار .

ترك النصب اذ هو خبر لمبتدأ محذوف ولم يكن بمعنى لم يصير لقربه سياق أن صار وثان اسمه وتنوينه عوض عن الضمير المضاف اليه وكاثنين خبره وفيه مضاف محذوف والمآل ولم يصير ثانيه كثاني اثنين اذ هما في الغار لانهما تجاورا في العلولا في الغور والغرض ان نصب مصلوبه بالا ارتفاع لكن في الصلب . وهو من التهمك الملبس .

ومن الفوائد عن الشيخ بدر الدين بن عيلق نقلت

من خط الشيخ كمال الدين الشمني والد شيخنا

سئل الشيخ بدر الدين ابن العلامة جمال الدين بن مالك رحمه الله تعالى

عن قوله تعالى (ولو علم الله فيهم خيرا) الآية والبحث عن تركيبتها .

١٠ فاجاب أن الآية على صورة الضرب الاول من الشكل الاول من

القياس المؤلف من متصليتين لانها مشتملة على قضيتين متصلتين موجبتين

كليتين وبينهما حد اوسط هو قال في الصغرى مقدم في الكبرى وذلك يستلزم

فضية اخرى متصلة مركبة من مقدم الصغرى وتالى الكبرى وهو «ولو علم الله

فيهم خيرا لتولوا وهم معرضون» وكيف يكون علم الله بهم خيرا وقبولا للحق

١٥ ملزوما لتوليهم وعدم قبولهم له هذا الاشكال، قال وعندي فيه ثلاثة اجوبة .

احدها لانسلم ان نظم الآية الكريمة يستلزم المتصلة المذكورة لان

من شرط الاتجاج اتحاد الاوسط ولانسلم أن الاوسط متحد بناء على احد

التفسيرين لقوله تعالى (ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون) فان قوله تعالى

(ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم) معناه لو علم الله فيهم خيرا وقبولا للحق

٢٠ لاسمعهموه ذلك الاسماع (١) لتولوا ولم يؤمنوا مباينة في بعدهم عن الاقبال على

الايمان والدخول فيه وقيل معناه لو اسمعهم فآمنوا لتولوا بعد ذلك وارتدوا

فعلى هذا التفسير يكون الحد الاوسط وهو اسمعهم مختلفا هو في الجملة الاولى

بمعنى لو اسمعهم اسماع لطف بهم ورحمة لهم فسمعوا وآمنوا فاستقاموا وفي

(١) لعله سقط ولو اسمعهم ذلك الاسماع - ح .

الجملة الثانية بمعنى ولوا سمعهم اسماع فتنة لهم وابتلاء فسمعوا ودخلوا في الايمان لتولوا وارتدوا ولاشك أن اسماع اللطف والرحمة غير اسماع الابتلاء والفتنة واذا لم يكن الاوسط متحدا لم يكن الاتناج لازما .

الجواب الثاني سلمنا اتحاد الاوسط لكن لانسلم اتناج القياس المؤلف من متصلتين كما هو رأي جماعة من المتأخرين فان قالوا لا يلزم من صدق كلما كان، ب ا ب ج د ، وكل ما كان ج د ، فهو صدق كل ما كان ، ا ب فهو (١) لان الكبرى تدل على ملازمة الاكبر للاوسط في نفس الامر والصغرى تدل على صدق الاوسط فلا نسلم انه يلزم من صدق المقدمتين ملازمة الاكبر الاصغر وانما يلزم ذلك ان لوبقيت الملازمة بين الاوسط والاكبر على ذلك التقدير ولم قلتم انها على ذلك التقدير لازمة ولك ان تعتبر مثل هذا في الآية الكريمة فتزل قوله تعالى « ولوا سمعهم لتولوا » على ان التولى لازم للاسماع في نفس الامر (ولو علم الله فيهم خيرا لسمعهم) على ان الاسماع ثابت على تقدير ثبوت علم الله فيهم خيرا فيلزم من ذلك لو علم الله فيهم خيرا لتولوا لان علم الله فيهم خيرا محال فجاز ان يستلزم صدق قدر رفع التلازم في قوله تعالى (ولو اسمعهم لتولوا) ومعاذة اللزم فيه لان المحال فيه يستلزم المحال .

الجواب الثالث سلمنا اتناج القياس المؤلف من متصلتين كما هو رأي الامام ومن قبله لكن لانسلم أن في اللازم عنه في الآية الكريمة اشكالا فانه يصدق لو علم الله فيهم خيرا لتولوا على دعوى ان توليهم ثابت على كل تقدير فثبت على تقدير علم الله فيهم خيرا لتولوا .

فان قلت ، فعلم الله فيهم خيرا لازم لعدم التولى فيكون ملزوما له . قلت ، لان علم الله فيهم خيرا محال فيجوز ان يستلزم شيئا وتقيضه لان المحال لا يستبعد ان يستلزم المحال والله سبحانه وتعالى اعلم .

(١) كذا وحروف هذا القياس لا تخلو عن شيء

الادكار بالمسائل الفقهية لابي القاسم عبد الرحمن

بن اسحاق الزجاجي النحوي رضى الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي النحوي رحمه الله تعالى

اما بعد حفظك الله وابقاك وهدانا وإياك ووفقنا فيما نحاول دينا

ودنيا للرشاد وورزقنا علما تقرر به عملا يقرب منه ونزلف لديه إنه سميع بصير

وعلى ما يشاء قدير .

فانك اذ كرتي بالمسئلة التي سألت عنها في البيت الذي سئل الكسائي

عنه وهو قوله .

١٠ فانت طلاق والطلاق عريضة ثلاثا ومن يخرق أعق واظلم

وتفسيرى وجه الطلاق النصب في ثلاث مسائل فقهية من العريضة

يتلاقى بها النحويون ويسأل عنها متادبوا الفقهاء وكنت جمعتها قد يما .

مها مسائل ذكر لي ابوبكر محمد بن احمد بن منصور المعروف بان

الحياط النحوي أنه اجتمع هو و ابو الحسن بن كيسان مع ابي العباس ثعلب على

١٥ تلخيصها وتقريرها .

ومنها مسائل ذكر لي ان ابا العباس ثعلبا افاده اياها .

ومنها مسائل مشورة جمعت بعضها عن شيونى شفاها وبعضها مستنبط

من كتبهم فاحببت أن اجمعها في هذا الكتاب واسميه (كتاب الادكار بالمسائل

الفقهية) فاعتمدت ذلك حين نشطتني له فجمعتها فيه كلها وما اتصل بها وجانسها

٢٠ ومسئلة الكسائي الى جرى ذكرها وجعلته نهاية في الاختصار وموجرا عاية

الا يجاز لثلا يطول فيمل ويكثر فيضجر و بالله التوفيق وهو حسنا ونعم

الوكيل .

مسئلة الجزاء

قال اذا قال الرجل لامراته إن اعطيتك إن وعدتك إن سألتني فانت

طالق

طالق ثلاثا فهذه لا تطلق حتى تبدأ بالسؤال ثم بعدها ثم يعطيها بعد العدة لانه
ابتدأ بالعطية واشترط لها العدة واشترط للعدة السؤال فقد جعل شرط كل
شيء قبله فالعدة بعد السؤال والعطية بعد العدة وكذلك يقع الترتيب في
الحقيقة وليس ههنا اضمحلال الفاء لان جواب كل سؤال قد تقدم قبله فصار مثل
قولك أقوم إن قمت ألا ترى انه لا يلزمك القيام حتى يقوم مخاطبك وإن الجواب
مبدؤه ، وكذلك إن قال لرجل إن اعطيتك إن وعدتك إن سألتني معدي
حرفليس يعتق حتى يبدأ بالسؤال ثم تكون منه العدة ثم العطية فان ابتدأ بالعطية
من غير سؤال ولاعدة لم يعتق وكذلك المرأة لا تطلق وكذلك إن وعده
من غير سؤال ثم اعطاه .

مسئلت

١٠

فان قال لها إن سألتني إن اعطيتك إن وعدتك فانت طالق فهو
مضمحل للقاء في الجزاء الثاني لان العطية لا تكون الا بعد السؤال كأنه قال ان
سألتني فان اعطيتك إن وعدتك فانت طالق ولا يضمن اللقاء في الجزاء الثالث
لان العدة قبل العطية فهذه ايضا لا تطلق حتى تسألها ثم يعطيها كأنه قال
إن سألتني فان اعطيتك بعد أن اعدك فانت طالق فهي من جهة الطلاق ووقعه
في الترتيب مثل الاولى إلا انها في تقدير اللقاء واضرارها تخالفها فان اعطاها من
غير سؤال لم تطلق وإن وعدها ولم يعطيها لم تطلق وإن وعدها واعطاها من
غير ان يتقدم سؤال لم تطلق .

وكذلك اذا قال لعبد إن سألتني فان اعطيتك إن وعدتك فانت
حر وكذلك تضمن اللقاء في الجزاء الثاني كأنه قال ان سألتني فان اعطيتك
إن وعدتك فانت حر .

مسئلت

فان قال إن سألتني إن وعدتك إن اعطيتك فانت طالق فهو مضمحل
للقاء في ذلك كله لانه قد اوقع كل شيء في موضعه لان السؤال يكون ثم

العدة ثم العطية كأنه قال إن سألتني فإن وعدتك فإن أعطيتك فانت طالق وهذه المسائل الثلاث في ترتيب وتوقع الطلاق سواء وفي تقدير العربية مختلفة .

مسئلة

فإن قال لها إن اجنبت منك إجنابة فإن اغتسلت في الحمام فانت طالق
فاجنب ثلاث مرات واغتسل مرة في الحمام فإنها تطلق واحدة لأن الاغتسال
في الحمام مشروط مع الاجناب فلا يقع الطلاق حتى يقعا معا .

مسئلة

فإن قال كلما اجنبت منك إجنابة فإن مات فلان فانت طالق فاجنب
ثلاث مرات ومات فلان فإنها تطلق ثلاثا لأن موت فلان لا يتردد مع كل
إجنابة والمعنى انت طالق إن مات فلان بعد كل إجنابة اجنبت منك ، وكذلك
إن سقط الحائط وإن قام زيد يجرى هذا المجرى لأنه ليس مما يتكرر ، وقد قال
بعض الفقهاء في قوله كلما اجنبت منك إجنابة فإن اغتسلت في الحمام فانت
طالق فاجنب ثلاثا واغتسل في الحمام مرة واحدة فإنها تطلق ثلاثا وجعله بمنزلة
الفعل الذي لا يتردد ، هذا غلط لأن الفعل إذا كان يجوز أن يقع مع شرطه
فلا يقع الطلاق حتى يقعا معا .

مسئلة

إذا قال لها إن كلمتك وإن دخلت دارك فانت طالق فإنها تطلق
بأحد الفعلين لأن المعنى إن كلمتك فانت طالق وإن دخلت دارك فانت
طالق لأنه قد كرر إن مرتين ولا بد لكل واحدة من جواب لأنها شرطان
وكذلك إن قال لها إن كلمتك وإن دخلت دارك فبعدي حرقانه يعتق بأحد
الفعلين لما ذكرت لك وإذا كان ذلك يجب بأحد الفعلين فوجوبه بهما جميعا
إذا وقع معا ازم .

مسئلت

- إذا قال لها إن دخلت الدار وكلمتك فانت طالق فهذه تطلق بوقوع الفعلين جميعا ولا تطلق باحدهما دون الآخر إن دخل ولم يكلمها لم تطلق وإن كلمها ولم يدخل لم تطلق وإذا جمع بينهما طلقت ولم يبال بآيهما بدأ بالكلام أم بالدخول أي ذلك بدأ به وقع الطلاق بعد أن يجمع بينهما لأن المعطوف بالواو يجوز أن يقع آخره قبل أوله ، ألا ترى أنك تقول رأيت زيدا وعمرافه يجوز أن يكون عمرافه الرؤية قبل زيد قال الله تعالى (واسجدى واركنى) وكذلك إن قال لعبدته إن دخلت الدار وكلمت زيدا فانت حر فانه لا يعتق إلا بوقوع الفعلين جميعا كيف وتعالى لافرق بينهما في وقوع الأول قبل الثانى أو الثانى قبل الأول .

مسئلت

- إن قال لها إن دخلت الدار فكلمتك فانت طالق فهذه لا تطلق إلا بوقوع الفعلين جميعا وتقدم المتقدم فيهما في الشرط فلا تطلق حتى يدخل الدار أو لا ثم يكلمها فإن كلمها قبل الدخول لم تطلق وكذلك العبد لا يعتق إلا بالمعطوف بالفاء لا يكون إلا بعد الأول وكذلك ثم .

مسئلت

- فإن قال لها إن كلمتك أو دخلت دارك فانت طالق طلقت بواحد من الفعلين وإن لم يكرر إن فآيهما وقع طلقت لأن أو لاحد الشيئين وهو بمنزلة قولك إن كلمتك وإن دخلت دارك فانت طالق لا فرق بينهما في وقوع الطلاق وكذلك في العتاق إذا قال إن كلمت زيدا أو دخلت الدار فعبدى حرعتى بواحد منهما وإن وقع الفعلان وقع الطلاق والعتاق لانه إذا وقع بواحد فالأثنان أجدر أن يقع بهما .

مسئلة

إذا قال لها أنت طالق وإن دخلت الدار طلقت في وقتها على كل حال لان المعنى أنت طالق إن لم ادخل الدار وإن دخلتها لان الواو عاطفة على كلام محذوف ، وكذلك إذا قال عبدى حرو وإن دخلت دارك عتق على كل حال لان المعنى عبدى حرو وإن لم ادخل دارك وإن دخلتها ، وكذلك إذا قال عبدى حرو وإن لم ادخل دارك عتق لوقته على ما ذكرت لك .

مسئلة

فان قال لها أنت طالق إذا دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل الدار أما إن شرط لا يقع الطلاق الا بعد وحوود ما بعدها وأما إذا فوقت مستقبل فيه معنى الشرط فكأنه قال أنت طالق إذا جاء وقت كذا فهي تطلق وقت دخول الدار فقد استوت إن وإذا في هذا الموضع في وقوع الطلاق ولها مواضع كثيرة يغترق فيها في هذا المعنى ستمربك إن شاء الله تعالى .

مسئلة

فان قال لها أنت طالق أن دخلت الدار بفتح أن طلقت لوقتها لان المعنى أنت طالق من اجل أن دخلت الدار ولأن دخلت الدار فقد صار دخول الدار علة طلاقها والسبب الذى من اجله طلقها لا شرط لوقوع الطلاق كما كان في باب إن وهى تطلق إذا فتح أن كانت دخلت الدار ولم تدخل فان الطلاق يقع بها في وقته ، وكذلك إذا شدد أن وفتحها فقال أنت طالق أنك دخلت الدار طلقت أوقتها كانت دخلت الدار ولم تكن دخلت ، وشرح ذلك ٢٠ انه لو بلغه أنها دخلت دار زيد ولم تكن دخلتها في الحقيقة فقال لها أنت طالق ثلاثا فقات له لم طلقتنى فقال من أجل أنك دخلت دار زيد فقات إلى لم ادخلها قط وقع الطلاق ولم يكن ذلك مانع من وقوعه ، وكذلك إذا قال لها أنت طالق أن دخلت دار زيد فكأنه طلقها ثم خبر بالعلة التي من اجلها طلقها والسبب

والسبب والاخبار بذلك لا يمنع من وقوع الطلاق ، وكذلك لو قال لها انت طالق انك دخلت الدار فكسر ان وشددها طلقت وهذا لم يخبرها بالعلة التي من اجلها طلقها ولكنه طلقها ثم خبرها بخبر منقطع عن الاول وكأنه خبرها بما ليس مما همس فيه بشئ فالاخبار به والا مساك عنه سواء اذ ليس بشرط للطلاق ولا بعلة له فهذا الفرق بين كسر ان وتشديد ها وبين فتحها وتشديد ها وفتحها وتخفيفها وكسر ها وتخفيفها فاعلم ذلك .

مسئلت

فان قال لها انت طالق ان (١) دخلت دار زيد فكأنه قال لها انت طالق وقت دخولك دار زيد فيما مضى وهى فى تقدير انت طالق امس فالطلاق يقع بها وذكره المضى لغو وهذا فى اللغة كلام متناقض قد تقضى آخره اوله اللهم الا أن يكون قد طلقها يوم دخولها دار زيد ثم خبرها الآن بما كان منه فى ذلك الوقت وان كانت لم تدخل دار زيد قط فقال لها انت طالق ان (١) دخلت دار زيد فكأنه قال لها انت طالق امس ثم كذب عليها بقوله دخلت دار زيد فسواء هذا وقوله انت طالق امس وانت طالق اذ دخلت دار زيد ولو حمل هذا على حقيقة اللغة كان قوله انت طالق اذ دخلت دار زيد وانت طالق امس ١٥ كلاما مستحيلا لانه متناقض كأنه قال طلقك امس واما قوله اطلقك امس فمحال لا يتقاضى اوله بآخره واما قوله طلقك امس فان كان قد فعل فقد مضى القول فيه وان كان لم يفعل فانما كذب فى اخباره وباب وقوع الطلاق فيه ما يذهب اليه الفقهاء فى ذلك .

٢٠

مسئلت

اذا قال كلما دعوتك فان اجبتى فعبدي حر فداءه ثلاث مرات واجابه مرة فانه يعتق واحد من عبده لان الاجابة مشترطة مع الدعاء وهى تتردد

(١) كذا وبعده اذ كما يدل عليه ما يأتى - ح -

فلا يعتق العبد الا بدعاء معه اجابة . وكذلك اذا قال لامرأته كلما ناديتك فان اجبتني فانت طالق تطليقة فنادها ثلاث مرات فاجابته مرة طلقت واحدة .

مسئلت

انشد الكسائي

• فان ترقى يا هند فالرفق احزم
فانت طلاق والطلاق عزيمة
وان تحرق يا هند فالحرق اشام
فانك ومن يحرق اعق واظلم
فبيني بها ان كنت غير رقيقة
وما لامرئ بعد الثلاث تقدم
اما قوله انت طلاق ففيه وجهان احدهما ان يكون مصدرا موصوفا
موضع اسم الفاعل كما قيل رجل عدل اي عادل ورجل صوم اي صائم وفطر
وزوراي مفطرو زائر كما قال الله عز وجل (أن اصبح ماؤكم غورا) اي غائرا
وقد يقع المصدر في موضع اسم المفعول أيضا كما قيل رجل رضى اي مرضى فكأنه
قال انت طالق فوضع طلاقا موضع طالق اسم الفاعل كما ترى وهذه المصادرا اذا
وضعت موضع اسماء الفاعلين والمفعولين فان شئت تركتها على لفظ واحد
مفرد في الواحد والاثنين والجمع والمؤنث فتقول رجل عدل ورجال ونسوة
عدل وان شئت ثنيت وجمعت فقد قيل عدول ومقانع .

انشدنا ابو عبد الله تخطويه قال انشدنا احمد بن يحيى عن ابن الاعرابي .

طمعت بليل أن تريع وانما
تقطع اعناق الرجال المطامع
وبايعت ليلي في خلاء ولم يكن
شهود على ليلي عدول مقانع
فجمع عدلا ومقنعا فقال عدول ومقانع كما ترى .

٢٠ الوجه الثاني في قوله فانت طلاق أن يكون حذف المضاف وأقام
المضاف اليه مقامه كما قيل صلى المسجد يراد صلى اهل المسجد وكما قال الله عز وجل
(واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها) يريد اهل القرية واصحاب
العير فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه فكذلك اراد انت ذات طلاق
فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه .

قالت الحسناء

ترتع مارتعت حتى إذا اذكرت فانما هسى إقبال وإدبار
أي ذات إقبال وإدبار وقد يجوز أن يكون جعلها الإقبال والإدبار
لكثرة ذلك منها مجازاً واتساعاً وانشد سيويه .

وكيف أو اصل من أصبحت خلالته كأي مرحب

- يريد تخللة أي مرحب والتخللة الصداقة ، وأما قوله والطلاق عزيمة
ثلاثاً فإنه إذا نصب الثلاث فكأنه قال فانت طالق يوقع بها الثلاث ويكون قوله
والطلاق عزيمة مني جداً غير لغوي إذا قال فانت طالق والطلاق عزيمة برفع ثلاث
فكأنه قال انت طالق والطلاق عزيمة ثلاث أي الطلاق ثلاث أي الذي بمثله
يقع الفراق هو الثلاث فيكون الثلاث خيراً ثانياً عن الطلاق أو موضحاً للعزيمة .
- ١٠ وإن شاء كان تقديره فانت طالق ثلاثاً ثم فسر ذلك بقوله والطلاق عزيمة
ثلاث كأنه قال والطلاق الذي ذكرته أو نويته عزيمة ثلاث ففسره بهذا
ودليل هذا إذا نوى الثلاث ودليل قصد الثلاث قوله في البيت الذي بعده فبينى
بها فهذا يدل على أنه أراد الثلاث والبيتونة ويجوز نصب عزيمة إذا رفع
الثلاث فقال والطلاق عزيمة ثلاث فيتصب على أخصار فعل كأنه قال والطلاق
ثلاث أعزم ذلك عزيمة ويجوز أن يكون تقدير قوله والطلاق إذا كان عزيمة
ثلاث كما تقول عبد الله راكبا أحسن منه ماشيا وكما تقول هذا بسر الطيب
منه رطبا وأما قوله ومن يخرق أعق وأظلم فن كلام الشعر لا يجوز في مشور
الكلام والله أعلم ، هذا آخر المسائل والحمد لله رب العالمين .

مسئلة

٢٠

فيها الكلام على نصب ضبة في قول صاحب (المنهاج) (وما ضيب
بذهب أو فضة ضبة كبيرة لزينة حرم) تحرير الشيخ الإمام العالم العلامة
كمال الدين السيوطي الشافعي رحمه الله تعالى وغفر له .

بسم الله الرحمن الرحيم

نقلت من خط والدي رحمه الله ما صورته ، الحمد لله ، مسألة ، عرض
الاجتماع ببعض الاشياخ اعزه الله تعالى فذكر لي ان بعض اصحابنا الشافعية
سأله عن وجه نصب ضبة من قول صاحب المنهاج وما ضبيب بذهب او فضة
• ضبة كبيرة لزينة حرم ، وقال اعزه الله واخبرني يعني السائل ان الاصحاب
اختلفوا في وجه نصب ضبة وأن بعضهم قال هو خبر كان محذوفة والمعنى وكان
ضبة او وان كان ضبة وقال بعضهم هو مصدر وتقديره تضبيباً ضبة وقال
بعضهم هو آلة وقال بعضهم توسع المصنف فاطلق الضبة على المصدر وربما قيل
غير ذلك ، وقد ظهر لي على ان اطلاق هذا اللفظ بازاء هذا المعنى عربي ان هذه
١٠ الاقوال كلها لا تسلم اما قول من قال وكان ضبة او وان كان ضبة فغنى عن
الجواب لانه يلزم منه عود الضمير في كان المقدرة على ما الواقعة على الاء
المضبيب فيكون المعنى وماضبيب وكان المضبيب ضبة او وان كان المضبيب ضبة
ولا ينحى فساداً سواء جعلت كان تامة او ناقصة والواو عا طفة او للحال ، هذا
كلام الشيخ سلمه الله تعالى وقد اقتضى امرين .

١٥ احدهما ، بان اسم كان المقدرة ضمير .

والثاني ، انه عائد على ما الواقع على المضبيب وكل منهما ليس بلازم
اما الاول فلانه يجوز ان يكون اسم كان ظاهراً تقديره وكانت الضبة ضبة
كبيرة الى آخره .

٢٠ واما الثاني فلانا اذا جعلنا اسم كان ضميراً كان عائداً على الضبة
المفهومة من قوله وما ضبيب لان نفس الضمير يجوز الاستغناء به بمستلزم له
كقوله تعالى (فمن عفى له من اخيه شيئاً فاتباع بالمعروف واداء اليه باحسان)
فعنى يستلزم عافياً والضمير في اليه عائد عليه ، وكقوله .

لكالرجل الحادي وقد منع الضحى وطير المنايا فوقهن اواقع
فالخادي يستلزم إبلا محذوفة وضمير فوقهن عائد عليهن . اذا تقرر ذلك فقد حذف
كان

كان واسمها ظاهرا قدرناه او ضميرا وبقي خبرها .
فان اعترض معترض بان حذف كان مع اسمها انما يحسن ويكثر
بعد ان ولو .

اجبتا بانه يكفينا في التخريج وقوعه في كلام العرب وإن كان قليلا
فقد خرج سيويه رحمه الله تعالى قول الراجز .

من لدشولا فالى اتلاثها

على ان التقدير من لدان كانت شولا وامكنا ان نخلص عن اعتراضه
بوجه آخر وهو ان نقول اصله فان كانت الضبة ضبة كبيرة فحذفت واسمها بعد
ان وبقي خبرها ثم حذف ان بعد ذلك وجوز حذفه دلالة حرم الذى هو
الجواب عليه فان حذف الشرط مع القرينة جائز مع ان وانما الخلاف في
غيرها من ادوات الشرط .

واشترط ابن عصفور والابذي تعويض لا من الفعل المحذوف قال
في (الارشاف) وليس بشيء ومن امثلة حذف الشرط مع ان بدون لا قوله
تعالى (فلم تقتلوهم) تقديره والله اعلم ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم اتم ولكن
الله قتلهم وقوله تعالى (فانه هو الولي) تقديره ان ارادوا اولياء بحق فانه هو
الولي بحق وقوله تعالى (يا عبادى ان ارضى واسعة فايى فاعبدون) اى ان لم
يتأت ان تخلصوا العبادة لى فى ارض فايى فى غيرها فاعبدون وهذا هو الانسب
ليوافق عبارة (المنهاج) عبارة اصله فان عبارة (المحرر) والمضيب بالذهب
او الفضة ان كانت ضبة كبيرة وفوق قدر الحاجة حرم استعماله وان كانت
صغيرة الى آخره فهذا يشعر بان صاحب (المنهاج) رحمه الله لما اختصر ما في
(المحرر) وحذف اول كان واسمها ذكر الشرط ثم قوله فى رد هذا الوجه
سواء جعلت كان تامة او ناقصة كيف يصح فرض كان تامة والمدعى ان
ضبة منصوب بها فتأمل، هذا آخر كلام الوالد على هذا الوجه .

ثم نشرع فى ذكر كلام المعترض على بقية الالوجه، ثم قال واما قول

من قال تضبيبا ضبة فليس بشيء لأنه لم يعرب ضبة وإنما أكد الفعل بمصدره القياسي وابقى الضبة على حالها .

وإما قول من قال إن ضبة مفعول مطلق لأنه آلة التضبيب أو توسع المصنف فاطلق الضبة على المصدر و نصبها مفعولا مطلقا فشبهته قوية جدا لأن لفظ ضبة موافق في المعنى واللفظ للفعل قبله ويرد بأن الضبة ليست بآلة للتضبيب لأن كل الآلات تكون موجودة قبل الفعل معدة معروضة له كالسوط قبل الضرب والقلم قبل الكتاب وأيضا فاطلاق آلة المصدر عليه سماع كضربته سوطا ولا تقول كتبته قلما والضبة عبارة عن الرقعة التي يرفع بها الأثاء ونحوه وقد كانت قبل ذلك جنسا من الإحناس صير المضبيب بفعله فيه ضبة ففعله فيه يسمى تضبيبا والضبة عبارة عن الذات وكانت قبل ذلك جنسا لا تسمى ضبة ولوسلمنا أنها من الألفاظ التي أطلقتها العرب على المصادر وليست بمصادر كالآلات والعدد وما أضيف إليها ونحوه فإن وصفها بكبيرة يردده لأن المعاني لا توصف بكبر ولا صغر وإنما توصف بالقلة والكثرة والقوة والضعف ونحوها من أوصاف المعاني .

وإذا أصبح ذلك فلا يقال توسع المصنف فنصب الضبة على المصدرية لأن معنى توسع ارتكب لغة مولدة فهو قلة حشمة وأدب على المصنف لكنه لا ينبغي أن يقال حتى يقع العجز بعد النظر والاجتهاد لأن المولد إذا أضيف إلى الفروع أو غيرها يعذر في ارتكابه لغة المولدة لأنه لو كلف الكلام باللسان العربي دائما صعب عليه لأنه لا يقدر عليه إلا بكلفة فاذا عجز ناعن الدحول بكلامه في اللسان العربي عذرناه ولا جناح عليه ، انتهى

واقضى كلامه أن تراعه إنما هو في تعليل كونه مطلقا بجعله آلة وإما نفس الدعوى فلا نزاع فيها فإن المصدر قد ينوب عنه في الانتصاب على أنه مفعول مطلق ملاق له في الاشتقاق وإن كان اسم عين حايلا بفعل فاعل المصدر كقوله تعالى (والله أنبتكم من الأرض نباتا) فقد انتصب نباتا على أنه

مفعول مطلق وليس بآلة بل النيات ذات حاصلة بفعل الفاعل.

والذى ظهر لى فيه بعد البحث مع نجباء الا صحاب فيه ونظر
(المحكم والصحيح) وتهذيب اللغة) وغيرها ولم نجده متعديا بهذا المعنى ان
الباء فى بذهب بمعنى من البائية ارتكبه على مذهب كوفى وضبة منصوب على
اسقاط الخافض اما من باب .

- امرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك دأمال وذا نشب
وهو ظاهر ولا يرد على بادخاله فيه بكونهم لم يعدوه من افعاله لا تا
تقول ما قيس على كلامها فهو من كلامها وقد قالوا فى ضبط افعال باب
أمرته كل فعل ينصب مفعولين ليس اصلها المبتدأ والخبر واصل الثانى منها
حرف الخبر فهو من باب امر وهذا الضابط يشمله لاجالة وهو اولى من ان يدعى
انه منصوب من باب قول الشاعر .

- تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم على اذا حرام
على اسقاط الخافض لان هذا يحفظ ولا يقاس عليه وارتكابه يتخلص
من مشكلات كثيرة ودعوا ما قل ضرر دامن دعوى اللحن لعالم ويكون بذهب
فى موضع نصب على الحال من النكرة المتقدمة عليها لانه لو تأخر كان صفة لها
والبا معنى من البائية والتقدير ، وما ضيب بضبة من ذهب او فضة كبيرة اذ ينقروم
ويمكن ان يدعى أنه من باب اعطى وليس بظاهر لان سقوط الحرف فيه
ظاهر وليس فيه معطى ولا معطى له وما مبتدأ وهى موصولة صلتها جملة ضيب
وفى ضيب ضمير نائب فاعل وهو العائد وهو المفعول الاول ان جعلناه من
باب أمر او اعطى وجملة حرم خبره .

٢٠

فان قلت ، لا يصح ان يكون حرم خبرا عن ما لان ما واقعة على
المضيب والمضيب جماد لا يوصف بحرام ولا بحلال .

قلت ، هو على حذف مضاف اى واستعمال ما ضيب حرام على المكلف
وكذلك يقدرى كل موضع قاله الفقهاء لان الجمادات كالخمر لا توصف بحرام

ولا بجلال وانما يوصف بهما فعل المكلف فاذا قالوا الحرام انما يريدون استعمالها وحذفوه اختصارا للعلم به ، هذا آخر الكتاب كتبه من خط مؤلفه رحمه الله تعالى .

مهمة من مهمات شيخنا العلامة الكافي نجى نفعا الله به

قال في قول النحاة كان زيد قائما إبحاث ،

الاول ، انهم يقولون انه موضوع لتقرير الفاعل على صفة فكيف يتصور له الوضع مع انه لا يدل الا على الكون المخصوص نسبة وزمانا فيكون مجازا ان وجد العلاقة والقرينة مع انهم لا يقولون عن آخرهم بذلك ،

والجواب ، ان اللام في قولهم لتقرير الفاعل لام الغرض والتعليل

١٠ للام التعدية فلا يكون التقرير موضوعا له .

الثاني ، ان الغرض منه بيان اتصاف الشيء بصفة فإين سبب التقرير

فكيف يفيد التقرير .

والجواب ، انهم اذا قصدوا تمكن الشيء في صفة وثباته فيها وضعوا له

صيغا مخصوصة مثل قولهم تمكن زيد في القيام او استقر فيه الى غير ذلك

١٥ اويأتون بالفاظ تدل على ذلك بمعونة المقام وبالدوق السليم والطبع المستقيم

مثل قولهم زيد على القيام قال الله تعالى (اولئك على هدى من ربهم) فلما دل

كان على كون زيد قائما يفهم منه ان الغرض منه بيان ثبات زيد في صفة القيام

فكيف لا ولا شيء ابلغ في ذلك من طريق الائتلاف والاتحاد ونظيره ان الاتحاد

اقوى دلالة على الاختصاص من دلالة طرق الاختصاص عليه واذا تحقق

٢٠ هذا الطريق يجزم بانه يفيد غرض التقرير .

الثالث ، لاشك ان الصفة يتصور حصولها وتقرر ها في الموصوف

كما هو المعقول والمنقول فلا يتصور حصول الموصوف في الصفة فضلا عن

التقرير فيها والا فيلزم الدور فان حصول الصفة بدون تحقق الموصوف لا يتصور

ضرورة ،

الجواب ، ان الغرض منه هو الدلالة على اعتبار التمكن لا على حصوله فيها في نفس الامر كما مررت الاشارة اليه .

الرابع انه اذا قيل زيد قائم مستمر يفهم منه ذلك الغرض فما الحاجة الى محيي . كان .

- الجواب لان سلم انه يقيد الغرض الذي هو بيان تمكين الفاعل في صفة لا بيان تمكين الصفة فينبهايون بعيد وبعد التسليم انه من باب تعيين الطريق وهو خارج من قانون التوجيه .

تنبیه

- انهم اذا ارادوا نسبة الشيء الى صفة يقولون كان زيد قائما كما يقولون زيد قائم اذا قصدوا نسبة القيام الى زيد ويقولون قام زيد اذا قصدوا إفادة النسبة بينهما .

الخامس ان الحدث مسلوب عن الافعال الناقصة فلا يتصور التفاعل بدون الفعل كما لا يتصور المضاف بدون الاضافة فما المراد من الفاعل في قولهم لتقرير الفاعل على صفة .

- الجواب ان كان لما تعلق به ورفع يسمي فاعلا على سبيل المجاز وان كان موصوفا بالقيام فيكون له جهتان وكذلك يسمى اسم كان ايضا .
- السادس انه يدل على الكون المخصوص نسبة وزمانا كما يدل ضرب في قولك ضرب زيد قائما على الضرب المخصوص فلا فرق بينهما فما معنى قولهم الحدث مسلوب عن الافعال الناقصة .

- الجواب ان الظاهر هو ما قلته لكن التحقيق ان المقصود منه كما عرفته هو الدلالة على تمكين الموصوف في صفة فيكون هو العمدة ونصب الذهن ومطرح نظر العقل لا غير واما الدلالة على الكون المخصوص فهي وسيلة الى ذلك المقصود وحاكية عنه كالمرآة بالنسبة الى صورة المرئي فيكون ساقطا عن درجة الاعتبار فكان المراد من مساوية (١) الحدث عدم اعتبار الحدث

(١) كذا ولعله مسلووية - ح .

قصد اذا لم يكن مقصودا فلا يسمى الحدث فيه معنى لانهم لا يطلقون المعنى على شيء الا اذا كان مقصودا واما اذا فهم الشيء على سبيل التبعية فيسمى معنى بالعرض لا بالذات وقولهم الا طلاق ينصرف الى الكمال من قبيل المثل السائر يشعر بما مر انهم يقولون انه مسلوب الحدث عنه ولا يقولون انه لا يدل على الحدث .

السابع ان المقصود هو بيان متعلق الكون فما السرفى تعلق التصديق بالكون لا بمتعلقه .
الجواب ان الكون لما ذكر اولاً توجه التصديق اليه فلا حاجة الى تعلقه بمتعلقه .

تنبیه

١٠

ان التصديق قبل دخول كان يتوجه الى متعلق الكون أصالة وكذا الحال في متعلقات افعال القلوب وانت خبير بان لا استبعاد في كون الامر جهة قصد وغير جهة قصد باختلاف الاعتبار .

الثامن انه يدل على الكون المخصوص كسائر الافعال فما السرفى سلب الحدث فيه دون غيره .

الجواب ان سائر الافعال المعنى متحصل في نفسه دون الافعال الناقصة فان قلت فما السرفى عدم تحصيل معنى كان مع انه دال عليه قلت ان الغرض المذكور جعله من قبيل الاقفاظ الدالة على الاضافة المخصوصة وانت خبير بان كون اللفظ موضوعاً لمعنى لا يقتضى ان يكون حاصلًا منه بنفسه كالحروف .

فان قلت تحصيل معنى سائر الافعال مسلم في المعاني الافرادية لكن لا فرق بينه وبين الافعال الناقصة في المعاني التركيبية وكلامنا فيها .

قلت الحق ما ذكرته لكن لما كان معاني سائر الافعال معتد بها في حالة الاراد دون معنى الفعل الماقص وكانت معتد بها في حالة التركيب بخلاف معاني

معاني الافعال الناقصة كما اوما نا اليه قاولا سلب الحدث فيها دون غيرها .
التاسع ان المراد أن الكون المخصوص في كان زيد قائما ما هو وجود
زيد وهو غير مراد وكذا تحقق نسبة القيام اليه .

الجواب ان الحصر حيثئذ عبارة عن تعلق زيد بالقيام وانت خير بان
التعلق لا ينحصر في المسند كما بيناه .

فان قلت أليس يوجب وجود النسبة في الخارج فانه يدل على الزمان
الماضي .

قلت إن الزمان الماضي ظرف لتعلق النسبة وهو موجود فيه لا النسبة
فانه ظرف لنفسها لا لوجودها .

العاشر ان كان لما دل على ظرف القيام كان ينبغي ان يتأخر عن القيام
فلاي شيء صدر وان كان .

قلت لان الغرض الاصل من استعمال كان ليس الا بيان تمكن الفاعل
في صفته وان كان له دلالة على انظرية ضمنا فقدم الاعتبار (١) الباعث القوي .
فان قلت لا شك ان القيام قيد داخل في الكون المخصوص فما معنى
قولهم كان قيد للقيام باعتبار دلالة على الزمان الماضي فما التوفيق بين
المعقول والمنقول .

قلت اولا الاصل في مباحث الالفاظ هو النقل لا العقل، وثانيا أن
كون كان قيد للقيام باعتبار التحقق والمآل وكون القيام قيد للكان باعتبار
الظاهر المتبادر فلانفاة بينهما .

فان قلت اذا كان القيام قيد للكان فينبغي ان يقيد بدون ذلك القيد
لترتيب الفائدة لا لتحصيلها .

قلت انه قيد لازم من حيث ان وضع كان لا فائدة تعلق الموصوف
بالصفة فلا بد منه لفظا او تقديرا كما في افعال القلوب .

الحادي عشر ان كان اذا كان بمعنى وجد يكون من الفعل التام وادا

كان دالا على كون زيد قائما يكون من الافعال الناقصة بمعنى الوجود حاصل فيها فما السرف جعل احدهما تاما دون الآخر .

والجواب أن التأمل الصادق في معناها يطلع على الفرق بينهما فإن الاول يدل على نسبة الوجود الى زيد فقط فقد تم به، والثاني يدل على تعلق زيد بالقيام فلا يتم بزيد وحده فيكون ناقصا واما الفرق بين الوجودين فمعلوم مما سبق .

الثاني عشر أن القوم اختلفوا في انه فعل او حرف فهل يرجع الى النزاع اللفظي او يمكن الترجيح بالحمل على الصواب .

الجواب ان النزاع المتبادر من كلامهم هو يرجع الى التفسير . ولكن المختار هو الحرف ان اعتبر القصد الاصل في دلالة الفعل على معناه والا فهو الفعل بلا شبهة .

قال شيخنا تقع الله به هذا بعض ما سنح لي في هذا المقام والله اعلم .

فائدة من مولدات شيخنا العلامة الكافي جى ايد ه الله تعالى

قال رضى الله عنه، اما بعد فان فى مثل زيد قائم ابحاثا

- الاول ، ان سبب اجزاء القضية اللغوية جزء ان (٢) ان سببها
- الوضع والعلم به (٣) ان سبب اجزاء العقلية جزء ان آخر ان ولها اسباب
- ايضا (٤) أن الحس لا يتصرف فى النسبة واحوالها لعجزها لعدم العادة بذلك (٥)
- ان العقل يتصرف فى ذلك لقدرته عليه فلذلك كان الخارجى بسيطا وجاز
- ان يكون الذهنى مركبا (٦) ان اعتبار المركب مطابق للسيط الخارجى (٧)
- ان سبب الكلّيات يمكن العقل من ذلك (٨) ان سبب النسب كون غير متعلّق
- فى المتعلّق وفى الوجود ايضا فيكون التسبب من باب الاجتماع والافتراق سواء
- كان حقيقيا واعتباريا (٩) ان وقوع النسبة الذهنية غير معقولة وإن كانت
- كناية عن الكون الخارجى واما كونها الذهنى فليس فيه فائدة (١٠) ان مطابقتها
- ليست مناط الادراك فانه ليس بمعلوم وليس فيه فائدة (وانها - ١) (١١) ان
- ايقاعها سواء كان صلا وادراكا (٢) عند الاشعرى بناء على مسألة خلق الاحمال
- (١٢) انه علم عند الفلاسفة ولعل عند الحكم (٢) (١٣) ان مذهبهم حق وان مذهبه
- باطل (٤) انه نزاع لفظى (١٥) ان تصدق بالفظيا على المذهبين ايضا (١٦) انه يقتضى
- تسعة ادراكات عليها (١٧) انه لا بد من اعتبار الشرط فى صدق كل قضية (١٨)
- ان اجزاء الواقع خارج محل الحكم فالسرفيه ولم يتعقد ذلك فيما عداه (١٩)
- ان مطابقة النسبة للنسبة لا حاصل لها اللهم الا ان يقال انها تحصل المقصود
- الاصلى، واجيب ان المطابقة انما هى باعتبار العقل لا بحسب الخارج نفسه (٢٠)
- ان درك العقل ذلك انما هو من عند الله عند اهل الحق خلافا للحكام فانهم
- قالوا يدرك الكلّى بالذات والجزئى بالآلة (٢١) ان مناط الحمل لا يتحد مع
- الموضوع واما المحمول فهو يتحد معه والسرفى ذلك يحتاج الى تأمل (٢٢)
- ان القضية ليس لها تحقق فى الخارج (٢٣) انها معدومة (٢٤) ان الاعتبار بوجود
- الموضوع وبتحقق منشأ الحمل (٢٥) ان فيه (٢) وغيرها أبحاث كثيرة محتملة بحسب

العقل ولولا ذلك كثرت المسائل والعلوم (٢٦) ان مطابقة النسبة الخارجية عيادة عن كون المنسوب منه محتاجا الى غيره في التحقق (٢٧) ان بينها تبايرا بالاعتبار وانها يتحدان في نفس الامر عن ذلك الاعتبار (٢٨) انها تجميعية صرفة لا كون ولا اجتماع ولا افتراق بحسب نفس الامر (٢٩) انها من قبيل اشتباه الخيالية بالامور العينية ولهذا لا تتحقق امور متعددة ذاتا في نفس الامر (٣٠) انها مأخوذة من الامور الخارجية الغير القائمة بنفسها بل بغيرها (٣١) انها تفيد امور اصادقة وان كانت مما شهد (٣٢) على ما ترى (٣٣) ان العقل يتعلل ارتباط المحمول بالموضوع صادقا بالنسبة بينها وانما يحتاج اليها بناء على العادة الخارجية (٣٤) اعتبارات وادوات يستعين العقل بها على تحصيل المقاصد (٣٥) ان سبب عدم تحقق النسبة عدم تحقق المأخذ بخلاف الكليات ولهذا لا تنتهي الى موجود الكلي ينتهي اليه (٣٦) ان سبب التسلسل فيها يحدد اعتبار العقل ولهذا لا يتصور في تحقق الوجود (٣٧) انها ليست مأخوذة من امر محقق بخلاف الكلي (٣٨) ان سبب مطابقتها الذهنية كون الخارج عادة دون الذهني وسبب العادة كون الخروج مجعولا بخلاف الذهني فانه خيال كالصورة المنطبعة في المرآة (٣٩) ان جميع القضايا اعتبارية وكذا احكامها (٤٠) ان بين القضية الذهنية والخارجية وجود الموضوع (٤١) ان وقوع النسبة مخترع العقل ولهذا صار محل الفائدة وكذا لو كان موضع الايقاع ولكل جديد لذة (٤٢) ان نظر العقل مقصور عليها ولهذا لا ينتقل الى مساعداتها كما انتقل في تصور المحكوم عليه الى المحكوم (٤٣) ان سبب اقتصار نظره عليها كون المطلوب محبوبا له اعلى المطالب والاغتنام به حذرا عن فوات لذة الحبيب (٤٤) ان سبب الاختراع قصد نيل المطالب مدركه وسبب الادراك اما ذاته او شيء آخر سواء شرط او سببا وقدير قبض المحمول بالموضوع بدون الاختراع حين الحكم وكون المحمول مخترعا قبله واما سبب اختراع النسبة قصد التعاون او قياسا على الشاهد في الاعيان (٤٥) ان متعلق العلم في

القضية هو التحقق سواء كان ايجابيا او سلبيا (٤٥) ان الباحث على الاختراع قصد تعدد المدرك سواء كان مرتبطا او لا وقصد ارجاعه اياه الى المفرع عنه حتى يعتقد هناك مخترع مطلوب وكون الخارج مطلوبه ويذكر وثوقه به (٤٦) ان الاختراع منحصر في العقل لا يمتد الى الحس كل ذلك بفضل الله تعالى وكرمه، وسببه عدم انحصار سبب ادراكه في شئ بخلاف الحس (٤٧) ان الكلّي المخترع سببه كلية كون وضع مفهومه على الابهام بلا تخصيص مانع من الاحتمال بخلاف الجزئيات (٤٨) ان حاصل الحمل هو الاعلام بالايجاب في الحمل الايجابى وتقدم في السلبى واما التغاثر الذهني فهو المشترك .

فان قلت - فكيف يتصور هذا وانه حكم متنافض من حاكم واحد في

وقت واحد .

١٠

- قلت لاستبعاد لاختلاف الجهة والاعتبار والشرط (٤٩) ان السلب في السالبة عدم الوقوع لا الانتزاع على ما يتبادر (٥٠) ان سبب الحمل السلبى اما البعيد فامتياز الدوات واما السبب القريب فقصد الاعلام بذلك الامتناع ومنشأ الامتياز على قياس ما عرفت في الايجاب (٥١) ان جميع القضايا في جميع الانحاء محصورة في الايجاب والسلب ان كان طرف العلم متضمنة (٥٢) القضية ليست تحت مقولة وان كان لها اصل في الجملة (٥٣) غالب احوال العقل الميل الى الارتباط وسببه قصد الاطلاع على المطالب التي لا يحصل امثالها غالبا الا في ذلك الارتباط (٥٤) ان العقل يعقل في كل الاحوال يدرك مطلوب او يدرك ما يؤدى اليه وان ذلك سبب الحركة الموجبة للحرارة المناسبة للحياة لكن ذلك تقدير العزيز العليم (٥٥) ان ذلك كله قصد الاستعمال لنقصانه لحدوثه وامكانه وتحصيل القرب من البارى سواء قصد ذلك اولا (٥٦) ان السبب لا يضر المطالب وان كانت اعتبارية لا تحقق لها وسبب عدم المضرة لعدم التدافع والمنازعة (٥٧) ان سبب التفات الحس الى المشاهد دون غيره تعلق كماله بكماله به دون غيره على سبيل العادة (٥٨) ان سبب التفات العقل الى تركيب والى

٢٠

تركب والى كلى ومعقوله قصد الافادة وحصول الفائدة وتحصيل الفوائد على وجه كلى والضبط عن الاكتشار (٥٩) ان سبب عدم التفاته الى جزئى هو استغناؤه بدرك القوة الحاسة وتغير الجزئيات على زعمهم والصحيح انه مدرك له لاسيما على اصل الاشعري (٦٠) ان جميع المركبات تتضمن احد الامرين اما الاجتماع واما الافتراق سواء كانت ايجابية او سلبية (٦١) ان الصفات السلبية لكل شىء اكثر من الصفات الايجابية (٦٢) ان سبب ذلك كثرة المخالفة وقلة الموافقة (٦٣) سعة الرحمة وان المصلحة العامة متقدمة على المصلحة الخاصة (٦٤) ان القائن من الله تعالى هو الرحمة وانما جاء التضاد من التزاحم (٦٥) ان فى امر القضية اشارة الى المبدأ والمعاد وان لا اعتبار لامر الله الواجب الوجود الباقى (٦٦) ان علم الانسان اعتبارى وصعود ونزول واصحاب (٦٧) وانه له دخل فى مصلحة الوجود الحادث وان مقام العجز والتسليم والقدرة والحكم كلها لله ألا الى الله تصير الامور (٦٨) ان مطابقة النسبة ووقوعها وكيفية الوقوع كلها اعتبارات للتقريب وانما العلوم وكذلك العلم له جزء حقيقة وكذا كل شىء لا يعلمه الا الله تعالى قال الله تعالى (وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو) وانما حال المخلوق كالرخصة تيسر اعلى قدر دركه لا غير (٦٩) ان حقيقة الامر فى حقيقة الامر هو الاعتماد على صاحب الشرع لا غير هو كالمساء وغيره كالسراب بل التفاوت اكثر من ذلك (٧٠) ان طريق العقل الى الجزئى الكليات (٧١) ان السبب فى ذلك قصد حصول علم على ايسر وجه سواء كان متعلقة بالشواهد وبالضائر (٧٢) ان العقل الى الكليات للملايمتها (٧٣) ان سبب الملايمة كون كل واحد منها موافقا للآخر فى التجرد (٧٤) ان سبب عموم الكليات تجرده عما يفيد له التعيين بحسب ذاته واما حصول التعيين لها بحسب العارض فلا ينافى تجردها فى حد ذاتها (٧٥) ان سبب عدم عموم الجزئى حصول الايقين له فى حد ذاته (٧٦) اما سبب هروب العقل الى الكليات طلب السهولة فان الكلى بمنزلة البسيط فى المركب بخلاف الجزئى

- (٧٦) ان السبب في ذلك طلب المرام المناسب للمبدأ (٧٧) ان سبب منع تعيين الشركة التدافع بينهما بحكم العقل بحسب الحس او بالبدئية (٧٨) ان سبب توهم علو الكلّي وتسفل الجزئي اما الوهم القياسي ابتداء واما قصد التقرير انتهاء (٧٩) ان الكلّي المحمول ايضا ليس له وجود اصلا وانما الوجود لمبدأ الكلية والحمل على بعض الصور (٨٠) انه لا يحصل من حمل الكلّي على الموضوع تحقق عيني في نفس الامر وانما يتخيل للوهم بالاشتباه او بالتصور لاجل الايضاح والتقريب (٨١) ان وصف الموضوعية حالها كوصف الكلّي والمحمول (٨٢) ان مناط الحمل صدق او لا صدق والاتحاد وعدمه لازم لذلك (٨٣) ان الروابط ليس لها دخل في المحمول وسبب ذلك انها نسب والمحمول منسوب (٨٤) ان ذلك بحسب التباين في نفس الامر بينهما (٨٥) ان سبب ذلك التخيل او قصد التعاون (٨٦) ان التحقيق قصد اللفة بين مدركه ومدرك الحس فيكون ذلك سبب الود ودفع الوحشة فيكون كالولد فيكون النسب كالنسب (٨٧) ان في ذلك اشارة الى روحانية العقل والى ارضية الجزئي والى الرضى والسخط والى ان في كل شيء تصور الروحانية وتصور نسبة الاستقلال فسبحان من اعلم شأنه واججز مخلوقه وربط كل ممكن بحبل العجز والحيرة (٨٨) ان الخارج كله تباين وان المعقول الكلّي لا يخلو عن تناسب في بعض الصور وعدم التناسب في البعض الآخر انما هو بالاضافة الى امر خارجي (٨٩) ان سبب ذلك تحقق التدافع بحسب الخارج (٩٠) ان سبب ذلك من الكلّي عدم المناقاة بسبب عدم اتصافه بالكون الحادث (٩١) ان جميع اعتبار العقل في حق الكلّي والمحمول لا تحقق له اصلا في نفس الامر واما التحقق الوهمي فانما نشأ من قياس للعقول على المحسوس بالاجماع تحقق التصور له لاجل التقريب على مامر فعلم من هذا ان الكلّي من حيث هو كلي ليس بمحل الحدوث والقدم ولا الوجود والعدم الى غير ذلك من الاعتبارات وان الموجودات الحادثة مجازات واعتبارات تعرض على

الممكنات تارة واخرى لا تعرض عليها لامر من الامور (٩٢) ان الكل
 مثال الآخرة ومثال اللوح وان الجزئي مثال عذاب النار وعين الحجاب
 ومثال السهو والنسيان الى غير ذلك من الاعتبارات (٩٣) ان مثالها مثال
 الروح والبدن (٩٤) ان مثالها مثال القهر واللفظ ومثالها مثال كمال
 القدرة على كل شيء وفي كل شيء (٩٥) ان مثالها مثال مظهر آثار الوصف
 (٩٦) ان الوجود الحادث مثل الدات القديمة والدليل على ذلك اتصافه
 بالحدوث دون القدم (٩٧) ان كل ذلك دليل العجز في المخلوق ودليل
 القدرة في الخالق (٩٨) ان كل ذلك اسرار الهية لا يطلع عليها الا الله وانما يرى
 ما يرى من جهة عجز الحادث (٩٩) ان ذلك افاذحه (١) الانسان ودعوى العلم
 منه اما عباد واما خلل واما تطاسر على امر لا ينبغي ان يتجاسر عليه واما جنون
 وارى عقل المعتوه فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء واليه ترجعون
 (١٠٠) ان الانسان متلون ومتغير ان كان له عقل وكل ذلك عدم الوثوق
 ولا وثوق بالنسبة الى المبدأ (١٠١) علم من هذا انه واحد في صفة الالهية
 لا شريك له فيها آمنت بانه لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده
 ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى سائر الانبياء وعلى آله وصحبه اجمعين
 (١٠٢) ان الانتزاع من الجزئيات اعتبارى لا تحقق له في نفس الامر (١٠٣) ان
 انتزاع العقل الكلّي من الجزئي الغير المحسوس باعتبار المقالة او باعتبار من عنده
 (١٠٤) ان مطابقة كلّي بجزئي وكذا تصرف العقل وتطبيقه اعتبار محض ايضا
 (١٠٥) ان سبب الوقوع باوضح ما ذكر كون التشبيه مقصود الارتباط
 بما هو مقصود اصلي على سبيل المحاكاة (١٠٦) ان سبب كون الوقوع محل
 الحكم دون غيره من المدركات قيام الشاهد قصدا بحسب الخارج بخلاف غيره
 (١٠٧) ان سبب الوقوف عنده دون غيره لانتها رغبة عنده وبحصول طلبته
 التركيبية بخلاف غيره وهذا لا يستقر اذ للعدد فوائد تركيبية مرتبة حتى ينتهي
 الى آخرها (١٠٨) ان العقل لا ينتهي مطالبه دون لقاء ربه (١٠٩) انها مقولة

- من المقولات العشر (١١٠) انها سلب عنها قيد الوقوع او عدمه من جهة اعتبار المسند (١١١) ان النسبة زيدت على جانب منشأها النسبة وكيفيتها لكن عرى عن ذلك في التعقل (١١٢) انها من النوع المتكرر على قياس الوجود وبالا لكان ذالا يلزم التسلسل (١١٣) على تقدير تحققها من الخارج انها بسيطة كالجزئيات الحقيقة والاشخاص وانما سوغها العقل امرا كلياً تساهلاً لا تلازماً .
- منحصر في فرد واحد لا غيره بناء على ان كل وجود خارج وجزئي حقيقي وكل يتعين بنوعها العقل كلها كذلك فلم من هذا ان الانتقاض بحيث التعيين يتعين الواجب انما نشأ من تركيب الذهن يستلزم التركيب الخارجي وليس كذلك بل لا تلازم بينهما اصلاً .

- ١٠ انتهى ما استخرجته نظر شيخنا مايده الله تعالى ولطف به آمين .
الكلام على مسألة (ضربى زيدا قائماً) تأليف عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي الشافعي عفا الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

- اما بعد حمد الله تعالى والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه فهذه
١٥ كراسة تكلمت فيها على مسألة ضربى زيدا قائماً وذكرت فيها خلاف العلماء وأدلتهم للمبتدئ .

- فاقول اختلف الناس في اعراب هذا المثال فقال بعضهم ضربى
مرتفع على انه فاعل فعل مضمر تقديره يقع ضربى زيدا قائماً وثبت ضربى
زيداً قائماً وقيل عليه انه تقدير ما لا دليل على تعيينه لانه كما يجوز تقدير ثبت
٢٠ يجوز تقدير قل او عدم وما لا يتعين تقديره لا سبيل الى اضراره .
وقال آخرون وهو الصحيح هو مبتدأ وهو مصدر مضاف الى
فاعله وزيدا مفعول به وقائماً حال .

ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ الى تقدير خبر اولاً .
فقال بعضهم ليس ثم تقدير خبر لان المصدر هنا واقع موقع الفعل كما

في قولهم أقام الزيد ان ورد بانه لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله كما صح ذلك في أقام الزيد ان وحيث لم يصح ان يقال ضربى ويقتصر بطل ما ذكره .

وقال الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان الحال بنفسها هي الخبر . لاسادة مسده .

ثم اختلفوا فقال الكسائي وهشام ان الحال اذا وقعت خبر المصدر كان فيها ذكر ان مرفوعان احدهما من صاحب الحال والآخر من المصدر وانما احتاجوا الى ذلك لان الحال لا بد لها من ضمير يعود على ذى الحال وهى خبر والخبر عندهم لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدأ لان المبتدأ عندهم انما يرتفع بما عاد عليه في احد مذهبي الكوفين وضربى هنا مبتدأ مرفوع فلا بد له من رافع فاحتاجوا الى القول بتحمل قائم بجىء لرفع خبر ابها فلا يجوز ان يؤكد الضمير من الكون في قائما فتقول ضربى زيدا قائما نفسه نفسه وقيامك مسرعا نفسك نفسه فان اكدت القيام ايضا مع الضمير ين قلت قيامك مسرعا نفسك نفسه نفسه فتكرر النفس ثلاث مرات .

وقال الفراء الحال اذا وقعت خبر المصدر فلا ضمير فيها من المصدر لحرمانها على صاحبها في افراده وتثنيته وجمعه وتعريها معنى ضمير المصدر بلحرمانها على صاحبها في افراده وتثنيته وجمعه وتعريها معنى المصدر وللزومها مذهب الشرط والشرط بعد المصدر لا يتحمل ضمير المصدر اذا قيل ركوبك ان بادرت وقيامك ان اسرعت وضربى زيد ان قام فكما ان الشرط لا ضمير فيه يعود الى المصدر فكذلك الحال وجاز نصب قائما ومسرعا وما اشبهها على الحال عند الكسائي وهشام والفراء وان كان خبر الما لم يكن عن المبتدأ الا ترى ان المسرع هو المخاطب لا القيام والقائم هو زيد لا الضرب فلها كان خلاف المبتدأ انتصب على الحال لانه عندهم يسوغ النصب .

وقال ابن كيسان انما اغنت الحال عن الجر لها بالظرف ورد قول

الكسائي

الكسائي وهشام بان العامل الواحد لا يعمل في معمولين ظاهرين ليس احدهما تابعا للآخر رعا فكذلك لا يعمل في مضميرين واذا انتهى ذلك انتهى كون الحال خبرا او مما يبطل ايضا كون الحال رافعه ضميرين اما لو ثنينا فقلنا ضربى اخويك قائمين لم يمكن ان يكون في قائمين هنا ضمير ان لانه لو كان لكان احدهما مثنى من حيث عوده على مثنى والآخر مفرد العوده على مفرد وتثنية اسم الفاعل .
وافراده انما هو بحسب ما يرفع من الضمير، فكان يلزم ان يكون اسم الفاعل مفردا مثنى في حال واحدة وهو باطل .

واما قول الفراء الحال لم يتحمل ضمير المتبدا للزومها مذهب الشرط فالجواب عنه ان الشرط بمفرده من غير جوابه لا يصلح للخبرية لانه لا يبيد واذا كان كذلك تعين ان جواب الشرط محذوف فيكون الضمير محذوفا .
مع الجواب .

واما تشبيه ابن كيسان الحال بالظرف فكأنه قال ضربى زيدا في حال قيامه فليس بشيء لانه لو جاز ذلك لهذا التقدير لحاز مع البلغة ان يقول زيد قائما لانه بمعنى زيد في حال قيام وحيث لم يجيزوا ذلك دل على فساد ما ذكره .
واما قولهم انه منصوب على الحال ففسد ايضا لان الحال لو كانت عاملا لعمل حيث وجد ونحن نرى العرب تقول ليس زيد قائما لكن قاعد برفع قاعد على الجواز وما زيد قائما لكن قاعد برفع على الوجوب مع كونه مخالفا لما قبله فبان فساد ما ذكره .

وقال جماعة بتقدير الخبر ثم اختلفوا في قضية تقديره ومكانه فحكى ابو محمد ابن السيد البطلاني وابن عمرو عن الكوفيين انهم قالوا بتقديره .
بعد قائم والتقدير ضربى زيدا قائما ثابت او موجود ورد بانه تقدير مالا دأيل في اللفظ عليه فانه كما قدره ثابت يجوز ان يقدر ايضا منى او معدوم ولانه اذا كان يكون حرف الجر جائزا لا واجبا لان قائما حينئذ يكون حالا من زيد والعامل فيه المصدر فلا يكون الحال سادا مسدا الخبر فلا يلزم حذفه

وانما يجب حذف الخبر في مثل هذا اذا سدت الحال مسده لان الحال اذ ذاك عوض من الخبر بدليل ان العرب لا تجمع بينهما ولا مجرد خبر هذه المصادر الا مع وجود الاحوال للناسبة التي بين الحال والخبر لان اصل الخبر التنكير كالحال ولان الحال هي صاحبها كما ان الخبر المفرد هو المبتدأ والحال مقيدة كما ان الخبر كذلك يفهم من عدم اجتماعهما قصد العوضيته ولا تتصور العوضية الا على قول من قدر الخبر قبل الحال . .

وذهب البصريون والاختش وهو الصحيح الى تقديره فقال
الاختش تقديره ضربى زيدا ضربه قائما وهذا لا يخلو اما ان يجعل المصدر
الثانى وهو ضربه مضافا الى المفعول وفاعله ضمير المتكلم محذوف فيصير كما انه قال
ضربى زيدا ضربته قائما ما ان يفهم من معنى الخبر عن المفهوم من المبتدأ فلا
يصح واما ان يفهم منه ان ضربته المطلق مثل ضربته قائما وهو غير المعنى
المفهوم وان جعل المصدر مضافا الى فاعله صار المفهوم منه على المطلوب
في الكلام كما منا .

وقال البصريون وهو الصحيح تقديره اذا كان قائما ان اردت الماضى
او اذا كان قائما ان اردت المستقبل لان معنى ضربى زيدا قائما ما ضربت زيدا
الا قائما وهذا لا يستقيم الا على مذهب البصريين لان العامل يتقيد بمحموله
فاذا جعل الحال من تمام المبتدأ يكون الاخبار بان ضربى زيدا مقيدا بالقيام وذا
لا ينفى ان يقع الضرب في غير حال القيام وذا جعل الحال من جملة الخبر يكون
ضربى زيدا هذا الذى لم يقيد بحال كان اذا كان قائما فلو قد روع ضربى في
غير حال اقيام لكان مناقضا للاخبار ومن المحال وقوع عين المقيد بالحال في
زمان وتختلف شئ منه عن ذلك الزمان اذا اريد به الحقيقة .

واذ قد علمت اقوال العلماء وادلتهم وردوها والصحيح من ذلك
وحجته فلنختم الكتاب بفوائد لا بد من التعرض لها .

الاولى ، انما قدرنا الخبر ظرفا دون غيره لأن تقديره محذوف فاجاز

والظروف اجمل بذلك من غيرها .

الثانية . انما قدر ظرف الزمان دون المكان لأن الحال عوض منه ومن ظرف الزمان انسب منها بظرف المكان لأنها توقيت للفعل من جهة المعنى كما ان الزمان توقيت للفعل ولأن المبتدأ هنا حدث وظرف الزمان مختص بالاخبار به عن الحدث دون البلغة فهو اخص من ظرف الزمان .

الثالثة انما قدرت اذا واذا دون غيرها لاستغراق اذ لاضى واذا للمستقبل قاله ابن عمرون .

الرابعة ، انما قدر بعد الظرف فعل وكان كان التامة ولم يقدر نصبه قائم على الخبر لكان لأن الظرف لا بد له من فعل او معناه والحال لا بد لها ايضا من عامل والاصل في العمل للفعل وقد رت كان التامة لتدل على الحدث المطلق الذي يدل الكلام عليه ولم يقيد في قائم الخبرية للزومه التنكير .

واجاز القراء نصبه على خبر كان ورد بدخول الواو عليه ولا يلتفت الى قول من اجاز دخول الواو على خبر كان اذا كان الخبر جملة والضمير في كان فاعلها وهو يعود الى مفعوله ، وذكر ان محشرى انها تعود الى فاعل المصدر وهو الياء في ضربى والله سبحانه تعالى أعلم انتهى .

تحفة النجباء في قولهم هذا بسرا اطيب منه وطبا تأليف كاتبه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله والصلوة على رسول الله قولهم هذا بسرا اطيب منه وطبا فيه عشرة اسئلة ، الاول ماوجه انتصاب بسرا ووطبا .

والجواب انه على الحال في اصبح القولين وعليه سيبيويه لأن المعنى عليه فان المخبر انما يفضله على نفسه باعتبار حالة من احواله ولولا ذلك لما صح تفضيل الشئ على نفسه والتفضيل انما صح باعتبار الحالىن فكان انتصابهما على الحال لوجود شرط الحال خلافا لمن زعم انه خبر كان .

فان قلت هلا جعل تميزا ، قلت يا بى ذلك انه ليس من قسم التمييز فانه ليس من المقادير المنتصبة من تمام الاسم ولا من التمييز المنتصب عن تمام الجملة فلا يصح ان يكون تميزا .

السؤال الثانى اذا كانا حالين فما صاحب الحال .

والجواب انه الاسم المضمير فى اطيّب الذى هو راجع الى المبتدأ من خبره فبسر احوال من الضمير ووطبا حال من الضمير المجزوء بمن وهو المرفوع المستتر فى اطيّب من جهة المعنى ولكنه تنزل منزلة الاجنبى ، وذهب الفارسي الى ان صاحب الحالين الضمير المستكن فى كان المقدرة التامة واصل المسئلة هذا اذا كان اى وجد بسرا اطيّب منه اذا كان اى وجد وطبا وهذا ان القولان مبنيان على المسئلة الثالثة .

السؤال الثالث ما العامل فى الحالين .

والجواب فيه اربعة اقوال احدها انه ما فى اطيّب من معنى الفعل .
الثانى انه كان التامة المقدرة وعليه الفارسي .

الثالث انه ما فى اسم الاشارة من معنى الفعل اى اشير اليه .

الرابع انه ما فى حرف التنبيه من معنى الفعل .

ورجع الاول با مومنها انهم متفقون على جواز زيد قائما احسن منه راكبا وتمرّة نخلى بسرا اطيّب منها وطبا والمعنى فى هذا كله وفى الاول سواء وهو تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالين فانتهى اسم الاشارة وحرف التنبيه ودار الامر بين القولين الباقين والقول باضمار كان ضعيف فانها لا تضر الا حيث كان فى الكلام دليل عليها نحو ان خيرا فخير وبابه لأن الكلام هناك لا يتم الا باضمارها بخلاف هذا ويبيطه شيء آخر وهو كثرة الاضمار فان القائل به يضمّر ثلاثة اشياء اذا والفعل والضمير وهذا بعيد وقول بما لا دليل عليه .
ومنها لو كان العامل الاشارة لكانت الى الحال لا الى الجوهر وهو باطل

باطل فانه انما يشير الى ذات الجوهر ولهذا تصح اشارته اليه وان لم يكن على تلك الحال كما اذا اشار الى تمر يا بس يقال هذا بسرا طيب منه وطبا فانه يصح واو كان العامل في الحال هو الاشارة لم يصح .

ومنها لو كان العامل الاشارة لوجب ان يكون الخبر عن الذات مطلقا لأن تقييد المشار اليه باعتبار الاشارة اذا كان مبتدأ لا يوجب تقييد خبره اذا اخبرت عنه ولهذا تقول هذا ضاحكا ابي فالأخبار عنه بالابوة غير مقيد بحال ضحكه بل التقييد للاشارة فقط والاخبار بالابوة وقع مطلقا عن الذات .

ومنها ان العامل لو لم يكن هوا طيب لم تكن الاطية مقيدة بالبصرية بل تكون مطلقة وذلك يفسد المعنى لأن الغرض تقييد الاطية بالبصرية مفضلة على الرطية وهذا معنى العامل ولذا ثبت ان الاطية مقيدة بالبصرية ووجب ان يكون بسرا معمولا لا طيب .

فان قلت لو كان العامل هوا طيب لزم منه المحال لأنه يستلزم تقييده بحالين مختلفين وهذا ممتنع لأن الفعل الواحد لا يقع في حالين كما لا يقع في ظرفين لا يقال زيد قائم يوم الجمعة يوم الخميس ولا يجوز ان يعمل عامل واحد في حالين ولا ظرفين الا ان يتداخلا ويصح الجمع بينهما نحو زيد مسافر يوم الخميس وضحية وسرت راكبا مسرعا لدخول الضحية في اليوم والاسراع في السير وتضمنه له ولا يجوز سرت مسرعا مبطيا لاستحالة الجمع بينهما فكذا يستحيل ان يعمل في بسرا وطبا عامل واحد لأنها غير متداخلين .

فالجواب ان العامل في الحالين متعدد لا متحد فالعامل في الاول مافى طيب من معنى الفعل وفي الثاني معنى التمييز والاتصال منه بزيادة في تلك الصفة وهو الذي تضمنه معنى افعل وتعلق به حرف الجر لأنك اذا قلت هذا طيب من هذا تريد انه طاب وزاد طيبه عليه .

وعبر عن هذا طائفة بان قالوا افعل التفضيل في قوة فعلان فهو عامل في بسرا طاب وفي رطب باعتبار زاد حتى لو فككت ذلك قلت هذا زاد

بسر في الطيب على طيبه في حال كونه رطباً وكان المعنى المطلوب مستقيماً .
السؤال الرابع اذا كان العامل افعل التفضيل لزم تقديم معموله
عليه والاتفاق على منعه .

والجواب من وجهين احدهما لا نسلم المنع ودعوى الاتفاق غير
صحيح فان بعض النحاة جوزوه لقوله « وما زودت منه اطيب » .
الثاني سلمناه الا انه خاص بمنك لا يتعدى الى الحال والظرف وذلك
لان منك في معنى المضاف اليه على ما تقر في بابه فذكره تقديمه على ما هو
كالمضاف ولا يلزم من ذلك امتناع تقديم معمول ليس مثله .

وجواب ثالث وهو أنهم اذا فضلوا الشيء على نفسه باعتبار حالين
١ . فلا بد من تقديم احدهما على العامل وان كان مما لا يسوغ تقديمه لو لم يكن
كذلك وكذا اذا فضلوا اذا تين باعتبار حالين قد موا احدهما على العامل وقد
قالوا زيد قائماً كعمر وقاعد اذا جاز تقديم معمول على كاف التشبيه التي هي
ابعد في العمل من باب افعل فتقديم معمول افعل اجدر .

السؤال الخامس متى يجوز ان يعامل الواحد في حالين وما ضابطه .
والجواب قد عرف مما تقدم وهو اذا كانت احدي الحالين متضمنة
للاخرى نحو جاء زيد راكباً مسرعاً .

السؤال السادس هل يجوز التقديم والتأخير في الحالين ام لا .
والجواب ان الحال الاولى يجوز فيها ذلك لان العامل فيها لفظي فلك
ان تقول مع ما تقدم هذا اطيب بسرا منه رطباً وهو الاصل ولا يجوز في الثانية
٢ . التقديم لان عاملها معنوي والعامل المعنوي لا يتصور تقديم معموله عليه .

السؤال السابع كيف تصورت الحال في غير المشتق .
والجواب انه ليس لشرط الاشتقاق حجة ولا قام عليه دليل ولهذا
كان الخذاق من النحاة على انه لا يشترط بل كل ما دل على هيئة صبح ان يقع
حالا ولا يشترط فيها الا ان تكون دالة على معنى مقول ولهذا سميت حالا
كما

لولم تحل ما سميت حالا وكل ما حال فقد زال
وكم من حال وردت جامدة نحو ، حتى تمثل لى الملك رجلا (هذه ناقة
الله لكم آية) مررت بهذا العود شجرا ثم مررت به رمادا ، وتأويل ذلك بمشتق
تعسف ظاهر .

السؤال الثامن الى أى شىء وقعت الاشارة بقولهم هذا .
والجواب أن متعلق الاشارة هو الشىء الذى تتماقب عليه هذه
الاحوال وما يخرج من النخل من أكمامها فيكون بلحاظ ما (١) ثم خلالات ثم بسرا
الى ان يكون رطبا فتعلق الاشارة المحل الحامل لهذه الاوصاف فالاشارة
الى شىء ثالث غير البسر والرطب وهو حامل البسرية والرطوبة اى الحقيقة .
الحاملة لهذه الصفات ويدل على ذلك انك تقول ، زيد قائما اخطب منه
قاعدا ، وقال عبدالله بن سلام لعثمان (انا خارجا انفع منى لك داخلا) ولا اشارة
ولا مشار اليه هنا وإنما هو اخبار عن الاسم الحامل للصفات التى منها القيام
والقعود والدخول والخروج ولا يصح ان يكون متعلق الاشارة صفة
البسرية ولا الجوهر بقيد تلك الصفة لانك لو اشرت الى البسرية او الجوهر
بقيدها لم يصح تقييده بحال الرطوبة فلم يبق إلا أن تكون الاشارة الى الجوهر
الذى تتماقب عليه الاحوال وهو يبين لك بطلان قول من زعم ان متعلق
الاشارة فى هذا هو العامل فى بسرا فان العامل اما ما تضمنه أ طيب من معنى
الفعل وإما كان المقدرة وكلاهما لا يصح تعلق الاشارة به .

السؤال التاسع هلا قلتم ان بسرا ورد طبا منصوبا ن على خبر كان
وتخلصتم من هذا كله .

(١) كذا فى الاصل ولعله سيابا - فى التاج فى مادة - ب ل ح - قال الاصمعي
البلح هو السياب وفى مادة - س ي ب - والسياب كسحاب ويشدد مع
الفتسح وكرمان البلح او البسر الا خضر قاله ابو حيفة - ح .

والجواب إن كان لواضهرت لاضمير ثلاثة اشياء الظرف الذي هو اذا وفعل كان ومرنوعها وهذا لا نظيره الا حيث يدل عليه الدليل واذا منع سبويه من اعمار كان وحدها فكيف يجوز اعمار اذا واذا معها وانت لو قلت سأتيك جاء زيد تريد اذا جاء زيد لم يجوز باجماع فهنا اولى لانه لا يدرى اذ تريد أم اذا وفي سأتيك لا يحتمل الا احدهما واذا بعد اعمار الظرف وحده فاعماره مع كان أبعد ومن قدره من قدره من النجاة فانما اشار الى شرح المعنى بضرب من التقريب .

فان قيل ، يدل على اعمار كان أن هذا الكلام لا يذكر الا لتفضيل شيء في زمان من ازمانه على نفسه في زمان آخر ويجوز ان يكون الزمان المفضل فيه ما ضيا وان يكون مستقبلا ولا بد من اعمار ما يدل على المراد منها فيضمير لا ضى اذ والمستقبل اذا واذا اذا يطلبان الفعل واعم الالفعال واشملها فعل الكون فتعين اعمار كان فيصح الكلام .

قيل ، انما يلزم هذا السؤال اذا اضهرنا الظرف وأما اذا لم نضمره لم نحتاج الى كان .

وأما قولكم انه يفضل الشيء على نفسه باعتبار زمانين واذا والزمان بخوابه انه في التصريح بالحالين المفضل احدهما على الآخر غنية عن ذكر الزمان وتقدير اعمارهما ، الا ترى انك اذا قلت هذا في حال بسريته اطيب منه في حال رطبيته استقام الكلام ولا اذ هنا ولا اذا لدلالة الحال على مقصود المتكلم من التفضيل باعتبار الوقتين .

السؤال العاشر ، هل يشترط اتحاد المفضل والمفضل عليه بالحقيقة .

والجواب ، إن وضعهما لذلك ولا يجوز أن تقول هذا بسرا اطيب منه عنبالان وضع هذا الباب لتفضيل الشيء على نفسه باعتبارين وفي زمانين فان جمعت بهذا التركيب وجب الرفع فقلت هذا بسرا اطيب منه عنب فيكون جملةين ، احدهما هذا بسرا ، والثانية اطيب منه عنب ، والمعنى العنب اطيب منه

منه ولو قلت هذا البسر اطيب منه عتب لا تضحت المسئلة وا نكشف معناها
والله سبحانه وتعالى اعلم .

قال المؤلف عفا الله عنه وعن جميع المسلمين آخر الجزء علقه مؤلفه
عبد الرحمن ابن ابي بكر السيوطي الشافعي لطف الله به آمين .

• بآخر الاصل المطبوع عند ما نص

لا يخفى ان هذا الكتاب قوبل في اوان طبعه وتصحيحه بثلاث نسخ
عتيقة ، الاولى وهي اجودها واكملها للتواب عماد الملك بها دردام مفانحه
وثانيتها للمولوى حكيم نور الدين القاديانى ، وثالثتها لشمس العلماء المولوى
سبد على البلجرامى فالاولى اكثرها اتباعا وهي المقولة عنها وما خالفناها
الا للضرورة فقط .

خاتمة الطبع

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم انبيائه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطاهرين اجمعين .

وبعد فقد تم بحمد الله طبع الجزء الرابع من كتاب الاشباه والنظائر النحوية للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ، اعيد طبعه في هذه المطبعة مع المقابلة على نسخة قلمية يمانية ومراجعة المظان من الكتب ومزيد الاعتناء بالتصحيح .

وكان الطبع بمطبعة الجمعية العلمية الشهيرة بدائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الآصفية حيدرآباد الدكن ادامها الله تعالى مصونة عن الفتن والمحن في ظل الملك المؤيد المعان ، الذي اشتهر فضله في كل مكان ، السلطان ابن السلطان جلالة الملك سلطان العلوم مظفر الممالك آصف جاء السابع مير عثمان علي خان بهادر ولا زالت مملكته بالعز والبقاء دائمة التقدم والارتقاء وتحت وزارة ذى المفاخر العلية والفضائل السنية الحافظ السير النواب احمد سعيد خان بهادر رئيس الوزراء في الدولة الآصفية المعروف (بنواب جهتارى)

وهذه الجمعية تحت رئاسة ذى المكارم العالية والمحاسن الزاكية النواب مهدي يار جنسك بهادر رئيس الجمعية ووزير المعارف ومعين امير الجامعة العثمانية في الدولة الآصفية ، والعالم الفاضل قدوة الاخيار ونخبة الابرار مولانا السيد عبدالعزيز وزير العدلية في الدولة الآصفية ونائب الرئيس في دائرة المعارف ، وتحت اعتماد الماجد الاربب الشريف النسيب مولانا المكرم السيد محي الدين عميد الجمعية وعميد المعارف والجامعة العثمانية في الدولة الآصفية ، وضمن ادارة العالم المحقق والفاضل المدقق مولانا السيد هاشم الندوى معين عميد الجمعية ومدير دائرة المعارف ادام الله تعالى درجاتهم سامية ومحاسنهم زاكية .

واعتنى بتصحيحه من افاضل دائرة المعارف وعلماؤها مولانا
السيد زين العابدين الموسوي ومولانا الحبيب عبدا لله بن احمد العلوي
فخر الله ذنوبهما وستر عيوبهما.

وكان تمامه في اليوم الثامن والعشرين من شعبان المعظم سنة

١٣٦١ هـ .

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على

سيدنا ومولانا محمد نبيه الامين وعلى آله وصحبه الطيبين

الطاهرين الى يوم الدين

فهرس مضامين الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية للسيوطي

مضمون	الصفحة	مضمون	الصفحة
بيان اعراب قوله تعالى وقيله يا رب الآيه	٢٨	الكلام على مسألة الاستفهام للشيخ الامام جمال الدين	٢
بيان حديث لا يقتل مسلم بكا فر	٢٩	ابن هشام وفيه فصول	»
مسئلة اعتراض الشرط على الشرط	٣٢	الفصل الاول في تفسيره	»
اعراب قوله تعالى واحملوا صالحا	٤١	الفصل الثاني في تفسير المطلوب باداة الاستفهام	٣
معارضة في تركيب قوله تعالى خلق الله السموات	٥٠	وتقسيم الاداة باعتبارها	»
والارض للشيخ عبدالقاهر البحر جاني	»	الفصل الثالث في الفرق بين قسمي أم	٥
جواب الشيخ تاج الدين التبريزي عنه	»	تقرير آخر في الفرق مختصر	٩
جواب الشيخ شمس الدين الاصفهانى في شرح الحاجبية	»	بيان قول القائل كأنك	١٠
بان المفعول به الخ	»	بالدنيا لم تكن وبالآخرة	»
قول سيبويه في من وجواب الشيخ ذكوان	٥١	لم تول	»
الجواب عن السؤال المشهور في تفسير قوله تعالى التائبون	»	الكلام على اعراب انت اعلم	١٥
العابدون والآية	»	وما لك و كل رجل	»
		وضيعته ونحو ذلك	»
		كلام ابن هشام في قوله	٢٣
		تعالى والله على الناس حجج	»
		البيت الآيه	»
		اعراب قول جابر رضى الله	٢٦
		عنه كان يكفى من هو	»
		اوفى منك شعرا وخير منك	»

فهرس مضامين الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية للسيوطي

مضمون	مضمون	مضمون
غير ناظرين انا ، له روح	سؤال منظوم متعلق بقوله	٥٢
الكلام على قول الشاعر	تعالى استطعا اهلها للصالح	
واصف من ضرب دار الملوك	الصفدي وجوابه للشيخ	
السخ لا بن برى روح	تقى الدين السبكي رحمه الله	
بيان قوله تعالى وآتوا النساء	تعالى	
صدقاتهن نحلة ، له ايضا	وكتابه الصلاح الصفدي	٥٥
مسئلة في جمع حاجة له »	بهذا السؤال ايضا الى الشيخ	
في فوائد ابن هشام مسئلة	زين الدين الموصلى وجوابه	
عن الفرق بين والله لا	بالنظم	
كلمت زيد او لا عمر او لا	الجواب المتوسط بالنثر له ايضا	٥٦
بكر او تكرار لا وبدون	مسئلة جواز قول الرجل	٥٩
تكرارها	ما اعظم الله وعدم جوازه	
الكلام في انما من جهة	للشيخ تقى الدين السبكي روح	
لفظها ومعناها لا بن هشام	الانصاف في مسائل الخلاف	٦٠
ومن فوائد مسئلة »	في النحول لا نبارى	
مسئلة في الفرق بين العرض	مسئلة ان افعل في التعجب	»
والتحضيض	اسم او فعل	
الفرق بين علمت وعرفت	الرفدة في معنى وحده	٦٣
الشروط التي يتحقق بها	للشيخ تقى الدين السبكي روح	
تنازع العالمين او العوامل	نيل العلى العطف بلا ، له روح	٦٩
فوح الشذا بمسئلة كذا له	الحلم والانه في اعراب	٤٨

فهرس مضامين الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية للسيوطي

مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
جواب المسئلة السادسة	١٤٢	روح وينحصر في خمسة اصول	
جواب المسئلة السابعة	١٤٤	الفصل الاول في ضبط	١١٢
جواب المسئلة الثامنة	»	موارد استعما لها	
رسالة الملائكة لابي العلا	١٤٦	الفصل الثاني في كيفية	١١٥
المعري		اللفظ بها وتميزها	
مثل ابن الشجري عن قول	١٦٠	الفصل الثالث في امر ايها	١١٧
الشاعر يولل عصلا الخ		الفصل الرابع في بيان	»
القصيدة الحرباوية	١٦٣	معناها عند النحويين	
بيان هيات	١٦٨	الفصل الخامس فيما يلزم	١٢١
كتاب الوضع الباهر في	١٧١	بها عند الفقهاء	
رفع افعل الظاهر		مسئلة من التعجب لابن	١٢٢
قائدة في قوله تعالى حور	١٨٥	الانباري	
مقصورات في الخيام		مخاطبة بين الزجاج وتعلب	١٢٣
سؤال جلال الدين البلقيني	١٨٧	انتصار ابن خالويه لتعلب	١٢٧
والده عن تفسير قوله تعالى		ثمان مسائل وردت على بن	١٣١
ويستفتونك في النساء قل الله		الشجري	
يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم		الجواب عن المسئلة الاولى	»
جواب والده عن ذلك	١٨٩	جواب المسئلة الثانية	١٣٦
الاستغناء بالفتح المبين في	١٩٠	جواب المسئلة الثالثة	١٣٧
الاستثناء في ولا اكبر الان في		جواب المسئلة الرابعة	١٣٩
كتاب مبين		جواب المسئلة الخامسة	١٤٣
لسراج الدين البلقيني			

فهرس مضامين الجزء الرابع من الاشياء والنظائر النحوية للسيوطي

مضمون	رقم	مضمون	رقم
الادكار بالمسائل الفقهية	٢١٤	سئل الانباري عن قوله تعالى	٢٠٠
لابي القاسم الزجاجي		فيهن قاصرات الطرف	
الكلام على نصب ضبة في	٢٢١	شرح بيتين من ايات المعاني	»
قول صاحب المناج		لا بن جنى رح	
وماضيب الخ		الاسئلة السبعة لابي بكر بن	٢٠١
ابحاث للكافي في مثل	٣٣١	عقبة المغربي و جوابها	
زيد قائم		للبلقيني	
الكلام على مسئلة ضربى	٢٣٧	سؤال البلقيني البدر	٢١٠
زيد قائما للسيوطي		الكلستاني عن بهتين	
رحم الله تعالى		لابي تمام	
تحفة النجاء في قولهم هذا	٢٤١	جواب الكلستاني	٢١١
بسر اطيپ منه رطباً		جواب الشيخ بدر الدين	٢١٢
خاتمة الكتاب	٢٤٨	عن قوله تعالى ولو علم الله	
		فيهم خيرا الآية	

تم فهرس الجزء الرابع بعون الله تعالى وحسن توفيقه

59401

استدراك ما وقع في طبع الجزء الرابع من الإشباه والنظائر النحوية من الخطأ

صفحة	سطر خطأ	صواب
٣	١٤	انما
»	٢٣	وجوابه
٤	١٣	آخر
»	١٥	حيث
»	١٧	عين
٥	٨	او استفيها ما
٦	١٢	كانت ام
»	١٦	لحا
٨	٨	اسفيا
»	١٢	اولا زمة
٩	٣	كثير
»	٧	تقيده
١١	٦	لا يتعدى الى واحد
»	١٨	الا امران
١٢	٢٠	تزل على
١٣	٢	لا يتم
»	٥	في المفرد
١٤	١٨	تغير
١٥	٣	اسئلة
»	١٧	التفصيل
١٦	٤	الجمهور

استدراك ما وقع في طبع الجزء الرابع من الاشياء والنظائر النحوية من الخطأ

صفحة	سطر خطأ	صواب
١٦	١١	قالوا وللتشريك
»	١٥-١٤	والى الى الآخر
»	١٨	الشرح
١٧	٣	التقارب
»	١٤	المعية
»	٢١	يعملها
»	٢٣	وخافنى
٢١	٤	باب لا
»	٧	يرجع
»	١٨	الجزولية
٢٥	٢٠	تاخير
٢٦	١١	توجيهها
»	٩	المراد
»	١٤	إذا
٢٨	٤	مفقود
»	١٨	فن
»	٢٣	ليصرن
٢٩	٥	ويتخرج
»	٧	في المعنى
٢٩	٨	ومع
»	٩	واوجه

استدراك ما وقع في طبع الجزء الرابع من الاشياء والنظائر النحوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
»	»	فعل	حرف
»	١٠	عليه تولهم	على قولهم
»	١١	قيله او قيله	بقيله او وقيله
»	١٤	كان هؤلاء	كان ان هؤلاء
٣٠	٦	ان الوارد	ان الوعيد الوارد
»	١٩	احدهما مدلول	احدهما ان مدلول
٣١	٨	مسم	مسلم
»	٩	عهده	عهد
»	١٢	قال	قاله
»	١٨	اجراؤه	اجراؤه
»	٢٢	ثم لو قيل كان	ثم لو كان
»	»	ذ العهدي ثانيا	ذى العهد ثانيا
»	٢٣	اذ	او
٣٢	١	ان رتبتم	ان اردتبتم
»	٦	يحملوه	يحملوه
٣٤	١٢	بالآيات	بالآيات
٣٥	١٥	تخرج	تخرج
»	٢١	مطلقا	معلقا
٣٦	١١	يحمل	يحمل
»	١٩	الشرط الاول	جواب الشرط الاول
»	٦	النوع	النوع
»	١٠	تأملنا	تأملنا

استدراك ما وقع في طبع الجزء الرابع من الاشياء والنظائر النحوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
»	٢٤	اللفظ	اللفظ
٣٨	٩	الاول	للاول
٣٩	٣	وقد	وقد
٤١	١٤	مفعوله	مفعولة
٤٣	٥	بالفعل	بالفعل
»	٧	لقوله	كقوله
٤٤	٦	يفعله	يفعله
٤٥	٢	خلفكم	خالفكم
»	»	ونحبكم	ونحنكم
»	١٧	وذلك هو الصوار	وذلك هو الصور
»	٢٤	من الضرب	اقل من الضرب
٤٧	١	لازمه	لازمة
٤٨	١٢	في فقط	لفظ
٥١	٧	العابدين	العابدون
٥٣	٢٥	تجد	يجد
٥٦	٢٣	العبادة	العبادة
٥٧	٢٢	الكرمين	الكرمين
٥٩	١٠	اباس	لباس
٦٠	٤	وسبحان من رجل	وسبحان الله من رجل
٦٢	١	جوار بن	جوار ابن
»	٢٠	كالباري	كالانباري
٦٣	٩	يحملها	يحملها

استدالك ما وقع في طابع الجزء الرابع من الاشياء والنظائر النحوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطأ	جواب
»	١٨	مخلوق	مخلوق
٦٤	٣	(اختلف	واختلف
٦٧	٤	احداها	احداها
»	٢٣	يرجع لك	يرجع الى
٦٨	١٦	لمجموعها	لمجموعها
٧٠	٢٤	لم يجر	لم يجر
٧٢	١٧	وبالاخبار	والاعبار
٧٣	١٢	بمعنى	لمعنى
»	١٦	كاتب الشاعر	كاتب والشاعر
٧٥	١٥	متعاكسين	متعاكسين
»	٢١	رأى	رأى
٧٦	١٢	وين	وين
»	١٣	المجانين	المتباينين
»	١٥	لها	لها
٧٧	١٦	فيه	تفيه
٧٧	٢١	فأسوأ	فأسوأ
٧٨	١	الحكم	الحلم
٧٩	١٣	والمجروليسا	المجروليسا
٨٠	٢	الا الاستثناء	الافى الاستثناء
»	٣	والكسائي في ذلك	والكسائي ذلك
»	٢٠	وتصحيحها	وتصحيحها
٨١	١٢	البسراج	السراج

استدراك ما وقع في طبع الخزم الرابع من الاشباه والنظائر الحوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٨٢	٥	عمر الدنانير	عمر الدنانير
٨٣	٧	اقتراة	اقتراة
٨٥	٧	ممايلي	ممايلي
٨٦	١٧	تقع	يقع
»	٢٤	واحر	وانحر
٨٩	١٠	والاقواد	والاقراد
٩٠	١٦	مثل	امثل
»	٢٢	يدان	بدان
٩١	٦	وهى ماء	وهى ادماء
٩٥	١٧	زبداو	زيداو
»	١٩	اولا قد زلا زائدة فيهن	وقد زلا زائدة فيمين
٩٨	١٤	فتحريم	لحتحريم
»	١٥	ان عباس	ان ابن عباس
٩٩	٥	تركتيها	تركيها
١٠٣	١	القول	المقول
»	١٧	البادش	البادش
١٠٤	٨	يمنع	نمنع
»	٢٤	واحد اذا	أحد واذا
١٠٥	٩	فتقور	فتقور
١٠٧	١٧	القويغ	القويغ
١١٢	٢٠	بذ او كذا	بذار كذا
١١٣	١	لتسان	لنسيان

استدراك ما وقع في طبع الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطا	صواب
»	٦	الاسم	القسم
١١٤	٤	يضا	ايضا
١١٦	١٨	يزيد اذ رسمى به وامثاله	يزيد اذ اسمى به ويزيد
»	١٤	للكاف	الكاف
١٢٠	٩	لما قال	لما قل
»	١٩	خقص	خفض
١٢١	١	الاعداد	الاعداد
»	٢٤	وان	وانه
٢٢٢	١	ديارا	ديئارا
»	٧	يقول	تقول
١٢٣	١٢	امرث	تعجبت
١٢٤	٧	املاً	املى
»	١٠	الجلدى	الجلدى
»	١٣	فاحفظنى	فأحفظنى
١٢٥	٢٢	يدل قى عزبا	يدل عنزبا
١٢٨	١٥	غاب	عاب
١٣٠	١٨	دنيت	دييت
»	»	اتقى	اتقى
١٣١	٢	لجملة	الجملة
١٣٢	٢١	اؤخر	الآخر
١٣٣	٢٢	فعمرو	نعمرو
١٣٤	٨	وانيت	وانيب

استدراك ما وقع في طبع الجزء الرابع من الاشياء والنظائر النحوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطا	صواب
»	»	فاما	اما
١٣٦	٢	سمعنا	وممعنا
١٣٧	٢٠	تجرزا من	تجرزا من
١٣٨	٣	الحدث	الحدث
١٣٩	١	وعلى	ما دلى على
»	٩	كقولة	كقوله
١٤٣	١١	والظرف والظرف	الطرف والظرف
١٤٦	٢٠	صفراء	صفرا
١٤٧	٢١	عمر الضارب	عمر الضارب
١٤٨	٢٤	اسماء كما	اسما كما
١٤٩	١	ومكائيل	وميكائيل
١٥٢	١٥	ياننان	بأفنان
»	٨	ونما	وانما
١٥٣	٦	واجتث	واجتز
»	١٠	يارصوء	يارضو
»	١١	يارضوء	يارضو
»	١٦	ياغم	ياغم
١٥٤	٦	فيعل	فنعل
»	٩	وداويتها حين شبت حسنة	وداويتها حتى شنت حبشية
١٥٥	٣	يمخر	يمخر
»	٢٣	الاصل	الاصل
١٥٦	١٢	الدار على	الدار على

استدراك ما وقع في طبع الجزء الرابع من الاشياء والنظائر التعويضية من الخطأ

صفحة	سطر	خطأ	جواب
»	١٣	ارمارعينا	ازمان عينا
١٥٨	١٦	مأواى	مأواى
»	٢٤	لقيم	يقيم
١٥٩	■	افعلت	لعلت
»	٧	سترى	ستر
١٥٩	١١	والخيرة	والخيرة
»	١٣	ضيا به او مقرا اثر	صباة او مقرا اثر
»	١٤	تكلم	اتكلم
»	١٦	بناس	باس
١٦٠	٦	نياهن	بناهن
»	١٨	تفسيره	تفسيره
١٦١	٩	التاء	الياء
١٦٣	٣	الركية	الركبة
»	٨	واحدوثة	احدوثة
»	٢٠	احداها	احدها
١٦٤	٢٤	وانتصب	وانتصب
١٦٥	١٩	وتضيفه	وتضيفه
١٦٩	١٠	كتابه	كتايه
١٧١	٩	واختصارا	اختصارا
»	١٩	وهى	وهو
»	٢٢	اذا كلمه	اذا كلمه
١٧٣	٢١	بالعلة	بالقلة

استدراك ما وقع في طبع الجزء الرابع من الاشياء والنظائر النحوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطأ	جواب
»	٢٤	مشبهه	شبهه
١٧٤	٨	عمله	علة
»	١٢	امثله التالية	امثلة المائلة
١٧٥	١٢	ارد	اراد
١٧٦	٩	الاتوة	الآتوه
»	٢١	شبه بعض من شبه	شبه بعض ببعض من شبه
١٧٧	١٢	الذي نفى السببي	نفى السببي الذي
١٨٠	١٣	الدابة الاجناس	الدابة في الاجناس
»	»	وان عمرو البيت	وابن عمرو البيت
»	٢٣	إما	أما
١٨٣	٤	فوله	قوله
١٨٤	٨	تفضيل	تفضيل
١٨٥	٤	العليل	الغليل
»	٢٢	لا البدل	لان البدل
١٨٦	٤	في اسماء	هي اسماء
»	»	معنى	تمنع
١٨٨	٣	العسكري	العكبري
١٨٩	٥	ما مثل	تأمل
»	١٩	يفيتكم	يفتيكم
١٩٠	٢٤	تفضل	تفضل به
١٩١	٢١	مستثناء	الاستثناء
»	٢٣	الواو ولا تعطف الجمل	الواو لا تعطف الجمل

استدراك ما وقع في طبع الجزء الرابع من الاشباه والنظائر النحوية من الخطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
		ولا يقدر	ولا تقدر
١٩١	٤	خيراته	خيراته
»	١٨	للاستئناف	للاستثناء
٢٠٠	١	جسج	جسج
»	٢٠	تقديره	تقديره
٢٠٩	١٢	تفصيل	تفصيل
»	٢١	صحة	وصحة
٢١٠	٢٢	الغاريان	الغاريان
٢١١	٧	حلال	جلال
»	١٧	كثان	كثاني
١١٢	١٢	فضية	فضية
»	٢١	فأمتوا	فأمنوا
٢١٥	١٩	فان	إن
٢١٦	٢٢	ازم	الزم
»	١٢	يفترقان	يفترقان
٢٢٠	٢٢	فيها	فيها
٢٢٢	٢٢	فعى	فعى
»	٢٣	منع	متع
٢٢٣	٥	الراجزء	الراجز
٢٢٤	١٩	الدحول	الدخول
»	٢٠	جتاح	جتاح
»	٢١	تضاعه	تضاعه

استدراك ما وقع في طبع الجزء الرابع من الاشياء والنظائر النحوية من الخطا

صفحة	سطر	خطا	صواب
»	٢٤	نباتا	نباتا
٢٢٥	٤	البانية	البيانة
»	١٣	الخافض	الخافض
٢٣٣	٨	التفائر	التغاير
٢٣٤	١٩	متهالة	متعلقة
»	٣٣	اليقين	التعين
٢٣٨	١٠	الكوفين	الكوفين
»	٢٤	الحرها	الخبر لشبهها
٢٣٩	٣	رفه	رافعه
»	١٥	الحال	الحلاق
»	١٣	حرف الجر	حذف الخبر
»	١٠	عن المفهوم	عين المفهوم
٤	١٨	وذا	واذا
٢٤٧	١٧	وتمرة	وثمره
٢٤٣	٢	يقال	قوله
»	٨	الاطيبة	الاطيبة
٢٤٤	١٤	يعامل	يعمل العامل
٢٤٥	٣	متى يمل	يتمثل

و من قدره

يوم من قلدوه

١٥١٢ ١٧١٢

تم الاستدراك بعونه تعالى

